

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص الرسالة

(أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم)

دراسة أثر التفسير بالمأثور الذي يشمل حديث النبي ﷺ ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، والتابعين -رحمهم الله- في التوجيه النحوي ، هي دراسة تعنى بتقديم نموذج لطريقة المعريين في إفادتهم من التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم.

وقد قام هذا البحث على دراسة تطبيقية للتوجيهات النحوية التي تأثر فيها النحاة بالتفسير بالمأثور في ستة كتب، هي: معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ومعاني القرآن للنحاس ، وإعراب القرآن للنحاس ، ومشكل إعراب القرآن لمكي.

قام البحث باستقراء ودراسة لمواضع التأثر في هذه الكتب ، وجاءت هذه المواضع مقسمة على خمسة فصول:

أولها في المفردات ، ويشمل التأثر في الأسماء والأفعال والحروف ، وثانيها في التراكيب ، وثالثها في الأعراب ، ثم جاء الفصلان الرابع والخامس كثمرة من ثمار الفصول الثلاثة الأولى إذ سجلت في الرابع أنواع التأثر والتأثير بين التفسير بالمأثور والتوجيه النحوي في توجيهات المعريين ، وفي الخامس طرق المعريين في الإفادة من التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي.

قدم البحث أنواعاً عدة لتأثر التوجيه النحوي لآيات القرآن وصلت إلى عشرة أنواع ، وذلك مثل: ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على التفسير بالمأثور ، أو رده ، وحل إشكال نحوي بالاعتماد على التفسير بالمأثور ، وبناء التوجيه النحوي على التفسير بالمأثور ، وتعاضد التفسير بالمأثور مع التوجيه النحوي في ردّ أو ترجيح قراءة من القراءات ، وختمت الأنواع بما كان الأثر فيها للتوجيه النحوي على التفسير بالمأثور ، وذلك بترجيح تفسير مأثور أو رده بالاعتماد على التوجيه النحوي ، وقد ذكرت في كل موضع من المواضع عدة نماذج توضح هذا التأثر.

والله ولي التوفيق والسداد

## Abstract

### The Effect of Maxim Interpretation on the Grammatical Guidance of Qura`anic Verses

The study of the effect of maxim interpretation that includes the prophet ( peace be upon him ) sayings " Hadeeth " , his companions and followers sayings – God bless them – in grammatical guidance. The study aimed to introduce a model that shows how language analysts ( grammarians ) gave statements from maxim interpretation in grammar guidance of Qura'anic verses.

This research was based on an applied study to the grammatical guidance that has been affected by maxim interpretation in six books : Al – Farra : Meanings of Qura'an ; Al – Akhfash : Meanings of Qura'an ; Al – Zajaj : Meanings & analysis of Qura'an ; Al – Nahas : Meanings of Qura'an ; Al – Nahas : Qura'an analysis ; Makki : Problem of Qura'an analysis.

The researcher surveyed and studied the areas of effect in these books. These areas were divided into ٥ chapters : the first chapter is in vocabulary , which includes names , verbs and letters ; the second chapter is in construction ; the ٣<sup>rd</sup> is in language analysis , while the ٤<sup>th</sup> and ٥<sup>th</sup> chapters have resulted from the previous three chapters , where in the ٤<sup>th</sup> chapter the types of effect and affect between maxim interpretation and grammatical guidance according to language analysts ( grammarians ) have been recorded and in the ٥<sup>th</sup> chapter methods of language analysts about maxim interpretation in grammatical guidance have also been stated.

The research presented ١٠ different kinds of the effect on Qura'anic grammatical guidance , such as : grammatical guidance depending on maxim interpretation ; or rejecting it ; solving a grammatical problem depending on maxim interpretation ; building up of grammatical guidance depending on maxim interpretation ; cooperation of maxim interpretation with the grammatical guidance in accepting or rejecting a particular reading. These different kinds were concluded by what effect grammatical guidance models have on maxim interpretation. In each & every area a number of models have been given to explain this effect.

المقدمة

## المقدمة

الحمد لله ذي العزّة ، والجلال ، والطّول ، والإنعام ، أحمدده سبحانه على توالي مننه ،  
حمداً يبلغ رضاه ، ويوافي نعمه ، ويكافئ مزيده ، وأصلي وأسلم على خير خلق الله ، نبينا  
محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد كان ولا يزال القرآن الكريم نبعاً صافياً يرُدُّه العلماء من كل حدب وصوب ،  
حرصاً على الاستعانة به ، والاستفادة منه ، وما زال العلماء عاكفين حول هذا الكتاب  
المجيد جيلاً بعد جيل ، يرتشفون من معانيه ، وينهلون من أسرار أوامره ونواهيه ، ويجاولون  
استجلاء مقاصده ومراميّه ، وقد أدى ذلك إلى بزوغ فجر مجموعة من العلوم والمعارف  
الإسلامية في المرحلة الباكورة للدعوة الإسلامية مثل: التفسير ، والحديث ، والفقه ،  
والأصول، ولم يقف النحويون آنذاك بعيداً عن هذه الميادين بل خاضوا لبحر المعارف  
والعلوم، وقطعوا الفيافي والقفار ، وقصدوا الأعراب ؛ لجمع شوارد اللغة وغرائبها ؛  
للاستعانة بها في خدمة القرآن الكريم حرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً ،  
مُعرباً ، سليماً من كل لحن.

فصلة النحو بالقرآن الكريم وتفسيره قديمة قدم النحو نفسه ، إذ من المعلوم أن النحو نشأ  
في رحاب القرآن الكريم.

والإعراب والتفسير علمان متداخلان ، الإعراب السديد يؤدي إلى نظرة صحيحة في  
تفسير الآية القرآنية ، والعكس ، فالنظرة الصحيحة في التفسير تؤدي إلى إعراب صحيح.

والتفسير بالمأثور هو أول أنواع التفسير وجوداً ، وقد كان وجوده مصاحباً لنشأة

النحو، فالتفسير بالقرآن ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والتابعين كان شائعاً في القرون الثلاثة الأولى -وقت نشأة النحو- وكان لابد للنحاة الذين عنوا بتوجيه الآيات القرآنية أن يتأثروا بهذا النوع من التفسير ؛ ولذلك وجدنا كتب معاني القرآن مليئةً بأقوال الصحابة والتابعين.

قال الزجاج بعد أن نقل أقوال أهل التفسير بالمأثور في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا عَلَى الشَّيْطَانِ عَلَى مِثْلِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحَرِ وَمَا نُزِّلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَعْلَمُونَ مَا يَصُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ شُكْرًا بِمَنْ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ البقرة: ١٠٢ (( وإتّما نذكر مع الإعراب: المعنى ، والتفسير ؛ لأن كتاب الله ينبغي أن يُتَّبَع ، ألا ترى أن الله يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ النساء: ٨٢ ، فحُضِنَا عَلَى التَّدْبِيرِ وَالنَّظَرِ ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّغَةِ ، أَوْ مَا يُوَافِقُ نَقْلَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ ))<sup>(١)</sup>.

إن العلاقة بين التفسير وتوجيه آيات القرآن توجيهاً نحوياً لا يمكن فصلها ، فتوجيه الآيات يعد جزءاً من تفسيرها ، فلا بد للمعرب أن يستعين بالمفسر ؛ للوصول إلى إعراب صحيح ، كما لا بد للمفسر أن يستعين بإعراب النحوي ليصل إلى معنى صحيح ، فالعلاقة بينهما تبادلية.

ولما أن أراد الله تعالى أن أضع رسالةً لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ، أطلعتني الدكتور شريف النجار على بحثٍ له في أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي في نماذج من تفسير سورة البقرة في جامع البيان للطبري ، فقادني هذا إلى البحث في كتب النحاة ؛

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥.

لتلمس آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي ، وجعلت أقلب كتب النحاة الأوائل الذين جمعوا بين التفسير والنحو ؛ لأتبع أثر استعانة العرب بالتفسير المأثور في توجيه النحوي ، فرأيت أن يكون موضوع البحث: أثر التفسير بالمأثور في توجيه الآيات القرآنية عند النحاة ، وسميته (أثر التفسير بالمأثور في توجيه النحوي لآيات القرآن الكريم) ورأيت تقييده بستة كتب تعد أصولاً في إعراب القرآن في الصدر الأول هي: معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ومعاني القرآن للنحاس ، وإعراب القرآن للنحاس ، ومشكل إعراب القرآن لمكي.

### والذي دعاني لهذا الموضوع عدة أمور:

- ١- أن هذا الموضوع لم يحظ بدراسة خاصّة.
- ٢- ارتباط هذا البحث بالنصّ القرآني الكريم ؛ الذي يحتلّ المرتبة الأولى في أدلّة النحو وإثبات اللغة ، وهو محفوف بالدراسات البلاغية والتفسيرية التي تعين النحوي على ارتقاء هدفه.
- ٣- بيان أن المعنى هو الأصل في البحث اللغوي ، فالإعراب مرآة المعنى.
- ٤- إظهار مدى أثر التفسير بالمأثور على توجيه النحاة لآيات القرآن الكريم.
- ٥- إبراز العلاقة بين النحو والتفسير.
- ٦- ارتباط هذه الدراسة بالجانب التطبيقي ، فميدانه هو الأقوال المأثورة في توجيه الآيات القرآنية.

وقد قمت باستقراء المواضع في الكتب السابقة ؛ فوجدت نماذج كثيرة تبين العلاقة بين التفسير بالمأثور وتوجيه آيات القرآن الكريم عند النحاة ، فالنحوي قد تأثر في نظريته إلى الآية القرآن بما ذكر في المأثور ، فتأثر بما جاء عن النبي ﷺ ، والصحابة -رضي الله عنهم- ، والتابعين -رحمهم الله- ، من معنيّ ، وتفسير ، وظهر ذلك جلياً في توجيهه للآيات.

## عناصر البحث:

تتكون الدراسة من خمسة فصول ، مسبوقاً بمقدمة ، وتمهيد ، وملتوة بخاتمة ، ثم ما تحتاجه الدراسة من فهارس:

**المقدمة:** وهي تشتمل على دوافع اختيار الموضوع ، وخطة البحث.

**التمهيد:** كان الحديث فيه عن ثلاثة جوانب:

**مفهوم التفسير بالمأثور:** وفيه بينت أن التفسير بالمأثور: هو تفسير القرآن بما أثر عن الرسول ﷺ والصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين -رحمهم الله-.

**التفسير والنحو:** فيه ذكرت تأثر النحويين بأقوال المفسرين في توجيهاتهم النحوية ، فنقل النحاة الأوائل بعض التوجيهات العربية من المفسرين تزكي التوجيه النحوي وتأييده.

**الإعراب والمعنى:** وذكرت فيه الارتباط بين الإعراب والمعنى ، فالمعنى هو الأساس الذي يبنى عليه الإعراب ، والإعراب ليس علامات لفظية فحسب ، بل هو مناط إيضاح المعنى، وقد نص النحاة واللغويون على أهمية الإعراب ، وضرورته، وبينوا أن الجملة لو كانت غُفلاً من الإعراب ؛ لاحتملت معاني عدة ، فإن أُعربت نصت على معنى واحدٍ.

## الفصل الأول: أثر التفسير بالمأثور في المفردات

ويختص هذا الفصل بأول أنواع التأثير ، وهي مفردات الكلمات التي لها أحكام خاصة في ذواتها ، وفيه أوردت عدة أمثلة لتأثير التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي في المفردات سواء أكانت أسماءً ، أم أفعالاً ، أم حروفاً.



وقد اشتمل هذا الفصل في بعض مسائله على معاني المفردات ، سائراً في ذكرها على ما جرى عليه النحاة من إدراج معاني المفردات ضمن أبواب النحو ، وقد ذكر الشاطبي الحكمة من إدراج النحويين معاني حروف المعاني ضمن أبواب النحو ، مع أن المتبادر إلى الذهن أن مكانها كتب اللغة فقال: (( حروف المعاني على الجملة مما يحتاج في إدراك حقائق معانيها إلى قياس ونظر ، كما يحتاج في سائر أبواب النحو إلى القياس والنظر ؛ لتمييز الصواب من الخطأ، وهذا النحو ليس على وضع تفسير الغريب ؛ إذ كنت تفسر الشيء بمرادفه فقط.

وأيضاً تفسيرها يصعب ؛ لأنها تدور بين المولدين والعرب على معنى واحد لشدة الحاجة إلى معانيها ، فتفسيرها أشد من تفسير الغريب ؛ لأن الغريب له ما يساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد ، فإذا طلب ذلك وجد ما يقوم مقامه ؛ فيفسر به ، ولأنه قد كان يستغنى به عن الغريب العربي ، وأما الحروف فليست كذلك ؛ لأنها تجري في كلام العرب والمولدين سواء ، فليس في كلام المولدين ما يستغنى به عنها ، كما كان في الأسماء ، والأفعال، فإذا طلب ما تفسر به أعوز ذلك ، فصار بيانها أشد من بيان غيرها ... وعلى هذا جرى النحويون فيما أشكل معناه من الأدوات أو ما أشبه الأدوات ، فما فعل الناظم<sup>(١)</sup> في هذا الباب وغيره صوابٌ ، لم يخرج به عن النظر القياسي النحوي على هذه الطريقة ((<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الثاني: أثر التفسير بالمأثور في التراكيب:

ويعنى هذا الفصل بدراسة أثر التفسير بالمأثور في التراكيب النحوية.

## الفصل الثالث: أثر التفسير بالمأثور في الأعراب:

(١) أي ابن مالك في الألفية.

(٢) المقاصد الشافية ٥٨٢/٣ ، ٥٨٣ .

ويعنى هذا الفصل بتتبع أثر التفسير بالمأثور في أعراب النحاة.

ورتبت التوجيهات في الفصول الثلاثة الأولى على حسب ترتيب الآيات في المصحف، ولم أرتبها على وفق الأبواب النحوية ؛ لأن الآية الواحدة قد تشتمل في توجيهها على أكثر من باب نحوي.

وبدأت كل مسألة غالباً بذكر النص من أحد الكتب مجال الدراسة ، مع الحرص على ذكر آراء بقية الكتب إن وجدت ، ثم استعرضت ما يُحتاج إليه من أقوال النحاة في المسألة، محيلاً إلى عدد من كتب النحو أو الصرف التي يمكن الرجوع إليها فيها.

ثم بذلت طاقتي في دراسة المسألة ، مركزاً على بيان أثر القول المأثور في التوجيه النحوي للآية ، موضحاً ما فيها من آراء ، مبيناً ما لا بد منه من حجج كل رأي ، مستشهداً لذلك بما أجد من الشواهد ، الثرية ، والشعرية ، مصرحاً بما يظهر لي ترجيحه منها إن كان.

وأحلت تلك الشواهد إلى مظانها المعتمدة ، ذاكراً أرقام الآيات وسورها ، ومبيناً مواطن القراءات من كتب القراءات أو التفسير ، أو إعراب القرآن .

وخرجت الأحاديث النبوية ، والآثار من أمهات كتب الحديث المعتمدة.

وأحلت الأبيات الشعرية إلى مظانها من دواوين الشعراء إن وجدت ، أو كتب التراث ، ولا سيما كتب النحو ؛ حتى يتمكن القارئ من الرجوع إلى ما قيل عنها في تلك الكتب.

#### **الفصل الرابع: أنواع التأثير والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي**

يعد هذا الفصل ثمرة من ثمار الفصول الثلاثة الأولى إذ سجلت فيه أنواع التأثير والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي في توجيهات المعربين لآيات القرآن الكريم ، الموثقة في

المسائل في الفصول الثلاثة ، وقد اجتهدت في تصنيف أنواع هذا التأثير والتأثير ، ولا يخلو التصنيف من صعوبة ؛ إذ تشترك بعض المواضع في أكثر من نوع من التأثير والتأثير ، فوضعتها في أقرب نوعٍ ظهر لي فيه أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي.

وقد سجلت في هذا الفصل عشرة أنواع من أنواع التأثير والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي ، ختمتها بنوعين كان الأثر فيها للتوجيه النحوي على التفسير المأثور.

### **الفصل الخامس: طرق المعربين في الإفادة من التفسير المأثور في التوجيه النحوي:**

ويعد هذا الفصل أيضاً من ثمرات الفصول الثلاثة الأولى ، إذ سجلت فيه ما ظهر في دراسة المسائل من طرق المعربين تجاه التفسير المأثور ، وقد حاولت تلمس طريقة كل معرب من النحاة الذين اخترت كتبهم لمجال البحث.

#### **الخاتمة.**

وفيها عرضت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

#### **الفهارس.**

ختمت الرسالة بالفهارس الفنية التي احتاجتها الرسالة.

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله تعالى أن وفقني لإنجاز هذا العمل ، فما كان فيه من صواب وتسديد ، فهو من فضل الله عليّ ومنته ، ثم بدعاء والديّ ومشائخي - جزاهم الله عني خير الجزاء - وإن كانت الأخرى ، فمن نفسي والشيطان ، وأستغفر الله العظيم من ذلك.

وإنني لأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: عياد بن عيد الشيبتي - وفقه الله لما يحبه ويرضاه- على ما أولاني من رعاية ، وقد أفدت من توجيهاته ،

وملاحظاته، واستدراكاته ، مما كان له أكبر الأثر على هذا العمل ، فجزاه الله عني خيراً .  
ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في هذا العمل ، بإشارة أو عبارة ، أو  
تصويب ، أو إعاره كتاب ، أو دعوة خالصة ، فجزاهم الله عني خير الجزاء ، وأجزل لهم في  
الدارين العطاء.

هذا وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله  
رب العالمين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

## التمهيد

### أولاً: مفهوم التفسير بالمأثور

التفسير بالمأثور: هو تفسير القرآن بما أثر عن الرسول ﷺ ، والصحابة -رضي الله عنهم، والتابعين -رحمهم الله-(<sup>١</sup>).

ولا يدخل تفسير القرآن بالقرآن في المأثور ، يقول د مساعد الطيار: (( إنَّ تفسير القرآن بالقرآن لا يدخل ضمن التفسير بالمأثور ؛ لأن تفسير القرآن بالقرآن لا نقل فيه حتى يكون طريقه الأثر ، بل هو داخل ضمن تفسير من فسَّر به .

فإن كان المفسِّر به الرسول ﷺ ، فهو من التفسير النبوي.

وإن كان المفسِّر به الصحابي ، فله حكم تفسير الصحابي.

وإن كان المفسِّر به التابعي ، فله حكم تفسير التابعي ((<sup>٢</sup>).

فيدخل في التفسير بالمأثور ما أثر عن رسول الله ﷺ ، وعن صحابته -رضي الله عنهم- ،

(١) مناهل العرفان ١٠/٢ ، التفسير والمفسرون ١٥٤/١.

(٢) التفسير بالمأثور نقد للمصطلح وتأصيل ٢.

وعن التابعين -رحمهم الله- ، وعلى هذا درج من ألف في التفسير بالمأثور<sup>(١)</sup>.

أمّا تفسير القرآن بالسنة ، فالسنة وحي من الله تعالى ، لما جاء في سورة النحل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل: ٤٤ ، ولما روي عن حسان رضي الله عنه ((أنه كان يتزل عليه جبريل -عليه السلام- بالسنة كما يتزل عليه بالقرآن))<sup>(٢)</sup>.

وأما تفسير الصحابة فيرى الحاكم وغيره من العلماء أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل له حكم المرفوع<sup>(٣)</sup>.

ووجهة نظر الحاكم ومن وافقه أن الصحابة -رضوان الله عليهم- قد شاهدوا الوحي والتزيل ، وعرفوا وعانوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب ، ولهم من سلامة فطرتهم ، وصفاء نفوسهم ، وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله ، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تزييله ، وهداه<sup>(٤)</sup>.

واشتهر من الصحابة في علم التفسير جماعة كالخلفاء الراشدين ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ، وأبي موسى الأشعري ، وعبد الله ابن الزبير -رضي الله عنهم أجمعين. فمنهم المكثرون كابن عباس وابن مسعود<sup>(٥)</sup> ، ومنهم من لم يكثر

(١) ينظر: التفسير بالمأثور نقد للمصطلح ٦.

(٢) ينظر: سنن الدارمي ١/١٥٣.

(٣) ينظر: المستدرک ٢/٢٨٣ ، البرهان في علوم القرآن ٢/١٥٦ ، مناهل العرفان ٢/١١.

(٤) مناهل العرفان ٢/١٢.

(٥) الإلتقان في علوم القرآن ٢/٤٩٣.

وذلك بسبب تقدم وفاتهم ، أو انشغالهم في الإعداد ، والإدارة ، والجهاد، وقد نالوا - رضوان الله عليهم- الحظ الأوفر من ذلك الهدى والبيان النبوي ، فتلقوه بكل هممة ، وحفظوه وطبقوه بدقة وأمانة ، ثم قدموه إلى من بعدهم من التابعين ، فنشروا ما علموه بحكمة وصيانة مع التحري والتدقيق.

قال السيوطي: (( قال العلماء من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن ، فما أُجْمِلَ منه في مكان فقد فسر في موضعٍ آخر ، وما اختُصِر في مكان فقد بُسِط في موضعٍ آخر منه ... فإن أعياه ذلك طلبه من السنة ؛ فإنها شارحةٌ للقرآن ، وموضحةٌ له ، وقد قال الشافعي -رحمه الله- كل ما حكم به رسول الله ﷺ وسلم فهو مما فهمه من القرآن قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ ﴾ النساء: ١٠٥ ، وقال ﷺ ( ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه )<sup>(١)</sup> يعني السنة.

فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة ؛ فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله ، ولما اقتصوا به من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح))<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء ، منهم من اعتبره من قبيل الرأي ؛ فلا يُعد من المأثور ، ومنهم من عدّه من المأثور ؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مسند الإمام أحمد حديث ١٧٢١٣ ٤/١٣٠.

(٢) الإتيان في علوم القرآن ٤٦٧/٢.

(٣) الإتيان في علوم القرآن ٢٧٣/٢.



وجمهور المفسرين على عده من التفسير بالمأثور ؛ لذا نجد أقوال الصحابة امتزجت بأقوال التابعين في أعمال المفسرين<sup>(١)</sup>.

قال محمد حسين الذهبي: (( وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما رُوِيَ عن التابعين - وإن كان فيه خلاف: هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي ؛ لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور ، كتفسير ابن جرير ، وغيره ، لم تقتصر على ما رُوِيَ عن النبي ﷺ ، وما رُوِيَ عن أصحابه ، بل ضمت إلى ذلك ما نُقِلَ عن التابعين في التفسير ))<sup>(٢)</sup>.

وكان من منهج الصحابة الدقيق في تعليم التابعين: العرض والتفسير والكتابة ، أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن أبي مليكة قال: (( رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير القرآن ومعه ألواحه ، فيقول له ابن عباس: اكتب. قال: حتى سأله عن التفسير كله ))<sup>(٣)</sup>.

وعن مجاهد ، قال: (( عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاثَ عَرَضَاتٍ ، من فاتحته إلى خاتمته ، أووقفه عند كل آية منه ، وأسأله عنها ))<sup>(٤)</sup>.

وحتى قال سفيان الثوري: (( إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحسبكَ به ))<sup>(٥)</sup>.

(١) الإتيان في علوم القرآن ٢/٢٧٣.

(٢) التفسير والمفسرون ١/١٥٤.

(٣) تفسير الطبري ١/٩٠.

(٤) تفسير الطبري ١/٩٠.

(٥) تفسير الطبري ١/٩١.

## أهمية التفسير بالمأثور:

التفسير بالمأثور هو أول أنواع التفسير وجوداً ، وقد كان وجوده مصاحباً لنشأة النحو ، فالتفسير بالسنة وأقوال الصحابة والتابعين كان شائعاً في القرون الثلاثة الأولى - وقت نشأة النحو- وكان لابد للنحاة الذين عنوا بتوجيه الآيات القرآنية أن يتأثروا بهذا النوع من التفسير ؛ ولذلك وجدنا كتب معاني القرآن مليئةً بأقوال الصحابة والتابعين<sup>(١)</sup>.

ويعتبر التفسير بالمأثور المصدر الأول الذي يرجع إليه كل مفسر للقرآن الكريم ، وهذا المسلك يتوخى الآثار الواردة في معنى الآية فيذكرها ، ولا يجتهد في بيان معنى من غير أصل ، ويتوقف عما لا طائل تحته ، ولا فائدة في معرفته ، مما لم يرد فيه نقلٌ صحيح<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم ٣.

(٢) ينظر: مباحث في علوم القرآن ٣٥٨/١.

## ثانياً: التفسير والنحو

القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو ، والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني من أدلته ، وهو كتاب العربية الأكبر وحارسها الخالد ، ويمثل النحو خطوة كبيرة في العناية بالقرآن الكريم والمحافظة على سلامته ، فظهر اتجاه النحويين مبكراً إلى اختصاص القرآن الكريم بكتب تتحدث عن لغته ، وإعرابه ، وتحليل معانيه ، وتوضح مشكله ، فكتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري<sup>(١)</sup> ، وقد عرفت هذه الكتب باسم: معاني القرآن ، مثل: معاني القرآن للكسائي ، ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن لقطرب ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للمبرد ، ومعاني القرآن لثعلب ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وغيرها من الكتب<sup>(٢)</sup>.

وظهر اتجاه النحويين المبكر إلى إفراد إعراب القرآن بكتب خاصة به مثل: إعراب القرآن لقطرب ، إعراب القرآن للمبرد ، إعراب القرآن للنحاس ، وغيرها من الكتب<sup>(٣)</sup>.

وقد هيأ النحاة لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معانيه ، والاجتهاد في أحكامه ، وتفصيل آدابه ، وكان ما قاموا به من أبحاث في كتبهم النحوية ، وكتب معاني القرآن

(١) ينظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكّلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه ٣٨١.

(٢) ينظر: النحو وكتب التفسير ١١٢/١-١٣٠ ، طبقات المفسرين ٩٤/١ ، ٢٦٧/٢.

(٣) ينظر: النحو وكتب التفسير ١٣٠/١-١٣٩ ، الفهرست ٥٣ ، طبقات المفسرين ٢٦٩/٢ ، ٣٥٥/٥.

وإعرابه ، وما غاصوا فيه من تحليل لآياته ، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز.

واتفق العلماء على اشتراط العلم بالنحو في المفسر ، فالنحو هو البديل الأول للسليقة العربية ، وسُلم الوصول إلى سائر العلوم الأخرى ، قال مالك بن أنس -رحمه الله- ((لا أوتى برجلٍ غيرِ عالمٍ بلغاتِ العربِ يفسرُ كتابَ اللهِ إلا جعلته نكالاً))<sup>(١)</sup> ، ويقول السيوطي نقلاً عن مكي: (( وتمام هذه الشرائط -أي شرائط التفسير- أن يكون ممتلئاً من عدة الإعراب ، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام ))<sup>(٢)</sup> ، ويقول الزركشي: (( وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه ؛ ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، وليسلم القارئ من اللحن ))<sup>(٣)</sup>.

ومن ناحية أخرى تأثر النحويون بأقوال المفسرين في توجيهاتهم النحوية ، فنقل النحاة الأوائل بعض التوجيهات العربية من المفسرين تزكي التوجيه النحوي وتؤيده.

من ذلك عند سيبويه في الكتاب مما نصَّ فيه على النقل عن المفسرين قوله: (( وسألت الخليل -رحمه الله تعالى- عن قوله: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُكْفِرُونَ﴾<sup>(٨٢)</sup> القصص: ٨٢ ، وعن قوله -تعالى جده-: ﴿وَيَكَاذِبُ اللَّهُ﴾<sup>(٨٢)</sup> القصص: ٨٢ فزعم أنها (وي) مفصولة من (كأن) ، والمعنى: على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقبل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا

(١) شعب الإيمان حديث ٢٢٨٧ ٢٢٥/٢ .

(٢) الإتيقان ٢٠٢/٤ .

(٣) البرهان ١٦٥/٢ .

-والله تعالى أعلم- وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله ((١)) ، فقول سيوييه بمعنى قول المفسرين ، وهو ما قرره الزجاج في معانيه(٢).

ومن ذلك عند المبرد: ما نقله عن الحسن البصري -رحمه الله- في توجيه قراءته بالكسر في (ص) في قوله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ (١) ص: ١ قال المبرد: (( فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ (صَادٍ وَالْقُرْآنِ) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا حَرْفًا وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ ، إِنَّمَا أَرَادَ صَادٍ بِالْقُرْآنِ عَمَلًا ، وَهَذَا تَفْسِيرُ الْحَسَنِ ، أَي: عَارِضٌ بِالْقُرْآنِ عَمَلًا ، مِنْ قَوْلِكَ صَادَيْتَ الرَّجُلَ ، أَي: عَارِضْتَهُ وَمِنْهُ: ﴿فَأَنْتَ لَهُ نَصَدَى﴾ (٦) عيس: ٦ ، أَي تَعَرَّضَ )) (٣) ، فأخذ المبرد بقول الحسن في توجيه كسر الصاد في قراءته ، وغير ذلك من الأمثلة التي تأثر بها النحاة بأقوال المفسرين(٤).

إن العلاقة بين التفسير وتوجيه آيات القرآن توجيهاً نحويّاً لا يمكن فصلها ، فتوجيه هذه الآيات يعد جزءاً من تفسيرها ، فلا بد للمعرب أن يستعين بالمفسر ؛ للوصول إلى إعراب صحيح ، كما لا بد للمفسر أن يستعين بإعراب النحوي ليصل إلى معنى صحيح ، فالعلاقة بينهما تبادلية(٥).

(١) الكتاب ١٥٤/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٣٢.

(٣) المقتضب ١/٢٣٨ ، ٢٣٩.

(٤) ينظر: مثلاً الكتاب ٣/١٢٧ ، ٣/١٣٨ ، المقتضب ٢/٣٧ ، الأصول لابن السراج ١/٢٥١.

(٥) ينظر: أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم ٧.

## ثالثاً: الإعراب والمعنى

الإعراب ليس علاماتٍ لفظيةٍ فحسب ، بل هو مناطٌ إيضاح المعنى ، وقد نصَّ النحاة واللغويون على أهمية الإعراب وضرورته، وبينوا أن الجملة لو كانت غُفلاً من الإعراب ؛ لاحتملت معاني عدة ، فإن أُعربت نُصت على معنى واحدٍ<sup>(١)</sup>.

يقول ابن فارس: (( فأما الإعراب ، فيه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معربٍ ، أو (ضرب عمر زيد) غير معربٍ لم يوقف على مراده فإذا قال: (ما أحسن زيداً) ، أو (ما أحسنُ زيدٍ؟) ، أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعرابِ عن المعنى الذي أراده ))<sup>(٢)</sup>.

ويبين ابن جني قيمة الإعراب أيضاً في بابٍ أفرده من كتاب الخصائص بعنوان: (باب القول على الإعراب) فقال: (( هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما على صاحبه ))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الإعراب والمعنى ١٠ ، ١١ ، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ٩ ، أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم ٣٦.

(٢) الصاحبي ٣٠٩.

(٣) الخصائص ٣٥/١.

فبالعلامات الإعرابية أمكن تحديد الفاعل من المفعول ، ولولا هذه العلامات الإعرابية لما أمكن تحديد أحدهما من صاحبه.

وقال أبو القاسم الزجاجي: (( فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخلٌ في الكلام فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟

فالجواب: أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلةً ومفعولةً ، ومضافةً ، ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها ، وأبنيتهما أدلةً على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً جُعِلَتْ حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا: ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به.

وقالوا: ضُرب زيدٌ ؛ فدلوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه.

وقالوا: هذا غلام زيد ؛ فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه.

وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ؛ ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالةً على المعاني))<sup>(١)</sup>.

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩.

وربط النحاة الإعراب بالمعنى ، فالمعنى هو الأساس الذي يبنى عليه الإعراب<sup>(١)</sup> ، يقول المبرد: (( فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردودٌ ))<sup>(٢)</sup> ، وهي عبارة صريحةٌ في جعل المعنى معياراً للحكم النحويّ.

ولذلك جعل ابن هشام أوّل الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: أن يُراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يُراعي المعنى ، وجعل أوّل واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربُه ، فكم زلّت الأقدام بسبب الفصل بين صنعة النحو والمعنى<sup>(٣)</sup>.

وقد تحمل التراكيب معاني متعددة كلها جائزة ، فتختلف لأجل ذلك وجوه الإعراب<sup>(٤)</sup> ، فإن وقع تعارض بين الإعراب والمعنى في الظاهر قُدّم المعنى ، وقُدّر الإعراب ، يقول ابن جني (( فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على تفسير المعنى فضلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء ))<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ٣٠٧/١.

(٢) المقتضب ٣١١/٤.

(٣) مغني اللبيب ٦٨٤.

(٤) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ٣١٣/١ ، ٥١١.

(٥) الخصائص ٢٨٣/١.



## الفصل الأول: المفردات

(أَنْتَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ حَرَّتْكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ﴾ البقرة: ٢٢٣

جاء في معنى (أَنْتَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ حَرَّتْكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ﴾ عدة توجيهات، واعتمد العربون على التفسير المأثور؛ فجاءت توجيهاتهم تبعاً له:

التوجيه الأول: (أَنْتَى) فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى (كَيْف)، أَي: كَيْفَ شِئْتُمْ، وَهَذَا التَّوْجِيهَ مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (١)، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه (٢)، وَمَجَاهِدٍ (٣)، وَعُكْرَمَةَ (٤)، وَقَتَادَةَ (٥)، وَالسُّدِّيَّ (٦) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -.

وَهَذَا التَّوْجِيهَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْفَرَاءُ فِي تَفْسِيرِهِ، مَعْتَمِداً فِيهِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: ((وَقَوْلُهُ: ﴿حَرَّتْكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ﴾ أَي كَيْفَ شِئْتُمْ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ، قَالَ حَدَّثَنَا الْفَرَاءُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ الْيَهُودَ تَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ وِرَائِهَا فِي قُبُلِهَا خَرَجَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَذَبَتْ يَهُودُ

(١) ينظر: تنوير المقياس ٣١، تفسير الطبري ٣٩٨/٤، معاني القرآن للفراء ٧٢/١، تفسير ابن كثير ٥٨٨/١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣٩٨/٤.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٣٩٨/٤، معاني القرآن للنحاس ٧٢/١.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣٩٨/٤.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٣٩٨/٤.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٣٩٨/٤.

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ يقول: إيت الفرج من حيث شئت<sup>(١)</sup>.

واقترصر على هذا المعنى أيضاً الزجاج في توجيه الآية<sup>(٢)</sup>.

وقدمه النحاس في المعاني على غيره من الأقوال ، واستدل له بنقلين مأثورين:

الأول: عن جابر رضي الله عنه أن اليهود قالوا: من أتى امرأة في فرجها من دبرها خرج ولدها

أحول ؛ فأنزل الله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

وقال عن هذا الأثر بأنه أصح ما روي في معنى ﴿حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

الثاني: قال مجاهد - رحمه الله -: قائمة وقاعدة ومقبلة ومدبرة في الفرج<sup>(٣)</sup>.

التوجيه الثاني: (أنى) بمعنى (متى) أي: متى شئتم ، وهذا التفسير مروى عن ابن

عباس<sup>(٤)</sup>، والضحاك<sup>(٥)</sup>.

وفسر النحاس هذا القول المأثور في توجيه معنى (أنى) بما يوافق التوجيه الأول ، قال:

((قال الضحاك: ﴿أَنَّ شِئْتُمْ﴾: متى شئتم ، ومعناه: من أين شئتم ، أي: من أي الجهات

(١) معاني القرآن ١/١٤٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٧٢.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٤/٤٠٣.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٤/٤٠٣ ، معاني القرآن للنحاس ١/٧٢.

شئتم))<sup>(١)</sup>.

التوجيه الثالث: (أئى) بمعنى (حيث) أي: من حيث شئتم ، وهذا التفسير مروى عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

التوجيه الرابع: (أئى) بمعنى (أين) ، أي: أين شئتم ، وهذا القول مروى عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>.

وقال بهذا التوجيه النحاس<sup>(٤)</sup>.

وقد ردّ عددٌ من المفسرين مجيء (أئى) بمعنى (حيث) و(أين) في هذه الآية ؛ لأنه يوهم الإتيان في الدبر ، وهو حرام<sup>(٥)</sup>.

وهذه المعاني وردت في كثير من كتب النحاة<sup>(٦)</sup>.

التوجيه الخامس: (أئى) بمعنى (من أي وجه شئتم) ، واختار هذا القول الطبري بعد أن ذكر الأقوال السابقة قال: (( والصواب من القول في ذلك عندنا قولٌ من قال: معنى قوله:

(١) ينظر: معاني القرآن ٧٢/١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤٠٤/٤.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٠٤/٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١١٢/١.

(٥) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٨٠/١ ، حاشية الصبان ١٣/٤.

(٦) ينظر: حروف المعاني ٦١ ، المفصل للزمخشري ٢١٧/١ ، اللباب للعكبري ١٣١/٢ ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ٤٥٠/١.

(أنى شئتم) ، من أيّ وجه شئتم ؛ وذلك أن (أنى) في كلام العرب كلمة تدلّ إذا ابتدئ بها في الكلام على المسألة عن الوجوه والمذاهب ، فكأن القائل إذا قال لرجل: أنى لك هذا المال؟ يريد: من أيّ الوجوه لك ؛ ولذلك يجيب المجيبُ فيه بأن يقول: من كذا وكذا ، كما قال تعالى ذكره مخبراً عن زكريا في مسأله مريم: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ﴾ آل عمران: (٢٧) (١).

ف نجد أثر تعدد الأقوال الماثورة على المعريين ؛ فكل رأي في التفسير يقابله رأي نحوي ، وهذا يدل على تأثير توجيهات المفسرين على التوجيهات النحوية.

(١) تفسير الطبري ٤/٤١٣ ، ٤١٤ .

(كَانَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفْوًا غَفُورًا﴾ ﴿النساء: ٩٩﴾

أورد الزجاج في معنى (كان) في صفات الله -عز وجل- ثلاثة آراء:

**الرأي الأول:** ابتدأه الزجاج بقول مأثور عن الحسن البصري ، قال: (( قوله: (وكان الله عفواً غفوراً) تأويل (كان) في هذا الموضع قد اختلف فيه الناس ، فقال الحسن البصري: كان غفوراً لعباده وعن عباده: قبل أن يخلقهم ))<sup>(١)</sup>.

**الرأي الثاني:** أورد الزجاج بعد ذلك رأياً نسبته لنحاة البصرة قال: (( وقال النحويون البصريون: كأن القوم شاهدوا من الله رحمة فأعلموا أن ذلك ليس بجاذب ، وأن الله لم يزل كذلك ))<sup>(٢)</sup>.

**الرأي الثالث:** نسبته لقوم من النحويين بدون أن يعينهم قال: (( وقال قوم من النحويين: (كان) ، و(فعل) من الله بمتزلة ما في الحال ، فالمعنى -والله أعلم- والله عفواً غفوراً ))<sup>(٣)</sup>.

وفاضل بين الأقوال الثلاثة مفضلاً قول الحسن -رحمه الله- معتمداً على قواعد اللغة ، ومرجعاً القول الثالث إلى القولين الأولين ، قال: (( والذي قاله الحسن وغيره أدخل في اللغة، وأشبهه بكلام العرب ، وأما القول الثالث فمعناه يؤول إلى ما قاله الحسن ،

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

وسيبيويه))<sup>(١)</sup> ، وفصّل بعد ذلك في توجيه القول الثالث وتخرجه قال: (( إلا أن يكون الماضي بمعنى الحال يقلّ ، وصاحب هذا القول له من الحجة قولنا: غفر الله لفلان ، بمعنى: ليغفر الله له ، فلمّا كان في الحال دليلً على الاستقبال وقع الماضي مؤدياً عنها استخفافاً ؛ لأن اختلاف ألفاظ الأفعال إنما وقع لاختلاف الأوقات ، فإذا أعلمت الأحوال والأوقات استغنى بلفظ بعض الأفعال عن لفظ بعض ، الدليل على ذلك قوله جل وعز: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ، وقوله: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [٧١] الفرقان: ٧١ معناه: من يتب ، ومن يجيء بالحسنة يعط عشر أمثالها))<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الموضع يعول الزجاج على القول المأثور ، فهو أدخل في اللغة وأشبه بكلام العرب ، بل إنه حين ذكر القول الأول نسبه إلى الحسن ، وحين ذكر القول الثاني نسبه في الأول إلى النحويين البصريين ولم ينسبه إلى سيبويه ، ثم نسبه إليه تبعاً عندما أرجع القول الثالث الذي قال به قومٌ من النحويين إلى القولين الأولين فذكر أنه يرجع إلى قول الحسن وسيبويه ، مما يؤكد اهتمامه وتعويله على القول المأثور ، وتفضيله له على غيره.

ويمكن أن نجمل القول في الآراء في (كان) في صفات الله تعالى التي ذكرها الزجاج في:

**المذهب الأول:** أن (كان) في صفات الله -جل وعز- تدل على قدم اتصاف الله بهذه الصفات ، وهذا القول نسبه الزجاج إلى الحسن ، وعقب عليه الزجاج بقوله: والذي قاله الحسن وغيره<sup>(٣)</sup> ، أدخل في اللغة وأشبه بكلام العرب.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٣) يقصد بغيره: ما قاله النحويون البصريون.

**المذهب الثاني:** أن (كان) في صفات الله -جل وعز- تدل على الاستمرار ، فهي تفيد اتصال الزمان من غير انقطاع ، أي: إن الله كان كذلك ، ولم يزل ، وهذا القول نسيبه الزجاج إلى سيبويه والبصريين.

**المذهب الثالث:** أن الخبر في (كان) عن الله بالمُضِيِّ مثل الخبر بالاستقبال والحال ؛ لأن الأشياء عند الله في حالة واحدة ، ما مضى وما يكون وما هو كائن ، إلا أن القول هذا ضعيف ؛ لأن الماضي بمعنى الحال قليل ، وإن كان موجوداً مثل قولنا: غفر الله لفلان ، بمعنى ليغفر الله له ، لوجود دليل في الحال يدل على الاستقبال ، وهو عدم العلم بالمغفرة ، فدل أن المراد بالماضي الدعاء وهو مستقبل، وهكذا الأفعال وقع الاختلاف بينها لاختلاف الأوقات ، فإذا عُلِّمت الأوقات من الحال أو قرينة أخرى استغني بلفظ بعض الأفعال عن لفظ بعض ، ومثل الزجاج لذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ﴾ ﴿الأنعام: ١٦٠﴾ ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ﴿الفرقان: ٧١﴾ ، والمعنى في الآيتين المستقبل ، وإن كان لفظهما الماضي أي: من يجيء بالحسنة يعط عشر أمثالها ، ومن يتب.

وقد ضعف الزجاج هذا القول لاحتياجه إلى تأويل بخلاف القولين الأولين ، فلا يحتاجان إليه.

واعتمد هذه الأقوال الثلاثة عن الزجاج في (كان) المفسرون واللغويون فنقلها عنه الرازي في تفسيره<sup>(١)</sup> ، وكذلك النيسابوري في تفسيره<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١١.

(٢) ينظر: تفسير النيسابوري ٤٨٠/٣.



ونقلها أيضاً عنه بنصها من اللغويين أبو منصور الأزهري<sup>(١)</sup> ، وابن منظور<sup>(٢)</sup>.

قوى الزجاج في توجيه هذه الآية قولين: أحدهما معتمداً على قول مأثورٍ منقولٍ عن الحسن البصري -رحمه الله- والثاني هو رأي البصريين ، ولكنه في ذكر هذين القولين بدأ بالقول المأثور ، ورجّحه على غيره بقوله: ( والذي قاله الحسن وغيره أدخل في اللغة وأشبهه بكلام العرب) فجعل الأساس في التوجيهات هو قول الحسن ، مما يشير إلى مكانة التفسير بالمأثور في التوجيهات النحوية عند الزجاج.

وعلى هذا التوجيه عوّل عددٌ ممن جاء بعد الزجاج من المفسرين ، واللغويين فنقلوا قول الزجاج بنصه كما سبق.

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٠/٢٠٦.

(٢) ينظر: لسان العرب مادة (كون) ١٣/٣٦٣.

## (إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَإِنْ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِّ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ يونس: ٩٤

اختلف العربون في (إِنْ) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِّ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ يونس: ٩٤ هل هي شرطية ، أو نافية ، قال الزجاج: (( هذه الآية قد كثر سؤال الناس عنها وخوضهم فيها جداً ))<sup>(١)</sup>.

واستعان العربون في إعرابها بما جاء في المأثور في تفسيرها:

الرأي الأول: يرى أن (إِنْ) في الآية شرطية ، ويرى هذا الرأي الفراء<sup>(٢)</sup> ، والزجاج<sup>(٣)</sup> ، والنحاس<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، والزمخشري<sup>(٦)</sup>.

وأشكل على كونها شرطية أن النبي ﷺ لم يكن في شك ، وأجيب عن هذا الإشكال بعدة أمور:

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤٧٩/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤٩٢/١.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣٨٨/٣.

(٦) ينظر: الكشاف ٣٥٢/٢.

الأول: أنها مخاطبة للنبي ﷺ ، والمراد بها سواه من كل من يمكن أن يشك أو يعارض ، ودلل الزجاج على أن النبي ﷺ لم يشك بقوله تعالى في آخر السورة ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ يونس: ١٠٤ قال الزجاج: ((فأعلم الله جل وعز أن نبيه ﷺ ليس في شك ، وأمره أن يتلو عليهم ذلك)) (١).

واستدل الزجاج على ذلك أيضاً بالقول المأثور عن الحسن -رحمه الله- قال الحسن: لم يسأل ﷺ ولم يشك (٢).

وقد جاء في المأثور عن ابن عباس (٣) ، وعن سعيد بن جبير (٤) ، وقتادة (٥) -رحمهما الله- ، أنه ﷺ لم يشك ، ولم يسأل.

الثاني: أن الكلام ورد على عادة العرب في توليد القبول والتنبية على أسباب الطاعة ، كقولك لغلامك الذي لا يشك في مُلكك إياه: إن كنت عبدي فاسمع ، وأطع (٦) ، وقولك:

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢ ، وينظر: معاني القرآن للفراء ٤٩٢/١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٠٢/١٥ ، تفسير ابن أبي حاتم ١٩٨٦/٦ ، التسهيل لابن جزي ٩٩/٢.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢٠٢/١٥.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٢٠٢/١٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١.

إن كنت أبي فواجب أن تتعطف علي ، وإن كنت ابني فبرئني ، ليس أنه شك في أنه أبوه ، أو ابنه<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن ذلك على وجه الفرض ، والتمثيل ، قال الزمخشري: (( كأنه قيل فإن وقع لك شك مثلاً ، وخيّل لك الشيطان خيلاً منه تقديراً ﴿ فَسَأَلَ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ ﴾ يونس: ٩٤))<sup>(٢)</sup>.

وقد ضعف أبو حيان التخريجات السابقة ، ووجه الشرط في (إن) أنه غير مستلزم الوقوع ، قال أبو حيان: (( إن إن الشرطية تقتضي تعليق شيء على شيء ، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه ، بل قد يكون ذلك في: المستحيل عقلاً كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ ﴾ الزخرف: ٨١ ، ومستحيل أن يكون له ولد ، فكذلك هذا مستحيل أن يكون في شك ، وفي المستحيل عادة كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِعَ فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾ الأنعام: ٣٥ أي: فافعل ، لكن وقوع إن للتعليق على المستحيل قليل ، وهذه الآية من ذلك ))<sup>(٣)</sup>.

وسبقه بهذا التوجيه الفخر الرازي ، فقال بعد أن ذكر الأوجه السابقة: (( وأقول: تمام التقرير في هذا الباب إن قوله: ﴿ فَإِنْ فِي شَاكٍ ﴾ فافعل كذا وكذا ، قضية شرطية ، والقضية

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٨/٢ ، معاني القرآن للفراء ٤٩٢/١.

(٢) الكشف: ٣٥٢/٢.

(٣) البحر المحيط ١٩٠/٥ ، وينظر: تفسير أبي السعود ١٧٥/٤.

الشرطية لا إشعار فيها ألبتة بأن الشرط وقع أو لم يقع ، ولا بأن الجزاء وقع أو لم يقع ، بل ليس فيها إلا بيان أن ماهية ذلك الشرط مستلزمةٌ لماهية ذلك الجزاء فقط ((١)).

**الرأي الثاني:** أن (إن) في الآية نافية بمعنى (ما) ، وذكر هذا الرأي الزجاج قال: (( وفيها وجه ثالث: أن تكون (إن) في معنى (ما) فيكون المعنى: ما كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرؤون ، أي: لسنا نأمرك لأنك شاكٌ ، ولكن لتزداد ، كما قال إبراهيم ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَال بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبُ﴾ البقرة: ٢٦٠ ، فالزيادة في التثبوت ليست مما يبطل صحة القصد)) (٢).

وذكر هذا الرأي أيضاً النحاس (٣) ، والزمخشري (٤).

وعلل السمين الحلبي توجيه المعربين (إن) بأن تكون نافية بمعنى (ما) بأنه للفرار من الإشكال الوارد في جعلها شرطية (٥).

والذي يظهر أن الأولى في توجيه (إن) في الآية أن تكون شرطية ، لأنه الأصل فيها ، وهو الكثير (٦) ، ولا حاجة لتقديرها نافية ؛ لأنه خلاف الظاهر ، ولأنه لا يترتب على كونها

(١) تفسير الرازي ١٧/١٢٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣١٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٢٩٤.

(٤) ينظر: الكشف: ٢/٣٥٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦/٢٦٧.

(٦) ينظر: رصف المباني ١٨٧.

شرطية محذور ، فالشرط كما قال أبو حيان لا يستلزم تحتم وقوع المشروط ولا إمكانه ،  
وقد دلّ المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، والحسن رضي الله عنه في توجيه الآية على عدم شكّ النبي صلى الله عليه وآله.

(إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالُ﴾ ﴿إبراهيم: ٤٦﴾

جاء في (لِنَزُولِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالُ﴾ ﴿قراءتان:﴾

القراءة الأولى: قراءة الجمهور غير الكسائي بكسر اللام ونصب الفعل (لِنَزُولِ) (١).

ووجه المعربون هذه القراءة بعدة توجيهات:

التوجيه الأول: أَنَّ (إِنْ) بِمَعْنَى (مَا) فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَيْهِ: وَمَا كَانَ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالِ.

وقد جاء هذا المعنى في المأثور:

فقد قال ابن عباس رضي الله عنه ، فِي تَوْجِيهِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ مَكَّرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالُ﴾ ﴿إبراهيم: ٤٦﴾: ((مَا كَانَ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالِ)) (٢).

وروي عن الحسن أنه كان يقول: وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِأَوْهِنِ وَأَضْعَفِ مِنْ أَنْ تَزُولَ مَنْهُ الْجِبَالِ (٣).

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/٣٦٣ ، الحجة لابن خالويه ٢٠٣ ، تفسير الطبري ١٧/٤٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٤.

(٢) تفسير الطبري ١٧/٤٣ ، وينظر: الدر المنثور ٦/٧٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٧/٤٣ ، تفسير الصنعاني ٢/٣٤٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٤ ، تفسير الثعلبي ٥/٣٢٦ ، تفسير البغوي ٤/٣٦٠.

وهذا التوجيه ابتداءً به النحاس إعراب الآية (١) ، وقال به الفراء (٢) ، والزجاج .

قال الزجاج: (( والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال ، أي: ما كان مكرهم ليزول به أمرُ النبي ﷺ وأمرُ دين الإسلام ، وثبوتُه كثبوت الجبال الراسيات )) (٣).

التوجيه الثاني: أن (إن) بمعنى (قد) ، و(كان) بمعنى (كاد) ، والمعنى: وقد كاد مكرهم لتزول منه الجبال .

وقد ورد هذا في المأثور عن مقاتل (٤).

القراءة الثانية: قراءة الكسائي بفتح اللام ورفع الفعل (لَتَزُولُ) (٥).

وتأول المفسرون هذه القراءة بـ:

أن (كان) بمعنى (كاد) ، والمعنى: وإن كاد مكرهم لَتَزُولُ منه الجبال ، وقد جاءت على هذا المعنى قراءة علي رضي الله عنه ، وابن مسعود رضي الله عنه: (وإن كادَ مكرهم لتزول منه الجبال) بالدال (٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٥٥ .

(٤) ينظر: تفسير مقاتل ٢/١٩٥ .

(٥) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/٣٦٣ ، الحجة لابن خالويه ٢٠٣ ، تفسير الطبري ١٧/٤٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٤ .

(٦) تنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢/٧٩ ، معاني القرآن للنحاس ١/٥٩٢ ، المحتسب لابن جني ١/٣٦٥ ، تفسير البغوي ٤/٣٦٠ .



وجاء هذا في المأثور عن قتادة قال: (( هذا لكفرهم ، مثل قوله جل وعز: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ مريم: ٩٠ ))<sup>(١)</sup>.

وهذا التوجيه قال به من النحاة النحاس ، نقله عن المبرد قال: (( وكان محمد بن يزيد فيما حكى عنه يختار فيه قول قتادة ، قال: هذا لكفرهم مثل قوله جل وعز: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ مريم: ٩٠ ))<sup>(٢)</sup> ، فالنحاس لما نقل هذا التوجيه عن المبرد جعل الأصل في التوجيه عند المبرد اختيار المبرد قول قتادة - رحمه الله -.

وقال بهذا التوجيه أيضاً الفراء<sup>(٣)</sup> ، والزجاج<sup>(٤)</sup>.

فنجد الارتباط الوثيق بين التفسير بالمأثور والتوجيه النحوي عند المعريين ، فكل توجيه مرتبط بقول مأثور يؤيده.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٥٥.

(تلك) اسم إشارة ، أو اسم موصول في قوله تعالى:

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ ﴾ ١٧ طه: ١٧

ذكر مكي في (تلك) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ ﴾ ١٧ توجيهين ، استدل على أحدهما بالتفسير المأثور ، قال مكي: (( ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ (تلك) عند الزجاج بمعنى: (التي) ، وبيمينك صلتها ، وهي عند الفراء بمعنى: (هذه) ، و(هذه) و(تلك) عنده تحتاجان إلى صلة كـ(التي) ، وذكر قطرب عن ابن عباس: أن (تلك) بمعنى (هذه) ))<sup>(١)</sup>.

فالتوجيهان اللذان ذكرهما مكي هما:

التوجيه الأول: (تلك) بمعنى (التي) ، وجملة (بيمينك) صلتها أي: وما التي بيمينك يا موسى ، ونسب مكي هذا التوجيه للزجاج.

وبهذا التوجيه قال عدد من المفسرين والنحاة منهم:

الفراء<sup>(٢)</sup> ، والطبري<sup>(٣)</sup> ، والزجاج ، قال الزجاج: (( تلك: اسم مبهم ، يجري مجرى (التي) ، ويوصل كما توصل (التي) ، المعنى: ما التي بيمينك يا موسى ))<sup>(٤)</sup> ، وقال به أيضاً

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/١٧٧.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٨/٢٩٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٧٥.

ابن عطية<sup>(١)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٢)</sup> .

**التوجيه الثاني:** نقله مكي عن الفراء أن (تلك) بمعنى (هذه) ، ولكنها ليست اسم إشارة، وإنما اسمٌ موصولٌ تفتقر إلى صلة كسائر الموصولات أي: وما هذه بيمينك يا موسى ، وأيد مكيُّ هذا التوجيه بأثرٍ مروى عن ابن عباس رضي الله عنه يقول فيه إنَّ (تلك) في الآية بمعنى (هذه)<sup>(٣)</sup> .

وجوز الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، والفخر الرازي<sup>(٥)</sup> التوجيهان بلا ترجيحٍ .

وقد اختلف النحاة في جواز استعمال أسماء الإشارة بمعنى الاسم الموصول

فذهب الكوفيون<sup>(٦)</sup> ، والزمخشري<sup>(٧)</sup> إلى أن (هذا) و(تلك) ونحوه من أسماء الإشارة تُستعمل بمعنى (الذي) ، واحتجوا بالسماع ، و من ذلك قوله تعالى السابق ، وقوله تعالى:

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٤١ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢/١٦ .

(٣) لم أعتز على نص ابن عباس رضي الله عنه الذي يقول فيه إنَّ (تلك) في الآية بمعنى (هذه) في كتب التفسير ، سوى ما أشار إليه مكي في توجيه الآية وذكرته أول المسألة .

(٤) ينظر: الكشاف ٣/٥٩ .

(٥) ينظر: تفسير الرازي ٢٢/٢٣ .

(٦) ينظر: المفصل للزمخشري ١/١٩٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧١٧ ، اللباب للعكبري ٢/١٢٠ ، مغني اللبيب ٦٠٢ .

(٧) ينظر: الكشاف ٣/٥٩ .

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمُ﴾ البقرة: ٨٥ ، وقوله تعالى: ﴿هَاتَيْنِمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ﴾ النساء: ١٠٩ ،

وقول يزيد بن مفرغ<sup>(١)</sup>:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت و هذا تحملين طليق

أي: و الذي تحملين طليق .

و ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة لا تُستعمل بمعنى (الذي) إلا مع (ما) وذلك نحو: (ماذا) ، وحتتهم أن أسماء الإشارة دالة على الحضور ، و الموصولات دالة على الغيبة ، فأحدهما مخالف للآخر<sup>(٢)</sup>.

فـ(تلك) عند البصريين باقية على أصلها في كونها اسم إشارة ، و(بيمينك) متعلق بمضمر وقع حالاً ، أي: وما تلك قارة أو مأخوذة بيمينك<sup>(٣)</sup>.

في توجيه (تلك) في هذه الآية أورد مكّي توجيهين متقاربين في المعنى فـ(تلك) سواء أكانت بمعنى (التي) ، أو بمعنى (هذه) فهي اسم موصول تفتقر إلى صلة ، واستدل على مجيئها بمعنى (هذه) بالتفسير المأثور المروي عن ابن عباس رضي الله عنه ، فهذا نوع من أنواع الربط بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي.

(١) ينظر: ديوانه ١٧٠ ، الشعر والشعراء ٣٦٤/١ ، الإنصاف ٧١٧/٢ ، تذكرة النحاة ٢٠ ، المقاصد النحوية ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ .

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري ١٩٠/١ ، الإنصاف ٥٧٩/٢-٥٨٣ ، اللباب للعكبري ١٢٠/٢ ، البحر المحيط ٢٢٠/٦ ، أوضح المسالك ١٦٤/١ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٢٠/٦ ، تفسير أبي السعود ٩/٦ .

(لا) بين الزيادة وعدمها في قوله تعالى:

﴿ وَحَزَمٌ عَلَى قَرَبٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١٥) الأنبياء: ٩٥

قوله تعالى: ﴿ وَحَزَمٌ عَلَى قَرَبٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١٥) من الآيات الملبسة في التوجيه والإعراب ، فكيف حلّ المعربون هذا الإشكال:

قال الزجاج: ((﴿ وَحَزَمٌ عَلَى قَرَبٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١٥) يحتاج إلى أن يبين ، ولا أعلم أحداً من أهل اللغة ولا من أهل التفسير بينه)) (١).

وقال النحاس عن الآية إنها مشكلة (٢).

بدأ الزجاج حلّ الإشكال في توجيه الآية بقولين مأثورين ، أحدهما عن ابن عباس رضي الله عنه ، والآخر عنه ، وعن قتادة - رحمه الله - فابن عباس رضي الله عنه قال: حتمّ عليهم ألا يرجعوا إلى دنياهم (٣) ، وجاء أيضاً عنه ، وعن قتادة أنهم لا يرجعون إلى توبة (٤) ، ثم بنى الزجاج رأيه على هذين القولين المأثورين.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٥٦/٣.

(٣) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ٥٢٥/١٨ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٤٦٧/٨.

(٤) ينظر قول قتادة - رحمه الله - أيضاً في: تفسير ابن أبي حاتم ٢٤٦٧/٨ ، زاد المسير ٣٨٧/٥ ، تفسير اللباب لابن

عادل ٥٩٥/١٣.

ومعنى الآية عند الزجاج: وحرام على أهل قرية أهلكتناهم أي: حكمنا بهلاكهم أن تتقبل أعمالهم ؛ لأنهم لا يرجعون ، أي: لا يتوبون ، والدليل على هذا المعنى: أنه قال في الآية التي قبلها: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ﴾ الأنبياء: ٩٤ أي يتقبل عمله ، ثم ذكر هذه الآية عقيبه ، وبين أن الكافر لا يتقبل عمله ، ففي ذلك مقابلة بين حال المؤمنين ، وحال الكافرين ، فحال المؤمنين عملهم مقبول ، وحال الكافرين أنهم يحجبون من الرجوع والتوبة<sup>(١)</sup>.

فيترتب على رأي الزجاج أن يكون الإعراب: (حرام) خبر مقدم ، والمبتدأ محذوف دلّ عليه قوله تعالى في الآية التي قبلها ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ﴾ الأنبياء: ٩٤ ، فمقابلة حال الكافرين بحال المؤمنين يدل على المبتدأ المحذوف ، أي: حرام على قرية أهلكتناها أن نتقبل منهم عملاً لأنهم لا يرجعون. فالتقدير: حرام قبول أعمالهم ، —(لا) في التأويل عند الزجاج ليست زائدة.

ونقل كثير من المفسرين رأي الزجاج في توجيه الآية<sup>(٢)</sup>.

وأما النحّاس فبعد أن ذكر أن هذه الآية مشكلة ، اعتمد في حلّ الإشكال على اختيار تفسير مأثور عن ابن عباس رضي الله عنه قال عنه: إنه أحسن ما قيل في الآية ، ثم بنى عليه التوجيه الذي يراه صواباً ، قال النحّاس: (( عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله جل وعز: ﴿وَحَكَرُمُ عَلَى قَرِيَةٍ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: تفسير البغوي ٣٥٤/٥ ، تفسير زاد المسير ٣٨٨/٥ ، البحر المحيط ٣١٣/٦ ، فتح القدير ٤٢٦/٣.

أَهْلَكْنَهَا ﴿الأنبياء: ٩٥﴾ قال: وجب (١) ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ﴿الأنبياء: ٩٥﴾ قال: لا يتوبون ، قال أبو جعفر: واشتقاق هذا بَيْنٌ من اللغة ، وشرحه: أن معنى: حرم الشيء: حُظِرَ ، وَمُنِعَ منه) (٢).

فالحرام مستعار للممتنع وجوده ، بجامع أن كلَّ واحدٍ منهما غير مرجوِّ الحصول ، ويكون المعنى عند النحّاس: وجب على أهل قرية حكمنا بهلاكهم أنهم لا يتوبون.

فحرامٌ خير مقدم ، والمصدر المقدر من أن وما دخلت عليه في (أهم لا يرجعون) أي: عدم رجوعهم مبتدأ مؤخر.

وبنى النحّاس على هذا التوجيه عدم صحة قول أبي عبيدة (٣): أن (لا) زائدة ؛ لأنّ القواعد النحوية تردّه ، ولأنّ المعنى بتقديرها زائدة بعيدٌ.

أمّا ردّ القواعد النحوية لكون (لا) زائدة في هذا الموضع ، فاقصر النحّاس على قوله: إنّ (لا) لا تزداد في مثل هذا الموضع ، ولم يذكر السبب ، ولعله يقصد القاعدة التي وضعها الفراء لجواز زيادة (لا) كما سيأتي.

وأما من ناحية المعنى فتقدير (لا) زائدة يحتمل أحد أمرين:

الأول: حرامٌ على قريةٍ أهلكتها أنّهم يرجعون إلى الدنيا ، وهذا لا فائدة فيه ؛ لأنهم بعد

(١) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ٥٢٥/١٨ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٤٦٨/٨.

(٢) إعراب القرآن ١٣٠/٣.

(٣) ينظر قول أبي عبيدة أيضاً في: فتح القدير ٤٢٦/٣.

الموت لا يرجعون.

الثاني: حرامٌ على قريةٍ أهلكتها أنهم يتوبون ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ التوبة لا تحرم<sup>(١)</sup>.

وسبق أبا عبيدة في توجيه الآية على زيادة (لا) الكسائي<sup>(٢)</sup> ، والفراء<sup>(٣)</sup> ، وعلل الفراء كونها زائدة بأنها مسبوقه بنفي غير صريح ، والقاعدة في ذلك عنده: أن (لا) تكون زائدة في كل كلام دخل في آخره نفيٌ صريحٌ ، أو جاء في أوله نفيٌ غير صريح ، فمما جاء في أوله نفيٌ غير صريح هذه الآية ؛ لأنَّ في الحرام معنى النفي والمنع<sup>(٤)</sup>.

وقال بزيادة (لا) في هذه الآية الهروي<sup>(٥)</sup> ، وابن هشام<sup>(٦)</sup>.

والتأويل الثاني الذي اعترض عليه النحاس رجّحه الطبري ، فقد رجّح الطبري أن تكون (لا) زائدة ، وتأويل الآية عنده: حرام على أهل قرية أهلكتناهم بطبعنا على قلوبهم وختمنا على أسماعهم وأبصارهم ، إذ صدّوا عن سبيلنا وكفروا بآياتنا ، أن يتوبوا ويراجعوا الإيمان بنا ، واتباع أمرنا ، والعمل بطاعتنا.

واعتمد في هذا الترجيح على قولٍ مأثورٍ عن عكرمة - رحمه الله - قال: ﴿ وَكَرَّمُ عَلَى قَرْيَةٍ

(١) ينظر: إعراب القرآن ١٣٠/٣.

(٢) ينظر: تفسير البغوي ١٧٨/٣ ، فتح القدير ٤٢٦/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٥٠/١ ، ٣٧٤/١ ، ٤١٥/١ ، ١٣٧/٣ ، ١٣٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٣٧/٣ ، ١٣٨.

(٥) ينظر: الأزهية ١٥١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٣٣٢.



أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٥﴾ الأنبياء: ٩٥ لم يكن ليرجع منهم راجع ، حرام عليهم ذلك.

وزاد على الاستدلال بالقول المأثور أنّ هذا الرأي يتسق مع نظم الآيات ، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن تفريق الناس دينهم الذي بُعث به إليهم الرسل ، ثم أخبر عن صنيعه بمن عمل بما دعت إليه رسله من الإيمان به والعمل بطاعته ، ثم أتبع ذلك قوله: ﴿ وَحَرَّمْ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ﴿١٥﴾ الأنبياء: ٩٥ فلأن يكون ذلك خبراً عن صنيعه بمن أجبته رسله وعمل بمعصيته ، وكفر به أخرى ؛ ليكون بياناً عن حال القرية الأخرى التي لم تعمل الصالحات وكفرت به<sup>(١)</sup>.

ويستقيم اعتراض النحاس على كون (لا) زائدة في هذا الموضع ، كما في توجيه الكسائي والفراء ، وفي الرأي الذي رجحه الطبري ؛ لاعتماده على قول ابن عباس رضي الله عنه في أنّ معنى (حرام) وجب ، وحينئذ لا يصح إعراب (لا) زائدة على القاعدة التي ذكرها الفراء؛ لأنّ الكلام لا يوجد في أوله نفي غير صريح ، فالحرام في معنى الوجوب ، لا النفي والمنع.

يضاف إلى ذلك الإشكال في المعنى الذي ذكره النحاس ؛ ولذلك قال النحاس إن (لا) لا تزداد فيما يقع فيه إشكال.

وقد فصلّ النحاة في مواضع زيادة (لا) ، قال المالقي في ذلك:

تنقسم زيادة (لا) إلى قسمين:

القسم الأول: تكون باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ، ولا يكون معناه بها

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٨/٥٢٥ ، ٥٢٦.

كمعناه دونها ، وهذا القسم له موضعان:

**الموضع الأول:** أن تزداد بمعنى (غير) بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعته والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض نحو قولهم: غضبَ من لا شيء ، وجئت بلا زادٍ ، ومررت برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ.

**الموضع الثاني:** أن تزداد بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه ، وبين جازمه ومجزومه ، نحو: عجبتُ أن لا تقومَ ، وتيقنتُ أن لا تخرجَ ، وإلاّ تقمُ أكرمكَ ، ومن لا يقمُ أضربه.

**القسم الثاني:** يكون دخولها وخروجها واحداً ، وهذا القسم له موضعان أيضاً:

**الموضع الأول:** أن تكون زائدة لتأكيد النفي ، نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ ؛ لأن الواو تشرك بين الاسمين والفعالين في النفي ؛ فلا يحتاج إلى (لا) النافية ، لكن زيدت لضرب من التأكيد ، نحو قوله تعالى: ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ الواقعة: ٤٤ .

**الموضع الثاني:** أن تكون زائدة شذوذاً في مواضع يوقف فيها مع السماع ، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا سَسْجِدَ﴾ الأعراف: ١٢ ، قالوا المعنى: ما منعك أن تسجد ، أي: من السجود(١).

ولا يدخل قوله تعالى: ﴿وَحَكْرًا عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ الأنبياء: ٩٥ في أي من المواضع الثلاثة الأول ، وأما الموضع الرابع فهو شاذٌ ، وتوجيه الآية على رأي غير شاذٍ أولى،

(١) ينظر: رصف المباني ٣٤١-٣٤٥ ، وينظر كذلك في زيادة (لا) الأزهية ١٥١ ، مغني اللبيب ٣٢٨.

فتوجيه الآية على عدم الزيادة أولى من التوجيه بالزيادة ، وهذا يأتي في التوجيهين الذين ذكرهما الزجاج ، والنحاس .

اعتمد الزجاج ، والنحاس على التفسير المأثور ، و ما يقتضيه سياق الآية من المعنى ، وقد جاء في الآية أقوالٌ مأثورةٌ آخر غير ما ذكره الزجاج ، والنحاس<sup>(١)</sup> ، ولكنهما أخذتا من الأقوالِ المأثورةِ ما يخدم التوجيه الذي يريانه ، وهذا أحد آثار التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي أن المعرب يأخذ من الأقوالِ المأثورةِ ما يتفق مع المعنى الذي يراه ، ومع الوجهة التي يرضاها من النحو .

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥٢٥/١٨ ، ٥٢٦ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٤٦٧/٨ ، النكت والعيون ٤٧٠/٣ ، تفسير البغوي ٣٥٤/٥ ، زاد المسير ٣٨٧/٥ .

(مَنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَاسِقًا لَا يَسْتَوِينَ﴾ (١٨) السجدة: ١٨

ذكر النحاس في توجيه الآية رأيين:

**الرأي الأول:** أَنَّ (مَنْ) لَفْظٌ يَدُلُّ فِي مَعْنَاهُ عَلَى الْجَمْعِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ: (لَا يَسْتَوُونَ) بِالْجَمْعِ ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ هُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ (١).

وقال الزجاج إنَّ (مَنْ) لَفْظُهَا لَفْظُ الْوَاحِدِ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ وَعَلَى الْجَمَاعَةِ ، فَجَاءَ (لَا يَسْتَوُونَ) عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ أَي: لَا يَسْتَوِي الْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ ، فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ عَلَى لَفْظِهَا وَهُوَ مَفْرَدٌ ، أَوْ عَلَى مَعْنَاهَا وَهُوَ جَمْعٌ (٢).

وقيد الفراء جواز إتياع (مَنْ) بِالْجَمْعِ أَنَّ تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ ، قَالَ: (( وَقَوْلُهُ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ، وَلَمْ يَقُلْ يَسْتَوِيَانِ ؛ لِأَنَّهَا عَامٌّ ، وَإِذَا كَانَ الْإِثْنَانُ غَيْرَ مَصْمُودٍ - أَي مَقْصُودٍ - لِهَاتَا ذَهَبًا مَذْهَبُ الْجَمْعِ ، تَقُولُ فِي الْكَلَامِ: مَا جَعَلَ اللَّهُ الْمُسْلِمَ كَالْكَافِرِ ؛ فَلَا تَسَوِّينَ بَيْنَهُمْ ، وَبَيْنَهُمَا ، وَكُلُّ صَوَابٌ )) (٣).

**الرأي الثاني:** أَنَّ لَفْظَ (يَسْتَوُونَ) وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْآيَةِ لِلْإِثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمُؤْمِنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، وَبِالْفَاسِقِ الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيْطٍ ، وَالْإِثْنَانُ فِي الْحَقِيقَةِ جَمْعٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى آخَرَ ، فَيَجُوزُ إِتْبَاعُ الْمُثْنِيِّ بِالْجَمْعِ ، وَاسْتَدَلَّ النَّحَّاسُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ بِقَوْلِ مَأْثُورٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/٣ ، ويرى كثير من النحويين جواز مجيء (مَنْ) للمفرد والمثنى والجمع ، ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٢٤/٢ ، همع الهوامع ١/٣٢٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٨.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٣٢.

في اثنين واحدٍ من المؤمنين ، وواحد من الفاسقين ، قال: (( يستون لاثنين إلا أن الاثنين جمعٌ ؛ لأنه واحدٌ جمع مع آخر، والحديث يدل على هذا القول ؛ لأنه عن ابن عباس رضي الله عنه وغيره قال: نزلت (أفمن كان مؤمناً) في علي بن أبي طالب رضي الله عنه (كمن كان فاسقاً) في الوليد بن عقبة بن أبي معيط ))(١).

وهذا الذي نقله النحاس عن ابن عباس رضي الله عنه جاء في المأثور أيضاً عن عطاء بن يسار قال: ((نزلت بالمدينة، في علي بن أبي طالب، والوليد بن عقبة بن أبي معيط ، كان بين الوليد وبين عليّ كلامٌ ، فقال الوليد بن عقبة: أنا أبسط منك لساناً ، وأحدّ منك سناناً ، وأردّ منك للكثبية ، فقال عليّ: اسكت، فإنك فاسقٌ ، فأنزل الله فيهما: ﴿ كَانَتْ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ (١٨) ))(٢).

فارتباط التوجيه النحوي بالمأثور هو المؤثر الأول في التوجيه في هذه الآية عند النحاس.

وأما الزجاج فقد ذكر أيضاً جواز أن يكون (لا يستون) للاثنين ؛ لأن معنى الاثنين جماعة ، ولم يذكر المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه فيها(٣).

والذي قال به النحاس والزجاج في كون الاثنين جمعاً هو رأي سيبويه ، واستدل سيبويه في كون الاثنين جمعاً أنه يعبر عن المثني بالجمع ، فتقول في الإخبار عن نفسك وشخصٍ معك قمتما بفعل: ذهبنا ، وقمنا ، وأكلنا ، فتخبر بضمير الجمع لا بضمير التثنية ، وتقول كذلك نحن سرينا ، ونحن سمعنا فتعبر بضمير الجمع عن الاثنين ، قال سيبويه في كتابه:

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٢/٣.

(٢) تفسير الطبري ١٨٨/٢٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٣.

((لأنّ الاثنين جمعٌ كما أن ما جاوزهما جمعٌ ، ألا ترى أنك تقول ذهبنا فيستوي الاثنان والثلاثة وتقول نحن فيهما))<sup>(١)</sup>.

وبتأمل توجيهات المعريين في هذه الآية نجد الأصل هو القول المأثور ، فالآية نزلت في اثنين ، وانبنى على ذلك أحد أمرين جائزين في العربية وهما: إما أن تكون (مَنْ) دالة على الجمع ، أو يكون المثنى نوعاً من أنواع الجمع ، وفي كلا التوجيهين تفريع في التوجيه النحوي على القول المأثور واعتماده أصلاً تبني عليه التوجيهات النحوية.

---

(١) الكتاب ٢٠١/٤.

## (لات) في قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص: ٣

ذكر النحّاس في توجيهه (لات) في قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ عدة أقوال مأثورة عن قتادة ، والحسن ، وابن عباس ، قال النحّاس: (( فنادوا) قال قتادة: فنادوا في غير نداء ، قال أبو جعفر: ومعناه على قوله: في غير نداءٍ ينجي ، كما قال الحسن: نادوا بالتوبة وليس حين توبة ، ولا ينفع العمل ، وهذا تفسير من الحسن لقوله جل وعز: ﴿وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، فأما إسرائيل فيروى عن أبي إسحاق عن التميمي عن ابن عباس ﴿وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قال: ليس بحين نزو ولا فرار<sup>(١)</sup>.

ثم أتبع النحّاس هذه الأقوال المأثورة بذكر رأي سيبويه ، والفراء ، وأبي الحسن بن كيسان ، والزجاج في (لات) ، وهو أنها (لا) النافية ، وزيدت فيها التاء ، فهي من تركيب حرفٍ مع حرف ، والوقوف عليها بالتاء ، وهي بمعنى (ليس) ، وتعمل عملها ، واسمها محذوف ، كما في الآية ، والتقدير: ولات أحياننا حين مناص ويجوز حذف خبرها وبقاء اسمها ، والتقدير: ولات حين مناص لنا<sup>(٢)</sup>.

واستنكر النحّاس رأي أبي عبيد القاسم بن سلام أنها كلمة وبعض كلمة ، فهي عند أبي عبيد (لا) النافية ، والتاء زائدة في أول الحين ، والوقوف يكون على (لا) ثم تبتدئ فتقول:

(١) إعراب القرآن ٣/٣٠٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٠٣ ، وينظر رأي سيبويه في الكتاب: ١/٥٧ ، ٥٨ ، ارتشاف الضرب ٣/١٢١٠ ، همع الهوامع ١/٤٥٨.

(تحيين)<sup>(١)</sup>.

وردّ النحاسُ على أبي عبيدٍ استشهاده بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه وأنه يدل على ما ذهب إليه ، قال النحاسُ نقلاً عن أبي عبيد: (( تفسير ابن عباس يدل على ذلك ؛ لأن ابن عباس قال ليس حينَ نزو ولا فرار ، قال أبو جعفر: تفسير ابن عباس يدل على أنّ الصحيح غير قوله ، ولو كان على قوله لقال ابن عباس: ليس تحين مناص ، ولم يرو هذا أحد ))<sup>(٢)</sup>.

وهو بذلك يؤيد أن الأقوال المأثورة تؤيد مذهب سيوييه ومن معه في (لات).

وقد اختلف النحويون في (لات) ، فذهب بعضهم إلى أنها بسيطة ، وذهب بعضهم إلى أنها مركبة.

الرأي الأول: القول بأنها بسيطة.

وأصحاب هذا الرأي مختلفون على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها حرف مستقل ، ليس أصلها (ليس) ، ولا (لا) وهذا القول نقله

(١) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٠٣ ، ارتشاف الضرب ٣/١٢١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٠٣ ، ارتشاف الضرب ٣/١٢١٠ ، وينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: تفسير الطبري ١٤٣/٢١ ، الدر المنثور ٨/٣٧٣.



البغدادي في الخزانة عن الشاطبي<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أن أصلها (ليس) ، وأصل (ليس) لاس المنقلبة من ليس ، لأنها من فعل ، قلبت الياء ألفاً ، وأبدلت السين تاءً ، وهذا القول هو مذهب ابن أبي الربيع<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** أنها فعل بمعنى: نقص يقال: لات يَلِيْتُ ، وألّت ، يألّت ، وقد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَلْتَكُمُ مِنَ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ الحجرات: ١٤ ، قرأ أبو عمرو ويعقوب (يَأَلْتُكُمْ) والباقون (يَلْتُكُمْ)<sup>(٣)</sup> ، وهذا هو مذهب أبي ذر الحشني<sup>(٤)</sup>.

**الرأي الثاني:** القول بأنها مركبة

والذين قالوا إنها مركبة اختلفوا على قولين:

**القول الأول:** أنها (لا) النافية وزيدت فيها التاء ، فهي من تركيب حرف مع حرف نحو: (إنما) وهذا هو مذهب سيويه<sup>(٥)</sup> ، وأبي عبيدة<sup>(٦)</sup> ، والجمهور<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: خزانة الأدب ١٦١/٤.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٥٣/٣ ، التصريح للأزهري ٦٦٠/١.

(٣) تنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٧٤/٢ ، السبعة لابن مجاهد ٦٠٦ ، الحجة لابن خالويه ٣٣٠ ، التيسير للداني ١٣٠ ، البحر المحيط ١١٦/٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣ ، مغني اللبيب ٣٣٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣ ، همع الهوامع ٤٥٨/١.

(٦) ينظر: مجاز القرآن ١٧٦/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٣١٩/١ ، أوضح المسالك ٣٨٧/١ ، همع الهوامع ٤٥٨/١.

والوقف على (لات) عند الفراء<sup>(١)</sup> والزجاج بالتاء ، قال الزجاج: (( والوقف عليها (لات) بالتاء ،... وهذه التاء نظيرة التاء في الفعل في قولك: ذهبتُ وجلستُ ، وفي قولك: رأيتُ زيداً ثمّ عمراً ، فتاء الحروف بمتلة تاء الأفعال ، لأن التاء في الموضعين دخلت على ما لا يعرب ولا هو في طريق الأسماء ))<sup>(٢)</sup>.

وعند الكسائي بالهاء (لاه)<sup>(٣)</sup> ، ونقل عنه أبو حيان أنه يرى الوقف عليها بالتاء والهاء<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** أنها كلمة وبعض كلمة ، فهي (لا) النافية ، والتاء زائدة في أول الحين ، وهذا هو رأي أبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(٥)</sup> ، وابن الطراوة<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا على رأيهم بأن العرب لم تزد هذه التاء مع (لا) إلا مع (حين) وما يرادفه —(أوان) و(الآن) ومن زيادتها في (حين) قول أبي وجزة السعدي<sup>(٧)</sup>:

(١) معاني القرآن ٣٩٨/٢.

(٢) معاني الزجاج ٥٠/٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣ ، ائتلاف النصره ١١٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣.

(٥) ينظر: أعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣ ، ٤٥١ ، ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣ ، مغني اللبيب ٣٣٥ ، التصريح للأزهري ٦٦٠/١ ، همع الهوامع ٤٥٨/١.

(٧) نص البيت في ديوانه ص ٦٦:

## العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيَّنَ الْمُطْعِمِ

ومن زيادتها في (الآن) قول عبدالله بن عمر رضي الله عنه لما سأله رجل عن عثمان رضي الله عنه فذكر مناقبه ثم قال له: « اذهب بها تالآن معك »<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأنها وجدت في مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر لي أن أجود الرأيين هو القول بأن (لات) بسيطة ، وليست مركبة ، وأنها فعل لا حرف وذلك لأن الأصل البساطة.

في هذا التوجيه نجد الترابط بين التفسير المأثور وبين التوجيه النحوي ، حتى أصبح فهم التفسير المأثور مؤثراً في التوجيه النحوي فقد ربط النحّاس بين التفسير المأثور وبين التوجيه الذي يراه ، وهو رأي سيويه والجمهور في (لات) ، وردّ فيه استشهاد أبي عبيد القاسم بن سلام بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه وأبان فيه أن تفسير ابن عباس يؤيد مذهبه ومذهب الجمهور لا مذهب أبي عبيد ، مما يدلنا على مكانة التفسير وأثره في التوجيه ، فكلّ يدعي أنّ التفسير يؤيد مذهبه ، وظاهر في هذا التوجيه قوة ما ذهب إليه النحّاس ، وأنّ التفسير المأثور يؤيده مذهبه هو لا مذهب أبي عبيد.

## واللاحِقُونَ جِئَانَهُمْ قَمَعَ الذَّرِّ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيَّنَ الْمُطْعِمِ

وحينئذ لا شاهد فيه ، والبيت بهذا النص في: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٠٤ ، الأزهية ١٦٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٨ ، خزنة الأدب ٤/١٦٣ ، همع الهوامع ١/٤٥٨ .

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٠٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥/١٤٩ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٠٥ ، المغني لابن هشام ٣٣٥ .

(ما) في قوله تعالى: ﴿نَسِيَ كَانِ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ الزمر: ٨

ذكر الفراء في توجيهه (ما) في قوله تعالى: ﴿نَسِيَ كَانِ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ رأيين:

الرأي الأول: أن (ما) بمعنى (من) ، أي: نسي مَنْ يدعوهُ إذا مسّه الضر ، يريد الله تعالى ، وتكون الهاء في (إليه) عائدة إلى الله سبحانه.

فالفراء يرى جواز مجيء (ما) بمعنى (من) ، وقد حمل على ذلك عدداً من المواضع في القرآن الكريم ، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ ۗ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۗ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۗ﴾ الكافرون: ١-٣ ، ومعلوم أنه الله سبحانه ، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ۗ أَيُّ: أنكحوا من طاب لكم من النساء ، وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ﴾ ص: ٧٥ ، أي: لمن خلقت ، فالمراد به آدم عليه السلام.

قال الفراء: (( وقوله: ﴿نَسِيَ كَانِ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ يقول: ترك الذي كان يدعوهُ إذا مسّه الضر ، يريد: الله تعالى. فإن قلت: فهلاً قيل: نسي من كان يدعوهُ؟ ، قلت: إن (ما) قد تكون في موضع (من) قال الله ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ ۗ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۗ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۗ﴾ يعني الله. وقال ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ۗ﴾ فهذا وجه ، وبه جاء التفسير ، ومثله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ﴾ ((<sup>(١)</sup>).

واستدل الفراء على مجيء (ما) بمعنى (من) في هذا الموضع بالتفسير المأثور الوارد في آية

(١) معاني القرآن ٤١٦/٢.

النساء فقد جاء في التفسير المأثور في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: ٣﴾ ما يدل على أن المعنى: فانكحوا من طاب لكم من النساء.

ولم يذكر الفراء نص التفسير المأثور الذي يدل على هذا المعنى وإنما أشار إلى ذلك إشارة قال: ((وبه جاء التفسير)) (١).

ومما جاء في التفسير المأثور ما يدل على مجيء (ما) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: ٣﴾ ما جاء عن عروة قال سألت عائشة -رضي الله عنها- عن قول الله جل وعز ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: ٣﴾ فقالت: يا ابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيعجبه مالها وجمالها فيريد تزوجها بغير أن يقسط في صداقتها فيعطيها به مثل ما يعطيها غيره (٢).

وعن عكرمة رضي الله عنه في هذه الآية ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: ٣﴾ قال: كان الرجل من قريش يكون عنده النسوة ، ويكون عنده الأيتام ، فيذهب ماله ، فيميل على مال الأيتام ، قال: فترلت هذه الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: ٣﴾.

الرأي الثاني: أن تكون (ما) مصدرية ، ويكون المعنى: نسي دعاءه إلى الله من قبل ،

(١) معاني القرآن ٤١٦/٢.

(٢) معاني القرآن للنحاس ١٨٨/١ ، وينظر: تفسير الطبري ٥٣١/٧.

(٣) تفسير الطبري ٥٣٥/٧.

وتكون الهاء في (إليه) عائدة على المصدر<sup>(١)</sup>.

ووافق الطبري الفراء في هذين التوجيهين ، قال: (( ولـ(ما) التي في قوله: ﴿نَسِيَ كَانٌ﴾ وجهان:

أحدهما: أن يكون بمعنى (الذي) ، ويكون معنى الكلام حينئذ: ترك الذي كان يدعو في حال الضر الذي كان به ، يعني به: الله -تعالى ذكره- ، فتكون (ما) موضوعةً عند ذلك موضع (من) ، كما قيل: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ الكافرون: ٣ يعني به الله ، وكما قيل: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ﴾ النساء: ٣.

والثاني: أن يكون بمعنى المصدر على ما ذكرت. وإذا كانت بمعنى المصدر ، كان في الهاء التي في قوله: (إليه) وجهان: أحدهما: أن يكون من ذكر ما ، والآخر: من ذكر الرب<sup>(٢)</sup>. ووافق كذلك في هذين الرأيين الزجاج<sup>(٣)</sup> ، والزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، وابن جزي<sup>(٦)</sup> ، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٤١٦/٢.

(٢) تفسير الطبري ٢٦٤/٢١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٧/٤.

(٤) ينظر: الكشاف ١١٨/٤.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٥٢١/٤.

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل ١٩٢/٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٦١٧/١ ، الدر المصون ٤١٣/٩ ، ٤١٤ ، اللباب لابن عادل ٤٨١/١٦.

وقد اختلف النحويون في جواز إطلاق (ما) على آحاد من يعقل على رأيين:

**الرأي الأول:** يرى عدم جواز إطلاق (ما) على آحاد من يعقل.

وهذا هو رأي المبرد<sup>(١)</sup> ، وابن السراج<sup>(٢)</sup> ، والزجاجي<sup>(٣)</sup> ، وابن بابشاذ<sup>(٤)</sup> ، وابن الخباز<sup>(٥)</sup>.

**الرأي الثاني:** يرى جواز إطلاق (ما) على آحاد من يعقل مطلقاً.

ويرى هذا الرأي قطرب<sup>(٦)</sup> ، وأبو عبيدة<sup>(٧)</sup> ، وابن درستويه<sup>(٨)</sup> ، وابن السيد<sup>(٩)</sup> ، وابن

خروف<sup>(١٠)</sup> ، وابن مالك<sup>(١١)</sup>.

والظاهر لي هو قوة رأي من قال أن (ما) في الأصل لغير العاقل ، ويجوز أن توضح

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٩٦.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٣٥.

(٣) ينظر: الجمل في النحو ١٢.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٠.

(٥) الغرة المخفية ١/٣٣٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٢١٦ ، المساعد ١/١٦٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٢٤٠ ، همع الهوامع ١/٣٥١.

(٧) ينظر: مجاز القرآن ١/٢٤٠ ، ٢٤١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٣٤ ، التذليل والتكميل ٣/١٢٩ ، همع الهوامع ١/٣١٥.

(٩) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٤٦.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ١/٣٥٢.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢١٦ ، ٢١٧.

موضع (مَنْ) فتدل على من يعقل إذا دل على ذلك دليل ؛ لورود السماع بذلك كآليات السابقة ، وكقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ الشمس: ٥ ، ومعلوم أن الذي بنى السماء هو الله - سبحانه - (١).

وسمع من العرب: (( سبحان ما سَخَّرَكُنَّا لَنَا )) (٢).

توجيه الفراء لهذه الآية يعطينا أثراً من تأثير المأثور على التوجيه النحوي عند الفراء ، هو الاستدلال على قواعد النحو بالتفسير المأثور ، فمجيء (ما) بمعنى (مَنْ) يؤيده التفسير المأثور، ويتبين فيه عدم اعتناء الفراء بذكر نص التفسير المأثور فقد اكتفى بقوله: وبه جاء التفسير.

(١) ينظر: تفسير البغوي ٤٣٧/٨.

(٢) المقتضب ٢٩٦/٢ ، الأصول في النحو ١٣٥/٢ ، التذيل والتكميل ١٨٢/٣ ، شرح التسهيل ٢١٧/١.



## معنى (الذي) في قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ الزمر: ٣٣

جاء في توجيهه (الذي) في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾

﴿ الزمر: ٣٣ عدة آراء ، ذكر النحّاس منها أربعة:

**الرأي الأول:** أن يكون (الذي) مثل (مَنْ) يجوز أن يدل على المفرد ، وعلى الجمع ؛ لأنّ (الذي) مبتدأ وخبره جمعٌ هو (أولئك) ، واعتمد النحّاس في هذا التوجيه على قول مأثور عن إبراهيم النخعي -رحمه الله- يرى فيه أنّ الذي جاء بالصدق هم المؤمنون ، قال النحّاس: (( ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ في موضع رفعٍ بالابتداء ، وخبره ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ وتأوله إبراهيم النخعي -رحمه الله- على أنه للجماعة وقال: الذي جاء بالصدق: المؤمنون الذي يجيئون بالقرآن يوم القيامة ، فيقولون: هذا الذي أعطيتمونا قد اتبعنا ما فيه ؛ فيكون (الذي) على هذا بمعنى جمع ، كما يكون (مَنْ) بمعنى جمع ((<sup>(١)</sup>).

وهذا الرأي اقتصر عليه الزجاج<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> في توجيه هذه الآية. فـ(الذي) في هذه الآية دال على الجنس ، والمعنى: والقبيل الذي جاء بالصدق ، فيصدق عليها المفرد والجمع ، وبنى الزجاج على هذا المعنى صحة الأقوال التي ذكرها في تحديد المقصود بـ(الذي) ، فذكر في ذلك عدة أقوال ، وختمها بقوله: وجميع هذه الوجوه صحيحة ، قال الزجاج: (( ﴿ وَالَّذِي

(١) إعراب القرآن ٣/١٣٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٧١ ، ٧٢.

(٣) معاني القرآن ٢/٦٧٢.

جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴿ روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: الذي جاء بالصدق: محمد ﷺ ، والذي صدَّق به: أبو بكر رضي الله عنه ، وروي: أن الذي جاء بالصدق: جبريل عليه السلام ، والذي صدق به: محمد ﷺ ، وروي: أن الذي جاء بالصدق: محمد ﷺ ، وصدق به: المؤمنون ، وجميع هذه الوجوه صحيح ، ... (الذين) ههنا (الذي) في معنى واحد ، ... وهو بمتزلة قولك: من جاء بالصدق وصدق به) (١).

وروى الطبري توجيه (الذي) في الآية بأنه دالٌّ على جمع عن مجاهد قال: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ الذين يجيئون بالقرآن يوم القيامة ، فيقولون: هذا الذي أعطيتمونا فاتبعنا ما فيه (٢) ، ورجحه على غيره من الأقوال بأربعة أدلة:

الأول: أن سياق الآيات يقتضيه قال: (( والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله تعالى ذكره عنى بقوله: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ كلٌّ من دعا إلى توحيد الله ، وتصديق رسله ، والعمل بما ابعث به رسوله من بين رسل الله وأتباعه والمؤمنين به ، وأن يقال: الصدق هو القرآن، وشهادة أن لا إله إلا الله ، والمصدق به: المؤمنون بالقرآن ، من جميع خلق الله كائناً من كان من نبي الله وأتباعه ، وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب ؛ لأن قوله تعالى ذكره: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ عقيب قوله: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ ﴾ الزمر: ٣٢ وذلك ذمٌّ من الله للمفترين عليه ، المكذبين بتزييل ووحيه ، الجاحدين وحدانيته ، فالواجب أن يكون عقيب ذلك مدحٌ من كان بخلاف صفة هؤلاء المذمومين ، وهم الذين دعوهم إلى توحيد الله ، ووصفه بالصفة التي هو بها ، وتصديقهم بتزييل الله ووحيه ، والذي كانوا يوم نزلت هذه الآية ، رسول الله ﷺ وأصحابه -رضي

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧١/٤ ، ٧٢.

(٢) تفسير الطبري ٢١/٢٩٠ ، ٢٩١.

الله عنهم- ومن بعدهم ، القائمين في كل عصر وزمان بالدعاء إلى توحيد الله ، وحكم كتابه، لأن الله تعالى ذكره لم يخصَّ وصفه بهذه لصفة التي في هذه الآية على أشخاص بأعيانهم ، ولا على أهل زمان دون غيرهم ، وإنما وصفهم بصفة ، ثم مدحهم بها ، وهي المجيء بالصدق والتصديق به ، فكل من كان كذلك وصفه ، فهو داخل في جملة هذه الآية إذا كان من بني آدم ))(١).

والثاني: قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (الذين) قال: (( ومن الدليل على صحة ما قلنا أن ذلك كذلك في قراءة ابن مسعود (وَالَّذِينَ جَاءُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ) فقد بين ذلك من قراءته أن الذي من قوله (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ) لم يُعْنَ بها واحداً بعينه ، وأنه مرادُ بها جماع ذلك صفتهم ، ولكنها أخرجت بلفظ الواحد ))(٢).

الثالث: أن بعض النحويين يرى أن (الذي) في الآية دالة على الجمع قال: (( وقد زعم بعض أهل العربية من البصريين ، أن (الذي) في هذا الموضع جعل في معنى جماعة بمتربة (مَنْ))((٣).

الرابع: أن خبر (الذي) جاء دالاً على الجمع وهو (أولئك) ؛ فيدل أن معنى (الذي) جمعاً قال الطبري: (( ومما يؤيد ما قلنا أيضا قوله: (أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) فجعل الخبر عن (الذي) جماعاً ؛ لأنها في معنى جماع ))(٤).

الرأي الثاني: أن أصل (الذي) هو (الذين) وحذفت النون لطول الاسم ، وهذا القول

(١) تفسير الطبري ٢١/٢٩٢.

(٢) تفسير الطبري ٢١/٢٩٢.

(٣) تفسير الطبري ٢١/٢٩٢.

(٤) تفسير الطبري ٢١/٢٩٢.

ذكره النحاس مصدراً إياه بقليل الدالة على التضعيف<sup>(١)</sup>.

وجواز حذف النون لطول الاسم قال به سيويه مستشهداً فيه بقول قول الأشهب بن رميلة<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ الَّذِي حَآئَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

فـ(الذي) في البيت أصلها (الذين) ولكن حذفت النون تخفيفاً لطول الاسم<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً بجواز حذف النون لطول الاسم المبرد<sup>(٤)</sup> ، والزمخشري<sup>(٥)</sup>.

وردّ هذا التوجيه في الآية أبو حيان ، معللاً ذلك بأنه لو كان (الذي) دالاً على الجمع لجاء الضمير في الصلة مجموعاً فتقول: (والذي جاؤوا بالصدق) ، قال: (( وقيل: أراد والذين، فحذفت منه النون ، وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد (الذين) بلفظ (الذي) وحذفت منه النون ، لكان الضمير مجموعاً ))<sup>(٦)</sup>.

الرأي الثالث: أن لفظ (الذي) باقٍ على أصله في دلالة على المفرد وخبره جمعٌ ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قولٍ مأثورٍ عن الشعبي -رحمه الله- جاء فيه: أن الذي جاء

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠/٤.

(٢) ينظر البيت في: الكتاب ١٨٧/١ ، تفسير الثعلبي ١٦٠/١ ، ٦٦/٥ ، خزنة الأدب ٨/٦.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٦/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١٤٥/٤.

(٥) ينظر: المفصل ١٨٣/١.

(٦) البحر المحيط ٤١١/٧.

بالصدق هو نبينا محمد ﷺ ، وجاء خبره جمعاً من باب التعظيم قال النحاس: (( وتأوله الشعبي على أنه واحد وقال: الذي جاء بالصدق محمد ﷺ ، وصدق به أبو بكر الصديق والصحابة -رضي الله عنهم- ؛ فيكون على هذا خبره جماعة كما يقال لمن يعظمهم فعلوا كذا وكذا ))(١).

وقد روى الطبري توجيه (الذي جاء بالصدق) بأنه نبينا محمد ﷺ عن عدد من أهل المأثور:

منهم ابن عباس ﷺ قال: (( عن ابن عباس، قوله: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ يقول: من جاء بلا إله إلا الله ﴿ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ يعني: رسوله ﷺ ))(٢).

ومنهم علي ﷺ قال: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ محمد ﷺ ، ﴿ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ أبو بكر ﷺ(٣).

والسدي -رحمه الله- قال: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ محمد ﷺ(٤).

الرأي الرابع: أن (الذي) يراد به مفرداً ، وهو نبينا محمد ﷺ ويدخل أصحابه معه من باب التبع ، فجاء الخبر جمعاً باعتبار الجميع ، وهذا الرأي ذكره النحاس بدون نسبة أو تعليق(٥).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/١٠.

(٢) تفسير الطبري ٢١/٢٩٠.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢١/٢٩٠.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢١/٢٩٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣٠.

إذا تأملنا توجهات المعربين للآية نرى واضحاً ارتباط التوجيه النحوي بالتفسير المأثور فالنحاس يعتمد في اثنين من توجيهاته على التفسير المأثور ، والتوجيهان الآخران اللذان ذكرهما بدون ربطهما بالمأثور: أحدهما ضعيف عنده ؛ ولذلك يصدره بلفظ قيل ، والآخر يذكره بدون أي تعليق عليه ، بل يعدل عنه مباشرة إلى ذكر قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ، وهي تؤيد الرأي الأول والثاني ، والطبري يرجح رأياً ينقله عن مجاهد ويذكر لترجيحه أربعة أسباب ، فالتفسير بالمأثور أصل ، والتوجيه النحوي فرعٌ يؤيده ويقويه ، والزجاج يبدأ توجيه الآية برواية عن علي رضي الله عنه ، ويذكر بعدها عدة أوجه غير منسوبة ثم يتبع هذه الأوجه بأنها كلها صحيحة.

(إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ﴾ الزخرف: ٨١

هل يصل أثر التفسير في المأثور على التوجيه النحوي إلى أن يترك المعربُ وجهاً راجحاً عنده إلى رأيٍ آخر مرجوحٍ يستند على تفسير مأثور؟

للإجابة على هذا السؤال أذكر توجيه النحاس لآية قرآنية في موضعين:

الموضع الأول في معاني القرآن ، والموضع الثاني في إعراب القرآن ، وإعراب القرآن متأخرٌ عن المعاني ، يدل على تأخره أن النحاس يحيل في إعراب القرآن في عدة مواضع على معاني القرآن<sup>(١)</sup>.

قال النحاس في معاني القرآن في توجيه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ الزخرف: ٨١: ((وقوله جل وعز ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ في معناه ثلاثة أقوال:

قال مجاهد: أي: قل إن كان للرحمن ولدٌ في قولكم ؛ فأنا أول من عبده ، ووحدته، وكذبكم.

(١) من ذلك قوله في إعراب القرآن في توجيه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتْ يَدَيْنِ﴾ البقرة: ٢٨٢: (( قد ذكرنا كل ما فيه في كتابنا الأول المعاني)) إعراب القرآن ، ١٣٦/١ ، وقوله في توجيه قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا﴾ الأعراف: ٥٧ (( (بُشْرَى) بضم الباء والشين ، قال أبو جعفر: وقد ذكرنا معانيها في كتابنا المعاني ، وهي في موضع نصب على الحال)) إعراب القرآن ٥٨/٢ ، وغير ذلك من المواضع. ينظر: إعراب القرآن ٧١/١ ، ١٨٥/٣.

وقال الحسن: يقول: ما كان للرحمن ولدٌ.

وقيل هو من عَبْدَ أَي: أَنْفَ ، كما قال:

### وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَيْمٌ بَدَارِمٍ

قال أبو جعفر: أحسنها قولُ مجاهد ؛ لأن (إِنْ) يَبْعُدُ أَنْ تكون ههنا بمعنى (ما) ؛ لأنَّ ذلك لا يكاد يستعمل إلا وبعد (إِنْ) (إلا) ، وأيضا فإن بعدها ألفاً ، وأكثر ما يقال إذا أنف الإنسان وغضب وأنكر الشيء عَبْدَ فهو عَبْدٌ ، كما يقال: حَذِرَ فهو حَذِرٌ.

وقول مجاهد بينُ ، أَي: إِنْ كان للرحمن ولدٌ على زَعْمِكُمْ وَقَوْلِكُمْ كما قال تعالى: ﴿أَيُّنَ شُرَكَاءِي﴾ النحل: ٢٧ فأنا أول من خالفكم ووجد الله جل وعز ((١).

المعاني التي ذكرها النحّاس في هذه الآية:

**المعنى الأول:** نقله النحّاس عن مجاهد - رحمه الله - (٢) وهو: إِنْ كان لله ولدٌ في زعمكم فأنا أول العابدين أي الموحّدين لله ، المكذّبين لهذا القول ؛ ويترتب على هذا القول أن تكون (إِنْ) شرطية على أصلها.

**المعنى الثاني:** نقله النحّاس عن الحسن - رحمه الله - وهو: ما كان لله ولدٌ ، ويترتب على هذا القول أن تكون (إِنْ) نافية بمعنى (ما).

(١) معاني القرآن ١١٥٩/٢.

(٢) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير مجاهد ٥٨٤/٢ ، تفسير الطبري ٦٤٨/٢١ ، تفسير الثعلبي ٣٤٦/٨ ، الدر المنثور ٣٩٥/٧.



المعنى الثالث: لم ينسبه النحّاس لأحد ، وهو أنّ العابدين بمعنى الأنفين ، من عبد يعبد إذا اشتدّ أنفه فهو عبدٌ ، أي: إن كان للرحمن ولد فأنا أول الأنفين عن عبادته ، ويدل على استخدام (عبد) بمعنى (أنف) قول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

أولئك قومٌ إن هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَمِيمٌ بَدَارِمِ

أي: أأنف أن تهجى تميمٌ بدارمٍ ، ويترتب على هذا القول من الإعراب أن تكون (إن) شرطية.

وقد رجّح النحّاس المعنى الأول معللاً ترجيحه له بأنه يتميز بوضوحه وبيانه ، أمّا المعنى الثاني فقد أخذ النحّاس عليه أنّ (إن) لا تكاد تستعمل بمعنى (ما) النافية إلا وبعد (إن) (إلا).

ولم يسلم النحاة بمأخذ النحّاس هذا ، فقد ردّ ابن هشام قصر إتيان (إن) بمعنى (ما) على ما جاء فيه (إلا) بعد (إن) ، قال ابن هشام: (( وقول بعضهم لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها (إلا) كهذه الآيات أو (لما) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق: ٤ بتشديد الميم ، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ ﴿٦٨﴾ يونس: ٦٨ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ﴾ الجن: ٢٥ ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ فَتَنَةُ لَكُمْ﴾ الأنبياء: ١١١ ))<sup>(٢)</sup>.

(١) لم أجده في ديوانه ، والبيت منسوب للفرزدق في: مجاز القرآن ٢/٢٠٦ ، إصلاح المنطق ٥٠ ، تهذيب اللغة ١٤١/٢ ، جهرة الأمثال ١/٥١٢ ، تفسير السمعاني ٥/١١٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٦/١٢٠ ، اللباب لابن عادل ٢٩٧/١٧ .

(٢) مغني اللبيب ٣٤ .

وأخذ على هذا التوجيه من ناحية المعنى أيضاً أن فيه تعليق عبادة الرسول بعدم ثبوت الولد لله - سبحانه - وهذا فيه نظر كما قال ابن عادل: (( واعلم أن هذا التأويل فيه نظر، سواء أثبتوا لله ولداً ، أو لم يُثبتوا له ، فالرسول منكرٌ لذلك الولد ، فلم يكن لزعمهم تأثيرٌ في كون الرسول منكرًا لذلك الولد ، فلم يصلح جعل زعمهم إثباتَ الولد مؤثراً في كون الرسول منكرًا للولد ))<sup>(١)</sup>.

وأما التأويل الثالث فقد أخذ عليه النحاس أن (عَبَدَ) بمعنى: أنفَ الصفة المشبهة باسم الفاعل منه كثيراً (عَبَدْتُ) بدون ألف ، وقلَّ ما يقال في عَبَدَ عَبَادٌ.

ولذلك قال ابن عرفة عن هذا التأويل: (( والقرآن لا يجيء على القليل أو الشاذ ))<sup>(٢)</sup>.

وأخذ أيضاً على هذا التوجيه من ناحية المعنى أن أنفة الرسول من هذا التعليق حاصلةٌ سواء حصل ذلك الزعم والاعتقاد ، أو لم يحصل<sup>(٣)</sup>.

والمعاني الثلاثة التي ذكرها النحاس في معاني القرآن جاءت جميعها عند الزجاج بنفس الترتيب الذي ذكره النحاس ، ولكنّ الزجاج اقتصر على ذكر المعاني بدون أن يذكر أي قولٍ ماثورٍ يدل عليها ، مقدماً المعنى الأول ، ومصدراً المعنيين الآخرين بقيل التي تدل على

(١) اللباب ٢٩٦/١٧.

(٢) اللباب لابن عادل ٢٩٧/١٧.

(٣) ينظر: اللباب لابن عادل ٢٩٧/١٧.

التضعيف ، ولكنه لم يعلل تقديمه للمعنى الأول<sup>(١)</sup>.

وأما توجيه هذه الآية عند النحّاس في إعراب القرآن فقد ذكر فيه جواز أن تكون (إن) شرطية ، أو نافية بمعنى (ما) ، ولكن أحد التوجيهين يؤيده التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال النحّاس: (( **﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾** إن جعلت (إن) للشرط فـ(كان) في موضع جزم ، وإن جعلتها بمعنى (ما) فلا موضع لـ(كان) ، وقد روى علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: **﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾** قال: يقول: لم يكن للرحمن ولدٌ.

قال أبو جعفر: جعل (إن) بمعنى (ما) كما قال جل وعز: **﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾** الملك: ٢٠ أي: ما الكافرون إلا في غرور<sup>(٢)</sup>.

التوجيهان اللذان ذكرهما النحّاس هما:

**التوجيه الأول:** أن تكون (إن) شرطية ، و(كان) فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وجملة (فأنا أول العابدين) جواب الشرط ، ودخلت عليها الفاء لأنها جملة اسمية.

**التوجيه الثاني:** أن تكون (إن) نافية بمعنى (ما) و(كان) زائدة ، أي: ما للرحمن ولدٌ ، واستدل النحّاس على هذا التوجيه بقول ابن عباس رضي الله عنه في تفسير الآية: (لم يكن للرحمن

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١١٤.

(٢) إعراب القرآن ٤/٨١.

ولد<sup>(١)</sup> ونظر له بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ الملك: ٢٠ أي: ما الكافرون إلا في غرور.

واستشهاد النحاس على التوجيه الثاني بتفسير ابن عباس رضي الله عنه ، وتنظيره للآية بآية أخرى يدل على ترجيحه للتوجيه الثاني.

وجاء تفسير (إن) بمعنى (ما) في التفسير المأثور عن قتادة<sup>(٢)</sup> ، وابن زيد<sup>(٣)</sup> ، وزيد بن أسلم<sup>(٤)</sup> -رحمهم الله-

ما الذي دعا النحاس إلى ترجيح التوجيه الذي يرى أن (إن) بمعنى (ما) في إعراب القرآن، وهو كتابه المتأخر عن المعاني ، مع أنه استبعد هذا التوجيه في المعاني لمأخذ نحوي، أستنتج أن سبب ذلك مجيء التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه الذي يؤيد هذا التوجيه ، والتوجيه الذي يقول إن (إن) باقية على شرطها يسنده من التفسير المأثور قول مجاهد ، ولكن لا شك أن قول ابن عباس رضي الله عنه في التفسير مقدم على تفسير مجاهد ؛ ولم ينسب النحاس ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه للحسن -رحمه الله- مع أنه نسبه له في معاني القرآن كأن نسبة القول لابن عباس رضي الله عنه تعني عن نسبه إلى غيره.

(١) ينظر قول ابن عباس أيضاً في: تفسير الطبري ٦٤٨/٢١ ، تفسير البغوي ٢٢٣/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ١١٩/١٦ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦٤٩/٢١ ، الدر المنثور ٣٩٥/٧ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٦٤٩/٢١ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٦٤٩/٢١ ، الدر المنثور ٣٩٥/٧ .

ولم يذكر النحّاس في إعراب القرآن ما ذكره من اعتراضٍ نحويٍّ على تفسير ابن عباس رضي الله عنه مع أنه ذكره في المعاني ، ومن فعله هذا يمكن أن نقول إنّ النحّاس يقدم القول المأثور على التوجيه النحوي.

وكذلك لم يذكر قول مجاهد في إعراب القرآن ؛ لأنه غالباً يقتصر في المأثور على القول الذي يؤيد التوجيه النحوي الراجح عنده.

## (هَلْ) فِي (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ﴾ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴿٣٠﴾ ق: ٣٠

أورد النحّاس في معنى الاستفهام بـ(هَلْ) في (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ﴾ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴿٣٠﴾ توجيهين اثنين رابطاً كلا التوجيهين بالتفسير المأثور قال: ((وتقول هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) في معناه قولان: أحدهما: أن المعنى: ما في مزيد ، ويحتج صاحب هذا القول بقوله جل وعز: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ هود: ١١٩ ، وهذا قول عكرمة رضي الله عنه ، ونظيره الحديث حين قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: ألا تنزل داراً من دورك ، فقال: وهل ترك لنا عقيلٌ من دار؟ أي ما ترك لنا داراً ، حتى باعها وقت الهجرة ، فهذا قولٌ ، والقول الآخر: فهل من مزيد؟ على الاستدعاء للزيادة ، وهذا قول أنس بن مالك رضي الله عنه ، ويدل عليه الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: (( لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع قدمه فيها فيقول قط قط)) قال أبو جعفر: فهذا الحديث صحيح الإسناد ، ويدل على خلاف القول الأول ((<sup>١</sup>)).

فالتوجيهان اللذان ذكرهما النحّاس هما:

التوجيه الأول: أن يكون الاستفهام إنكارياً ، وتكون (هل) بمعنى (ما) النافية ، واستدل على هذا التوجيه بقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ففيه دليل أن جهنم ستمتلى ، ويكون معنى (هل من مزيد) أي: أن النار قد امتلأت ؛ فتقول: لم يبق في موضع لم يمتلى.

(١) إعراب القرآن ٤/١٥٢ ، ١٥٣ .

وُنُسِبَ النَّحَّاسَ هَذَا الْقَوْلَ لِعِكْرَمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١) ، وَجَاهِدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٢) .

وَنَظَرَ النَّحَّاسَ لَهُ بِالْمَأْتُورِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قِيلَ لَهُ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ فَاتِحًا: أَلَا تَنْزِلُ دَارًا مِنْ دُورِكَ فَقَالَ: (( وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلًا مِنْ دَارٍ )) أَيْ: مَا تَرَكَ لَنَا دَارًا (٣) .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمَهْرُويُّ أَنَّ (هَلًّا) لَهَا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعٌ ، مِنْهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (مَا) (٤) .

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ عَشْرَةَ أَوْجِهٍ تَفْتَرِقُ فِيهَا (هَلًّا) عَنِ (الْهَمْزَةِ) ، مِنْهَا: أَنَّهُ يَرَادُ بِالِاسْتِفْهَامِ بِـ(هَلًّا) النَّفْيِ (٥) .

**التوجيه الثاني:** أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِفْهَامُ عَلَى أَصْلِهِ ، وَيَكُونُ السُّؤَالُ فِي (هَلًّا مِنْ مَزِيدٍ) سُّؤَالَ رَغْبَةٍ فِي الزِّيَادَةِ ، وَالِاسْتِكْثَارِ مِنَ الدَّاخِلِينَ فِيهَا .  
وَنُسِبَ النَّحَّاسَ هَذَا الْقَوْلَ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦) .

(١) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي: تَنْوِيرِ الْمَقْبَاسِ ٤٣٩ ، تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٣٦٠/٢٢ ، تَفْسِيرِ ابْنِ حَاتِمٍ ٣٣٠٩/١٠ ، الدَّرُ الْمَنْشُورِ ٦٠٢/٧ .

(٢) يَنْظُرُ قَوْلَ جَاهِدٍ فِي: تَفْسِيرِ جَاهِدٍ ٦١٢/٢ ، تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٣٦٠/٢٢ ، الدَّرُ الْمَنْشُورِ ٦٠٢/٧ .

(٣) يَنْظُرُ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١١٣/٣ حَدِيثُ ٣٠٥٨ ، ١٥٦٠/٤ حَدِيثُ ٤٢٨٢ ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٨٥/٢ حَدِيثُ ١٣٥١ .

(٤) يَنْظُرُ: الْأَزْهِيَّةُ ٢٠٩ .

(٥) يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ ٣٥٠/٢ .

(٦) يَنْظُرُ قَوْلَ أَنْسِ فِي: تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٣٦١/٢٢ .

واستدل على هذا التوجيه بقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (( لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ ))<sup>(١)</sup>.

ولم يرجح النحّاس بين هذين التوجيهين ؛ لأن لكل واحدٍ منهما ما يؤيده ، فالتوجيه الأول يؤيده قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ، والتوجيه الثاني يؤيده الحديث السابق الصحيح ؛ ولذلك أتبع النحّاس الحديث بقوله: (( وهذا الحديث صحيحٌ ويدل على خلاف القول الأول ))<sup>(٢)</sup>.

وعلل الثعلبي جواز مجيء (هَلْ) للاستفهام ، والنفي: بأن في الاستفهام ضرباً من الجحد ، وطرفاً من النفي<sup>(٣)</sup>.

وقد سبق الزجاجُ النحّاسَ في ذكر هذين التوجيهين عن أهل اللغة إلا إنه لم يربطهما بالمأثور<sup>(٤)</sup>.

ورجّح الطبري<sup>(٥)</sup> ، وابن جُزي<sup>(٦)</sup> القول الثاني معللين هذا الترجيح باعتضاده بالحديث الصحيح.

(١) ينظر: صحيح البخاري ٢٤٥٣/٦ حديث ٦٦٦١ ، صحيح مسلم ٢١٨٧/٤ حديث ٢٨٤٨.

(٢) إعراب القرآن ١٥٣/٤.

(٣) ينظر: تفسير الثعلبي ١٠٣/٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٨/٤.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٣٦١/٢٣.

(٦) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٦٥/٤.



والذي يظهر لي قوة التوجيهين وعدم ترجيح أحدهما على الآخر من الوجهة النحوية ،  
فـ(هل) الأصل فيها أن تكون للاستفهام على حقيقته ، ويجوز أن يراد بالاستفهام بما  
النفى، ولكلٍ من التوجيهين في الآية ما يؤيده من المأثور.

في توجيه النحّاس لهذه الآية بهذين التوجيه نوعٌ من أنواع الارتباط بين التفسير المأثور  
والتوجيه النحوي ، فالنحّاس قد ربط التوجيه بقول مأثور موافقٍ له ، أو يدل عليه ، ولم  
يرجح بين التوجيهين لعدم وجود ما يدعو إلى الترجيح عنده ، فكل توجيه له ما يؤيده من  
العربية ، وما يعضده القرآن أو من التفسير المأثور.

(أَوْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ ﴿النجم: ٩﴾

من أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي حلَّ إشكالٍ متبادرٍ للذهن عند توجيه بعض الآيات.

من ذلك ما جاء عند النحّاس في توجيهه (أَوْ) في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ ((١)) فقد ذكر النحّاس أنّ في توجيه هذه الآية ما يشكل في العربية ، ثم ذكر الإشكال والجواب عليه ، واستدل على الجواب بتفسيرٍ مأثورٍ عن ابن مسعود رضي الله عنه ، قال النحّاس: (( ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ قال أبو جعفر: وهذا أيضا مما يشكل في العربية ؛ لأنّ (أَوْ) لا يجوز أن تكون بمعنى (الواو) ؛ لاختلاف ما بينهما ، ولا بمعنى (بَلْ) ؛ لما ذكرنا ، وأنّ الاختصار يوجب غير ذلك ، فالتقدير: فكان بمقدار ذلك عندكم -لو رأيتموه- قدر قوسين أو أدنى، كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: فكان قدرَ ذراعٍ ، أو ذراعين )) (١).

وتفصيل الإشكال في توجيه الآية ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه قال: (( ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ المعنى: كان ما بينه [أي جبريل] وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قوسين من القسي العربية ، أو أقرب.

وهذا الموضع يحتاج إلى شرح ؛ لأنّ القائل قد يقول: ليس تخلو (أَوْ) من أن تكون للشكّ، أو لغير الشكّ ، فإن كانت للشكّ فمحالٌ أن يكون موضع شكّ ، وإن كان

(١) إعراب القرآن ٤/١٦٢.

معناها: بل أدنى ، بل أقرب ، فما كانت الحاجة إلى أن يقول: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (١) كان ينبغي أن يكون: كان أدنى من قاب قوسين.

والجواب في هذا -والله أعلم- أن العباد خوطبوا على لغتهم ، ومقدار فهمهم ، وقيل لهم في هذا ما يقال للذي يجرز ، فالمعنى: فكان على ما تقدرونه أنتم كقدر قوسين ، أو أقل من ذلك ، كما تقول في الذي تقدره: هذا قدر رحمين ، أو أنقص من رحمين ، أو أرجح(١).

ففي توجيه هذه الآية منع النحاس أن تكون (أَوْ) بمعنى (بَل) ، وكان قد ذكر في توجيه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ يَزِيدُوكَ﴾ (١٤٧) الصافات: ١٤٧ أن الذي يرى أن (أَوْ) بمعنى (بَل) هو الفراء (٢) ، وردَّ عليه بأن هذا ليس من مواضع (بَل) ؛ لأنَّ (بَل): للإضراب عن الأول والإيجاب لما بعده ، وتعالى الله -عز وجل- عن ذلك ، أو الخروج من شيء إلى شيء ، وليس هذا موضع ذلك (٣).

وفي توجيه الفراء لقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ يَزِيدُوكَ﴾ (١٤٧) الصافات: ١٤٧ ذكر أن (أَوْ) بمعنى (بَل) واستدل على هذا التوجيه بأنه جاء في التفسير ، مع صحته في العربية ، ولعله يقصد بما جاء في التفسير: القول المأثور الذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ومقاتل ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٧٥/٤.

(٢) ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٢٩٨/٣.

والكلبي ، و الثوري ، وسعيد بن جبير -رحمهم الله- أنَّ (أَوْ) بمعنى (بَل) (١).

ومنع النحّاس في توجيه آية النجم كذلك أن تكون (أَوْ) بمعنى (الواو) لأن معناها خلاف معنى (أَوْ) ، ولو جاز ذلك لكان (فكان أدنى من قاب قوسين) أخصر ، ولا مكان لـ(أَوْ) ، وأضاف إلى ذلك في توجيه آية الصافات السابقة أنه لو كانت (أَوْ) بمعنى (الواو) لبطلت المعاني (٢).

ثم بيّن النحّاس أنَّ (أَوْ) على باهما في الآية على معنى تتريل التقدير على لغة البشر وأسلوبهم ، فهي للشك أو الإبهام (٣) ، أي: فكان بمقدار ذلك عندكم لو رأيتموه قدر قوسين أو أدنى ، واستدل على هذا المعنى بتفسيرٍ مأثور عن ابن مسعود رضي الله عنه يقول فيه: فكان قدر ذراعٍ أو ذراعين (٤).

وقد اختلف النحاة في (أَوْ) هل تكون بمعنى (بل) و(الواو) على عدة آراء:

**الرأي الأول:** يرى أنَّ (أَوْ) تكون بمعنى (بَل) وبمعنى (الواو) وهذا قول الفراء كما في

(١) ينظر: تنوير المقباس ٣٧٩ ، تفسير الثوري ٢٥٥ ، تفسير الثعلبي ١٧١/٨ ، تفسير البغوي ٦١/٧ ، المحرر الوجيز ٤٨٧/٤ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢٩٨/٣ .

(٣) فرق المالقي بين الشك والإبهام أن الشك لا يعلمه المخبر ، والإبهام يعلمه ويُبهم على السامع لمعنى ما . ينظر: رصف المباني ٢١١ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢٩٨/٣ .

معاني القرآن<sup>(١)</sup> ، ومر أيضاً نسبة النحاس إليه هذا القول في إعراب القرآن ، ونُسب هذا القول إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، ومن قال بهذا أيضاً ، الخليل بن أحمد<sup>(٣)</sup> ، وقطرب حكاة عنه ابن جني<sup>(٤)</sup> ، وقال به أبو عبيدة<sup>(٥)</sup> ، والزجاجي<sup>(٦)</sup> ، والمهروي<sup>(٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨)</sup> ، وغيرهم<sup>(٩)</sup> ، واستدلوا على ذلك بأنه جاء كثيراً في القرآن ، وفي كلام العرب<sup>(١٠)</sup>.

**الرأي الثاني:** يرى أنه لا يجوز استعمال (أو) بمعنى (بل) وبمعنى (الواو) ونسب هذا القول إلى البصريين<sup>(١١)</sup> ، وحجتهم في ذلك أن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف (الواو) ، و(بل) ؛ لأن معناها الجمع بين الشيئين ، و الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلا يفضي ذلك إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع ، ومن جعل كل حرف على

(١) ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٩/٢ ، الإنصاف ٤٧٨/٢.

(٣) ينظر: الجمل في النحو ٣١٠.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ١٧٥/٢.

(٦) ينظر: حروف المعاني ١٣.

(٧) ينظر: الأزهية ١٢٠.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٢٥.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة ٤٧٢/١٥ ، تفسير الرازي ٧١/٢ ، البحر المحيط ٣٦٠/٧.

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٩/٢ ، الإنصاف ٤٧٨/٢.

(١١) ينظر: الإنصاف ٤٧٨/٢ ، اللباب للعكبري ٤٢٤/١.

معناه فقد تمسك بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل<sup>(١)</sup>.

استبعد النحّاس أن تكون (أو) بمعنى (بل) أو (الواو) ، ووجه (أو) في الآية أن تكون على معناها الأصلي للشك أو الإبهام ، واستدل على هذا التوجيه بتفسير مأثور عن ابن مسعود رضي الله عنه.

والتأمل لأقوال المفسرين يجد أن تفسير ابن مسعود رضي الله عنه لا يتعارض مع التوجيهين المحتملين اللذين ردهما النحّاس ، من مجيء (أو) بمعنى (الواو) أو بمعنى (بل) ، كيف وقد جاء التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، ومقاتل ، والحسن ، وقتادة، والربيع -رحمهم الله- أن معنى (أو) في الآية (بل)<sup>(٢)</sup> ، يضاف إلى ذلك أن استعمال حرف بمعنى حرفٍ آخر شائع مشهور في العربية ، فإذا جاء من التفسير المأثور ما يؤيده فالأولى الأخذ به.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٩/٢ ، الإنصاف ٤٧٨/٢ ، ترشيح العلل في شرح الجمل ٢٩٤ ، وينظر: بحث في المسألة أيضاً في: أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في مغني اللبيب ٦٨.

(٢) ينظر: تفسير مقاتل ١٠٨/٣ ، تفسير التعلبي ١٣٧/٩ ، تفسير البغوي ٦١/٧.

## (الباء) في قوله تعالى: ﴿الْمَفْتُونُ﴾ ﴿٦﴾ القلم: ٦

ربط النحّاس في توجيهه (الباء) في قوله تعالى: ﴿الْمَفْتُونُ﴾ ﴿٦﴾ بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي ، فقد بدأ التوجيه بذكر عدة آراء عن النحاة ، ثم أورد عدة أقوال مأثورة ، ثم بين ما يترتب على هذه الأقوال المأثورة من توجيهه ، قال النحّاس: ((﴿فَسَبِّحْهُ﴾ ﴿٥﴾ القلم: ٥ أي يوم القيامة ، قال محمد بن يزيد: سألت أبا عثمان المازني عن هذا فقال: هذا التمام ، وقال الأخفش المعنى: فستبصر ويصرون بأيكم الفتنة ، وقال محمد بن يزيد: التقدير: بأيكم فتنة المفتون ، وقال الفراء: (الباء) بمعنى (في) ، قال أبو جعفر فهذه أقوال النحويين مجموعة ، ونذكر أقوال أهل التأويل: روى سفيان عن خصيف عن مجاهد (بأيكم المفتون) قال: بأيكم المجنون ، وقال الحسن والضحاك: بأيكم الجنون ، وقول قتادة: أيكم أولى بالشیطان ، فهذه ثلاثة أقوال لأهل التأويل ، فقول مجاهد: تكون (الباء) فيه بمعنى (في) ، كما يقال فلان بمكة وفي مكة ، والمعنى عليه: فستعلم وسيعلمون في أي الفريقين المجنون الذي لا يتبع الحق أي فريقك أم في فريقهم؟ ، وعلى قول الحسن والضحاك: فستعلم وسيعلمون بأيكم الفتنة ، والمفتون بمعنى الفتنة والفتون ، كما يقال: (ليس له معقول ولا معقود رأي) ، قال أبو جعفر: وهذا من أحسن ما قيل فيه ، وقول قتادة أن (الباء) زائدة)) (١).

فالتوجهات التي ذكرها النحّاس هي:

(١) إعراب القرآن للنحّاس ٥/٥.

التوجيه الأول: أن تكون (الباء) فيه بمعنى (في) ، و(المفتون): المجنون ، والمعنى عليه: فستعلم -يا محمد- وسيعلمون -أي كفار قريش- في أي الفريقين المجنون أفي فريقك أم في فريقهم؟ ، وهذا التوجيه بناه النحاس على التفسير المأثور عن مجاهد -رحمه الله-(<sup>١</sup>).

وهو منقول أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه(<sup>٢</sup>) ، ومقاتل -رحمه الله-(<sup>٣</sup>).

ووجه الآية بهذا التوجيه أيضاً معتمداً على المأثور عن مجاهد ، ومقاتل -رحمهما الله- الطبري(<sup>٤</sup>) ، والثعلبي(<sup>٥</sup>).

ومنهم من ذكر التوجيه بدون الاعتماد على المأثور كالفراء(<sup>٦</sup>) ، والزجاج(<sup>٧</sup>).

وتناوب حروف الجر موضع خلاف بين النحاة:

فمنهم من يرى جواز تناوب حروف الجر ، ومن شواهد أصحاب هذا الرأي قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ البقرة: ١٠٢ أي: في ملك سليمان ، وقوله تعالى: ﴿مِنْ

(١) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٥٣٠/٢٣ ، روح المعاني ٢٥/٢٩ ، الدر المصون ٤٠١/١٠ .

(٢) تنوير المقباس ٤٨٠ ، وينظر: تفسير الطبري ٥٣٠/٢٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٥/٥ ، تفسير الثعلبي ١١/١٠ ، روح المعاني ٢٥/٢٩ .

(٣) تفسير مقاتل ٣٨٦/٣ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٥٣١/٢٣ .

(٥) تفسير الثعلبي ١١/١٠ .

(٦) معاني القرآن ١٧٣/٣ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٤ .



الَّذِينَ اسْتَحَقَّ ﴿الْأُولَئِينَ﴾ المائدة: ١٠٧ في قراءة الجمهور غير حفص ببناء (اسْتَحَقَّ) للمجهول (١)،  
أي: اسْتَحَقَّ فِيهِمْ.

وهذا هو رأي الكوفيين (٢) ، والزجاج (٣) ، وابن السراج (٤) ، و النحاس (٥) ، وأبي علي  
الفراسي (٦) ، ومكي (٧) ، والباقولي (٨) ، وأبي البركات الأنباري (٩) ، وأبي البقاء  
العكبري (١٠) ، والهمداني (١١) ، وابن مالك (١٢).

(١) تنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٣٢٤/١ ، معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١ ، تفسير الطبري ١٩٤/١١ ،  
السبعة لابن مجاهد ٢٤٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٧/٢ ، معاني القراءات للأزهري ١٤٦ ، الحجة لابن خالويه  
١٣٥ ، الحجة للفراسي ٢٦٠/٣ ، التيسير للداني ٧٥ ، البحر المحيط ٤٥/٤ ، النشر في القراءات العشر ٢٨٩/٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢٥/٤ ، الجنى الداني ٤٦ ، ٤٨٠ ، همع الهوامع  
٤٣٩/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢١٧/٢ .

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٤١٤/١ .

(٥) إعراب القرآن ٤٧/٢ .

(٦) ينظر: الحجة ٢٨٦/٣ .

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/١ .

(٨) ينظر: كشف المشكلات ٣٧٧/١ .

(٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٨/١ .

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٦٩/١ .

(١١) ينظر: الفريد ١٠٠/٢ .

(١٢) ينظر: التسهيل ١٤٥ .

وقال المرادي إن مجيء (الباء) بمعنى الظرفية (في) كثيرٌ في الكلام<sup>(١)</sup>.

ومنهم من يرى أن حروف الجر لا تتناوب ؛ لما ينتج عن ذلك من التجوز في استعمال الحروف ، ولأن الحروف لو كان لها أكثر من معنى لوقعت موقع بعض ، فكنت تقول: (الدرهم على الصندوق) أي فيه<sup>(٢)</sup> ، وهذا هو رأي البصريين<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي هو جواز أن تأتي (الباء) بمعنى (في) ؛ وذلك أن هذا المعنى يستقيم مع كثير من الشواهد ، كما في الآية ، وأما قول البصريين بأن ذلك لو كان جائزاً لجاز إطلاق وقوع الحروف موقع بعض ، فيرد عليه بأن تناوب مجيء الحروف بمعنى الأخرى لا يلزم منه أن يكون ذلك في كل موضع يأتي فيه هذا الحرف ، وإنما يجوز إذا تقاربت المعاني ، واستقام المعنى بمجيء أحدهما بمعنى الآخر ، قال ابن السراج: (( واعلم أن العرب تتسع فيها -أي حروف الجر- فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك (الباء) ، تقول: فلان بمكة وفي مكة ))<sup>(٤)</sup>.

**التوجيه الثاني:** أن تكون الباء للملابسة والإلصاق ، ويكون (المفتون) بمعنى: (بأيكم الفتنة والفتون) فيكون اسم المفعول هنا بمعنى المصدر كما يقال: ليس له معقول ولا معقود

(١) ينظر: الجنى الداوي ٤٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٤٤٠/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٠٨/٢ ، ٦٥١ ، البحر المحيط ٤٦/٤ ، الجنى الداوي ٤٨٠ ، همع الهوامع ٤٤٠/٢.

(٤) الأصول في النحو ٤١٤/١.

رأي ، أي: فستعلم ويعلمون بأيكم الفتنة ، وهذا التوجيه بناه النحاس على التفسير المأثور المروي عن الحسن ، والضحاك.

ومن المعربين الذين ذكروا هذا التوجيه مع بنائه على المأثور الشعبي<sup>(١)</sup>.

وذكره بدون ذكر المأثور الفراء<sup>(٢)</sup> ، والزجاج<sup>(٣)</sup>.

وفضل الطبري والنحاس رأي الحسن ، والضحاك - رحمهما الله - على بقية الآراء ، أما الطبري فقد ذكر سبب تفضيله هذا الرأي قال: (( وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: معنى ذلك: بأيكم الجنون، ووجه المفتون إلى الفتون بمعنى المصدر ؛ لأن ذلك أظهر معاني الكلام ، إذا لم ينو إسقاط الباء ، وجعلنا لدخولها وجهاً مفهوماً ))<sup>(٤)</sup> ، وأما النحاس فقد فضله بدون تعليل قال: (( وهذا من أحسن ما قيل فيه ))<sup>(٥)</sup>.

**التوجيه الثالث:** أن تكون الباء زائدة<sup>(٦)</sup> ؛ لتأكيد تعلق الفعل بمفعوله<sup>(٧)</sup> ، والأصل

(١) ينظر: تفسير الشعبي ١٠/١١.

(٢) معاني القرآن ٣/١٧٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٦١.

(٤) تفسير الطبري ٢٣/٥٣٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٥.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٢٣/٥٣٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٥/٥ ، الدر المصون ١٠/٤٠١.

(٧) التحرير والتنوير ٢٩/٦٦.

(أيكم المفتون) ، وهذا التوجيه بناه النحّاس على التفسير المأثور عن قتادة رحمه الله-(١).

وهو مروى عن الحسن - رحمه الله-(٢).

واقصر على هذا القول في توجيه الآية ابن أبي زمنين الأندلسي(٣).

وذكره بانياً إياه على المأثور الثعلبي(٤) ، وبدون التعرض للتفسير المأثور الأخفش(٥).

وردّ الزجاج هذا القول بدون أن ينسبه ؛ لمخالفته للقواعد قال: (( والباء في (بأيكم المفتون) لا يجوز أن تكون لغواً ، وليس هذا جائز في اللغة العربية في قوله: (أحد من أهلها)) (٦).

وضعه السمين الحلبي ؛ معللاً ذلك بأنّ الباء لا تُزاد في المبتدأ إلاّ في (حسبك) فقط(٧).

وهذا التضعيف ليس بموضع اتفاق بين النحاة فقد استشهد سيبويه بهذه الآية على زيادة

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥٣٢/٢٣ ، الدر المصون ٤٠١/١٠.

(٢) ينظر تفسير ابن أبي زمنين ١٩/٥.

(٣) تفسير ابن أبي زمنين ١٩/٥.

(٤) تفسير الثعلبي ١١/١٠.

(٥) معاني القرآن ٧١٢/١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٤ ، الدر المصون ٤٠١/١٠.

حرف الجر (١) ، وتبعه في ذلك كثير من النحاة ، كابن سيدة (٢) ، وابن هشام (٣) .

في هذا التوجيه اعتمد كثير من المعربين في توجيه الآيات على الأقوال الماثورة مما يدل على ارتباط التفسير بالمأثور في الإعراب ، وتأثيره فيه .

ونجد هذا الربط واضحاً بين الأقوال الماثورة وأقوال المعربين ، عند النحاس ، بل رتب الأقوال عليه ، وقرن كل قول من أقوال المعربين بما يوافقه عند المأولين .

وردُّ بعض المعربين لبعض الأقوال ، وأخذ بعضهم بها ، أو تفضيلهم بينها بناءً على قواعد العربية ، يدل على أن هذه الأقوال أصلٌ في توجيه الآيات بشرط ألاّ تخالف القواعد النحوية، فإذا خالفت القواعد النحوية ؛ كان هذا موضع خلاف بين النحويين في الأخذ بهذا الرأي أو ردّه ، أو تضعيفه .

---

(١) ينظر أوضح المسالك ١/١٨٤ .

(٢) المنخصص ٤/٣٢٣ .

(٣) ينظر أوضح المسالك ١/١٨٤ .

معنى (إمّا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ﴿الإنسان: ٣﴾

يرى النحّاس أنّ (إمّا) في قوله تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ بمعنى (أو) ، واستدل على ذلك بالتفسير المأثور قال: (( ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ منصوبان على الحال ، أي: إنا خلقنا الإنسان شاكرًا أو كفورًا ، ومعنى (إمّا) (أو) وإن كانت تجيء في أول الكلام ؛ ليدل على المعنى ، ويدل على ذلك قول أهل التفسير: إن المعنى: إنا هديناه السبيل إمّا شقيًّا وإمّا سعيداً... وأجاز الفراء أن يكون (ما) ههنا زائدة ، وتكون (إن) للشرط والمجازاة على أن يكون المعنى: إنا هديناه السبيل إن شكر أو كفر. قال أبو جعفر: وهذا القول ظاهره خطأ ؛ لأن (إن) التي للشرط لا تقع على الأسماء ، وليس في الآية إمّا شكّر ، إنما فيها إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا فهذان اسمان ، ولا يجازى بالأسماء عند أحد من النحويين ))<sup>(١)</sup>.

استدل النحّاس على إن (إمّا) في الآية بمعنى (أو) بالتفسير المأثور ، ولكنه لم يذكر هذا النص المأثور.

وجاء في الدر المنثور عن مجاهد - رحمه الله -: (( إنا هديناه السبيل قال : الشقاوة والسعادة ))<sup>(٢)</sup>.

(١) إعراب القرآن ٥/٥٤.

(٢) الدر المنثور ٨/٣٦٨.

وما ذهب إليه النحّاس من أنّ (إمّا) بمتزله (أو) في المعنى هو رأي جمهور النحاة<sup>(١)</sup> ، فهو ظاهر مذهب سيويوه<sup>(٢)</sup> ، ويونس<sup>(٣)</sup> ، والفارسي<sup>(٤)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٥)</sup> ، وابن مالك<sup>(٦)</sup> ، وابن الوردي<sup>(٧)</sup> ، وخالد الأزهري<sup>(٨)</sup>.

والنحّاس في استدلاله بأنّ (إمّا) بمعنى (أو) لم يرتض رأياً للفراء بأنّ تكون (إمّا) مكونةً من (إنّ) و(ما) ، وتعرب (ما) في (إمّا) زائدة ، وتكون (إنّ) للشرط والمجازاة ، ويكون المعنى على هذا: إنّنا هديناه السبيل إنّ شكر أو كفر<sup>(٩)</sup>.

وعلل النحّاس ردّه هذا التوجيه بأنّ (إنّ) التي للشرط لا تقع على الأسماء ، ولم تأتِ الآية (إمّا شكراً) حتى يصح دخول (إنّ) عليها ، وإنّما الذي في الآية (إمّا شاكراً ، وإمّا كفوراً) وشاكراً ، وكفوراً اسمان ، ولا يجازى بالأسماء عند أحدٍ من النحويين.

وبيّن مكّي هذه المسألة:

(١) ينظر: رصف المباني ١٨٣ ، التصريح ٥٩٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٦/١ ، رصف المباني ١٨٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٣.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٩٧ ، المسائل المنشورة ٤١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٤.

(٧) ينظر: تحرير الخصاصة ٥١١/٢.

(٨) ينظر: التصريح ٥٩٨/٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣.

فرأي الفراء بجواز أن تكون (ما) زائدة و(إن) شرطية نسبه إلى الكوفيين.

ورأي النحاس بعدم جواز ذلك نسبه إلى البصريين.

ورد البصريون على الكوفيين بأن (إن) التي للشرط لا تدخل على الأسماء ؛ إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمير بعد (إن) فعلاً فيجوز ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>٦</sup> فأتضمير (استجارك) بعد (إن) ودل عليه (استجارك) الثاني ، ؛ فحسن حذفه ، وهذا لا يمكن في الآية التي معنا لأمرين:

الأول: لأنه يلزم رفع (شاكراً وكفوراً) بذلك الفعل.

الثاني: أنه لا دليل على الفعل المضمير في الكلام في هذه الآية<sup>(١)</sup>.

بدأ النحاس توجيه هذه الآية بالاستدلال على إن (إمّا) بمعنى (أو) بالتفسير المأثور ، ثم ذكر بعد ذلك قول الفراء ورد عليه بالدليل النحوي ، وفي هذا دليل على مكانة التفسير المأثور وأثره على التوجيه عند النحاس ، فالتفسير المأثور أصل يبني عليه التوجيه.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٢.



(لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (١) البلد: ١

أورد النحاس في (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (١) ثلاثة آراء لم يفاضل بينها. أحدها نقله من التفسير المأثور عن أهل التأويل ، قال النحاس: (( في (لا) ثلاثة أقوال: قال الأخفش: تكون صلةً ، فهذا قولٌ ، وقيل: هي بمعنى (ألا) ذكره أيضا الأخفش ، والقول الثالث: قول أهل التأويل: روى الحسن عن مجاهد قال: (لا) ردُّ لكلامهم ، ثم ابتداء أقسم بهذا البلد)) (١).

وأورد النحاس في (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (١) وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللّوَامَةِ ﴿القيامة: ٢-١﴾ رأيين: الأول: أن (لا) زائدة ، والثاني: نقله من المأثور عن الحسن أن (لا) نافية (٢).

فمجموع الآراء التي ذكرها النحاس في الآيتين ثلاثة ، هي:

الرأي الأول: يرى أن (لا) زائدة ، وهذا الرأي نقله النحاس عن الأخفش.

واعترض الفراء على هذا الرأي أن (لا) لا تزداد في أول الكلام (٣).

(١) إعراب القرآن ٥/١٤١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٥/٥٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣/٢٠٧ ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٥٢ ، معاني الحروف للرماني ٨٤.

وأجاب النحّاس عن هذا الاعتراض بأنه جوّز زيادتها في أول الكلام في السورة أنّ القرآن متصلٌ ببعضه ببعض فهو في حكم كلام واحد ، ولأنّ القرآن كله نزل جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، ثم نزل بعد ذلك مفرقاً على النبي ﷺ في نيف وعشرين سنة<sup>(١)</sup>.

ويرى هذا الرأي من النحاة والمعرّبين: الكسائي<sup>(٢)</sup> ، وأبو عبيدة<sup>(٣)</sup> ، والزجاج<sup>(٤)</sup> ، وأبو منصور الأزهري<sup>(٥)</sup> ، وابن خالويه<sup>(٦)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> ، والزجاجي<sup>(٨)</sup> ، والهروي<sup>(٩)</sup> ، ومكي<sup>(١٠)</sup> ، والواحدي<sup>(١١)</sup> ، والأنباري<sup>(١٢)</sup> ، وابن بري<sup>(١٣)</sup> ،

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥/٥١.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري ٥١٥ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٤١٤/٢ ، الأزهية ١٥٣.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٧٧ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٤١٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٩.

(٥) ينظر: معاني القراءات ٥١٥.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢/٤١٤.

(٧) ينظر: الحجة ٦/٣٤٣.

(٨) ينظر: حروف المعاني ٨.

(٩) ينظر: الأزهية ١٥٣-١٥٧.

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٢٨.

(١١) ينظر: الوجيز ٢/١١٥٣.

(١٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٧٦.

(١٣) ينظر: شرح شواهد التوضيح ٢٢٥.

والعكبري<sup>(١)</sup>، والممداني<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>.

**الرأي الثاني:** يرى أن (لا) بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، أي: ألا أقسم بهذا البلد ، وهذا الرأي نقله النحاس أيضاً عن الأخفش<sup>(٤)</sup>.

وذكر هذا الرأي الأصبهاني مع الرأيين الآخرين بدون ترجيح بينها<sup>(٥)</sup>.

**الرأي الثالث:** يرى أن (لا) نافية وليست زائدة ، وهي ردُّ لكلام المشركين ، وهذا الرأي نقله النحاس عن مجاهد<sup>(٦)</sup>.

ومنفياً على هذا الرأي:

إمّا أن يكون شيئاً تقدم ، وهو إنكار البعث فجاء النفي (( ردّاً على من أنكر البعث ، ثم ابتدأ القسم ، قال القشيري: )) قوله (لا) ردُّ لما توهم الإنسان المذكور في هذه السورة المغرور بالدنيا ، أي: ليس الأمر كما يحسبه من أنه لن يقدر عليه أحدٌ ، ثم ابتدأ القسم ((<sup>(٧)</sup>).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: الفريد ٥٧١/٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٣٢٨.

(٤) ينظر قول الأخفش في: تفسير السراج المنير للشريبي ٦١٦/٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني ٤٨٣.

(٦) ينظر قول مجاهد في: تفسير ابن أبي حاتم ٣٤٣٢/١٠ ، المحرر الوجيز ٤٨٣/٥ ، الدر المنثور ٥١٧/٨.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٠/٢٠.

وفي سورة القيامة ردُّ عليهم في إنكار يوم القيامة ، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك ، ثم استؤنف القسم فقيل: (أقسم بيوم القيامة).

ويرى هذا الرأي: الفراء<sup>(١)</sup> ، وأبو منصور الأزهري<sup>(٢)</sup> ، وابن خالويه<sup>(٣)</sup> ، والرماني<sup>(٤)</sup> ، والباقولي<sup>(٥)</sup> ، والأنباري<sup>(٦)</sup> ، والمالقي<sup>(٧)</sup> ، والعكبري<sup>(٨)</sup> ، والهمداني<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>.

وإمّا أن يكون المنفي (أقسم) ، وذلك على أن يكون الكلام إخباراً لا إنشاءً ، والمعنى:

أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له ؛ بدليل: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ الواقعة: ٧٥ - ٧٦ فكأنه قال: إن إعظامي بالإقسام به كلا إعظام ، أي: إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢٠٧/٣ ، وينظر: معاني القراءات للأزهري ٥١٥ .

(٢) ينظر: معاني القراءات ٥١٥ .

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع ٤١٤/٢ .

(٤) ينظر: معاني الحروف ٨٤ .

(٥) ينظر: كشف المشكلات ١٤٠٢/٢ .

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٧٦/٢ .

(٧) ينظر: رصف المباني ٣٣٢ .

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٥٣/٢ ، ١٢٨٨ .

(٩) ينظر: الفريد ٥٧١/٤ .

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ٣٢٨ .

وهذا هو رأي الزمخشري<sup>(١)</sup> ، والممداني<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup>.

ويظهر قوة هذا الرأي لأن التخريج على عدم الزيادة أولى من التخريج على الزيادة ، ولأن زيادة الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، كيف وقد دلّ على هذا الرأي التفسير المأثور عن مجاهد - رحمه الله -.

في توجيه هذه الآية عند النحّاس يورد النحّاس التفسير المأثور كأحد المصادر للتوجيه النحوي ، فقد بدأ النحّاس بذكر أنّ في هذه الآية ثلاثة أقوال ، ثم بدأ بذكر أقوال أهل العربية وهما قولاً الأخصّ ، ثم تثنى بالقول الثالث مقدماً له بأنه قول أهل التأويل.

(١) ينظر: الكشاف ٤/٦٦٠.

(٢) ينظر: الفريد ٤/٥٧١.

(٣) ينظر: معني اللبيب ٣٢٨.

(ما) في قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ (٣) الب: ٣

ذكر النحّاس في (ما) في قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ (٣) ثلاثة توجيهات ، اثنان منهما نقلهما عن التفسير المأثور قال: (( ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ (٣) واو عطفٍ ، لا واو قسمٍ ، وكذا ﴿وَمَا وَلَدٌ﴾ (٣) وقال أبو عمران الجوني في (ووالدٍ): إبراهيم ﷺ وولده ، وروي عن ابن عباس ﷺ: الوالد الذي ولد ، وما ولد ولده. قال أبو جعفر: وهذا على أنه عامٌ ، وكأنه أبينُ ما يقال ، ويكون التقدير: ووالدٍ وولادته ؛ حتى يكون (ما) للمصدر ((<sup>(١)</sup>).

فالتوجيهات التي ذكرها النحّاس:

**التوجيه الأول:** أن تكون (ما) موصولة ، بمعنى (الذي) وهذا الرأي مبني على القول المأثور عن أبي عمران الجوني - رحمه الله - أن (ووالدٍ) هو إبراهيم ﷺ (وما ولد) ولد إبراهيم ﷺ<sup>(٢)</sup>. وقد قد جاء هذا الرأي عند الفراء<sup>(٣)</sup> ، والزجاج<sup>(٤)</sup> ، وابن خالويه<sup>(٥)</sup> ، والرازي<sup>(٦)</sup>.

(١) إعراب القرآن ١٤١/٥.

(٢) ينظر: قول الجوني في: تفسير الطبري ٤٣٣/٢٤ ، المحرر الوجيز ٤٨٣/٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٦٣/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٤.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ٨٨.

(٦) ينظر: تفسير الرازي ١٦٤/٣١.

ورجّحه الزمخشري على غيره من التوجيهات(١).

إلا أن الفراء ، والزجاج ، وابن خالويه ، والرازي جعلوا (ووالد) لآدم ﷺ ، (وما ولد) لولد آدم ﷺ ، وزاد الرازي أنه يمكن أن يكون المراد بـ(ووالد) إبراهيم ، وإسماعيل - عليهما الصلاة والسلام- ، وبـ(وما ولد) محمد ﷺ ، أو أن يكون المراد بـ(ووالد) إبراهيم ﷺ ، (وما ولد) جميع ولد إبراهيم ﷺ(٢).

وعلل الفراء مجيء (ما) للعاقل بأنه يجوز وقوع (ما) موقع (من) ، وقد جاء في القرآن في عدة آيات ، قال: (( وصلحت (ما) للناس ، ومثله: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ﴾ الليل: ٣ وهو الخالق الذكر والأنثى ، ومثله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ: ٣ ، ولم يقل: من طاب ، وكذلك: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ النساء: ٢٢ كل هذا جائز في العربية ))(٣).

وقد اختلف النحويون في جواز إطلاق (ما) على من يعقل على مذاهب ، ذكرتها في توجيه قوله تعالى: ﴿نَسِيَ﴾ كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ ﴿الزمر: ٨(٤).

وعلل الزمخشري(٥) ، والرازي(٦) مجيء (ما) بدل (من) بأنه للتعجب منه أي: موضوع

(١) ينظر: الكشاف ٧٥٨/٤.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١٦٤/٣١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٦٣/٣.

(٤) ينظر: ص ٦٠.

(٥) ينظر: الكشاف ٧٥٧/٤.

(٦) ينظر: تفسير الرازي ١٦٤/٣١.

عجيب الشأن.

**التوجيه الثاني:** أن تكون (ما) مصدرية ، ويكون التقدير: ووالدٍ وولادته ، وهذا التوجيه بناه النحاس على القول المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه حيث قال: الوالد الذي ولد ، وما ولد ولده<sup>(١)</sup> ، ورجح النحاس هذا التوجيه على غيره ؛ لأنه عامٌ يدخل فيه غيره ، وقال عنه: إنَّه أئينُّ ما يقال.

وسبق النحاسَ في ترجيح هذا التوجيه الطبري<sup>(٢)</sup>.

ووافقه الرازي<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ووافقاه أيضاً في علة الترجيح بأن المعنى فيه أن الله عمُّ كل والد وما ولد.

قال الطبري: (( والصواب من القول في ذلك ما قاله الذين قالوا: إن الله أقسم بكل والد وولده ؛ لأن الله عمُّ كل والدٍ وما ولد ، وغير جائزٍ أن يُخص ذلك إلا بحجة يجب التسليم لها من خيرٍ ، أو عقلٍ ، ولا خيرَ بخصوص ذلك ، ولا برهانٍ يجب التسليم له بخصوصه ، فهو على عمومته كما عمه ))<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: قول ابن عباس في: تفسير الطبري ٤٣٢/٢٤ ، المحرر الوجيز ٤٨٣/٥.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤٣٣/٢٤.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١٦٤/٣١ ، ١٦٥.

(٤) ينظر: البحر الحيط ٤٧٠/٨.

(٥) تفسير الطبري ٤٣٣/٢٤.



وهذا التوجيه هو التوجيه الثاني الذي ذكره الفراء<sup>(١)</sup> ، والزجاج<sup>(٢)</sup> بدون ترجيح بينهما.

وجاء في الآية رأي ثالث مبني على تفسير مأثور عن مجاهد - رحمه الله - قال: (( (الوالد) فهو الذي يولد ، وأما (وما ولد) فالعاقِر الذي لا يولد له من الرجال والنساء ))<sup>(٣)</sup> ، فتكون (ما) نافية.

ووصف الكرماني هذا التوجيه بأنه عجيب<sup>(٤)</sup>.

ورتب العربون على هذا التوجيه أنه لا بد فيه من إضمار الموصول ، فيكون التقدير: والذي ما ولد ، إذ المراد بالوالد ، الذي يولد له ، وما ولد يعني: العاقِر الذي لا يُولَدُ له<sup>(٥)</sup>.

وحذف الموصول لا يجوز عند الميرد<sup>(٦)</sup> ، والزجاج<sup>(٧)</sup> ، ومكي<sup>(٨)</sup> ، وابن الشجري<sup>(٩)</sup> ،

(١) ينظر: معاني القرآن ٢٦٣/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٤.

(٣) تفسير مجاهد ٧٥٩/٢.

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٤٢.

(٥) ينظر: تفسير الرازي ١٦٤/٣١ ، اللباب لابن عادل ٣٤١/٢٠.

(٦) ينظر: المقتضب ١٣٦/٢ ، ١٣٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٠/٣.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٥٢/٢.

(٩) ينظر: الأمالي ١٠٠/٣.

ونسب هذا الرأي إلى البصريين<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن عطية الأوجه الثلاثة بدون ترجيح بينها<sup>(٢)</sup>.

في هذا التوجيه في قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾<sup>(٣)</sup> البلد: ٣ استغنى النحاس عن ذكر التفصيل في التوجيه الأول بذكر التفسير المأثور الوارد في الآية ، فقد استغنى بالتفسير المأثور عن أبي عمران الجوني عن التفصيل بذكر أنّ (ما) في هذا التوجيه تكون موصولة ، ثم ذكر المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، وبني عليه أنّ تكون (ما) مصدرية ولم يذكر غيره بعده فهو آيين ما يقال ؛ لأنه عامٌ يدخل فيه ما قبله ، وفي هذا التوجيه مع غيره من التوجيهات التي بينها النحاس على التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ما يدل على مكانه تفسير ابن عباس رضي الله عنه عند النحاس ، فلم يرجح النحاس في كل التوجيهات رأياً يخالف تفسير ابن عباس رضي الله عنه إلا في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ البقرة: ٥٨ ، وسيأتي إن شاء الله. والله أعلم.

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٦٤/٣١ ، البحر المحيط ٤٧٠/٨ ، ارتشاف الضرب ١٠٤٥/٢ ، المساعد ١٧٨/١.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٨٣/٥.

## الفصل الثاني: التراكيب

## العطف بين (الكتاب) و(الفرقان) في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ البقرة: ٥٣

من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي أن يستدلَّ المعرب بالتفسير المأثور على ترجيح وجه يراه الأرجح على غيره من الأوجه.

من ذلك ما جاء عند النحاس في إعراب (الفرقان) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ البقرة: ٥٣ فقد ذكر النحاس أن (الفرقان) معطوفٌ على المفعول به (الكتاب) ، ثم ذكر قولين للنحاة في نوع العطف ، الأول للفراء وقطرب ، والثاني للزجاج ، وخطأ القول الأول معتمداً في تخطيطه له على المعنى ، وعلى القواعد الإعرابية ، واستبعد القول الثاني معتمداً على القواعد الإعرابية ، ثم رجح القول الذي يراه ، معتمداً في ترجيحه على قول مأثور عن مجاهدٍ - رحمه الله - قال النحاس: (( ﴿وَإِذْ آتَيْنَا﴾ بمعنى أعطينا ﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾ مفعولان ﴿وَالْفُرْقَانَ﴾ عطفٌ على الكتاب. قال الفراء ، وقطرب يكون: وإذ آتينا موسى الكتاب ، أي: التوراة ، ومحمداً ﷺ الفرقان. قال أبو جعفر: هذا خطأ في الإعراب والمعنى ، أما الإعراب: فإنَّ المعطوفَ على الشيء مثله ، وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء خلافه ، وأما المعنى: فقد قال فيه - جل وعز - ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ، قال أبو إسحاق: يكون الفرقانُ هذا الكتابَ أعيدَ ذكرُهُ ، وهذا أيضا

بعيدٌ ، إنما يجيء في الشعر كما قال: (وألفى قولها كذباً وميناً) ، وأحسن ما قيل في هذا قول مجاهد: فرقاناً بين الحق والباطل الذي علمه إياه ((١)).

أمّا القول الأول الذي نسبه للفراء<sup>(٢)</sup> ، وقطرب<sup>(٣)</sup> فهو: أن العطف بين الكتاب والفرقان عطفٌ بين شيئين مختلفين ، فالكتاب: هو التوراة أنزلت على موسى ﷺ ، والفرقان: هو القرآن أنزل على محمد ﷺ ، ويكون هناك مفعول محذوف ، والتقدير: وإذ آتينا موسى ﷺ الكتاب ، ومحمداً ﷺ الفرقان<sup>(٤)</sup>.

والوجهان اللذان ردّ بهما النحاس هذا القول هما:

**الوجه الأول من القواعد النحوية:** وذلك لاختلال شرطٍ من شروط العطف ، وهو المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم السابق ، وهو ما عبر به النحاس بقوله: إنَّ المعطوف على الشيء مثله ، وعلى تقدير الفراء وقطرب يختلف المعطوف والمعطوف عليه في الحكم السابق ، وفسره أبو حيان بقوله: إنَّ الأصل في العطف أنه يشارك المعطوف المعطوف عليه في الحكم السابق ، إذا كان العطف بالحروف المشتركة ، وفي التقدير على رأي الفراء ، وقطرب ليس هناك مشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ، فأوتي موسى الكتاب، ومحمدُ الفرقان ، فاختلف الحكم ، وأضاف أبو حيان اعتراضاً آخر: هو أنه لا

(١) إعراب القرآن ٥٣/١.

(٢) ينظر قول الفراء في: معاني القرآن للفراء ٣٧/١.

(٣) ينظر قول قطرب في: المحرر الوجيز ١٤٤/١ ، تفسير الرازي ٧٣/٣ ، البحر المحيط ٣٦٠/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٥٣/١.

دليل على المحذوف المقدر عند الفراء وقطرب (محمدًا) ، ويصير نظير: أطعمت زيدا خبزاً ولحماً ، ويكون اللحم أطعمته غير زيد<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثاني من المعنى:** وذلك أن الله سبحانه ذكر في غير هذه الآية أنه أتى موسى ﷺ الفرقان ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾ الأنبياء: ٤٨ ، فدل على أن الكتاب والفرقان كليهما عطاء من الله لموسى ﷺ ، وليس المقصود كما ذكر الفراء أن الله أعطى موسى ﷺ الكتاب ، ومحمدًا ﷺ الفرقان.

وقد سبق الزجاج النحّاس في استبعاد قول الفراء ، ولكنه اعتمد في هذا الاستبعاد على المعنى فقط بدون ذكر مخالفته للقواعد النحوية ، قال الزجاج في علة استبعاد هذا القول: ((لأنّ الفرقان قد ذكر لموسى في غير هذا الموضع ، قال الله -عزّ وجلّ-: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الأنبياء: ٤٨))<sup>(٢)</sup>.

وأما القول الثاني الذي نسبه النحّاس للزجاج<sup>(٣)</sup> فهو: أن الكتاب والفرقان عطفٌ بين شيءٍ واحدٍ<sup>(٤)</sup> ، وفصل أبو حيان في هذا القول فقال: فهو من عطف الشيء على نفسه ، فالكتاب هو الفرقان أعيد ذكره ، ومعناه أنه آتاه شيئاً جامعاً بين كونه كتاباً ، وبين كونه فرقاناً بين الحق والباطل ، ويكون من عطف الصفات ، لأن الكتاب في الحقيقة معناه:

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٣٦٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٠.

(٣) ينظر قول الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ١/١١٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١/٥٣.

المكتوب<sup>(١)</sup>.

واختار هذا القول الطبري ، واعتمد في اختياره على قول لابن عباس رضي الله عنه وغيره قال: ((وأولى هذين التأويلين بتأويل الآية ، ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه وأبي العالية ومجاهد - رحمهما الله-: من أن الفرقان الذي ذكر الله أنه آتاه موسى صلوات الله عليه في هذا الموضع ، هو الكتاب الذي فرق به بين الحق والباطل ، وهو نعت للتوراة وصفة لها ؛ فيكون تأويل الآية حينئذ: وإذ آتينا موسى التوراة التي كتبناها له في الألواح وفرقنا بها بين الحق والباطل))<sup>(٢)</sup>.

واختاره أيضاً الزمخشري ، قال: ((﴿الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ يعني الجامع بين كونه كتاباً متزلاً ، وفرقاناً يفرق بين الحق والباطل ، يعني: التوراة ، كقولك: رأيت الغيث والليث ، تريد الرجل الجامع بين الجود ، والجرأة))<sup>(٣)</sup>.

وبدأ بذكره ابن عطية قال: ((كرر المعنى ؛ لاختلاف اللفظ ، ولأنه زاد معنى التفرقة بين الحق والباطل ، ولفظة (كتاب) لا تعطي ذلك))<sup>(٤)</sup>.

ووصف التّحاس توجيه الزّجاج بأنه بعيدٌ ، معللاً ذلك بأنّ عطف الشيء على نفسه

(١) البحر المحيط ١/٣٦١.

(٢) تفسير الطبري ٢/٧١.

(٣) الكشف ١/١٦٨.

(٤) المحرر الوجيز ١/١٤٤.

مختصٌ بالشعر ، وذلك كقول عدي بن زيد<sup>(١)</sup>:

فقدمت الأديمَ لراهشيه وألقى قولها كذباً وميناً

فعطف الكذب على المين ، ومعناها واحد<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره النحاس ليس هو المعتمد عند النحاة ، فلا يختص عطف الشيء على نفسه بالشعر ، وإنما يجوز إذا اختلف اللفظان عطف الشيء على نفسه ، وفي الآية قد اختلف اللفظان ، وقد نص إمام النحاة سيبويه على جواز قول القائل: مررت بأخيك وصاحبك ، بل إنه وصفه بالحسن قال: ((لو قلت: مررت بزید أخيك وصاحبك، كان حسناً))<sup>(٣)</sup>.

وختم النحاس توجيهه لإعراب الآية بأن الأحسن فيها أن يكون هذا العطف من العطف المغاير بدون حذف ، فالمراد بـ(الكتاب) التوراة ، وبـ(الفرقان) الفصل بين الحق والباطل الذي علمه إياه ، أي: أن الله أعطى موسى ﷺ شيئين: كتاباً ، وعلماً يقدر به على الفصل بين الحق والباطل ، واعتمد في هذا التوجيه على تفسير ماثور عن مجاهد - رحمه الله - ، قال النحاس: ((وأحسن ما قيل في هذا قول مجاهد<sup>(٤)</sup>): فرقاناً بين الحق والباطل الذي علمه

(١) نسب هذا البيت لعدي بن زيد في: طبقات فحول الشعراء ٧٦/١ ، نقد الشعر ١٨٢ ، المستقصى في أمثال العرب ٢٤٣/١ ، سر الفصاحة ١٨٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٥٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣٩٩/١ ، وينظر: مغني اللبيب ٤٦٧ ، همع الهوامع ١٨٧/٣ ، حاشية ياسين على التصريح ٣٤ / ٢.

(٤) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٧٠/٢ ، تفسير ابن أبي حاتم ١٠٩/١.



إياه))<sup>(١)</sup>.

والمأثور الذي جاء عن مجاهد جاء مثله عن أبي العالية<sup>(٢)</sup>.

في هذا التوجيه للآية يسرد النحّاس الآراء التي جاءت في توجيه الآية ، فيذكر أولاً قولاً للفراء وقطرب ، ويردّه ، ثم يذكر قولاً للزجاج ، ويستبعده ، ثم يختم بالقول الراجح الذي يراه معتمداً في ترجيح هذا القول على التفسير المأثور عن مجاهد - رحمه الله - مما يعطينا أثراً من آثار التفسير المأثور في التوجيه النحوي عند النحّاس ، وهو اعتماد المعرب على التفسير المأثور في ترجيح توجيه نحوي يراه.

(١) إعراب القرآن ١/٥٣.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١/٧٠.

## أوجه رفع (والصابئون) في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ

مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ المائدة: ٦٩

وجه الفراء رفع (والصابئون) في الآية السابقة على أنه معطوف على (الذين) ، وجاز عنده رفع (الصابئون) مع أن (الذين) اسم (إن) منصوب ؛ لأنه لم يظهر فيه عمل إن ، وذلك أن الفراء يرى جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل مجيء خبرها فيما لم يظهر فيه عمل (إن) ، بأن كان الاسم مبنياً ، أو معرباً إعراباً مقدراً ، فيجوز عنده: إني وزيدٌ أخوان ، ولا يجوز: إنَّ عبدالله وزيدٌ أخوان ، ولا: إنَّ عمراً وزيدٌ قائمان<sup>(١)</sup>.

وعلل الفراء جواز العطف بالقياس ، والسماع ، أمّا القياس فقد استدل له بأمرين:

الأول: أن المبني ، والمعرب إعراباً مقدراً لا يتبين فيهما الإعراب ؛ فيلزمان حالة واحدة في الرفع ، والنصب ، والجر ؛ فجاز العطف عليهما بالرفع.

الثاني: أن نصب (إن) للاسم بعدها ضعيفٌ ؛ لأنه يقع على الاسم ولا يقع على الخبر ، فجاز العطف عليه بالرفع ؛ لأنه الأصل قبل دخول (إن).

قال الفراء: (( وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ﴾ فإن رفع

(١) ينظر: معاني القرآن ٣١١/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٧/٢.

(الصائبون) على أنه عطف على (الذين) ، و(الذين) حرف على جهة واحدة ، في رفعه ، ونصبه ، وخفضه ؛ فلماً كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصائبين ((<sup>(١)</sup>).

وأما السماع فقد أتبع الفراء توجيهه هذا بعدة شواهد تؤيد ما يراه من جواز العطف على اسم (إنّ) بالرفع إن لم يظهر عليه الإعراب:

الشاهد الأول: قول ضابئ بن الحارث البرجمي (<sup>(٢)</sup>):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِيْبُ

الشاهد الثاني قول بشر بن أبي خازم (<sup>(٣)</sup>):

وإِلَّا فَاَعْلَمُوا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ      بُعَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ

الشاهد الثالث قول رؤبة بن العجاج (<sup>(٤)</sup>):

(١) معاني القرآن ١/٣١٠ ، ٣١١.

(٢) ينظر البيت في: الكتاب ١/٣٨ ، معاني القرآن للفراء ١/٣١١ ، التذييل والتكميل ٥/١٩٥ ، الدر المصون ٤/٣٥٨ ، المقاصد النحوية ٢/٣١٨ ، شرح شواهد العيني ٢٩٣.

(٣) ينظر البيت في: الكتاب ٢/١٥٦ ، معاني القرآن للفراء ١/٣١١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١١٧ ، شرح التسهيل ٢/٤٧ ، التذييل والتكميل ٥/١٩٤ ، الدر المصون ٤/٣٥٩.

(٤) ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/٣١١ ، شرح التسهيل ٢/٤٧ ، التذييل والتكميل ٥/١٩٤ ، الدر المصون ٤/٣٥٩ ، المقاصد النحوية ٢/٣٢١ ، خزنة الأدب ١٠/٣٣٧.

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ      بَيْلِدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

الشاهد الرابع<sup>(١)</sup>:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ      حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِلِفُ

أورد الفراء بعد ذلك رأي الكسائي الذي يرى جواز العطف على اسم (إِنَّ) بالرفع مطلقاً ، سواءً ظهر الإعراب في اسم (إِنَّ) أم لم يظهر ، فأجاز مثل: إِنَّ عمراً وزيداً قائمان ، واستدل الكسائي على رأيه بقول ضابئ بن الحارث البرجمي السابق:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغْرِيْبُ

وردّ عليه الفراء بأن البيت لا حجة فيه للكسائي ؛ لأنّ (قيارٌ) قد عطف على اسم إنَّ وهو ضمير ، والضمير لا تظهر عليه علامات الإعراب فجاز ذلك ، ولو كان مما تظهر عليه علامات الإعراب لم يجز ذلك ، والأبيات الأخرى على هذا النسق ، فكلها اسم (إِنَّ) فيها مما لا تظهر فيه علامات الإعراب ، قال الفراء: (( وَقِيَارٌ ) ليس هذا بحجّة للكسائيّ في إجازته (إِنَّ عمراً وزيداً قائمان) لأنّ (قياراً) قد عطف على اسم مكّن عنه ، والمكّن لا إعراب له ؛ فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون))<sup>(٢)</sup>.

ثم أورد الفراء رأياً آخر للكسائي في إعراب (الصابئون) وهو أن يكون معطوفاً على

(١) لم أعثر على قائله ، والبيت في: معاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، شرح التسهيل ٢ / ٤٧ ، الدر المصون ٤ / ٣٥٨ ، اللباب لابن عادل ٧ / ٤٤٥ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣١١ .

الضمير في (هادوا) ، على أن يكون (هادوا) مأخوذاً من قولهم: إنا هدنا إليك ، أي: تبنا إليك ، لا من اليهودية ، فيدخل فيه بعض الصابئين فيصح العطف عليه<sup>(١)</sup>.

وردّ الفراء توجيه الكسائي هذا معتمداً في ردّه على التفسير المأثور ، فالمراد بالذين هادوا: اليهود كما جاء ذلك في التفسير المأثور ، والمعطوف شريك المعطوف عليه ، فيصير المعنى: إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية وهذا غير صحيح ، قال الفراء (( قال الكسائي: أرفع (الصابئون) على إتباعه الاسم الذي في هادوا ، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك) لا من اليهودية ، وجاء التفسير بغير ذلك ))<sup>(٢)</sup>.

ولم يصرح الفراء بالقول المأثور الذي جاء في معنى الصابئين ، وقد ورد التصريح بأن الصابئين ليسوا يهوداً عن مجاهد ، وقتادة ، وغيرهما<sup>(٣)</sup>:

قال مجاهد: (( الصابئون: ليسوا بيهود ولا نصارى ، ولا دين لهم ))<sup>(٤)</sup>.

وقال قتادة<sup>(٥)</sup> ، ومقاتل<sup>(٦)</sup>: (( الصابئون: قوم يعبدون الملائكة ، يصلون إلى القبلة، ويقرءون الزبور)).

(١) ينظر: معاني القرآن ٣١٢/١.

(٢) معاني القرآن ٣١٢/١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٤٦/٢-١٤٨.

(٤) تفسير الطبري ١٤٦/٢ ، وينظر تفسير ابن أبي حاتم ١١٧٥/٤.

(٥) تفسير الطبري ١٤٧/٢ ، وينظر الدر المنثور ١٣٢/١ ، تفسير ابن أبي حاتم ١١٧٥/٤.

(٦) تفسير مقاتل ٣٧٩/٢.

ووافق الأَخْفَشُ الكَسَائِيَّ فِي كَلَا التَّوْجِيهِيْنَ الَّذِيْنَ ذَكَرَهُمَا الْفَرَاءُ عَنِ الْكَسَائِيَّ (١).

وَرَدَّ الزَّجَاجُ (٢) ، وَمَكِّيُّ (٣) رَأْيَ الْكَسَائِيَّ وَالْأَخْفَشَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَهُ الْفَرَاءُ ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَضْمَرَ الْمَرْفُوعَ يَقْبَحُ الْعَطْفَ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَكِّدَ.

وَلَمْ يَرْضَ جَمْهُورُ النَّحَاةِ مَا ذَكَرَهُ الْفَرَاءُ فِي تَوْجِيهِ رَفْعِ (الصَّابِئُونَ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمُ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) قَبْلَ مَجِيءِ خَبَرِهَا (٤) ، لِأَمْرَيْنِ:

الأول: أَنَّ هَذَا الْعَطْفَ يُؤَدِّي إِلَى كَوْنِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ مَعْمُولًا لِعَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ؛ إِذِ الرَّافِعُ لِلْخَبَرِ هُنَا هُوَ النَّاسِخُ ، وَفِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ هُوَ الْمَبْتَدَأُ (٥).

الثاني: أَنَّ (إِنَّ) وَأَخْوَاتَهَا شَبِيهَةٌ بِـ(كَانَ) وَأَخْوَاتَهَا ، فَكَمَا يَمْتَنِعُ فِي (كَانَ) أَنْ يَكُونَ لِلْجَزَائِنِ إِعْرَابٌ فِي الْمَحَلِّ يَخَالِفُ إِعْرَابَ الْفَلِظِ يَمْتَنِعُ فِي (إِنَّ) ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ (إِنَّ) مَرْفُوعًا الْمَحَلِّ بِاعْتِبَارِ عَرُوضِ الْعَامِلِ ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ (كَانَ) مَرْفُوعًا الْمَحَلِّ بِذَلِكَ ، وَلَا

(١) يَنْظُرُ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٧٣/٢/٢ ، ٤٧٤ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢٧٦/٢.

(٢) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ١١٨/٢ ، وَيَنْظُرُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢٧٦/٢.

(٣) يَنْظُرُ: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٣٢/١.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٢٩٠/١ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ١١٨/٢ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢٧٦/٢ ، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّيٍّ ٢٣٢/١ ، الْإِنْصَافُ ١/١٨٥ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٧/٢ ، التَّنْذِيلُ ١٩٤/٥ ، تَحْرِيرُ الْخِصَاصَةِ ٢٢٤/١.

(٥) الْإِنْصَافُ ١/١٨٧ ، تَحْرِيرُ الْخِصَاصَةِ ٢٢٤/١.

اعتبار ؛ لتساويهما في أصالة الرفع ، وعروض النصب<sup>(١)</sup>.

ووجهوا رفع (الصائبون) على التقديم والتأخير ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير كما عند سيبويه<sup>(٢)</sup> ، والزجاج<sup>(٣)</sup> ، والنحاس<sup>(٤)</sup> ، وغيرهم<sup>(٥)</sup>: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلا خوفٌ عليهم ، ولا هم يحزنون ، والصائبون والنصارى كذلك.

وهكذا خرجوا الشواهد التي ذكرها الفراء على التقديم والتأخير ، فقول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِيْبُ

خُرَّجَ على أن (قيار) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: وقيار كذلك ، وهذه الجملة معطوفة على جملة: (فإني بها لغريب)<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٥١/٢

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢٧٦/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٣/١ ، الكشاف للزمخشري ٦٩٣/١ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (للباقولي) ٧٤٦/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.

(٦) التذييل ١٩٥/٥ ، المقاصد النحوية ٣١٨/٢.

وأما قول بشر بن أبي خازم.

وإِلا فاعلَمُوا أَنّا وَأَنتُمْ بُغاةٌ ما حِينا في شِقاقِ

فتقديره عند سيبويه: فاعلموا أنّا بغاة وأنتم كذلك ، حمّله على التقديم والتأخير ، كما حمل آية المائدة (١).

وقول رؤبة بن العجاج:

يا لَيْتِي وَأَنتِ يا لَمِيسُ بِلَدٍ لَيْسَ بِها أَنْيسُ

التقدير فيه: يا ليتني وأنت معي يا لميس ، فحذف (مع) وهو خبر (أنت) ، والجملة حالية واقعة بين اسم (ليت) وخبرها (٢).

وخرّج قول الشاعر:

يا لَيْتِي وَهُما نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتّى يَرى بَعْضُنا بَعْضاً وَناتَلِفُ

بأنه ضرورة (٣).

لم يرتض الفراء مذهب الكسائي في جواز العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر،

(١) الكتاب ١ / ٢٩٠ ، وينظر: الأصول في النحو ١ / ٢٥٣.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٥٢ ، حاشية الخضري ١ / ١٣٧.

(٣) ينظر: حاشية الخضري ١ / ٥٦.



وأيد مذهبه بالحجج القياسية ، والسماعية.

ولم يرتض كذلك توجيه الكسائي رفع (الصابئون) بأنه بالعطف على الضمير في هادوا ، وردّه معتمداً على التفسير المأثور ، وإن كان الفراء لم يصرح بالتفسير المأثور كما هو أسلوبه في كثير من المواضع<sup>(١)</sup> ، إلا أنّ نص التفسير المأثور جاء في كثيرٍ من كتب التفسير كما سبق.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١٧٢/١ ، ٣٢٤/١ ، ٣٣١/١ ، ٣٤٧/١ ، ٤١٦/٢ ، ٢٣٧/٣ .

## مرجع الضمير في (إخوانهم) في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي

الْغَىِّ ثُمَّ يُقَصِّرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ الأعراف: ٢٠١ - ٢٠٢

على أي شيء يرجع الضمير (هم) في (إخوانهم) وفي (يَمُدُّوهُمْ) في قوله تعالى:

﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَىِّ ثُمَّ يُقَصِّرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ الأعراف: ٢٠٢؟ جاء في ذلك توجيهان عند المعريين:

التوجيه الأول: أن الضمير في (إخوانهم) يعود على الشياطين؛ لدلالة لفظ الشيطان في

الآية قبله عليه.

والضمير المنصوب في (يَمُدُّوهُمْ) يعود على الكفار، والمرفوع يعود على الشياطين،  
والتقدير: وإخوان الشياطين يمدُّهم الشياطين، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير من هو  
له في المعنى.

التوجيه الثاني: أن الضمير (هم) في (إخوانهم) يعود على الجاهلين، والمراد بالإخوان

الشياطين، وبالضمير المضاف إليه: الجاهلون، أو غير المتقين؛ لأن الشيء يدلُّ على مقابله،  
والواو في (يَمُدُّوهُمْ) تعود على الإخوان، والضمير المنصوب (هم) يعود على الجاهلين، أو  
غير المتقين؛ والمعنى: والشياطين الذين هم إخوان الجاهلين أو غير المتقين يمدُّون الجاهلين أو  
غير المتقين في الغيِّ، والخبر في هذا الوجه جارٍ على من هو له لفظاً ومعنى.

وعلى هذا التوجيه اقتصر الفراء في معانيه<sup>(١)</sup>.

وقد فضل النَّحَّاس التوجيه الثاني معتمداً في ذلك على أمرين ، هما:

الأول: التفسير المأثور ، قال النَّحَّاس: (( وأحسن ما قيل في هذا قول الضَّحَّاك - رحمه

الله-: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ﴾ أي: إخوان الشياطين ، وهم الفجَّار ، ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ

يُقْصِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> قال: أي لا يتوبون ، ولا يرجعون<sup>(٣)</sup>.

وقد روي هذا المعنى أيضاً في التفسير المأثور عن مجاهد<sup>(٣)</sup> ، والسدي<sup>(٤)</sup> ، وقتادة -

رحمهم الله-<sup>(٥)</sup>.

الثاني: القواعد الإعرابية: فعلى هذا الوجه: الخبر جارٍ على من هو له لفظاً ، ومعنى ، قال

النَّحَّاس: ((وعلى هذا يكون الضمير متصلاً ، فهذا أولى في العربية)<sup>(٦)</sup>.

اعتمد النَّحَّاس على التفسير المأثور ، والقواعد الإعرابية في الترجيح بين الوجهين ، مبتدئاً

بالتفسير المأثور ، مما يدل على مكانة وأثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي عنده.

(١) معاني القرآن ٢/٢٠٤.

(٢) إعراب القرآن ٢/٨٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٣/٣٣٨.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٣/٣٣٨.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ١٣/٣٣٨ ، المحرر الوجيز ٢/٤٩٣ ، اللباب لابن عادل ٩/٤٣٥.

(٦) إعراب القرآن ٢/٨٦.

﴿يُرِيكَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾ ﴿الأنفال: ٤٣﴾ بصرية أم حلمية

جاء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج توجيهان لـ﴿يُرِيكَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾ مبنيان على تفسيرين مأثورين ، قال الزجاج: (( ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾ رويت عن الحسن أن معناه في عينك التي تنام بها ، وكثير من أصحاب النحو يذهبون إلى هذا المذهب ، ومعناه عندهم: إذ يريكهم الله في موضع منامك ، أي عينك ، ثم حذف الموضع ، وأقام المقام مكانه ، وهذا مذهب حسن ، ولكنه قد جاء في التفسير أن النبي ﷺ رآهم في النوم قليلاً ، وقصَّ الرؤيا على أصحابه فقالوا: صدقت رؤياك يا رسول الله ، وهذا المذهب أسوغ في العربية ؛ لأنه قد جاء ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ ﴿الأنفال: ٤٤﴾ فدل بهذا أن هذا رؤية الالتقاء ، وأن تلك رؤية النوم))<sup>(١)</sup>.

فالتوجيهان اللذان ذكرهما الزجاج هما:

**التوجيه الأول:** أن تكون الرؤية في ﴿يُرِيكَهُمْ﴾ بصرية ، والمقصود بـ(منامك) عينك ؛ لأنها موضع النوم ، فيكون (منامك) مجرور بحرف الجر على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، أي: في موضع منامك.

واعتمد الزجاج في هذا التوجيه على التفسير المأثور عن الحسن -رحمه الله- أنه قال في

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٦٢.

تفسير (منامك) في الآية ، أن معناه في عينك التي تنام بها<sup>(١)</sup>.

وقال الزجاج عن هذا التوجيه المبني على هذا التفسير إنه مذهب حسن.

وردّ الزمخشري هذا التوجيه ، وقال عن تفسير الحسن: (( وهذا تفسير فيه تعسف ، وما

أحسب الرواية صحيحة فيه عن الحسن ، وما يلائم علمه بكلام العرب وفصاحته ))<sup>(٢)</sup>.

وضعف قول الحسن أيضاً ابن عطية ، وذكر دليلين يدلان على ضعف ما روي عن

الحسن:

الدليل الأول: أنه بالقول أن الرؤية بصرية في هذه الآية يتكرر معناها في الآية التي بعدها

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّيَمُّمِ فِيْ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِيْ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ

مَفْعُولًا ﴾ [الأنفال: ٤٤] ؛ لأن النبي ﷺ مخاطب في الآية الثانية أيضاً ، فالخطاب لجميع من شاهد

الحرب ، والنبي ﷺ ممن شاهدها.

الدليل الثاني: أن المشهور في المأثور خلاف هذا التوجيه ، فقد تظاهرت الروايات أن

النبي ﷺ رأي رؤيا في النوم تقلل من عدد العدو ، وتبشر بالنصر<sup>(٣)</sup>.

وجمهور المفسرين على أنه الرؤيا هنا حلمية وأنه ﷺ أري ما أري في النوم ، وهو الظاهر

(١) ينظر قول الحسن في: تفسير ابن أبي حاتم ١٧٠٩/٥ ، معاني القرآن للفراء ٤٢٨/١.

(٢) الكشف ٢١٣/٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٥٣٥/٢.

المتبادر ، ففي الحمل على خلاف ذلك تعقيدٌ ، ولا نكتة فيه (١).

**التوجيه الثاني:** أن تكون الرؤيا في (يُرِيكهم في منامك) حُلْمية ، والمقصود بـ(منامك): نومك ، فيكون (منامك) مجروراً بحرف الجر بدون تقدير مضافٍ محذوف.

واستشهد الزجاج أيضاً على هذا التوجيه بالتفسير المأثور ، فقد جاء في المأثور أن النبي ﷺ رآهم في النوم قليلاً ، وقصَّ الرؤيا على أصحابه ، فقالوا: صدقت رؤياك يا رسول الله.

ومن النصوص المأثورة التي جاءت بهذا التوجيه قول مجاهد: أرى الله النبي ﷺ كفار قريش في منامه قليلاً ، فأخبر بذلك أصحابه ؛ فقالوا: رؤيا النبي ﷺ حقٌ ، القوم قليلٌ ؛ فصار ذلك سبباً لجرأئهم وقوة قلوبهم (٢).

ورجَّح الزجاج (٣) ، والنحاس (٤) هذا التوجيه ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ الأنفال: ٤٤ ، يدل على الرؤية البصرية ، فدل هذا أن الرؤيا في الآية قبلها حلمية ، ففي الآية الأولى رؤيا النوم، وفي الآية الثانية رؤية الالتقاء.

(١) ينظر: روح المعاني ٨/١٠.

(٢) ينظر قول مجاهد في: تفسير الطبري ٥٧٠/١٣ ، تفسير ابن أبي حاتم ١٧٠٩/٥ ، الدر المنثور ٧٤/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤٢٨/١.

وقال عنه الزجاج: إنه أسوغ في العربية<sup>(١)</sup>.

ولعل الذي سوغه في العربية أن المنام شائع بمعنى النوم ، مصدرٌ ميمي ، وأن القول بأن الرؤية حلمية لا يكون فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو الأصل ، ولذلك قال العربون إن في الحمل على خلاف ذلك تعقيدٌ ، ولا نكتة فيه<sup>(٢)</sup>.

ويظهر قوة التوجيه الثاني وترجيحه على الأول ، فهو أقوى من جهة التفسير المأثور ، ومن جهة العربية فليس فيه حذفٌ مضافٍ وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو وإن كان جائزاً إلا التوجيه بدونه أولى<sup>(٣)</sup>.

في هذه الآية ذكر الزجاج توجيهين ، واستدل على كل توجيه بالتفسير المأثور ، ثم فضل أحد التوجيهين معتمداً على التفسير المأثور ، والقواعد العربية ، وهو بذلك يبين لنا مدى الارتباط بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي عند المعربين.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٦٢.

(٢) ينظر: روح المعاني ٨/١٠.

(٣) ذكرت رأي النحاة في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وشروط ذلك عندهم في توجيه قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَنَّتْ الْجِئُ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا فِي الْعَذَابِ الْتُهَيْنِ ﴿١٤﴾﴾ سبأ: ١٤ ص ٢٥٥.

## مرجع الضمير في (منه) في قوله تعالى:

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ مَن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ هود: ١٧

من آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم الاستعانة به في تحديد المقدر في أعراب المعربين ، ومن ذلك استعانة المعربين بالتفسير المأثور في التقدير في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ مَن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ فـ(مَنْ) مبتدأ ، والخبر محذوف ، وتقديره: كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها ، أو أفمن كان على بينة من ربه كمن هو في الضلالة والجهالة ، وجاء في تحديد الشاهد ، ومرجع الضمير في (منه) عدة آراء:

الرأي الأول: أن مرجع الضمير يعود إلى النبي ﷺ ، والتوجيه فيه: أفمن كان على بينة من ربه ومعه من الفضل ما يبين به ذلك لغيره<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر النحاس هذا التوجيه معتمداً فيه على قول علي بن الحسين ، والحسن بن أبي الحسن<sup>(٢)</sup> -رحمهما الله- أنهما قالوا: ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ لسانه ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وجاء هذا التقدير عند الزجاج معتمداً فيه على ما جاء في المأثور ، قال: (( وقيل: ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ يعني: لسان النبي ﷺ ، أي: أفمن كان على بينة من ربه ، وكان معه من

(١) في النسخة المطبوعة: لغيره ، ويفسد به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ٩٦.

(٢) ينظر أيضاً قول الحسن في: تفسير الطبري ٢٧٠/١٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١٦٣/٢.



الفضل ما يبين تلك البيّنة ، كان هو وغيره سواء ))<sup>(١)</sup>.

وجاء تفسير الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ بأنه لسان النبي ﷺ عن عدد من السلف منهم: علي عليه السلام<sup>(٢)</sup> ، وعكرمة<sup>(٣)</sup> ، ومجاهد<sup>(٤)</sup> ، وقتادة<sup>(٥)</sup> ، وابن زيد<sup>(٦)</sup> -رحمهم الله-.

الرأي الثاني: أن مرجع الضمير يعود إلى الله -عز وجل- والتقدير فيه: أفمن كان على بيّنة من ربّه ومعه شاهد من الله -عز وجل- يتلو البيان والبرهان ، كان هو وغيره سواء ، وهذا التقدير ذكره النحاس معتمداً فيه على قول ابن عباس عليه السلام<sup>(٧)</sup> أنه قال: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ جبرائيل -عليه السلام-<sup>(٨)</sup>.

وجاء هذه التقدير أيضاً عند الزجاج في الأقوال التي حكاهما عن أهل التفسير ، بدون أن

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ .

(٢) ينظر قول علي عليه السلام في: تفسير الطبري ٢٧٠/١٥ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٠/١٥ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٣/١٥ .

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٠/١٥ ، تفسير البغوي ١٦٧/٤ .

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٢٧١/١٥ ، ٢٧٢ .

(٧) ينظر أيضاً قول ابن عباس عليه السلام في: تفسير الطبري ٢٧٣/١٥ ، تفسير البغوي ١٦٧/٤ .

(٨) ينظر: إعراب القرآن ١٦٣/٢ .

يعينهم<sup>(١)</sup>.

وجاء عند الفراء في تعيين مرجع الضمير أنه لله سبحانه ، وذكر في تعيين الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ عدة آراء ، من بينها أن الشاهد هو جبريل -عليه السلام- كما جاء في التوجيه الثاني عند النحاس ، ولكنه لم ينسب هذا القول لأحد ، وإنما اكتفى بقوله: فالذي على البيّنة من ربه محمدٌ ﷺ ، ويتلوه شاهد منه: جبريل -عليه السلام- يتلو القرآن ، الهاء في (يتلوه) للقرآن ، وتبيان ذلك: ويتلو القرآن شاهداً من الله<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا التوجيه لا يأتي به المعرب من عند نفسه ؛ لأنه معتمداً على التفسير ، فيغلب على الظن أن الفراء أخذ هذا التوجيه من التفسير المأثور.

وجاء تفسير الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ بأنه جبريل -عليه السلام- عن عدد من السلف منهم: علي ﷺ<sup>(٣)</sup> ، مجاهد<sup>(٤)</sup> ، والضحاك<sup>(٥)</sup> ، وأكثر المفسرين<sup>(٦)</sup>.

ف نجد أن النحاس يعتمد على الأقوال المأثورة في تحديد مرجع الضمير في الآية ، مما يبين عن أثر من آثار التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٦/٢.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٣/١٥.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٣/١٥ ، تفسير البغوي ١٦٧/٤.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٤/١٥ ، تفسير البغوي ١٦٧/٤.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٣/١٥-٢٧٥ ، تفسير البغوي ١٦٧/٤ ، زاد المسير ٨٨/٤.

متعلق الجار والمجرور (بإمامهم) في قوله تعالى: ﴿ نَدَّعُوا كُلَّ نَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ الإسراء: ٧١

ذكر مكّي في توجيه هذه الآية في متعلق الجار والمجرور (بإمامهم) إعرابين ، قال: ((والباء في بإمامهم تتعلق بـ(ندعوا) في موضع المفعول الثاني لـ(ندعوا) تعدى إليه بحرف جر ، ويجوز أن تتعلق الباء بمحذوف ، والمحذوف في موضع الحال ؛ فيكون التقدير: ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم ، أي: في هذه الحال ، ومعناه: ندعوهم وإمامهم فيهم ، ومعناه على القول الأول: ندعوهم باسم إمامهم ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسيره ، وقد روي عن الحسن -رحمه الله- أن الإمام هنا: الكتاب الذي فيه أعمالهم فلا تحتل على هذا أن تكون الباء إلا متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف في موضع الحال تقديره: ندعوهم ومعهم كتابهم الذي فيه أعمالهم ، كأنه في التقدير: ندعوهم ثابتاً معهم كتابهم ، أو مستقراً معهم كتابهم ، ونحو ذلك ، فلا يتعدى (ندعو) على هذا التأويل إلا إلى مفعول واحد)) (١)

فالتوجيهان اللذان ذكرهما مكّي هما:

التوجيه الأول: أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(ندعوا) في موضع المفعول الثاني

لـ(ندعوا) تعدى إليه بحرف الجر ، أي: ندعوهم باسم إمامهم.

وربط مكّي بين هذا التوجيه وبين قول ابن عباس رضي الله عنه ، فقال بعد أن ذكر هذا التوجيه:

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٣.

(( وهو معنى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسيره ))<sup>(١)</sup> ، والذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (بإمامهم) بنبيهم<sup>(٢)</sup>.

وروي هذا التفسير المأثور أيضاً عن أنس رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> ، ومجاهد<sup>(٤)</sup> ، وقتادة رحمهما الله<sup>(٥)</sup>.

**التوجيه الثاني:** أن تكون الباء باء الحال متعلقةً بمحذوف ، والمحذوف في موضع الحال ، فيكون التقدير: ندعوا كل أناس مختلطين بإمامهم ، أي: في هذه الحال ، ومعناه: ندعوهم وإمامهم فيهم.

وربط مكّي بين هذا الإعراب وبين التفسير المأثور عن الحسن - رحمه الله - فقد جاء عن الحسن أن الإمام هنا: الكتاب الذي فيه أعمالهم.

وقد ذكر ابن عطية هذين التوجيهين بدون تفصيل ، ثم أتبعهما بالقولين المأثورين بدون أن يربط بين كل توجيه نحوي وتفسير مأثور<sup>(٦)</sup>.

في هذا التوجيه نجد ما يدل على ارتباط التفسير بالمأثور في الإعراب ، وتأثيره فيه ، واعتماد المعربين في توجيه الآيات على الأقوال المأثورة ، فقد قرن مكّي ، كل قول من

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٣٣/١.

(٢) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: إعراب القرآن ٢٧٩/٢ ، المحرر الوجيز ٤٧٣/٤ ، الدر المنثور ٣٠١/٦.

(٣) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢٣٣٩/٨.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٥٠٢/١٧ ، النكت والعيون ٢٥٨/٣.

(٥) ينظر تفسير قتادة في: تفسير الطبري ٥٠٢/١٧.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٤٧٣/٤.

أقوال المعربين بما يوافقه عند المأولين ، وهو على طريقته في ذكر الإعراب ثم ذكر التفسير  
المأثور الموافق له.

تذكير (خاضعين) مع أنه خبر لـ (أعناقهم) وهي مؤنث في قوله تعالى:

﴿إِنْ شَأْ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿٤﴾﴾ الشعراء: ٤

بدأ الفراء توجيهه لهذه الآية باستشكالٍ نحويٍّ طرحه هو: لم جاء لفظ (خاضعين) مذكراً ولم يأت مؤنثاً (خاضعة) مع أنه خبر لمؤنث ، هو (أعناقهم)؟ ، ثم أجاب عن هذا الاستشكال بثلاثة أوجه ، اعتمد في أولها على ما جاء في المأثور عن مجاهد في معنى الآية ، وفي الثاني على المعنى اللغوي ، وفي الثالث على المعنى المستفاد من سياق الآية ، قال الفراء: (( وقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٤) والفعل للأعناق فيقول القائل: كيف لم يقل: خاضعة؟ وفي ذلك وجوهٌ كلها صوابٌ. أولها أن مُجَاهِدًا جَعَلَ الْأَعْنَاقَ: الرِّجَالَ الْكُبْرَاءَ ، فَكَانَتِ الْأَعْنَاقُ هَاهُنَا بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: ظَلَّتْ رِعُوسُهُمْ رِعُوسُ الْقَوْمِ وَكِبْرَاؤُهُمْ (لَهَا خَاضِعِينَ) لِلآيَةِ. وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ تَجْعَلَ الْأَعْنَاقَ الطَّوَائِفَ ، كَمَا تَقُولُ: رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَى فُلَانٍ عُنُقًا وَاحِدَةً ، فَتَجْعَلَ الْأَعْنَاقَ: الطَّوَائِفَ الْعُصَبَ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْعَرَبِيَّةِ: أَنْ الْأَعْنَاقَ إِذَا خَضَعَتْ ، فَأَرَبَاهَا خَاضِعُونَ ، فَجَعَلْتَ الْفِعْلَ أَوْلًا لِلأَعْنَاقِ ، ثُمَّ جَعَلْتَ (خَاضِعِينَ) لِلرِّجَالِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (١):

عَلَى قَبْضَةٍ مَوْجُوءَةٍ ظَهَرُ كَفِّهِ      فَلَ الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ وَلَا هُوَ طَاعِمٌ

(١) لم أعر على قائله والبيت في: تفسير الطبري ٣٣٤/١٩ ، معاني القرآن للفراء ١٧٠/١ ، الخصائص ٤١٨/٢ ، تفسير الثعلبي ١٥٧/٧ .

فَأَنْتَ فَعَلَ الظَّهْرَ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ تَجْمَعُ الظَّهْرَ وَتَكْفِي مِنْهُ: كَمَا أَنَّكَ تَكْتَفِي بِأَنْ تَقُولَ: خَضَعْتَ لَكَ رَقَبَتِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: كُلُّ ذِي عَيْنٍ نَاطِرٌ وَنَاطِرَةٌ إِلَيْكَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: نَظَرْتُ إِلَيْكَ عَيْنِي ، وَنَظَرْتُ إِلَيْكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَتُرِكَ (كُلُّ) وَلَهُ الْفِعْلُ ، وَرُدَّ إِلَى (الْعَيْنِ) ، فَلَوْ قُلْتَ: فَظَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعَةٌ ، كَانَ صَوَابًا ((١)).

فالأوجه الثلاثة التي أزال بها الفراء الاستشكال الذي طرحه هي:

**الوجه الأول:** أن الأعناق: مذكرٌ وليس مؤنثاً ؛ لأن المراد بالأعناق: الرؤساء والكبراء ، فجاء خبره مذكراً ، وهذا الوجه أخذه الفراء من القول المأثور عن مجاهد - رحمه الله - أن المراد بالأعناق الرجال الكُبراء (٢) ، فمعنى الآية: فظلت رؤوس القوم وكبرائهم لها خاضعين.

وحينئذ فلا إشكال ، فالمبتدأ والخبر مذكران.

**الوجه الثاني:** أن المراد بالأعناق الطوائف ، وهذا يشمل المذكر والمؤنث ؛ فجاز الإخبار عنه بالتذكير ، ولم ينسب الفراء هذا الوجه لأحد.

ونسبه الطبري لبعض نحويي البصرة (٣).

(١) معاني القرآن ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧.

(٢) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٣٣٠/١٩ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٤/٣ ، معاني القرآن للنحاس ٨٤٧/٢.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٣٣١/١٩.

وقد جاء تفسير الأعناق بالطوائف في المعجم قال ابن سيده: (( جاء القوم عُنُقًا عُنُقًا: أي طوائف ))<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثالث:** أنه على حذف مضافٍ ، فالمراد بالأعناق أصحاب الأعناق ، وجاء الخبر على أصحاب الأعناق ، لأنه إذا خضعت عُنُقُه ، فقد خضع هو ، فحذف المضاف وبقي الخبر على ما كان عليه قبل حذف المخبر عنه مراعاة للمحذوف ، وجاء الفعل في بداية الآية مراعاة للمضاف إليه الموجود (فظلت أعناقهم).

وقد رجّح الفراء هذه الوجه بدون أن يذكر سبباً لهذا الترجيح.

ونقل الطبري الأوجه الثلاثة التي ذكرها الفراء بدون التصريح باسمه ، واكتفى بنسبته لبعض نحوِّي الكوفة ، ثم فضّل الوجه الثالث الذي فضّله الفراء ، ولكنه لم يكتف بالتفضيل بدون تعليل ، بل علّل هذا التفضيل بأنه أقرب لما جاء في المأثور ، وكان قد نقل عن ابن عباس رضي الله عنه ، ومجاهد ، وقتادة ، وابن جريح -رحمهم الله- أن المراد بـ(فظلت أعناقهم): فضلّ القوم الذين أنزل عليهم من السماء آية خاضعة أعناقهم لها من الذلّة<sup>(٢)</sup> ، قال الطبري: (( وأولى الأقوال في ذلك بالصواب ، وأشبهها بما قال أهل التأويل في ذلك أن تكون الأعناق هي أعناق الرجال ، وأن يكون معنى الكلام: فظلت أعناقهم ذليلةً ، للآية التي يترها

(١) المحكم ٢٢٢/١ ، وينظر: (عنق) لسان العرب ٢٧١/١٠ ، وجاء في بعض المعاجم أنه بمعنى الجماعة ، ينظر: العين ١٦٨/١ ، تهذيب اللغة ١٦٨/١ ، المخصص ١٣٨/٥ ، لسان العرب (عنق) ٢٧١/١٠ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣٣٠/١٩ .



الله عليهم من السماء ، وأن يكون قوله: (خاضعين) مذكراً ، لأنه خبرٌ عن الهاء والميم في الأعتاق، فيكون ذلك نظير قول جرير<sup>(١)</sup>:

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي      كَمَا أَخَذَ السَّرَّارَ مِنَ الْهَالِلِ

وذلك أن قوله: مرّ ، لو أسقط من الكلام ، لأدى ما بقي من الكلام عنه ، ولم يُفسد سقوطه معنى الكلام عما كان به قبل سقوطه ، وكذلك لو أسقطت الأعتاق من قوله: فظلت أعتاقهم ، لأدى ما بقي من الكلام عنها ، وذلك أن الرجال إذا ذلوا ، فقد ذلت رقابهم ، وإذا ذلت رقابهم فقد ذلوا.

فإن قيل في الكلام: فظلوا لها خاضعين ، كان الكلام غير فاسد ، لسقوط الأعتاق ، ولا متغيرٌ معناه عما كان عليه قبل سقوطها ، فصرف الخبر بالخضوع إلى أصحاب الأعتاق ، وإن كان قد ابتدأ بذكر الأعتاق لما قد جرى به استعمال العرب في كلامهم ، إذا كان الاسم المبتدأ به ، وما أضيف إليه يؤدّي الخبر كل واحد منهما عن الآخر<sup>(٢)</sup>.

وذكر الزجاج أيضاً هذه الأوجه الثلاثة ، ولكنه ابتدأ بالقول الثالث الذي رجّحه الفراء، ولعل ابتداءه به يدل على ترجيحه له أيضاً ، وربطه بالتفسير المأثور ، بدون أن ينسب التفسير المأثور لصاحبه قال: (( وقال (خاضعين) وذكر الأعتاق ؛ لأن معنى خضوع الأعتاق هو خضوع أصحاب الأعتاق ، ولما لم يكن الخضوع إلا لخضوع الأعتاق جاز أن يعبر عن

(١) البيت في ديوانه: ٥٤٦ ، مجاز القرآن: ٩٨/١ ، ٨٣/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٤/٣ ، معاني القرآن للنحاس ٨١٨/٢ ، المخصص ١٩٧/٥.

(٢) تفسير الطبري ٣٣٤/١٩ ، ٣٣٥.

المضاف إليه ، وجاء في التفسير (أعناقهم) يعني به كبارؤهم ورؤساؤهم ((<sup>(١)</sup>) ، وذكر في الوجه الثالث أنه مستفاد مما جاء في اللغة من معنى الأعناق ، قال: ((وجاء في اللغة أعناقهم: جماعاتهم))<sup>(٢)</sup>.

في توجيه هذه الآية عند معربي القرآن يمكن أن نرى أثر التفسير بالمأثور على المعربين ، فالفراء لما ذكر أن في نظم الآية استشكالا ، بدأ حلّ هذا الاستشكال بالقول بالمأثور عن مجاهد ، مما ينبئ أن أثر التفسير بالمأثور أداة لحل الإشكالات في التوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم عند الفراء ، أمّا الطبري فموافقة للمأثور هو التعليل الذي ذكره في تفضيل الوجه الإعرابي الذي رجحه ، والزجاج يبدأ بالوجه الأول ويربطه بما جاء في التفسير بالمأثور.

ولم يقتصر التأثير على كتب إعراب القرآن بل تجاوزها إلى كتب النحو ، نجد ذلك واضحا عندما تعرض المبرد لهذه الآية في كتابه المقتضب ، فقد وجه التذكير في (خاضعين) بما جاء عن أكثر المفسرين ، وذكر أن عليه أكثر النحويين قال: (( أما قوله: ﴿فَلَمَّا أَعْنَقَهُمْ لَهَا خَضِعِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ففيه قولان: أحدهما: أنه أراد بأعناقهم جماعاتهم ، من قولك: أتاني عنق من الناس ، أي: جماعة ، وإلى هذا كان يذهب بعض المفسرين ، وهو رأي أبي زيد الأنصاري.

وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر أهل التفسير فيما أعلم فإنه أضاف الأعناق إليهم، يريد الرقاب ، ثم جعل الخبر عنهم ؛ لأن خضوعهم بخضوع الأعناق ، ومن ذلك

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٤/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٤/٣.

قول الناس: ذلت عنقي لفلان ، وذلت رقبتي لك ((<sup>(١)</sup>).

ونقل ابن السراج في الأصول قول المبرد في هذا التوجيه ، وأيده<sup>(٢)</sup>.

مما سبق يتبين لنا أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي لآيات القرآن ، فهو مقدّم في حل الاستشكالات كما عند الفراء ، وسببٌ للترجيح كما عند الطبري والمبرد ، ودليل على التوجيه كما عند الزجاج.

(١) المقتضب ٤/١٩٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣/٤٧٨.

## مرجع الضمير في (فمنهم) وفي (يدخلونها) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ فاطر: ٣٢ - ٣٣

هذه الآيات من الآيات المشككة في التوجيه عند النحّاس ، وكان سبيل الإيضاح هو الرجوع إلى التفسير المأثور ، ومن ثمّ بناء التوجيه النحوي على هذا التفسير ، قال النحّاس: (( ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ هذه الآية مشككة ؛ لأنه قال -جل وعز-: اصطفينا من عبادنا ، ثم قال -جل وعز-: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ وقد كنا ذكرناها ، إلا أنّنا نبينها ههنا بغاية البيان ، وقد تكلم جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: فمن أصح ما روي في ذلك: ما قرئ على أبي بكر محمد بن جعفر بن الإمام عن يوسف بن موسى عن وكيع بن الجراح قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ قال: الكافر ، وقرئ على أحمد بن شعيب عن الحسين بن حبيب عن الفضل بن موسى عن حسين عن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ﴾ قال نجت فرقتان فهذا قول ، ويكون التقدير في العربية: (فمنهم) فمن عبادنا ظالم لنفسه أي: كافر ، وقال الحسن: أي: فاسق ، ويكون الضمير الذي في (يدخلونها) يعود على المقتصد ، والسابق ، لا على الظالم ، فأما معنى ﴿ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ففيه قولان: أحدهما: أن الذين اصطفوا هم الأنبياء -صلوات الله عليهم- ، أي: اختيروا للرسالة ، وقيل المعنى: الذين اصطفوا لإنزال الكتاب عليهم ، فهذا عام ، وقيل: الضمير في (يدخلونها) يعود

على الثلاثة الأصناف ، على أن لا يكون الظالم ههنا كافراً ، ولا فاسقاً ، فمن رُوي عنه هذا القول ، أعني أن الذين يدخلونها هذه الثلاثة الأصناف: عمرُ ، وعثمانُ ، وأبو الدرداءِ ، وابن مسعودٍ ، وعقبةُ بن عمرو ، وعائشةُ -رضي الله عنهم- ، ولولا كراهة الإطالة ؛ لذكرنا ذلك بأسانيده ، وإن كانت ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة ، وهذا القول أيضاً صحيحٌ عن عبيد بن عمرو ، وكعب الأحمار ، وغيرهما من التابعين -رحمهم الله- ، والتقدير على هذا القول: أن يكون الظالم لنفسه: الذي عمل الصغائر ، والمقتصد: قال محمد بن يزيد: هو الذي يعطي الدنيا حقها ، والآخرة حقها ، فيكون ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ عائداً على الجميع على هذا الشرح والتبيين ، وفي الآية قولٌ ثالث: يكون الظالم: صاحب الكبائر ، والمقتصد: الذي لم يستحق الجنة بزيادة حسناته على سيئاته ؛ فيكون ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ الذين سبقوا<sup>(١)</sup> بالخيرات لا غير ، وهذا قول جماعة من أهل النظر قالوا: لأن الضمير في حقيقة النظر لما يليه أولى ، وقد ذكرنا قول العلماء المتقدمين قبل هذا<sup>(٢)</sup>.

فالذي أورده النحاس يمكن أن أخصه في ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن معنى (ظالمٌ لنفسه) الكافر ، وهذا مروى عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> . أو الفاسق ، وهذا مروى عن الحسن -رحمه الله- .

ويترتب على هذا المعنى أن يكون الضمير في: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ ﴾ عائداً على (عبادنا) قبله

(١) في النسخة المطبوعة: (سبقونا) ، ولا يستقيم به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ١٩٨ .

(٢) إعراب القرآن ٣/٢٥٢ .

(٣) تنظر الرواية عن ابن عباس أيضاً في: تفسير الطبري ٢٠/٤٦٧ .

أي: فمن عبادنا ظالمٌ لنفسه ، ويكون الضمير في: (يدخلونها) في قوله تعالى: ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ عائداً على المقتصد والسابق دون الظالم لنفسه.

وقد روى الطبري عدداً من الأقوال المأثورة بهذا المعنى ، منها ما جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ قال: اثنان في الجنة ، وواحدٌ في النار<sup>(١)</sup> ، وعن عكرمة<sup>(٢)</sup> ، وعن مجاهد قال: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ قال: هم أصحاب المشأمة ﴿ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ قال: هم أصحاب الميمنة ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ قال: هم السابقون من الناس كلهم<sup>(٣)</sup> ، وجاء مثله عن الحسن<sup>(٤)</sup> ، وعن قتادة<sup>(٥)</sup>.

وقد اقتصر الفراء في توجيه الآية على هذا القول<sup>(٦)</sup>.

وهو القول المرجوح من قولين ذكرهما الزجاج قال: (( وجاء في التفسير: أن قوله: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ ﴾ الكافر ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه ، وقد روي عن الحسن - رحمه الله -: أنه

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤٦٧/٢٠.

(٢) تنظر الرواية عن عكرمة في: تفسير الطبري ٤٦٧/٢٠.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٦٧/٢٠.

(٤) تنظر الرواية عن الحسن في: تفسير الطبري ٤٦٧/٢٠ ، ٤٦٨.

(٥) تنظر الرواية عن قتادة في: تفسير الطبري ٤٦٨/٢٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٣٦٩/٢.

المنافق))<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أن معنى (ظالمٌ لنفسه) الذي عمل الصغائر ، و(مقتصدٌ) الذي يعطي الدنيا حقها ، والآخرة حقها<sup>(٢)</sup> ، وهذا المعنى مروى عن عمر ، وعثمان ، وأبي الدرداء ، وابن مسعود ، وعقبة بن عمرو ، وعائشة -رضي الله عنهم- ، وعن عبيد بن عمر ، وعن كعب الأحبار<sup>(٣)</sup> ، وغيرهما من التابعين -رحمهم الله-.

ويترتب على هذا المعنى أن يكون الضمير في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ﴾ ، وفي قوله تعالى: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ عائداً على الجميع: الظالم لنفسه ، والمقتصد ، والسابق بالخيرات.

وجاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد ما يدل على هذا المعنى ، فعن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: في هذه الآية ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ وَمِنْهُمْ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ قال: (( هُوَ لَاءِ كُلِّهِمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ ))<sup>(٤)</sup>.

وجاء كثيرٌ من الروايات المأثورة بهذا المعنى ، منها عند الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه جاء فيها أنه قال: (( هذه الأمة ثلاثة أثلاثٍ يوم القيامة ، ثلثٌ يدخلون

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠/٤.

(٢) ولم يذكر النحاس السابق بالخيرات ، والذي يستدعيه المعنى أن يكون هو: المرز الذي قد تقدم المجتهدين في عبادة ربه وأداء ما لزمه من فرائضه، فسبقهم بصالح الأعمال. ينظر: تفسير الطبري ٤٧١/٢٠.

(٣) تنظر الرواية عن كعب الأحبار في: تفسير الثوري ٢٤٦ ، تفسير الطبري ٤٦٦/٢٠.

(٤) مسند الإمام أحمد ٧٨/٣.

الجنة بغير حساب ، وثلثٌ يحاسبون حساباً يسيراً ، وثلثٌ يجيئون بذنوب عظام حتى يقول: ما هؤلاء؟ وهو أعلم تبارك وتعالى ، فتقول الملائكة: هؤلاء جاءوا بذنوب عظام إلا أنهم لم يشركوا بك ، فيقول الرب: أدخلوا هؤلاء في سعة رحمتي ، وتلا عبد الله هذه الآية: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ((١)).

وروي هذا المعنى أيضاً عن مقاتل قال: ((﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ أصحاب الكبائر من أهل التوحيد ، ﴿ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾ عدلٌ في قوله ، ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ الذين سبقوا إلى الأعمال الصالحة وتصديق الأنبياء)) ((٢)).

وعن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال: إنها أمة مرحومة ، الظالم مغفورٌ له ، والمقتصد في الجنات عند الله ، والسابق بالخيرات في الدرجات عند الله ((٣)).

**القول الثالث:** أن معنى (ظالمٌ لنفسه) صاحب الكبائر ، و(مقتصد) الذي لم يستحق الجنة بزيادة حسناته على سيئاته ، ويترتب على هذا المعنى أن يكون الضمير في قوله تعالى: ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ عائداً على السابق بالخيرات فقط ، وعلل النحاس هذا التوجيه بأن الأولى في الضمير أن يعود على أقرب مذكور ، وأقرب مذكور يصح أن يرجع عليه الضمير هو السابق بالخيرات.

(١) تفسير الطبري ٤٦٥/٢٠.

(٢) تفسير مقاتل ٧٧/٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٦٧/٢٠.



وقد رجّح الطبري القول الثاني ، القائل بأن الظالم لنفسه هو الذي عمل الصغائر ، والمقتصد الذي يعطي الدنيا حقها والآخرة حقها ، والسابق بالخيرات هو السابق الناس في الخيرات ، فيكون الضمير في ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ عائداً على الجميع: الظالم لنفسه ، والمقتصد ، والسابق بالخيرات ؛ لأنه لم يرد دليلٌ يخصص الضمير بصنف دون آخر قال: ((بين أن المصطفين من عباده هم مؤمنو أمته ﷺ ، وأما الظالم لنفسه فإنه لأن يكون من أهل الذنوب والمعاصي التي هي دون النفاق والشرك عندي أشبه بمعنى الآية من أن يكون المنافق أو الكافر ؛ وذلك أن الله -تعالى ذكره- أتبع هذه الآية قوله ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ فعم بدخول الجنة جميع الأصناف الثلاثة)) (١).

وكذلك رجّح الزجاج هذا القول الثاني ؛ لأن اللفظ يدل عليه فالظالم لنفسه في هذه الآيات من الذين اصطفاهم الله ، والله سبحانه وتعالى جعل السلام على الذين اصطفى ، فلا يكونون كفاراً أو منافقين ، قال الزجاج: (( وقوله -عز وجل- ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْمَنْفِقِينَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ، قال عمر بن الخطاب -رحمه الله- يرفعه: (سابقنا سابقاً ، ومقتصدنا ناج ، وظالمنا مغفور له) ، والآية تدل على أن المؤمنين مغفور لهم ، لمقتصدهم الظالم لنفسه منهم بعد صحة العقد ، وجاء في التفسير أن قوله: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ ﴾ الكافر ، وهو قول ابن عباس ، وقد روي عن الحسن: أنه المنافق ، واللفظ يدل على ما قاله عمر ﷺ عن النبي ﷺ وما عليه أكثر المفسرين ؛ لأن قوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا

(١) تفسير الطبري ٢٠/٢٦٩.

أَلَكِنْبَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴿ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمَلَةَ الْمُصْطَفِينَ هَؤُلَاءِ ، وَقَالَ  
اللَّهُ -عز وجل- ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ (النمل: ٥٩) (١).

رتب النحّاس التوجيهات النحوية على ما تقتضيه قوة الأقوال المأثورة من الصحة، فبدأ بأقوى الأقوال المأثورة ، وقد صرح بذلك بقوله: فمن أصح ما روي في ذلك ثم ذكر القول الأول ، وأتبع هذا القول ما يقتضيه من توجيه نحوي ، وذكر بعد ذلك القول الثاني مسنداً القول فيه إلى عدد من الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين -رحمهم الله- ولكن لما كان هذا القول ليس في قوة القول الأول صرح بذلك فقال: وإن كانت -أي الأسانيد الثانية- ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة ، وأخر النحاس القول الثالث الذي نسبه لأهل النظر بدون أن يذكر أحداً منهم ، مع أنّ له وجهاً في العربية وهو أن الضمير فيه عائذ على أقرب مذكور ، إلا أنه لم يعتضد برواية مأثورة ، ولذلك أخره عن القولين الأولين اللذين جاءت فيهما أقوال مأثورة ، وصدّره بما يدل على كونه أقل منهما بقوله: وفي الآية قولٌ ثالثٌ ثم ذكره.

كل هذا يدل على تعويل النحاس على القول المأثور وجعله أصلاً ، وجعله التوجيه النحوي تابعاً له.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠/٤.

توجيه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْطَهُ﴾ الفتح: ٢٩

من أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي ، ربط التوجيه النحوي بالتفسير المأثور ، فيعطى كل تفسير مأثور ما يترتب عليه من توجيه نحوي.

من ذلك ما جاء في توجيه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ﴾ فقد ذكر فيها النحاس توجيهين نحويين مبنيين على تفسيرين مأثورين: قال النحاس: (( ذَلِكْ مَثَلُهُمْ مَبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾ تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ الضَّحَّاكِ ، وَقِتَادَةَ . وَيَكُونُ ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾ مَبْتَدَأً وَخَبْرُهُ ﴿كَزَرْعٍ﴾ ، وَعَلَى قَوْلِ مُجَاهِدِ التَّمَامِ ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾ تَعَطَّفَ مَثَلًا عَلَى مِثْلِ ، ثُمَّ تَبَدَّى: كَزَرْعٍ ، أَي: هُمُ كَزَرْعٌ ))<sup>(١)</sup>.

فالتوجيهان اللذان ذكرهما النحاس هما:

التوجيه الأول: أن يكون (ذلك) مبتدأ ، و(مَثَلُهُمْ) خبره ، و(في التوراة) جارٌّ ومجرورٌ حالٌ ، وتمت الجملة ، و(مَثَلُهُمْ) مبتدأ ، و(في الإنجيل) الجار والمجرور حالٌ و(كَزَرْعٍ) الجار والمجرور خبر المبتدأ ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قول الضحَّاك ، وقتادة -رحمهما الله-.

قال قتادة: فيما تقدم مَثَلُهُمْ في التوراة ، ولهم مَثَلٌ آخر في الإنجيل وهو ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ

(١) إعراب القرآن ٤/١٣٦.

سَطَّعَهُ ﴿ الفتح: ٢٩ (١) .

وقال الضحّاك: هما مثلان ، فالأول في التوراة ، والثاني في الإنجيل (٢) .

وروي هذا المعنى أيضاً عن مقاتل قال: (( ﴿ ذَلِكْ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ﴾ يقول: ذلك الذي ذكر من نعت أمة محمد ﷺ في التوراة ، ثم ذكر نعتهم في الإنجيل فقال: ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ سَطَّعَهُ ﴾ )) (٣) .

التوجيه الثاني: أن يكون (ذلك) مبتدأ ، و(مَثَلُهُمْ) خبره ، و(في التوراة) الجار والمجرور حالٌ ، و(مَثَلُهُمْ) الثاني معطوف على (مثلهم) الأول ، و(في الإنجيل) متعلق بمثلهم الثاني ، و(كزرع) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم كزرعٍ ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قول مجاهدٍ - رحمه الله - .

قال مجاهد: هما مثل واحد (٤) .

وقد اقتصر الفراء على التوجيه الثاني في الآية ، ولم يربطه بشيء من التفسير المأثور (٥) .

(١) معاني القرآن للنحاس ١٢١١/٢ ، وينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٢٦٦/٢٢ ، الدر المنثور ٢٣٦/٩ .

(٢) معاني القرآن للنحاس ١٢١٢/٢ ، وينظر قول الضحّاك أيضاً في: تفسير الطبري ٢٦٦/٢٢ .

(٣) تفسير مقاتل ٢٥٤/٣ .

(٤) معاني القرآن للنحاس ١٢١٢/٢ ، وينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير مجاهد ٦٠٤/٢ ، تفسير الطبري ٢٦٧/٢٢ ،

المحرر الوجيز ١٤٢/٥ .

(٥) ينظر: معاني القرآن ٦٩/٣٦ .

وأما الزجاج فقد اقتصر على التوجيه الأول ، ولم يربطه أيضاً بشيء من التفسير المأثور<sup>(١)</sup>.

وربط مكّي بين التوجيهين والتفسير المأثور كما عند النحّاس ، قال مكّي: (( قوله: ﴿وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ﴾ عطفٌ على (مثل) الأول ؛ فلا تقف على التوراة إذا جعلته على مثل الأول ، ويكون المعنى: أنهم قد وصفوا في التوراة والإنجيل بهذه الصفات المتقدمة ، وتكون الكاف في قوله: ﴿كَزَّرِعَ أَخْرَجَ شَطَأَهُ﴾ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ تقديره: هم كزرع ؛ فتبتدئ بالكاف ، وتقف على (الإنجيل) ، ويجوز أن يكون ﴿وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ﴾ ابتداءً ، و﴿كَزَّرِعَ﴾ الخبر ؛ فتقف على (التوراة) ، وتبتدئ: ﴿وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَّرِعَ﴾ ولا تقف على (الإنجيل) ، ولا تبتدئ بالكاف في هذا القول ؛ لأنها خبر الابتداء ، ويكون المعنى: أنهم قد وصفوا في الكتابين بصفتين: وصفوا في التوراة أنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وأن سيماهم في وجوههم من أثر السجود ، ووصفوا في الإنجيل أنهم كزرع أخرج شطأه إلى تمام الصفة. والقول الأول: قول مجاهد ، والثاني: قول الضحاك ، وقتادة<sup>(٢)</sup>.

ربط النحّاس ومكّي بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي ، فالمعنى في الآية جاء فيه تفسيران مأثوران ، وترتب على هذين التفسيرين المأثورين توجيهان إعرابيان للآية ، ولما كان هذا التفسيران مقبولان لا تفاضل بينهما ، لم يرجح النحّاس ، ومكّي أيّاً من التوجيهين على الآخر ، واختلفت طريقتهما في التأثر بالمأثور فالنحّاس ذكر كل توجيه مع التفسير

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٤٦ ، ١٤٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٩.

المأثور الذي اعتمد عليه فيه ، أما النحّاس فذكر التوجيهين النحويين أولاً ثم ربط كل تفسير  
مأثور بما يوافقه من توجيه.

## محلّ جملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ ق: ٢٢

ذكر النحّاس في محلّ جملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ رأيين ، مبنيين على الأقوال المأثورة التي جاءت في توجيه الآية: قال: (( ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ اختلف أهل العلم في هذه المخاطبة لمن هي؟ فقالوا فيها ثلاثة أقوال: قال زيد بن أسلم ، وعبد الرحمن: بأن هذه المخاطبة للنبي ﷺ ، وحكى عبد الله بن وهب عن يعقوب عن عبد الرحمن قال: قلت لزيد بن أسلم: وهذه المخاطبة للنبي ﷺ ؟ فقال: ما أنكرت من هذا؟ وقد قال الله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَحْدِكْ يَتِيمًا فَتَوَّأى﴾ (٦) وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴿الضحى: ٦-٧ ، قال: فهذا قول ، وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس ؓ: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ قال: هذا مخاطبة للكفار ، وكذا قال مجاهد. وقال الضحاك: مخاطبة للمشركين ، وقال صالح بن كيسان: بعد أن أنكر على زيد بن أسلم ما قاله ، وقال: ليس عالماً بكلام العرب ، ولا له رواية ، وإنما هذه مخاطبة للكفار. فهذان قولان. والقول الثالث: ما قاله الحسين (١) بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس قال: هذا مخاطبة للبر والفاجر ، وهو قول قتادة. قال أبو جعفر: أما قول زيد بن أسلم فتأويله على أن الكلام تم عنده عند قوله جل وعز: ﴿وَحَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ ق: ٢١ ، ثم ابتداء: يا محمد ، لقد كنت في غفلة من هذا الدين ، ومما أوحى إليك من قبل أن تُبعث إذ كنت في الجاهلية فكشفنا عنك

(١) في النسخة المطبوعة: حسن ، والتعديل من المخطوط ل ٢٤٠.

غطاءك ، أي: فبصّرناك ، فبصرك اليوم حديد ، أي: فعلمك نافذ ، والبصر ههنا بمعنى العلم. وأولى ما قيل في الآية أنها على العموم للبر والفاجر ، يدل على ذلك ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوْا بِهِ نَفْسُهُ﴾ ق: ١٦ ، فهذا عام لجميع الناس برهم ، وفاجرهم ، فقد علم أن معنى ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ق: ١٩: وجاءتك أيها الإنسان سكرة الموت ، ثم جرى الخطاب على هذا في ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ أي: لقد كنت أيها الإنسان في غفلة مما عاينت ، فإن كان محسناً ندم ؛ إذ لم يزد ، وإن كان مسيئاً ندم ؛ إذ لم يقلع ، هذا لما كشف عنهما الغطاء ؛ فبصرك اليوم نافذ لما عاينت ((١)).

فجملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا) تحتل موقعين من الإعراب:

الأول: أن تكون غير متعلقة بالجملة التي قبلها وإنما هي جملة مستأنفة والتقدير فيها: يا محمد ، لقد كنت في غفلة من هذا الدين ومما أوحى إليك من قبل أن تبعث إذ كنت في الجاهلية ، فكشفنا عنك غطاءك فبصّرناك فبصرك اليوم حديد ، أي: علمك نافذ.

وهذا التوجيه بناه النحاس على قول زيد بن أسلم وابنه عبدالرحمن (٢) أن المخاطب بهذا الكلام هو النبي ﷺ.

وقد اعترض كثير من العلماء على هذا التوجيه للآية ، من ذلك ما ذكره النحاس نفسه أن زيد بن أسلم استفهم منه في كون المخاطبة للنبي ﷺ ، فذكر أن الله سبحانه وتعالى خاطب نبيه ﷺ في الضحى فقال: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ﴾

(١) إعراب القرآن ٤/ ١٥٠ ، ١٥١.

(٢) ينظر: قول زيد بن أسلم وابنه عبدالرحمن في: تفسير الطبري ٢٢/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، تفسير ابن كثير ٧/ ٤٠١.



بل لقد نقل النحّاس عن ابن كيسان في الاعتراض على هذا التوجيه أن زيد بن أسلم ليس عالماً بكلام العرب ولا له رواية.

ومن الذين اعترضوا على هذا التوجيه ابن عطية ، وأورد عليه ثلاثة اعتراضات قال: ((وهذا التأويل يضعف من وجوه:

أحدها: أن الغفلة إنما تنسب أبداً إلى مقصرٍ ، ومحمدٌ ﷺ لا تقصير له قبل بعثه ، ولا بعده.

وثان: أن قوله بعد هذا: ﴿ وَقَالَ ﴾ ﴿ ق: ٢٣ ﴾ يقتضي أن الضمير إنما يعود على أقرب مذكور، وهو الذي يقال له: ﴿ فَصَرَكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ ﴿ ٢٢ ﴾ وإن جعلناه عائداً على ذي النفس في الآية المتقدمة جاء هذا الاعتراض لمحمد ﷺ بين الكلامين غير متمكن فتأمله.

وثالث أن معنى توقيف الكافر وتوبيخه على حاله في الدنيا يسقط ، وهو أخرى بالآية وأولى بالرصف)) (١).

بل لقد أعرض أبو حيان عن ذكر هذا القول ، وحرّم نقله ، وأحال لمن أراد الوقوف عليه إلى تفسير ابن عطية قال: (( وعن زيد بن أسلم قولٌ في هذه الآية يجرم نقله ، وهو في كتاب ابن عطية )) (٢).

ومن الذين اعترضوا على هذا القول ابن جزى ، قال بعد أن أورد القول بصيغة

(١) المحرر الوجيز ١٦٢/٥.

(٢) البحر المحيط ٦٤/٨.

التضعيف: (( وهذا في غاية الضعف ؛ لأنه خروج عن سياق الكلام )) (١) ، وكذلك رد هذا القول ابن كثير فقال بعد أن أورد قول زيدٍ وابنه عبدالرحمن: (( والظاهر من السياق خلاف هذا )) (٢).

الثاني: أن تكون جملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) متعلقةً بالجملة التي قبلها ، ولم يذكر النحّاس متعلقها ، ومحل إعرابها ، وجاء عن المعريين أنها قد تكون في محل صفة لـ(كلُّ نفسٍ) في الآية قبلها ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ (٣) ، أو حالٍ منها أي: جاءت كل نفسٍ يقال لها لقد كنت في غفلةٍ من هذا (٣).

وهذا التوجيه مستفاد من توجيه النحّاس رأي زيد بن أسلم وابنه على أن الجملة مستأنفة، وعليه يتخرج القولان المأثوران اللذان ذكرهما النحّاس:

الأول: عن ابن عباس رضي الله عنه (٤) ، ومجاهد (٥) ، والضحاك (٦) - رحمهما الله - أن المخاطب في الآية الكفار.

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ٦٤/٤.

(٢) تفسير ابن كثير ٤٠١/٧.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٦/١٠ ، اللباب لابن عادل ٢٩/١٨ ، تفسير أبي السعود ١٣٠/٨ ، روح المعاني ١٨٤/٢٦.

(٤) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: تفسير الطبري ٣٥١/٢٢ ، تفسير ابن أبي حاتم ٣٣٠٩/١٠ ، الدر المنثور ٦٠٠/٧.

(٥) ينظر قول مجاهد - رحمه الله - في: تفسير الطبري ٣٥١/٢٢ ، المحرر الوجيز ١٦٢/٥.

(٦) ينظر قول الضحاك - رحمه الله - في: المحرر الوجيز ١٦٢/٥ ، الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٧.

الثاني: عن قتادة ، والحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس (١) - رحمهما الله - أن المخاطب في الآية البر والفاجر.

ربط النحّاس التفسير المأثور في هذه الآية بالتوجيه النحوي ، وقد بيّن التوجيه النحوي للتفسير المأثور الذي ردّه ، ولم يبين التوجيه النحوي الذي رجّحه والمترب على الأقوال المأثورة الأخرى ، لوضوحه ، وعدم حاجته إلى بيان.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣٥٢/٢٢ ، تفسير ابن كثير ٤٠١/٧.

## قراءة النصب (خافضة رافعة) في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ الواقعة: ٣

من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي الاستناد إلى التفسير المأثور في ردّ قراءة من القراءات.

من ذلك ما جاء عند النحّاس في توجيه قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ فقد ردّ النحّاس قراءة اليزيدي (خافضة رافعة) بالنصب<sup>(١)</sup>، معتمداً على عدة أدلة منها التفسير المأثور، قال النحّاس: (( خافضة رافعة) على إضمار مبتدأ، والتقدير: الواقعة خافضة رافعة، وقرأ اليزيدي: (خافضة رافعة) بالنصب، وهذه القراءة شاذة، متروكة من غير جهة، منها: أن الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها، ومنها: أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية، فأما أهل التفسير: فإن ابن عباس رضي الله عنه قال: خفضت أناساً ورفعت آخرين، فعلى هذا لا يجوز إلا الرفع؛ لأن المعنى: خفضت قوماً كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار، ورفعت قوماً كانوا أذلاء في الدنيا إلى الجنة، فإذا نصب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك، كما أنك إذا قلت: جاء زيد مسرعاً، فقد كان يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال. وقال عكرمة، والضحاك -رحمهما الله-: خافضة رافعة: خفضت فأسمعت الأدنى، ورفعت فأسمعت الأقصى، فصار الناس سواء. قال أبو جعفر: وأما أهل العربية فقد تكلم منهم جماعة في النصب، فقال محمد بن يزيد: لا يجوز، وقال الفراء يجوز، بمعنى: إذا وقعت الواقعة وقعت خافضة رافعة فأضمر وقعت، وهو

(١) تنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحّاس ٤/١٨٠، المحتسب لابن جني ٣/٣٠٧.

عنده<sup>(١)</sup> وعند غيره من النحويين بعيداً قبيحاً ، ولو قلت إذا جئتك زائراً تريد إذا جئتك جئتك زائراً لم يجز هذا الإضمار ؛ لأنه لا يعرف معناه ، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء. وأجاز أبو إسحاق النصب على أن يعمل في الحال وقعت ، قال أبو جعفر: قد بينا فساده. على أن كل من أجازَه فإنه يحملُه على الشذوذ ، فهذا يكفي في تركه<sup>(٢)</sup>.

رد النحّاس قراءة الزبيدي بنصب (خافضة رافعة) بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنها قراءة شاذة متروكة ، وقراءة جمهور القراء (خافضة رافعة) بالرفع<sup>(٣)</sup>.

الأمر الثاني: أن التفسير المأثور جاء مفسراً المعنى على ما تقتضيه قراءة الرفع ، وذكر النحّاس تأييداً لقراءة الرفع أثرين:

الأثر الأول عن ابن عباس رضي الله عنه قال في تفسير الآية: خفضت أناساً ورفعت آخرين<sup>(٤)</sup>.

الأثر الثاني: عن عكرمة<sup>(٥)</sup> ، والضحاك<sup>(٦)</sup> قالا في تفسير الآية: (خافضة رافعة) خفضت فأسمعت الأذن ، ورفعت فأسمعت الأقصى ؛ فصار الناس سواء.

(١) في النسخة المطبوعة: (عنده) ساقطة ، والمعنى يختل بسقوطها ، وهي في المخطوط ل ٢٥٧.

(٢) إعراب القرآن ٤/١٨٠.

(٣) تنظر: القراءتين في: المحرر الوجيز ٥/٢٣٩ ، زاد المسير ٨/١٣١ ، إتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٩.

(٤) ينظر قول ابن عباس في: تفسير ابن كثير ٧/٥١٤.

(٥) ينظر قول عكرمة في: تفسير الطبري ٢٣/٩١ ، المحرر الوجيز ٥/٢٨٩.

(٦) ينظر قول الضحاك في: تفسير الطبري ٢٣/٩١ ، المحرر الوجيز ٥/٢٨٩.

وهذان الأثران يتطلبان أن تكون القراءة بالرفع ؛ لأن الحال يجوز فيها أن يكون الأمر على غير ذلك ، فالحال منتقلة ، والحفض أو الرفع لازمٌ يوم القيامة ، فمن رفعه الله لا يُحفض ، ومن خفضه لا يُرفع.

ووضح هذا المعنى مكّي في توجيهه للآية فقال: (( ومن قرأ بالنصب فعلى الحال من الواقعة ، وفيه بعدٌ ؛ لأن الحال في أكثر أحوالها إنما تكون لما يمكن أن يكون ، ويمكن أن لا يكون ، والقيامة لا شك في أنها ترفع قوماً إلى الجنة ، وتخفض آخرين إلى النار لا بد من ذلك ؛ فلا فائدة في الحال ))(١).

**الأمر الثالث:** رأي النحاة ، وهم من سماهم النحّاس بأهل العربية ، وذكر من آرائهم رأيين:

الأول: يؤيد قول النحّاس ، وهو رأي المبرد الذي يرى عدم جواز إعراب (خافضةً رافعةً) حالاً ، ولم يذكر النحّاس تعليلاً للمبرد في عدم الجواز.

الثاني: يخالف رأي النحّاس ، وهو رأي الفراء(٢) ، و الزجاج(٣) ، وغيرهما(٤) بجواز إعراب (خافضةً رافعةً) حالاً من فاعل (وقعت) الضمير المقدر ، أي: إذا وقعت الواقعة وقعت خافضةً رافعةً.

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٧١٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣/١٢١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٩٩.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للكثيري ٢/٥٤٩.

وقد أغفل النحّاس الوجه الثاني الذي ذكره الزجاج لنصب (خافضة رافعة) على الحال وهو أن يكون على الحال من الواقعة<sup>(١)</sup>.

ورد النحّاس رأي الفراء وقال عنه إنه بعيدٌ ، قبيحٌ ، عند الفراء وعند غيره من النحويين، ويبيّن ذلك بأنك لو قلت إذا جئتكَ زائراً ، وأنت تقصد إذا جئتكَ جئتكَ زائراً ، فإن فيها حذفٌ من غير دليل ولا قرينة ، وذلك قبيحٌ ؛ لأنه لا يعرف معناه ، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء.

ولم يذكر النحّاس بقية كلام الفراء كما جاء في معاني القرآن ، فالاعتراض الذي ذكره النحّاس على كلام الفراء هو اعتراضٌ ذكره الفراء على جواز إعراب (خافضة رافعة) ، ولكنه ذكر الجواب عنه ، ولكن النحّاس ذكر الاعتراض ولم يذكر الجواب ، ونصُّ الفراء كما في معاني القرآن: (( ولو قرأ قارئ (خافضة رافعة) ، يريد: إذا وقعت وقعت خافضةً لقوم ، رافعةً لآخرين ، ولكنه يقبح ؛ لأن العرب لا تقول: إذا أتيتني زائراً ، حتى يقولوا: إذا أتيتني فأتني زائراً ، أو أتيتني زائراً ، ولكنه حسن في الواقعة ؛ لأنّ النصّب قبله آية يحسن عليها السكوت ؛ فحسن الضمير في المستأنف ))<sup>(٢)</sup> ، فالذي جوز إعراب (خافضة رافعة) بالنصب على الحال عند الفراء هو الفصل بين صاحب الحال ، وهو جملة الشرط وبين الحال بجملة يحسن السكوت عليها ، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾ الواقعة: ٢.

وهذا الاعتراض الذي ذكره النحّاس لم أجده عند غير الفراء من النحاة ، وإنما الذي

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٩/٤.

(٢) معاني القرآن ١٢١/٣.

وجدت من الاعتراض على النصب أنه يترتب على إعراب (خافضة رافعة) حالين أو أكثر على إعراب (ليس لوقتها كاذبة) حال أولى ، و(خافضة) حال ثانية ، و(رافعة) حال ثالثة، وفي ذلك خلاف بين النحاة بين الجواز وعدمه<sup>(١)</sup>.

وفضّل ابن عطية قراءة الرفع على قراءة النصب مع إجازته تعدد الحال ؛ لأن في قراءة الرفع يعرب (خافضة رافعة) مبتدأً فهو عمدة لا يستغنى عنه ، أم في حالة النصب فهو حال ، وموقع الحال من الكلام أنه يستغنى عنه ، قال ابن عطية: (( خافضة رافعة) بالنصب على الحال بعد الحال التي هي ﴿لَوْقَعْنَهَا كَاذِبَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> ولك أن تتابع الأحوال كما لك أن تتابع أخبار المبتدأ. والقراءة الأولى أشهر وأبرع معنى ؛ وذلك أن موقع الحال من الكلام موقع ما لو لم يذكر لاستغنى عنه ، وموقع الجمل التي يجزم الخبر بها موقع ما يهتم به<sup>(٣)</sup> ، ونقل هذا التوجيه عن ابن عطية أبو حيان<sup>(٣)</sup>.

في توجيه هذه الآية اعتمد النحّاس في ردّ قراءة شاذة على ثلاثة أمور هي: كونها قراءة شاذة ، ومجيء التفسير المأثور على خلاف معناها ، ورأي علماء العربية ، وهذا يعطينا أثراً من آثار التفسير المأثور في التوجيه النحوي عند النحّاس ، وذلك باشتراكه مع غيره في ردّ قراءة من القراءات.

(١) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/١٥٥ ، ارتشاف الضرب ٣/١٥٩٥ ، مغني اللبيب ١٢٨ ، همع الهوامع ٢/١٧٩ ، حاشية الصبان ٢/٢٧٣.

(٢) المحرر الوجيز ٥/٢٣٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨/٢٠٢.



## (الشهداء) في قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ الحديد: ١٩

وجّه النحاس (الشهداء) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ بتوجيهين:

التوجيه الأول: أنه معطوف على (الصادقون) ، عطف مفردات ، وخبر الاثنين هو شبه الجملة في قوله تعالى: (لهم أجرهم ونورهم) ، واستدل على هذا التوجيه بحديث مآثور رواه البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((مؤمنو أمي شهداء) ، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ، ثم عقب النحاس على هذا التوجيه بأنه الأولى في هذه الآية من جهتين:

الأولى: من جهة المآثور فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم المفسر للآية جاء دليلاً على هذا التوجيه.

الثانية: من جهة العربية ؛ لأن الواو في (والشهداء) واو العطف ، والأصل في واو العطف أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها إلا أن يمنع من ذلك مانع ، أو يدل دليل على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها ، قال النحاس: ((والشهداء) على هذا معطوفون على الصديقين ، يدل على صحة ذلك ما رواه ابن عجلان عن زيد بن أصم عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مؤمنو أمي شهداء ، ثم تلا ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الآية ، قال أبو جعفر: فهذا القول أولى من جهة: الحديث ، والعربية ؛ لأن الواو واو عطف ، فسبيل ما بعدها أن يكون داخلاً فيما قبلها ، إلا أن يمنع مانع من ذلك ، أو يكون حجة قاطعة)) (١).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٠.

**التوجيه الثاني:** أن تكون الواو للاستئناف ويكون (الشهداء) مبتدأ ، وخبره إمّا شبه الجملة في قوله تعالى: (عند ربهم) أو شبه الجملة في قوله تعالى: (لهم أجرهم ونورهم) ، وصدر النحاس هذا التوجيه بـ(قيل) الدالة على التضعيف ، وذكر لهذا التوجيه دليلين:

الأول: أن الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه تدل على هذا التوجيه.

الثاني: تعريف معنى الشهيد ، فالمعروف أنه المقتول في سبيل الله جل وعز ، وذكر النحاس أن ابن جرير الطبري رجّح هذا التوجيه على التوجيه الأول ؛ لعله معنى (الشهداء) هذه<sup>(١)</sup> ، ثم ذكر النحاس أن الطبري استدرك هذا الترجيح بقوله: إلا أن يكون معنى (الشهداء): أنه يشهد لنفسه عند ربه بالإيمان<sup>(٢)</sup>.

وعاد النحاس ليؤكد رجحان التوجيه الأول بعد أن ذكر توجيه الطبري ، معتمداً على القواعد العربية في أن عطف المفردات أولى من عطف الجمل فقال: ((وهذا عطف جملة على جملة ، والأول على خلاف هذا ، يكون (والشهداء) معطوفاً على (الصدّيقين) ويكون (لهم أجرهم ونورهم) للجميع))<sup>(٣)</sup>.

واختار التوجيه الثاني الفراء<sup>(٤)</sup> والزجاج<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، ولم يتعرضوا لشيء مما جاء من المأثور في تفسير الآية.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/٤.

(٤) معاني القرآن ١٣٥/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢١١/٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢١٦/٨.

والقول المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه الذي يفيد أن الواو للاستئناف عند الطبري نصه: ((عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ قال: هذه مفصلة ، ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ ((<sup>(١)</sup>).

ونقل الطبري أيضاً هذا التوجيه في المأثور عن مسروق قال: ((عن مسروق ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ قال: هي للشهداء خاصة))<sup>(٢)</sup> ، ونقله أيضاً عن الضحاك<sup>(٣)</sup>.

ولكن الطبري نقل أيضاً من المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على المعنى الأول ، وهو الحديث السابق الذي ذكره النحاس (مؤمنو أمي شهداء)<sup>(٤)</sup> ، ونقل من المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ما يدل عليه ، قال: (( قال عبد الله: الرجل يقاتل يريد وجه الله، والرجل يموت على فراشه وهو شهيد ، وقرأ عبد الله هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾))<sup>(٥)</sup>.

وعن مجاهد قال: كل مؤمن شهيد ، ثم تلا هذه الآية<sup>(٦)</sup>.

ثم أورد ترجيحه كما نقله عنه النحاس قال: (( والذي هو أولى الأقوال عندي في ذلك بالصواب قول من قال: الكلام والخبر عن الذين آمنوا متناه عند قوله: (أُولَئِكَ هُمُ

(١) تفسير الطبري ١٩١/٢٣.

(٢) تفسير الطبري ١٩١/٢٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٩١/٢٣.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٩١/٢٣.

(٥) تفسير الطبري ١٩٢/٢٣.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ١٩٢/٢٣.

الصَّادِقُونَ)، وإن قوله: ( وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ ) خبر مبتدأ عن (الشهداء).

وإنما قلنا: إن ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصواب، لأن ذلك هو الأغلب من معانيه في الظاهر، وأن الإيمان غير موجب في المتعارف للمؤمن اسم شهيد لا بمعنى غيره، إلا أن يُراد به شهيد على ما آمن به وصدّقه، فيكون ذلك وجهاً، وإن كان فيه بعض البعد، لأن ذلك ليس بالمعروف من معانيه، إذا أطلق بغير وصل، فتأويل قوله: ( وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ) إذن: والشهداء الذين قُتِلُوا في سبيل الله، أو هلكوا في سبيله عند ربهم، لهم ثواب الله إياهم في الآخرة ونورهم))<sup>(١)</sup>.

وفصّل أبو السعود<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup> في نصرة ما ذهب إليه النحاس في التوجيه الأول من كون الواو للعطف بين المفردات، و(الشهداء) معطوف على (الصَّادِقُونَ)، وأنه الأولى بجزالة النَّظْمِ.

وتفصيل الإعراب عند الألوسي: (الذين) مبتدأ، و(أولئك) مبتدأ ثانٍ، و(هم) مبتدأ ثالث أو ضمير فصل، و(الصديقون والشهداء) خبر (هم) إذا كان مبتدأ ثالثاً، أو هو خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني أو الثالث مع خبره خبر المبتدأ الأول، و(عند ربهم) متعلق بالشهداء، و(لهم أجرهم ونورهم) الجملة الاسمية خبر ثانٍ للمبتدأ الأول، والضمير في (لهم) يعود على (أولئك)، والضمير في (أجرهم ونورهم) يعود على (الصديقون والشهداء)، وعلى هذا الإعراب يكون المعنى المراد: أولئك في حكم الله تعالى بممثلة الصديقين والشهداء المشهورين بعلو الرتبة، ورفع المحل، وهم الذين سبقوا إلى

(١) تفسير الطبري ١٩٣/٢٣.

(٢) ينظر: تفسير أبي السعود ٢٠٩/٨، ٢١٠.

(٣) ينظر: روح المعاني ١٨٣/٢٧، ١٨٤.

التصديق ، ورسخوا فيه ، واستشهدوا في سبيل الله -جل جلاله- ، والغرض بيان ثمرات ما وصفوا به من نعوت الكمال ، أي: أولئك لهم مثل أجر الصديقين والشهداء ونورهم ، المعروفين بغاية الكمال وعزة المنال.

واستدل الألووسي على كون الواو للعطف لا للاستئناف: بأن الشهداء عامٌ للمؤمنين وليس خاصاً بمن قتل في سبيل الله ، كما جاء ذلك في شواهد من المأثور ، من الأحاديث عن النبي ﷺ ، وأقوال الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين -رحمهم الله- منها ما سبق عند النحاس والطبري ، وغيرها ، ولا أطيل بذكرها.

وضَعَّف الألووسي التوجيه الثاني ، وقال عنه: (( وهو وإن كان اختيار بعض المفسرين والمعريين كالطبري ، وأبي حيان ، إلا أن الذي تقتضيه جزالة النظم الكريم هو التوجيه الأول ))<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر هو جواز التوجيهين بلا ترجيح بينهما ، فلكل من التوجيهين دليلٌ عليه من التفسير المأثور ، وقواعد العربية تحتمله ، وأما استدلال النحاس بأن الأصل في الواو أن يكون ما بعدها داخلٌ فيما قبلها ، فهذا هو الأصل<sup>(٢)</sup> ، وخلافه جاء عليه دليلٌ من المأثور ، وسياق الآيات يحتمله ، فلا حاجة إلى ترجيح توجيهٍ على آخر.

إذا نظرنا في توجيه النحاس للآية نجده اعتمد على أمرين: الأول تفسير مأثور ، وهو حديث النبي ﷺ ، والثاني القاعدة العربية في الواو التي ترى أن الأصل فيها أن يكون ما بعدها داخلًا فيما قبلها.

(١) روح المعاني ١٨٣/٢٧ ، ١٨٤ .

(٢) ينظر: الجني الداني ١٥٨ .

ويمكن أن نلاحظ في ذلك التراكب بين التوجيه النحوي والتفسير المأثور في التأثر والتأثير،  
فحين وجّه النحاس (الشهداء) استشهد على صحة التوجيه بالقول المأثور ، وفاضل بين  
التوجيهين الواردين في المأثور بالاعتماد على القواعد العربية.

## مرجع الضمير في (نبرأها) في قوله تعالى:

﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ نَبْرَأَهَا ﴾ الحديد: ٢٢

ذكر النحاس في مرجع الضمير في (نبرأها) في قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ نَبْرَأَهَا ﴾ ثلاثة آراء ، ثم رجح أحدها معتمداً على التفسير المأثور ، والقواعد النحوية ، قال النحاس: (( مِنْ قَبْلِ نَبْرَأَهَا ﴾ يكون من قبل أن نخلق الأنفس ، هذا قول ابن عباس رضي الله عنه ، والضحاك ، والحسن ، وابن زيد -رحمهم الله- . وقيل: الضمير للأرض ، وقيل للمصائب ، والأول أولاها ؛ لأن الجلة قالوا به ، وهو أقرب إلى الضمير ((<sup>(١)</sup>).

الآراء التي ذكرها النحاس:

الرأي الأول: أن الضمير في (نبرأها) يرجع إلى (أنفسكم) ، أي: من قبل أن نبرأ النفس ، وهذا الرأي اعتمد فيه النحاس على التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> ، والضحاك <sup>(٣)</sup> ، والحسن <sup>(٤)</sup> ، وابن زيد <sup>(٥)</sup> -رحمهم الله- ، ورجح هذا الرأي معتمداً على أمرين:

(١) إعراب القرآن ٤/٢٤٣.

(٢) ينظر قول ابن عباس في: تفسير الطبري ٢٣/١٩٥ ، ١٩٦ ، المحرر الوجيز ٥/٢٦٨.

(٣) ينظر قول الضحاك في: تفسير الطبري ٢٣/١٩٦.

(٤) ينظر قول الحسن في: تفسير الطبري ٢٣/١٩٦.

(٥) ينظر قول ابن زيد في: تفسير الطبري ٢٣/١٩٦.

الأمر الأول: التفسير المأثور فهذا الرأي كما قال النحاس: أولاها ؛ لأن الجلة قالوا به.

الأمر الثاني: القواعد النحوية ، فالأصل في الضمير أن يعود لأقرب مذكور<sup>(١)</sup> ، وأقرب مذكور للضمير هو: (أنفسكم).

واقصر الفراء<sup>(٢)</sup> ، والطبري<sup>(٣)</sup> ، على هذا الرأي.

الرأي الثاني: أن يكون الضمير في (نبرأها) عائداً على (الأرض) ، وهذا الرأي لم ينسبه النحاس إلى أحد.

الرأي الثالث: أن يكون الضمير في (نبرأها) عائداً على (مصيبة) ، ولم ينسب النحاس هذا الرأي أيضاً لأحد.

ورجح الرازي<sup>(٤)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٥)</sup> عود الضمير على المصيبة ؛ لأنها هي المقصود المحدث عنه ، مع إجازتهما للأوجه الثلاثة.

(١) ينظر: البحر المحيط ٣١٤/١ ، الكليات لأبي البقاء الكفومي ٥٦٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٣٦/٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٩٥/٢٣ ، ١٩٦.

(٤) ينظر: تفسير الرازي ٢٠٧/٢٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٢٤/٨.



وأجاز ابن عطية<sup>(١)</sup> ، والقرطبي<sup>(٢)</sup> عود الضمير على كل من المصيبة ، والأرض ، والأنفس ؛ لأنّ المعنى صحيح عليها كلها ، وهو المفهوم من كلام الزجاج<sup>(٣)</sup>.

ولعل هذا الرأي أقرب ؛ لأنه وإن كان الأولى عود الضمير على أقرب مذكور إلا أن عوده على غير ذلك جائزٌ ، والمعنى يحتمل ذلك.

في هذا التوجيه ذكر النحّاس في عود الضمير في (نبرأها) عدة أقوال ، ثم رجح كونه عائداً على (أنفسكم) ؛ لأنه جاء في التفسير المأثور ما يوافق هذا التوجيه ، فمجيء التفسير المأثور موافقاً له مع عدم وجود مانع من اللغة أو المعنى هو السبب الأقوى في ترجيحه ، ثم أضاف إلى ذلك سبباً آخر من العربية هو أنّ الأصل في الضمير أن يعود لأقرب مذكور ، والأنفس أقرب مذكور للضمير ، مما يدل على أنّ النحّاس يرى أنّ التفسير المأثور أقوى في علة الترجيح من القاعدة النحوية عند جواز أكثر من توجيهه.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٥٢١.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧/٢٥٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١٢.

## متعلق الجار والمجرور (لما) في قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ المجادلة: ٣

ذكر مكي في متعلق الجار والمجرور في (لما) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ رأيين ، وربط بين أحدهما وبين التفسير المأثور ، والرأيان هما:

**الرأي الأول:** أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(تحرير) ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير: والذين يُظَاهِرُونَ من نسائهم فعليهم تحرير رقة لما نطقوا به من الظهار ، ثم يعودون للوطء بعد ذلك.

وهذا الرأي نقله مكي عن الأحفش (١).

وقال الزجاج عن رأي الأحفش: إنه مذهب حسن (٢).

وردّ هذا الرأي ابن عطية ، وقال عنه: ليس بشيء ، وعلل ذلك بأنه يفسد نظم الآية (٣).

وتبعه في تعليل ردّ هذا الرأي أبو حيان (٤).

(١) ينظر: معاني القرآن للأحفش ٢/٧٠٥ ، ٧٠٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١٧.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٥/٢٧٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٨/١٧٦.

واستدرك السمين الحلبي على أبي حيان تعليقه في ردّ هذا القول ، بأن النظم لا يفسد مع صحة دلالة المعنى على التقديم والتأخير ، ولكن المأخذ على هذا التوجيه أنه لا حاجة إليه ؛ لأنه خلاف الأصل ، فالأصل عدم التقديم والتأخير<sup>(١)</sup>.

**الرأي الثاني:** أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(يعودون) ، و(ما) مصدرية ، أي: لقولهم ، ويحتمل حينئذ ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: أن يراد بما قالوا: ما حرّموه على أنفسهم بلفظ الظّهار تزيلاً للقول مترلة المقول فيه ، أي: يعودون لما قالوا إنهم لا يعودون إليه ، فعليهم تحرير رقبة من قبل الوطاء.

المعنى الثاني: أن يراد بما قالوا: العزم على إمساكها فلا يطلقها بعد الظّهار حتى يمضي زمن يمكن أن يطلقها فيه ، فهذا هو العودُ لما قالوا.

المعنى الثالث: أن يراد بما قالوا: القول ثانية ، أي: يقولونه ثانياً ، فلو قال: أنت عليّ كظهرِ أمي مرّة واحدة لم يلزمه كفارة ؛ لأنه لم يعدْ لما قال.

ونسب مكّي هذا المعنى إلى أهل الظاهر<sup>(٢)</sup> ، وقال عنه: إنه غلط ؛ لأن العود ليس أن يرجع الإنسان إلى ما كان فيه ، دليل ذلك: تسميتهم للآخرة المعاد ، ولم يكن فيها أحد فيعود إليها.

(١) ينظر: الدر المصون ٢٢٦/١٠ ، وينظر: اللباب لابن عادل ٥٢٤/١٨ .

(٢) ينظر هذا المعنى عن أهل الظاهر في: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٨/٤ ، المحرر الوجيز ٢٧٤/٥ ، البيان للأنباري ٤٢٦/٢ .

وسبق مكيّاً في ردّ هذا المعنى الزجاج ، وقال عنه: وهذا قول من لا يدري اللغة ، وهو خلاف أهل العلم أجمعين (١).

وضعّف هذا المعنى أيضاً ابن عطية ، ولم يعلل لتضعيفه (٢).

ونقل ابن عادل عن ابن العربي بطلان هذا المعنى من وجهين آخرين:

الأول: أن قصص المتظاهرين قد رويت، وليس في ذكر الكفارة عليهم ذكرٌ لعود القول منهم.

الثاني: أن الله - سبحانه وتعالى - وصفه بأنه مُنكّرٌ من القول وزورٌ ، فكيف يقال: إذا أعدت القول المحرّم ، والسبب المحذور وجبت عليك الكفّارة ، وهذا لا يعقل ، ألا ترى أنّ كل سبب يوجب الكفّارة لا يشترط فيه الإعادة من قتلٍ ، ووطءٍ في صوم (٣).

وختم مكيٌّ توجيهه لهذا الموضع بتفسير مأثور عن قتادة - رحمه الله - يدل على ترجيحه للرأي الثاني بما يوافق المعنى الأول من معانيه الثلاثة السابقة ، قال مكي: (( وقد قال قتادة: معناه: ثم يعودون لما قالوا من التحريم ، فيحلونه ، فالجار والمجرور على هذا متعلقٌ بـ(يعودون) (٤).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٢١/٢ ، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٧/٤ ، الخصائص لابن جني ٤١٠/٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٧٤/٥.

(٣) ينظر: اللباب ٥٢٣/١٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٧٢٢/٢.

وهذا ما فعله النحّاس حين ختم توجيهه لهذا الموضوع بقوله: (( ومن أبينها قول قتادة ، أي: ثم يعودون إلى ما قالوا من التحريم فيحلونه ))<sup>(١)</sup>.

ونقل السمين الحلبي عن مكّي أنه بنى على قول قتادة -رحمه الله- أن الجار والمجرور متعلق بـ(يقولون) وخطأه فيه ، قال السمين الحلبي: (( ولا أدري ما هذا الذي قاله مكّي ، وكيف فهم تعلقها بـ(يقولون) على تفسير قتادة ، بل تفسير قتادة نصّ في تعلقها بـ(يعودون) ، وليس لتعلقها بـ(يقولون) وجه ))<sup>(٢)</sup>.

ولعل النسخة التي وصلت السمين الحلبي من مشكل إعراب القرآن مصحفةً ، فقد اتفقت النسختان المطبوعتان لمشكل إعراب القرآن على النص السابق عن مكّي: أن الجار والمجرور على تفسير قتادة متعلق بـ(يعودون) ، وورد في أحدهما في الهامش أنه جاء في أحد نسخ المخطوط (يقولون) بدل (يعودون) ، وهذا يدل على أن التصحيح في النسخ قديم.

ختم مكّي توجيهه لهذا الموضوع بتفسير مآثور عن قتادة ، فبدأ بذكر التفسير المآثور ، ثم بنى التوجيه النحوي عليه ، فمتعلق الجار والمجرور الذي هو محل الخلاف: الأولى فيه أن يكون متعلقاً بـ(يعودون) ، وهذا يمكن أن نستشف منه موقف مكّي من التفسير المآثور ، فهو يذكره حين يؤيد رأياً مختلفاً ، كما مر في توجيهات سابقة عند مكّي ، أو حين يرجح رأياً من الآراء كما في هذا التوجيه.

(١) إعراب القرآن ٤/٢٤٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠/٢٦٧.

## خبر المبتدأ (اللائي) في قوله تعالى:

﴿وَأَلَّتِي بَيْسَنَ مِنْ      مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ <sup>الطلاق: ٤</sup>؛

ابتدأ النحاس هذه الآية بالتوجيه النحوي على خلاف الآيات السابقة ، وذكر فيها ثلاثة أقوال ، اثنان منهما ربطهما بالتفسير المأثور ، ولكنه ردّ أحد القولين المأثورين لمخالفته التوجيه النحوي ، قال النحاس: (( اللائي) في موضع رفع بالابتداء ، فمن جعل ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ متعلقاً بقوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ﴾ فخير الابتداء عنده: ﴿فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ ، ومن جعل التقدير على ما روي أن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: يا رسول الله الصغار والكبار اللاتي يئسن من الحيض وأولات الأحمال لم يذكر عدتهن في القرآن ، فأنزل الله جل وعز ﴿وَأَلَّتِي بَيْسَنَ مِنْ      مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ الآية قال: خبر الابتداء ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ وما بعده ، ويكون المعنى: إن لم تعلموا وارتبتم في عدتهن فحكمهن هذا ، وأما قول عكرمة رضي الله عنه في معنى ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ أنه: إن ارتبتم في الدم فلم تدرؤا أهو دمٌ حيضٍ أم استحاضة ﴿فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ يقول: قد ردّ من غير جهة ؛ وذلك أنه لو كان الارتياب بالدم لقليل: إن ارتبتن ؛ لأن الارتياب بالدم للنساء ، وأيضا فإن اليأس في العربية انقطاع الرجاء ، والارتياب وجود الرجاء ، فمحال أن يجتمعا(١).

التوجيهات التي أوردتها النحاس ثلاثة:

(١) إعراب القرآن ٤/٢٩٨.

**التوجيه الأول:** أن يكون خبر المبتدأ (اللائي) الجملة من المبتدأ والخبر ﴿فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ ، ومعنى الريبة في قوله (إن ارتبتم) مرتبط بقوله تعالى أول السورة: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ الطلاق: ١ ، أي: إن ارتبتم في النساء ، وذلك بأن أتين بفاحشة فطلقتموهن ، فعدة المطلقة التي لم تحض والتي يئست من المحيض ثلاثة أشهر ، وهذا التوجيه لم يذكر النحاس شيئاً من المأثور يؤيده.

**التوجيه الثاني:** أن يكون خبر المبتدأ (اللائي) متصيذاً من جملة ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ أي: إن ارتبتم في الحكم فلم تعلموه فحكمهن هذا ، وهذا التوجيه بناه النحاس على ما جاء في المأثور عن النبي ﷺ أن أبي بن كعب ؓ قال: يا رسول الله الصغار ، والكبار اللائي يئسن من المحيض ، وأولات الأحمال لم يذكر عدتهن في القرآن فأنزل الله -جل وعز: ﴿وَالَّتِي يئسن من المحيض ، وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ لَمْ يَذْكُرْ عَدَّتَهُنَّ فِي الْقُرْآنِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ -جل وعز: ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ الآية (١).

وقد روي هذا المعنى أيضاً في المأثور عن أبي بن كعب ؓ (٢) ، وعكرمة (٣) ، ومقاتل (٤) ، وقتادة (٥) -رحمهم الله-.

(١) الحديث في المستدرک علی الصحیحین ينظر: حديث ٣٨٢١ ٥٣٤/٢ ، ورواه البيهقي في سننه الكبرى حديث ١٥١٩٣ ٤٢٠/٧ ، وهو في مصنف ابن أبي شيبة حديث ١٧٣٨٧ ٣١٢/٩ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤٥١/٢٣ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٥١/٢٣ .

(٤) ينظر: تفسير مقاتل ٣٧٢/٣ .

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٤٥٢/٢٣ .

وقد اقتصر الزجاج في معنى الآية على هذا التوجيه<sup>(١)</sup>.

**التوجيه الثالث:** أن يكون خبر المبتدأ (اللائي) هو الجملة من المبتدأ والخبر ﴿فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ ، ويكون معنى (إن ارتبتم) أي: إن ارتبتم في الدم فلم تدرؤا أهو دم حيض أم استحاضة فعدتكن ثلاثة أشهر ، وهذا القول بناه النحاس على قول مأثور عن عكرمة رضي الله عنه (٢)، ولكنه ردّه لمخالفته لقواعد العربية من جهتين:

الجهة الأولى: أنه لو كان الارتياب بالدم لقليل: إن ارتبتن ؛ لأن الارتياب بالدم خاص بالنساء ، فيكون الفعل متصلاً بنون النسوة.

الجهة الثانية: أن اللائي يئسن من الحيض هن اللائي انقطع توهم الدم أو رجأؤه لديهن ، وقوله تعالى: (إن ارتبتم) يدل على التوهم والرجاء ، ومحال أن يجتمعا.

وما ردّ به النحاس قول عكرمة سبقه إليه الطبري مفضلاً للتوجيه الأول كما عند النحاس قال: (( وأولى الأقوال في ذلك بالصحة قول من قال: عُنِيَ بذلك: إن ارتبتم فلم تدرؤا ما الحكم فيهنّ ، وذلك أن معنى ذلك لو كان كما قاله من قال: إن ارتبتم بدمائهنّ فلم تدرؤا أدم حيض ، أو استحاضة؟ لقليل: إن ارتبتن ؛ لأنهنّ إذا أشكل الدم عليهنّ فهنّ المرتابات بدماء أنفسهنّ لا غيرهنّ ، وفي قوله: ﴿إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾ وخطابه الرجال بذلك دون النساء الدليل الواضح على صحة ما قلنا من أن معناه: إن ارتبتم أيها الرجال بالحكم فيهنّ. وأخرى وهو أنه جلّ ثناؤه قال: ﴿وَالَّتِي يَئِسْنَ مِنَ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾ واليائسة من الحيض هي التي لا

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤٨.

(٢) تنظر الرواية عن عكرمة أيضاً في: تفسير الطبري ٢٣/٤٥١.



ترجو محيضاً للكبير ، ومحالٌ أن يقال: و اللائي يئسن ، ثم يقال: ارتبتم بيأسهنّ ، لأن اليأس: هو انقطاع الرجاء ، والمرتاب بيأسها مرجوٌ لها ، وغيرُ جائزٍ ارتفاعُ الرجاء ووجوده في وقتٍ واحدٍ ، فإذا كان الصواب من القول في ذلك ما قلنا ، فبينُ أن تأويل الآية: واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم بالحكم فيهنّ ، وفي عددهنّ ، فلم تدرؤا ما هنّ ، فإن حكم عددهنّ إذا طلقن ، وهنّ ممن دخل بهنّ أزواجهنّ ، ﴿فعدتكن ثلاثة أشهراً شهراً﴾ وَأَلْتِي لَمْ يَحْضَنْ ﴿ يقول: وكذلك عدد اللائي لم يحضن من الجوارى لصغرٍ إذا طلقهنّ أزواجهنّ بعد الدخول﴾(١).

في هذه المسألة بدأ النحاس بالتوجيه النحوي ، ولعل ذلك بسبب أن كل التوجيهات جاءت بكون (اللائي) مبتدأً ، فالخلاف في خبر المبتدأ ، وردّ النحاس قولاً مأثوراً لمخالفته لقواعد العربية ، مع وجود توجيهٍ آخر صحيح مؤيد بقول مأثورٍ ، ومن هذا نستنتج أن النحاس قد يرد قولاً مأثوراً إذا كان في الأخذ به مخالفةٌ لأكثر من قاعدة نحوية ، وهناك قولٌ آخرٌ غيره مؤيدٌ بقولٍ مأثورٍ يمكن الأخذ به.

(١) تفسير الطبري ٤٥٢/٢٣.

توجيه قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۚ﴾ ﴿١٤﴾ ﴿القيامة: ١٤﴾

بدأ النحّاسُ توجيه هذه الآية بقوله: (بل الإنسان على نفسه بصيرة) مشكلُ الإعراب والمعنى ، فكيف كان عمله لحل هذا الإشكال في الإعراب والمعنى؟

لقد بدأ حل الإشكال بذكر الوارد في الآية من المأثور حل المعنى ، فأورد قولين مأثورين الأول عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني عن سعيد بن جبیر ، وقتادة -رحمهما الله- ، يذكر القول ثم يوجه الإعراب والمعنى بما يتوافق مع هذا القول ، قال النحّاس: (( ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۚ﴾ مشكلُ الإعراب والمعنى: فقول ابن عباس رضي الله عنه: سمعه ، وبصره ، ويداها ، ورجلاه ، وجوارحه شاهدةٌ عليه ، قال أبو جعفر: فعلى هذا القول: (الإنسان) مرفوعٌ بالابتداء ، و(بصيرةٌ) ابتداءً ثانٍ ، و(على نفسه) خبرٌ الثاني ، والجملة خبرٌ الأول ، وشرحه: بل الإنسان على نفسه من نفسه رقباء تحفظه وتشهد عليه ، فهذا قولٌ ، وقول سعيد بن جبیر ، وقتادة -رحمهما الله-: إنَّ الإنسان هو البصيرة ، قال سعيد بن جبیر: الإنسانُ اللهُ بصيرةٌ على نفسه ، وقال قتادة: تراه والله عارفاً بذنب غيره ، وعييه ، متغافلاً عن نفسه ، فعلى هذا القول: (الإنسان) مرفوعٌ بالابتداء ، و(بصيرةٌ) خبره.

فإن قيل: لم دخلت الهاء والإنسان مذكراً؟ ففيه جوابان: أحدهما: أن الهاء للمبالغة ، كما يقال رجلٌ راويةٌ وعلامةٌ ، وقيل: دخلت الهاء ؛ لأن المعنى: بل الإنسان حجةٌ على

نفسه)) (١).

فالتوجيهان اللذان ذكرهما النحاس:

**الأول:** أن يكون (الإنسان) مبتدأً ، و(على نفسه) خبر المبتدأ الثاني مقدماً ، و(بصيرة) مبتدأً ثانياً ، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قول ابن عباس رضي الله عنه ، أي: بل للإنسان على نفسه من نفسه رقباء يرقبونه بعمله، ويشهدون عليه به.

وذكر الرواية بهذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنه الطبري في أحد قولين مأثورين عن ابن عباس

رضي الله عنه (٢).

وجاء هذا التفسير المأثور أيضاً عن مقاتل -رحمه الله- قال: (( يقول الله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ القيامة: ١٤ وذلك حين كتمت الألسن في سورة الأنعام ، وختم الله عليها في سورة يس والقرآن الحكيم ، فقال ﴿أَلْيَوْمَ عَلَيَّ أَفْوَاهِهِمْ﴾ يس: ٦٥ ، فنطقت الجوارح على الألسن بالشرك في هذه السورة ، فلا شاهد أفضل من نفسك ، فذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ القيامة: ١٤ يعني: جسده وجوارحه شاهدة عليه بعمله )) (٣).

وهذا التوجيه اقتصر عليه الزجاج في توجيه هذه الآية ، قال: (( ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾

(١) إعراب القرآن ٥/٥٤.

(٢) تفسير الطبري ٢٤/٦٢.

(٣) تفسير مقاتل ٣/٤٢٢.

﴿ ١٤ ﴾ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ ﴿ القيامة: ١٤ - ١٥ معناه: بل الإنسان تشهد عليه جوارحه ، قال الله - عز وجل - ﴿ يَوْمَ عَلِيمٌ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ النور: ٢٤ ، وقال في موضعٍ آخر: ﴿ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ فصلت: ٢٠ ، فأعلم الله أن هذه الجوارح التي يتصرفون بها شواهدٌ عليهم )) (١).

**التوجيه الثاني:** أن يكون (الإنسان) مبتدأً ، و(بصيرةً) خبره ، و(على نفسه) متعلق بـ(بصيرة) ، ودخلت التاء في (بصيرة) مع أن المبتدأ مذكر: لأنها إما أن تكون للمبالغة ، كما في: رجلٌ راوية ، وعلامة ، وإما أن تكون (بصيرةً) بمعنى حجة ، فهي للمذكر والمؤنث على السواء ، أي: بل الإنسان حجةٌ على نفسه ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قول سعيد بن جبير وقتادة - رحمهما الله - ، أي: بل الإنسان شاهد على نفسه وحده.

وجاء هذا التفسير المأثور عند الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (( ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ يقول: الإنسان شاهدٌ على نفسه وحده )) (٢) ، وعن قتادة قال: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ إذا شئت والله رأيت بصيراً بعيوب الناس وذنوبهم ، غافلاً عن ذنوبه ، قال: وكان يقال: إن في الإنجيل مكتوباً: يا ابن آدم تبصر القذاة في عين أخيك ، ولا تبصر الجذع المعترض في عينك )) (٣) ، وعن ابن زيد قال: (( ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ قال: هو شاهد

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٤/٤.

(٢) تفسير الطبري ٦٣/٢٤.

(٣) تفسير الطبري ٦٣/٢٤.

على نفسه، وقرأ: ﴿أَقْرَأْ﴾ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ (الإسراء: ١٤) (١).

واقصر الأخفش على التوجيه الثاني في هذه الآية ، قال: ((بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١﴾)) فجعله هو البصيرة ، كما تقول للرجل: أنت حجةٌ على نفسك)) (٢).

وذكر الفراء أن معنى الآية: على الإنسان من نفسه رقباء يشهدون عليه بعمله: اليدان والرجلان والعينان ، والذكر ، وبنى عليه توجيهاً ثالثاً: أن يكون (بصيرة) صفةً محذوف تقديره: عينٌ بصيرة ، أي: بل الإنسان على نفسه عينٌ بصيرة ، وتكون التاء حينئذٍ للتأنيث ، واستشهد عليه بقول مضر بن ربيعي (٣):

كَأَنَّ عَلَىٰ ذِي الظنِّ عَيْنًا بَصِيرَةً      بمنطقه أو منظرٍ هو ناظره  
يحاذِرُ حتى يحسبَ الناسَ كلَّهُمْ      من الخوفِ لا تخفى عليهم سرائره (٤)

والمعنى الذي ذكره الفراء يتفق مع التفسير السابق المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه الذي جاء فيه: سمعه وبصره ويداه ورجلاه وجوارحه شاهدةٌ عليه.

في توجيه هذه الآية عند النحاس يمكن أن نلاحظ الأثر للمأثور على التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم ، فظاهرُ الآية مشكلُ الإعرابِ والمعنى ، والطريق لحلُّ هذا الإشكال

(١) تفسير الطبري ٦٣/٢٤.

(٢) معاني القرآن ٧٢١/٢.

(٣) البيت في: معاني القرآن للفراء ٢١١/٣ ، تمذيب اللغة ١٢٣/١٢ ، الكشف والبيان ٨٦/١٠ ، لسان العرب مادة (بصر) ٦٤/٤ ، تاج العروس ٢٠١/١٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١١/٢.

عند النحاس هو الرجوع للتفسير المأثور ، ومن ثمَّ بناء التوجيه النحوي على المأثور، وذلك بالابتداء بذكر التفسير المأثور ، ثم بعد ذلك التفصيل في ذكر التوجيه النحوي المترتب عليه.

## مرجع الضمير في (رَجَعِه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (الطارق: ٨)

اختلف العربون في مرجع الضمير في (رَجَعِه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (الطارق: ٨) وذكر النحاس في ذلك عدة آراء مرتباً إياها على ما ورد فيها من أقوال مأثورة ، قال النحاس: ((إنه على رجعه لقادر) اختلف العلماء في هذا الضمير ، فمن أصح ما قيل فيه: قول قتادة قال: على بعثه وإعادته ، فالضمير على هذا للإنسان ، قال أبو جعفر: وقرأ على إبراهيم بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد عن مندل بن علي عن ليث عن مجاهد: (إنه على رجعه لقادر) قال: على رد الماء في الإحليل ، وهو مذهب ابن زيد ، قال: (على رجعه لقادر) على حبسه حتى لا يخرج ، هذان قولان ، وعن الضحاك كمعناهما ، وعنه قول ثالث: (على رجعه لقادر) قال: على رجعه بعد الكبر إلى الشباب ، وبعد الشباب إلى الصبا ، وبعد الصبا إلى النطفة ، قال أبو جعفر: والقول الأول أبينهما ، واختاره محمد بن جرير ، غير أنه احتج بحجة لتقويته ، هي خطأ في العربية ، زعم أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَأُ السَّرَائِرُ﴾ (الطارق: ٩) من صلة رجعه ، يقدره: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، قال أبو جعفر: وهذا غلطٌ، ولو كان كذا ؛ لدخل في صلة رجعه ، ولفرقت بين الصلة والموصول بخبر إن ، وذلك غير جائز ، ولكن يعمل في (يوم) (ناصر) ((١)).

فما ذكره النحاس ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن الضمير في (رَجَعِه) يعود على الإنسان ، أي: على بعثه وإعادته بعد

(١) إعراب القرآن ٥/١٢٥.

الممات ، ونَسَبَ هذا القول لقتادة - رحمه الله - (١).

وهذا الرأي أحد رأيين ذكرهما الفراء (٢) ، وذكره أيضاً الزجاج (٣).

**الرأي الثاني:** أن الضمير في (رَجَعِهِ) يعود على ماء الرجل ، أي على حبس الماء حتى لا يخرج ، ونَسَبَ النحاسُ هذا القول لمجاهد (٤) ، وابن زيدٍ - رحمهما الله - (٥) ، وهو أحد قولين للضحَّاك - رحمه الله -.

ونُسِبَ هذا القول أيضاً عند الطبري إلى عكرمة رضي الله عنه (٦).

وهو الرأي الثاني للفراء نقله أيضاً عن مجاهد رحمه الله - (٧) ، وذكره بدون نسبته لأحدٍ الزجاج (٨).

**الرأي الثالث:** أن الضمير في (رَجَعِهِ) يعود إلى الإنسان ، بمعنى إعادته إلى الشباب بعد الكبر ، ومن الشباب إلى الصِّبَا ، ومن الصِّبَا إلى النطفة ، وذكر النحاس أن هذا هو قول

(١) ينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٣٥٧/٢٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٥٥/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٤.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣٥٧/٢٤.

(٥) ينظر قول ابن زيد أيضاً في: تفسير الطبري ٣٥٧/٢٤.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٣٥٧/٢٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٢٥٥/٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٤.



الضحاك - رحمه الله - الثاني (١).

ورجح النحاس الرأي الأول ، وقال: إنه أبين الأقوال ، ونقل أيضاً تفضيل هذا الرأي عن الطبري (٢) ، غير أنه ذكر أن الطبري أورد لترجيح هذا الرأي حجة لا تصح في القواعد العربية ، هي: أن الظرف (يوم) في الآية التالية وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَأُ السَّرَائِرُ﴾ (١) الطارق: ٩ ، متعلقٌ بالمصدر (رَجَعِهِ) ، أي: إنَّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، وهذا غلطٌ ؛ لأنه لا يجوز التفريق بين الظرف ومتعلقه بفاصل أجنبي وهو في الآية خير إن (لقادر) ، وإنما الظرف متعلق باسم الفاعل (ناصر) ، وعليه يكون التقدير: فما له من قوةٍ ولا ناصر يوم تبلى السرائر.

وما استشهد به الطبري لتقوية هذا الرأي وافقه عليه الزجاج ، وغيره (٣) ، قال الزجاج: (( على رجعه) على بعث الإنسان ، وهذا يشهد له قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَأُ السَّرَائِرُ﴾ (١) أي: إنَّه قادر على بعثه يوم القيامة)) (٤).

وقد وافق الطبري ، والزجاج عددٌ من المعربين في تفضيل هذا الرأي والتعليل له (٥).

وعللوا لجواز تعلق الظرف (يوم) بـ(رجعه) مع وجود الفاصل (لقادر) بعدة أمور:

(١) ينظر أيضاً قول الضحاك في: تفسير الطبري ٣٥٨/٢٤.

(٢) ينظر: قول الطبري في: تفسير الطبري ٣٥٨/٢٤.

(٣) ينظر: الكشف ٧٣٦/٤ ، تفسير الثعالبي ٤٠٣/٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٤.

(٥) ينظر: تفسير النيسابوري ٤٨٠/٦ ، تفسير الثعالبي ٤٠٣/٤.

١. أنهم توسعوا في الظروف والجار والمجرور ؛ فلذلك جاز الفصل.
  ٢. أن الفاصل هنا غير أجنبي ، فالجار والمجرور (على رجعه) متعلق به ؛ ولذلك جاز الفصل.
  ٣. أن الفصل بهذا الأجنبي كلاً فصل ؛ لأنّ المعمول في نية التقديم عليه ، وإنما أُخّر لرعاية الفاصلة.
  ٤. أن في المصدر من القوة أنه يعمل وإن حال حائل بينه وبين معموله<sup>(١)</sup>.
- واستدرك بعض النحاة على ما قاله النحاس أن (يوم) متعلق بـ(ناصر) بأنّ ذلك لا يصح لأمرين:
- الأول: أن ما بعد الفاء لا يصح أن يعمل فيما بعدها.
- الثاني: أن ما بعد (ما) النافية على المشهور لا يصح أن يعمل فيما قبلها<sup>(٢)</sup>.
- ويرى بعض النحاة أن (يوم) متعلق بـ(قادر)<sup>(٣)</sup>.
- وأخذ على هذا التوجيه أن فيه تخصيص القدرة بذلك اليوم وحده ، قال ابن جني: ((ولا يجوز أن تعلق (يوم) بقوله: (لقادر) لثلاث أصغر المعنى ؛ لأن الله تعالى قادرٌ يوم تبلى السرائر

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٤٩/٨ ، ٤٥٠ ، المحرر الوجيز ٤٦٦/٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٤٩/٨ ، ٤٥٠ ، اللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٤٩/٨ ، ٤٥٠ ، اللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠ ، فتح القدير ٤٢٠/٥ ، روح المعاني ٩٩/٣٠.

وغيره ، في كل وقت ، وعلى كل حال على رجوع البشر وغيرهم ((<sup>(١)</sup>).

وأجيب عن هذا الاستدراك بأنه إذا تؤمل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون (يوم) متعلقاً بـ (لقادر) ؛ وذلك أنه تعالى قال: ﴿عَلَى رَجْعِهِمْ لِقَادِرٌ﴾<sup>(٨)</sup> على الإطلاق أولاً وآخرًا وفي كل وقت ، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار ؛ لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ؛ لأنه إذا قدر على ذلك في هذا الوقت كان في غيره أقدر بطريق الأولى<sup>(٢)</sup>.

وجعل عددًا من النحاة الظرف (يوم) متعلقاً بفعل محذوف تقديره: يرجعه يوم تبلى السرائر ؛ وذلك تفادياً لمخالفة القواعد النحوية بالفصل بين الظرف ومتعلقه إذا علق بـ(رجعه) ، أو بإعمال ما بعد (الفاء) فيما قبلها ، وإعمال ما بعد (ما) فيما قبلها ، وتفادياً لتصغير المعنى إذا علق بـ(لقادر)<sup>(٣)</sup> ، قال ابن جني: (( <sup>(٨)</sup> إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِمْ لِقَادِرٌ <sup>(٩)</sup> يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ <sup>(١٠)</sup> )) فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تُبلى) ، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز ، فإذا كان المعنى مقتضياً له ، والإعراب مانعاً منه ، احتلت له ، بأن تضمير ناصباً يتناول الظرف ،

(١) الخصائص ٤٠٢/٢ ، وينظر: المحرر الوجيز ٤٦٦/٥ .

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٦٦/٥ ، البحر المحيط ٤٤٩/٨ ، ٤٥٠ ، اللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠ ، فتح القدير ٤٢٠/٥ ، روح المعاني ٩٩/٣٠ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٤٦٦/٥ ، البحر المحيط ٤٤٩/٨ ، روح المعاني ٩٩/٣٠ .

ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر ، ودلّ (رجعه) على يرجعه دلالة المصدر على فعله ((<sup>(١)</sup>).

في توجيه هذه الآية عند النحاس نلاحظ أنه رتب عود الضمير في (رَجَعِه) على ما جاء في المأثور ، وفيما نقله عن الطبري يقرر النحاس علاقةً بين التفسير بالمأثور والتوجيه النحوي، هي أن التوجيه النحوي أحد أسباب التفضيل بين الأقوال المأثورة المختلفة الواردة في تفسير الآية.

---

(١) الخصائص ٢/٤٠٢.

## الفصل الثالث: الأعاريب

## إعراب (حِطَّة) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ البقرة: ٥٨

ذكر النحاس في إعراب (حِطَّة) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ البقرة: ٥٨ رأيين، وافق كلُّ رأيٍ قراءةً:

الرأي الأول: أن (حِطَّةً) منصوبٌ ، وجاء على هذا قراءة إبراهيم بن أبي عبلة<sup>(١)</sup> ، ونقل النحاس قراءة النصب وتوجيه النصب عن الأخفش<sup>(٢)</sup> ، فـ(حِطَّةً) نابت عن المصدر المحذوف ، والتقدير: احطط عنا حِطَّةً ، واستدل النحاس على هذا التوجيه بتفسير ابن عباس رضي الله عنه قال النحاس: (( قال الأخفش: وقرئت (حِطَّةً) نصباً ، على أنها بدلٌ من الفعل ، قال أبو جعفر: الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه أنهم قيل لهم: قولوا لا إله إلا الله ، وفي حديث آخر عنه قيل لهم: قولوا: مغفرةً ، تفسير للنصب ، أي: قولوا شيئاً يحط عنكم ذنوبكم ، كما تقول قل خيراً ))<sup>(٣)</sup>.

وأما الفرء فبعد أن وجّه قراءة الرفع ، أورد تفسير ابن عباس رضي الله عنه السابق ، وبنى عليه: أن القراءة ينبغي أن تكون (حِطَّةً) منصوبة على هذا التوجيه قال: (( وبلغني أن ابن عباس قال: أمروا أن يقولوا: نستغفر الله ؛ فإن يك كذلك فينبغي أن تكون (حِطَّةً) منصوبة في القراءة ؛ لأنك تقول: قلتُ لا إله إلا الله ، فيقول القائل: قلتَ كلمةً سالحة ، وإنما تكون الحكاية إذا

(١) تنظر القراءة في: معاني القرآن للأخفش ٢٦٩/١ ، تفسير الرازي ٤٤٦/١ ، البحر المحيط ٣٨٤/١.

(٢) ينظر التوجيه عند الأخفش في: معاني القرآن ٢٦٩/١.

(٣) إعراب القرآن ٥٥/١ ، وينظر قول ابن عباس في: تنوير المقباس ١٤٠.

صلح قبلها إضماراً ما يُرفع أو يُخفض أو يُنصب ، فإذا ضمنت ذلك كله ، فجعلته كلمة ؛ كان منصوباً بالقول كقولك: مررت بزيد ، ثم تجعل هذه كلمة فتقول: قلت كلاماً حسناً ، ثم تقول: قلت: زيدٌ قائمٌ ، فيقول: قلتَ كلاماً ، وتقول: قد ضربتُ عمرًا ، فيقول أيضاً: قلتَ كلمةً سالحةً)) (١) ، ففي مضمون كلامه ما يشعر بترجيح قراءة النصب بناء على ما تأوله ابن عباس رضي الله عنه أن الذي أمروا به: نستغفر الله ، لأنه يقتضي من جهة التوجيه النحوي أن تكون القراءة بالنصب.

وذكر الطبري في المأثور في معنى (حِطَّة) عن ابن عباس رضي الله عنه: مغفرة ، وعن عكرمة رضي الله عنه: لا إله إلا الله ، وعن الحسن ، وقتادة - رحمهما الله -: احططُ عنا خطايانا ، وذكر أنه ينبغي على هذا التوجيهات أن تكون القراءة بالنصب (٢).

ثم ردّ الطبري هذه التوجيهات معتمداً على أنّ القراءة الصحيحة بالرفع قال: (( وفي إجماع القراء على رفع (الحِطَّة) بيانٌ واضح على خلاف الذي قاله عكرمة رضي الله عنه من التأويل في قوله: (وقولوا حطة) ، وكذلك الواجب على التأويل الذي روينا عن الحسن وقتادة - رحمهما الله - في قوله: (وقولوا حطة) ، أن تكون القراءة في (حِطَّة) نصبا ؛ لأن من شأن العرب إذا وضعوا المصادر مواضع الأفعال ، وحذفوا الأفعال أن ينصبوا المصادر)) (٣).

**الرأي الثاني:** (حِطَّة) بالرفع ، وهي قراءة الجمهور (٤) ، وتوجيه الرفع فيها أنّها خبرٌ

(١) معاني القرآن للفراء ٣٨/١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٠٧/٢.

(٣) تفسير الطبري ١٠٥/٢-١٠٧.

(٤) تنظر القراءة في: تفسير الطبري ١٠٩/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٥.

لمبتدأ مرفوع ، أي: مسألتنا حطّة ، أو أمرك حطّة ، واستدل النحاس على هذا التوجيه بقول ابن مسعود رضي الله عنه أنهم قالوا (حِنطَة) بدل (حِطَّة) ، قال النحاس: (( وحديث ابن مسعود قالوا: حنطّة ، تفسيرٌ على الرفع ))<sup>(١)</sup> ، ورجّح النحاس هذا الرأي لأمرين:

الأول: أن الأئمة من القراء على الرفع.

الثاني: أن الرفع أولى في اللغة ؛ لأنّ الله - جل وعز - ذكر بعد هذه الآية قوله: ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ البقرة: ٥٩ ، والتبديل معناه التغيير بدون إزالة العين ، فدل ذلك على أنهم أمروا أن يقولوا (حِطَّة) أي الكلمة بعينها ، فبدلوا الكلمة وقالوا (حِنطَة) كما في تفسير مجاهد - رحمه الله - ، ولو كان ما أمروا به أن يقولوا: لا إله إلا الله أو مغفرة كما قال ابن عباس رضي الله عنه لكان قولهم إزالة وإبدالاً لا تبديلاً ؛ ولكانت الآية (فأبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم) فدل ذلك على أن قراءة الرفع أولى ، قال النحاس: (( وحديث ابن مسعود قالوا: (حِنطَة) تفسيرٌ على الرفع ، وهو أولى في اللغة ، والأئمة من القراء على الرفع، وإنما صار أولى في اللغة ؛ لما حُكي عن العرب في معنى (بدّل) قال أحمد بن يحيى: يقال: بدّلْتُ الشيءَ ، أي: غيرته ولم أزل عينه ، وأبدلتهُ: أزلت عينه وشخصه ، كما قال: عزل الأمير المبدل ))<sup>(٢)</sup>.

وما نقله النحاس عن مجاهد - رحمه الله - جاء قريباً منه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ:

(١) إعراب القرآن ١/٥٥.

(٢) إعراب القرآن ١/٥٥.



ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ، وَقُولُوا حِطَّةً ، فَبَدَّلُوا ، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ ، وَقَالُوا حَبَّةً فِي شَعْرَةٍ (١).

ففي الحديث جاء أنهم قالوا (حَبَّة) ، وفي تفسير مجاهد قالوا (حِنْطَةَ).

وهذا الذي قال به النحاس في تفضيل قراءة الرفع معتمداً على ما حكى عن العرب من معنى بدّل ، نقله عنه القرطبي (٢) ، والسمين الحلبي (٣).

ونقل الطبري عدة آراء في توجيه قراءة الرفع عن نحوي البصرة قال: (( واختلف أهل العربية في المعنى الذي من أجله رفعت (الحِطَّة) ، فقال بعض نحوي البصرة: رفعت (الحِطَّة) بمعنى: قولوا: ليكن منك حِطَّةٌ لذنوبنا ، كما تقول للرجل: سَمْعُكَ.

وقال آخرون منهم: هي كلمة أمرهم الله أن يقولوها مرفوعة ، وفُرض عليهم قيلها كذلك.

وقال بعض نحوي الكوفيين: رفعت (الحِطَّة) بضمير (هذه) ، كأنه قال: وقولوا: هذه حِطَّة.

وقال آخرون منهم: هي مرفوعة بضمير معناه الخير ، كأنه قال: قولوا: ما هو حِطَّة ، فتكون (حِطَّةً) حينئذ خبراً لـ (ما) على خبر مبتدأ محذوف ((٤).

(١) صحيح البخاري ، الحديث ٣٢٢٢ ، ١٢٤٣/٣ ، صحيح مسلم ، الحديث ٣٠١٥ ، ٢٣١٢/٤.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤١٠/١.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٧٤/١.

(٤) تفسير الطبري ١٠٧/٢.

ثم رجّح الطبري أن يكون رفع (حِطَّةٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: دخولنا الباب حِطَّةٌ ، واعتمد في ترجيحه على ثلاث روايات من المأثور عن الربيع بن أنس ، وابن جريج ، وابن زيد -رحمهم الله- ، قال: (( والذي هو أقرب عندي في ذلك إلى الصواب ، وأشبه بظاهر الكتاب: أن يكون رفع (حِطَّةٌ) بنية خبر محذوفٍ قد دل عليه ظاهر التلاوة ، وهو دخولنا الباب سجداً حِطَّةً ، فكفى من تكريره بهذا اللفظ ، ما دل عليه الظاهر من الترتيل ، وهو قوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ البقرة: ٥٨ ... تأويل قوله: (وقولوا حِطَّةً) ، يعني بذلك: وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية ، وادخلوا الباب سجداً ، وقولوا: دخولنا ذلك سجداً حِطَّةً لذنوبنا ، وهذا القول على نحو تأويل الربيع بن أنس ، وابن جريج ، وابن زيد ))<sup>(١)</sup>.

وقدر الفراء تقدير رفع (حِطَّةٌ) بـ(هي حِطَّةٌ)<sup>(٢)</sup> ، و الأخفش بـ(قولوا: لتكن منك حِطَّةً لذنوبنا)<sup>(٣)</sup> ، والزجاج بـ(مسألتنا حِطَّةً)<sup>(٤)</sup>.

إذا تأملنا أثر التفسير بالمأثور في هذه الآية نجد أن النحاس فاضل بين أمرين: الأول مؤيد برواية عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني مؤيد بقراءة الجمهور ، وبالقواعد العربية ، وبرواية عن مجاهد -رحمه الله- ففضل تفسير مجاهد القائل بالرفع على تفسير النصب ، معتمداً في تفضيله على أمرين أحدهما لغوي ، وهو الذي بدأ به ، والثاني موافقة قراءة الجمهور.

وهذا الموضوع الوحيد الذي يرجح فيه النحاس توجيهاً مخالفاً لتفسير ابن عباس رضي الله عنه.

ورد الطبري تفسيرات مأثورة عن ابن عباس وعكرمة والحسن وقتادة معللاً ذلك بأنها

(١) تفسير الطبري ١٠٧/٢ ، ١٠٨ .

(٢) معاني القرآن ٣٨/١ .

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/١/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١١٤/١ .

تقتضي النصب لـ(حِطَّة) وهذا يخالف قراءة الجمهور بالرفع.

وفاضل بين التوجيهات النحوية للرفع بما يقتضيه سياق الآيات ، وربط بينه وبين ثلاث روايات من المأثور.

والفراء وجه قراءة الرفع ، ولما ذكر رأي ابن عباس أتبعه بما يشعر بترجيحه قراءة النصب؛ لأن الأخذ برأي ابن عباس يقتضي من جهة التوجيه النحوي أن تكون القراءة بالنصب ، فجعل للتفسير المأثور دور المرجح بين القراءات.

## حكم رفع (الظالمون) في قوله تعالى:

﴿قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤

من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي اختيار توجيه نحوي ، وتفضيله على غيره.

من ذلك ما جاء عند النحاس في توجيه قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وأبي رجاء والأعمش -رحمهما الله- برفع (الظالمون) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤ قال النحاس: ((قرأ عبد الله وأبو رجاء والأعمش: (قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ)<sup>(١)</sup> ، قال الفراء: لَأَنَّ مَا نَالَكَ فَقَدْ نَلْتَهُ ، كما تقول نلت خيراً ونالني خيرٌ ، وحكي عن محمد بن يزيد أنه قال: المعنى يوجب نصب (الظالمين) ، قال الله جل وعز لإبراهيم عليه السلام ﴿قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فعهد إليه بهذا ، فسأل إبراهيم عليه السلام فقال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فقال -جل وعز-: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ لا أجعل إماماً ظالماً ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: سأل إبراهيم عليه السلام أن يجعل من ذريته إماماً ، فعلم الله -عز وجل- أن في ذريته من يعصي فقال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ((<sup>(٢)</sup>).

ففي هذا التوجيه نقل النحاس عن الفراء أنه وجه قراءة رفع (الظالمون) بأنها في معنى قراءة النصب ، فـ(لا ينال عهدي الظالمين) في معنى: (لا ينال عهدي الظالمون) معللاً ذلك بقوله:

(١) في النسخة المطبوعة: (الظالمين) والتعديل من المخطوط ل ١٦ .

(٢) إعراب القرآن ١/٧٦ .

(( لأنَّ ما نالك فقد نلته ، كما تقول: نلتُ خيرك ، ونالني خيرك ))(١).

وهذا التوجيه الذي قال به الفرّاء يمكن أن يحمل على ما يسمى في النحو بالتقارض ، فالاقتراض النحوي: هو تبادل الأحكام بين كلمتين بحيث تعطي كل كلمة الحكم الذي يختص بها إلى الكلمة الأخرى(٢) ، وهو ما سمّاه ابن خالويه: المشاركة في الفعل ، قال في توجيه نصب آدم ورفع كلمات في قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ ﴾ البقرة: ٣٧: ((والحجة لمن نصب آدم أن يقول: ما تلقاك فقد تلقيته ، وما نالك فقد نلته ، وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل ))(٣).

والفرّاء ربط بين الآيتين في توجيهه: قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ ﴾ البقرة: ٣٧ وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤ ففي توجيه الآية الأولى قال: (( وقد قرأ بعض القرّاء (فتلقى آدم من ربه كلمات) فجعل الفعل للكلمات ، والمعنى -والله أعلم- واحد ؛ لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته ، وفي قراءتنا: (لا ينال عهدي الظالمين) وفي حرف عبدالله: (لا ينال عهدي الظالمون) ))(٤).

وما قاله الفرّاء جاء عند غيره من النحاة ، قال العكبري: (( لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ )) هذا هو المشهور على جعل العهد هو الفاعل ، ويقرأ (الظالمون) على العكس ، والمعنيان

(١) معاني القرآن ١/٧٦.

(٢) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي ١.

(٣) الحجة ١/٧٥.

(٤) معاني القرآن ١/٢٨.

متقاربان ؛ لأن كل ما نلته فقد نالك ((<sup>(١)</sup>).

ولم يرتضِ النحّاس قراءة (الظالمون) بالواو ، وردّ النحّاس توجيه الفراء لها ، معللاً ذلك بأنّ المعنى لا يستقيم عليها ، فالمعنى كما نقله النحّاس عن المبرد: يوجب نصب (الظالمين) فالله عهد لإبراهيم ﷺ وأناله الإمامة قال تعالى: ﴿إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ البقرة: ١٢٤ فسأل إبراهيم الله سبحانه أن يجعل ذريته أئمة وينيلهم ، فقال تعالى: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ لا أجعل إماماً ظالماً.

واستدل النحّاس على صحة هذا المعنى بتفسير مأثور عن ابن عباس ﷺ لهذه الآية (٢) ، قال ابن عباس ﷺ: سأل إبراهيم ﷺ أن يجعل من ذريته أئمة ، فعلم الله - عز وجل - أن في ذريته من يعصي فقال: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٣).

وقد وافق الزجاجُ الفراء في اتفاق المعنى في قراءتي النصب والرفع ، إلا أنه فضّل قراءة النصب ، قال الزجاج: ((﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ والمعنى في الرفع والنصب واحد ؛ لأنّ النيل مشتمل على العهد ، وعلى الظالمين ، إلا أنه منفي عنهم ، والقراءة الجيدة هي على نصب (الظالمين) ((<sup>(٤)</sup>.

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١١٢.

(٢) ينظر تفسير ابن عباس ﷺ أيضاً في: تنوير المقباس ١٨ ، تفسير ابن أبي حاتم ١/٢٢٢ ، تفسير ابن كثير ١/٤١٠.

(٣) إعراب القرآن ١/٧٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٢.

وعلى هذا التفضيل جرى المفسرون والمعربون كالطبري<sup>(١)</sup> ، وابن عطية<sup>(٢)</sup> ، وأبي حيان<sup>(٣)</sup>.

ووجه الألوّسي القراءتين بهذا التوجيه ، إلا أنه جعل تقديم المفعول في قراءة الرفع للاهتمام بالمفعول ، ورعاية للفواصل<sup>(٤)</sup>.

في توجيه هذه الآية اعتمد النحاس في تأييد شيخه المبرد في ردّه قراء (الظالمون) بالواو ، وردّ توجيه الفراء بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه.

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٠٧/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥٤٨/١.

(٤) روح المعاني ٣٧٨/١.

## إعراب (مَاذَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ﴾ البقرة: ٢١٩

يَجُوزُ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ (مَاذَا) إِعْرَابَيْنِ (١):

الإعراب الأول: أن تكون (ما) للاستفهام ، و(ذا) بمعنى الذي.

الإعراب الثاني: أن تكون (ما) و(ذا) بممثل اسم واحدٍ.

وهذان الرأيان مشهوران عند النحاة (٢).

وعلى هذين الرأيين وجه النحّاس القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ﴾ البقرة: ٢١٩ ، فوجه قراءة الجمهور بفتح (العفو) (٣) بأن الأولى فيها أن تعرب (ماذا) على أنها اسم واحد ، ويجوز فيها الوجه الآخر ؛ فتكون (ما) للاستفهام ، و(ذا) بمعنى الذي ، ووجه قراءة أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، وابن أبي إسحاق برفع (العفو) (٤) بأن الأولى فيها أن تعرب (ما) اسم استفهام و(ذا) بمعنى الذي ، ويجوز أن تعرب (ماذا) اسماً واحداً.

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/١٠٨ ، ١٠٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٤١٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٢٦ ، ٢٣٠ ، مغني اللبيب ٣٩٥ ، المسائل المنتورة ١٣٨ ، ١٣٩ ، عمدة ذوي المهمم ١٢٣ ، همع الموامع ١/٣٢٧-٣٢٩.

(٣) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/١٨٢ ، الحجة لابن خالويه ١/٩٦ ، التيسير للداني ١/٦٤ ، النشر في القراءات العشر ٢/١٨٢.

(٤) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/١٨٢ ، الحجة لابن خالويه ١/٩٦ ، التيسير للداني ١/٦٤ ، النشر في القراءات العشر ٢/١٨٢.



ولكنّه بعد أن حكى جواز الإعرابين عن النحاة فضل في الآية الإعراب الثاني معتمداً في ذلك على ما جاء في التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه (١) أن المراد بـ(العفو) في الآية: الفضل ، أي ما يفضل عن أهلك ، وتقديره في التوجيه أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: قل ينفقون العفو ، أو أنفقوا العفو ، وهو يدل على توجيه نصب ، فاجتمع التفسير المأثور ، والتوجيه النحوي في تفضيل قراءة النصب ، قال النحاس: (( ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ﴾ هكذا قرأ أهل الحرمين وأهل الكوفة ، وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق (قل العفو) بالرفع، قال أبو جعفر: إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان الاختيار الرفع، وجاز النصب ، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئاً واحداً كان الاختيار النصب ، وجاز الرفع ، وحكى النحويون: ماذا تعلمت أنحوماً أم شعراً [أنحوً أم شعراً] بالنصب والرفع على أنهما جيّدان حسنان ، إلا أن التفسير في الآية يدل على النصب ، قال ابن عباس: الفضل ، وقال: العفو: ما يفضل عن أهلك. فمعنى هذا ينفقون العفو ، وقال الحسن: المعنى: قل أنفقوا العفو)) (٢).

وقد روي هذا المعنى المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه (٣) ،

(١) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تنوير المقباس ٣٠ ، تفسير الطبري ٣٣٧/٤ ، تفسير ابن أبي حاتم ٣٩٣/٢ .

(٢) إعراب القرآن ١/١١١ .

(٣) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣٩٣/٢ .

ومجاهد (١) ، وقتادة (٢) ، وعطاء (٣) ، والسدي (٤) ، وابن زيد (٥) ، والحسن (٦) ، ومقاتل (٧) ، وغيرهم (٨) .

ورجح الطبري قراءة النصب (العفو) ؛ لأنها قراءة الجمهور ، مع تصريحه بجواز الرفع والنصب في الإعراب بدون ترجيح (٩) .

ورجح الفراء النصب في هذه الآية اعتماداً على المعنى الذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال: (( قل العفو) وجهُ الكلام فيه النصب ، يريد: قل ينفقون العفو ، وهو فضل المال)) (١٠) .

ونقل الأزهري عن المبرد أن سبب ترجيح الفراء لقراءة النصب أنه يرى أن الأولى في (ماذا) أن تكون اسماً واحداً ؛ لكثرة ورودها في كلام العرب ، قال: الأزهري: (( وقال

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣٩٣/٢ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣٣٧/٤ ، تفسير البغوي ٢٥٣/١ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٣٣٧/٤ ، تفسير ابن أبي حاتم ٣٩٣/٢ ، تفسير البغوي ٢٥٣/١ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣٣٧/٤ ، تفسير البغوي ٢٥٣/١ .

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٣٣٧/٤ .

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٣٣٧/٤ .

(٧) ينظر: تفسير مقاتل ١١٢/١ ، تفسير ابن أبي حاتم ٣٩٣/٢ .

(٨) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣٩٣/٢ .

(٩) ينظر: تفسير الطبري ٣٤٦/٤ ، ٣٤٧ .

(١٠) معاني القرآن ١٤١/١ .

الفراء في قول الله جل وعز: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ﴾ قال: وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو، وهو فضل المال، قال أبو العباس: ومن رفع أراد: الذي ينفقون العفو. قال: وإنما اختار الفراء النصب؛ لأن (ماذا) عندنا حرفٌ واحدٌ كثر في كلام العرب؛ فكأنه قال: ما ينفقون، ولذلك اختير النصب. قال: ومن جعل (ذا) بمعنى (الذي) رفع ((١).

وجوز الزجاج الوجهين بدون ترجيح بينهما (٢).

توجيه النحاس لهذه الآية يعطينا أثراً من تأثير المأثور على التوجيه النحوي عند النحاس، هو التفضيل بين أوجه الإعراب الجائزة، فقول ابن عباس رضي الله عنه في تفسير الآية كان السبب في اختيار النحاس الإعراب الثاني، وهو أن (ماذا) اسمٌ واحدٌ.

(١) تهذيب اللغة ٣/١٤٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٠.

أوجه نصب (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ آل عمران: ٣٥

أورد النحّاس في إعراب (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ إعرابين:

الإعراب الأول: أن يكون (مُحَرَّرًا) منصوباً على الحال.

الإعراب الثاني: أن يكون (مُحَرَّرًا) نعتاً لمفعول به محذوف ، تقديره: نذرت لك ما في بطني غلاماً محرراً.

ثم رجّح الإعراب الأول: معتمداً في ذلك على ثلاثة أدلة:

الأول: التفسير المأثور فأورد قولين مأثورين الأول عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني عن الضحّاك -رحمه الله- ، يؤيد بهما الإعراب الأول ، مما ينبئ أن المأثور أقوى الأدلة عنده في الترجيح.

الثاني: سياق الكلام.

الثالث: الإعراب.

ولأورد قول النحّاس ثم أفصّل في هذه الأدلة ، قال النحّاس: (( ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ منصوبٌ على الحال ، وقيل هو نعتٌ لمفعول محذوف ، أي: نذرت لك ما في بطني

غلاماً محرراً ، أي: يخدم الكنيسة ، قال أبو جعفر: القول الأول أولى من جهة: التفسير ، وسياق الكلام ، والإعراب.

فأما التفسير: فروى أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حملت امرأة عمران بعد ما أسنت فندرت ما في بطنها محرراً ، فقال لها عمران: ما صنعت ويحك ، فولدت أنثى ، فقبلها ربها بقبول حسن ، وكان لا يجزر إلا الغلمان ، فتساهم عليها الأحبار بالأقلام التي يكتبون بها الوحي ، فكفلها زكرياء ، واتخذ لها مرضعاً ، فلما شببت ، جعل لها محرراً لا يرتقى إليه إلا بسلم ، فكان يجد عندها فاكهة الشتاء في القيظ ، وفاكهة القيظ في الشتاء ، قال: يا مريم أنى لك هذا؟ ، قالت: هو من عند الله ، فعند ذلك طمع زكرياء في الولد ، قال: إن الذي يأتيها بهذا قادر على أن يرزقني ولداً ، وقال الضحاك: كان أكثر من يجعل خادماً للأحبار يئباً ؛ فلذلك كان لا يقبل إلا الغلمان ، فهذا التفسير.

وسياق الكلام أنها قالت: ربّ إني وضعتها أنثى ، أي وليس الأنثى مما يقبل ، فقال الله -جل وعز-: فتقبلها ربها بقبول حسن.

وأما الإعراب: فإن إقامة النعت مقام المنعوت لا يجوز في مواضع ، ويجوز على المحاز في أخرى ، وحذف الكلام في مثل هذا لا يستعمل <sup>(١)</sup>.

فالأدلة التي رجح بها النحّاس أن يكون (محرراً) حالاً ، لا صفةً لمفعول محذوف هي:

(١) إعراب القرآن ١/١٥٣.

**الدليل الأول:** أخذته النحّاس من المأثور: وذلك أنّ التفسير المأثور جاء أنّ امرأة عمران نذرت ما في بطنها نذراً مطلقاً ولم تقيده بغلام ، وإن كانت ترجو أن يكون ذكراً ، فمن ذلك ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه: أنّ امرأة عمران لما حملت نذرت ما في بطنها محرراً ، لا يعمل للدنيا ، ولا يتزوج ، ويتفرغ لعمل الآخرة ، ويعبد الله تعالى ، ويكون في خدمة الكنيسة<sup>(١)</sup> ، ومنه ما جاء عن الضحّاك أنّ أكثر من يُجعلُ خادماً للأخبارِ نبياً ، ولذلك كان لا يحرّر إلا الغلمان.

وجاء في تفصيل القصة عند البغوي أنّ زكريا ، وعمران تزوجا أختين ، وكانت أشياخ بنت قافوذا أم يحيى عند زكريا ، وكانت حنة بنت قافوذا أم مريم عند عمران ، وكان قد أمسك عن حنة الولد حتى أسّت ، وكانوا أهل بيتٍ من الله بمكانٍ ، فبينما هي في ظلّ شجرةٍ بصرت بطائرٍ يطعم فرخاً ؛ فتحرّكتُ بذلك نفسها للولد ؛ فدعت الله أن يهبَ لها ولداً ، وقالت: اللهم لك عليّ إن رزقتني ولداً أن أتصدق به على بيت المقدس ؛ فيكون من سدنته وخدمته ، فحملت بمريم ، فحرّرت ما في بطنها ، ولم تعلم ما هو فقال لها زوجها: ويحك ما صنعتِ ، رأيت إن كان ما في بطنك أنثى لا تصلح لذلك؟ فوقعا جميعاً في همٍّ من ذلك ، فهلك عمران وحنة حاملٌ بمريم ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا ﴾ أي: ولدتها ، إذا هي جارية، ﴿ قَالَتْ ﴾ حنة - وكانت ترجو أن يكون غلاماً-: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ اعتذاراً إلى الله عز وجل ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ في خدمة الكنيسة والعباد الذين فيها ؛ لعورتها ، وضعفها ، وما يعترئها من الحيض ، والنفاس ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِكِّ وَدُرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾

(١) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير ابن أبي حاتم ٦٣٦/٢.

فَقَبَلَهَا رَبُّهَا يَقْبُولُ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴿١﴾.

وروي مثل هذا التفسير أيضاً عن مجاهدٍ - رحمه الله - (٢).

**الدليل الثاني:** استقاه النحاس من السياق: وذلك أن الله - سبحانه - حكى عن امرأة عمران أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ ، وذلك أنها كانت ترجو أن يكون المولود غلاماً ، ولم تدر أنه أنثى ، فقالت ذلك على وجه الاعتذار إلى الله سبحانه تعالى ، فقال الله - عز وجل - ﴿فَقَبَلَهَا رَبُّهَا يَقْبُولُ حَسَنٍ﴾ أي: رضيَ بها في النذرِ ، وسلكَ بها مسلكَ السعداءِ ، فلا يصح مع السياق أن يكون التقدير في (مُحرراً): غلاماً محرراً ؛ لأنَّ امرأةَ عمران لم تكن تعلم جنس المولود.

**الدليل الثالث:** الذي دَلَّ به النحاس على أن (محرراً) حالٌ ، لا صفةٌ من الإعراب: فالإعراب الثاني القائل بأنَّ (مُحرراً) نعتٌ لمفعول محذوف تقديره غلاماً محرراً ضعيفٌ (٣) ، معللاً ذلك بأن إقامة النعت مقام المنعوت لا يجوز إلا في مواضع محدودة ، ليس هذا الموضع منها.

وهو في هذا موافقٌ لكثير من النحاة ، بل إن ابن السراج يرى أن إقامة النعت مقام المنعوت قبيحٌ إلا أن يكون نعتاً خاصاً يخصُّ نوعاً من الأنواع ، كالعاقِل الذي لا يكون إلا

(١) ينظر: تفسير البغوي ٢/٢٩-٣١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦/٣٣١ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢/٦٣٦ ، الدر المنثور ٢/٣١٢.

(٣) جاء هذا الإعراب عند مكِّي في مشكل إعراب القرآن ١/١٥٦ ، وضعفه بعد أن حكاه عنه ابن عطية في الحرر الوجيز ١/٤٢٤ ، وابن عادل في تفسير اللباب ٥/١٧٠ ، والسمين الحلبي في الدر المنثور ٣/١٣١.

في الناس ، والكاتب ، وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ، ويزول اللبس<sup>(١)</sup>.

ويرى ابن جني أنه قبيحٌ عموماً ، لكنه في مواضع أقبح منه في الأخرى<sup>(٢)</sup>.

ويرى أبو علي الفارسي: أن جواز إقامة النعت مقام المنعوت مقصورٌ على ما إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة ، كما تقول: رأيت ضاحكاً ، فإنما تخصص الإنسان<sup>(٣)</sup>.

ويرى الاسترابطي ، أنه إنما يصح في الصفات المحضة<sup>(٤)</sup>.

وهناك محذورٌ آخر في إعراب (محرراً) صفةً لمفعول محذوف تقديره: غلاماً محرراً غير ما ذكر النحاس ذكره ابن عادل ، هو أن (نذرت) قد أخذ مفعوله ، وهو قوله: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ فلا يتعدى إلى مفعول آخر<sup>(٥)</sup>.

اختيار النحاس للإعراب الراجح في هذه الآية بناء على ثلاثة أدله هي التفسير المأثور ، وسياق الآيات ، ومأخذ على الإعراب الآخر ، ولكن في ابتدائه في الأدلة بالتفسير المأثور ما يعطينا دلالة واضحة على مكانة وأثر التفسير المأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم.

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤٦٣/٣.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٤٣٣/٣ ، البحر المحيط ٥٣١/٥.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣٥٩/٤.

(٥) ينظر: تفسير اللباب لابن عادل ١٧٠/٥.



وقد نقل القرطبي في الجامع لأحكام القرآن إعرابي النحّاس وترجيحه وأدلة الترجيح بنصها<sup>(١)</sup> ، مما يدل على أنّ أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي أمرٌ مقرر في إعراب القرآن.

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٦٦.

أوجه إعراب (مقام) في قوله تعالى: ﴿أَيُّتُ يَبْنُتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ آل عمران: ٩٧

جاء عند مكِّي في توجيه رفع (مقام) في قوله تعالى: ﴿أَيُّتُ يَبْنُتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ ثلاثة آراء ، أحدها مبني على التفسير المأثور عن مجاهد - رحمه الله - ، قال مكِّي: (( قوله: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ أي: من الآيات مقام إبراهيم ؛ فهو مبتدأ محذوف خبره ، ويجوز أن يكون (مقام) بدلاً من (الآيات) على أن يكون (مقام إبراهيم): الحرم كله ، ففيه آيات كثيرة ، وهو قول مجاهد ، ودليله: ومن دخله كان آمناً ، يريد الحرم ، بلا اختلاف ، وقيل ارتفع على إضمار مبتدأ ، أي: هي مقام إبراهيم ))<sup>(١)</sup> ، فالآراء الثلاثة التي ذكرها مكِّي في رفع (مقام) هي:

الرأي الأول: أن يكون (مقام) مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره: من الآيات مقام إبراهيم.

واقصر على هذا الرأي الأخفش<sup>(٢)</sup>.

وذكر هذا الرأي الزجاج<sup>(٣)</sup> ، والنحاس<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، والأنباري<sup>(٦)</sup> ،

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٦٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/٤١٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٤٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١/١٧٢.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ١/٤٧٥.

(٦) ينظر: البيان في إعراب القرآن ١/٢١٣.

وغيرهم<sup>(١)</sup>.

**الرأي الثاني:** أن يكون (مقام) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي مقام إبراهيم.

وذكر هذا الرأي الأنباري<sup>(٢)</sup> ، واختاره أبو حيان<sup>(٣)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

**الرأي الثالث:** أن يكون (مقام) بدلاً ، أو عطف بيان من (آيات).

وجاز إبدال (مقام) من (آيات) مع أن (آيات) جمع و(مقام) مفرد ، مع نصّ النحويين على أنه متى ذكر جمع لا يُبدل منه إلا ما يُؤفّي بالجمع<sup>(٥)</sup> ؛ لأن (مقام) وإن كان مفرداً إلا أنه في معنى الجمع ، فهو الحرم كله ، وفيه آيات كثيرة.

وأخبر مكّي بأن هذا الرأي بناه على قول مجاهد - رحمه الله - ونصّ قول مجاهد كما جاء عند الطبري قال: (( عن مجاهد في قوله: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ البقرة: ١٢٥ قال: الحرم كله مقام إبراهيم ))<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠/٣.

(٢) ينظر: البيان في إعراب القرآن ٢١٣/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٠/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣١٧/٣-٣١٩.

(٥) ينظر: اللباب لابن عادل ٤٠٥/٥.

(٦) تفسير الطبري ٣٤/٢ ، وينظر: معاني القرآن للنحاس ١٥٣/١ ، تفسير الرازي ٤٥/٤ ، اللباب لابن عادل ٤٠٦/٥ ، فتح الباري لابن حجر ٤٤٩/١.

وروي هذا التفسير أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) ، والنخعي (٢).

واستدل مكي على صحة قول مجاهد بأنه جاء بعد قوله تعالى: ﴿أَيُّتُّ يَنْتُّ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ال عمران: ٩٧ ، ولا اختلاف بأن المراد بذلك الحرم أي: أن من دخل الحرم كان آمناً.

وقال بهذا التوجيه أيضاً من النحاة المبرد ، فأعرب (مقام) بدلاً من (آيات) (٣).

وعلل النحّاس لهذا التوجيه بأن (مقام) مصدر ، فلم يجمع ، كما قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ البقرة: ٧ ، أي: على أسماعهم.

وقال جرير (٤):

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حُورٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يَحْيَيْنَا قَتْلَانَا

أي: في أطرافها.

وفي الآية عطف المصدر على الجمع ، والمراد: مقامات إبراهيم ، وهي ما أقامه إبراهيم من أمور الحج ، وأعمال المناسك ، ولا شك أنها كثيرة (١).

(١) ينظر: الدر المنثور ٢٣٠/١ ، وينظر: فتح الباري ٤٤٠/٣.

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي ٢٧٠/١ ، الكشاف ٢١٢/١ ، فتح الباري ٤٤٠/٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١٧٢/١.

(٤) ينظر البيت في: ديوانه ١٦٣ ، وهو أيضاً في: المقتضب ١٧٣/٢ ، مقاييس اللغة ٣٥١/٣ ، المقاصد النحوية ٣٦٤/٣.

وذكر هذا التوجيه الأنباري<sup>(٢)</sup> ، والفخر الرازي<sup>(٣)</sup> ، وابن عادل<sup>(٤)</sup>.

وذكر الزمخشري ثلاثة تحريجات لجواز أن يكون (مقام) بدلاً أو عطفَ بيان لـ(آيات) مع أنه مفرد وآيات جمع:

الأول: أن يجعل (مقام) بمتزلة آياتٍ كثيرة ؛ لظهور شأنه ، وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ النحل: ١٢٠.

الثاني: اشتمال (مقام إبراهيم) على عدة آيات ؛ لأنَّ أثرَ القدمِ في الصخرة الصماء آيةٌ ، وغوصه فيها إلى الكعيبين آيةٌ ، وإلانة بعض الصخر دون بعض آيةٌ ، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء -عليهم السلام- آيةٌ لإبراهيم خاصة ، وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة ألوف السنين آيةٌ.

الثالث: أنَّ البدل ، أو العطف ليس في (مقام) وحده ، وإنما في (مقام) ، والمصدر المقدر من (مَنْ) المصدرية وما بعدها ، والاثنين نوعٌ من الجمع ، قال الزمخشري: (( ويجوز أن يراد فيه آياتٌ بيناتٌ: مقام إبراهيم ، وأمن من دخله ؛ لأنَّ الاثنين نوع من الجمع ، كالثلاثة ،

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/١٧٢.

(٢) ينظر: البيان في إعراب القرآن ١/٢١٣.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ٨/١٣١.

(٤) ينظر: اللباب لابن عادل ٥/٤٠٦.

والأربعة)) (١).

الرابع: أنّ البدل ، أو العطف في (مقام) والمصدر المقدّر من (مَنْ) المصدرية وما بعدها ، وطوي غيرها دلالة على تكاثر الآيات ، كأنه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم ، وأمن من دخله ، وكثيرٌ سواهما (٢).

لقد وردت روايات كثيرة في المأثور في تفسير هذه الآية لم يذكرها مكي (٣) ، ولعل مكيّاً اقتصر على ما جاء عن مجاهد - رحمه الله - لما كان يختلف عن المتبادر في الذهن ، ويترتب عليه رأيٌ مختلف ، فبنى عليه مكي الرأي الثالث ، وجعله هو التوجيه النحوي.

(١) الكشاف ٤١٥/١.

(٢) ينظر: الكشاف ٤١٥/١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٣٦-٣٣/٢.

(والأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١

جاء في (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ قراءتان (١):

القراءة الأولى وهي قراءة الجمهور غير حمزة بفتح الميم: (والأرحام).

وتأول المفسرون هذه القراءة أن (الأرحام) معطوفٌ على لفظ الجلالة (الله) قبله أي: واتقوا الله الذي تساءلون به ، واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

وقد جاء هذا التأويل عن ابن عباس رضي الله عنه (٢) ، وقتادة (٣) ، وعكرمة (٤) ، ومقاتل (٥) ، والسدي (٦) ، والضحاك - رحمهم الله - (٧).

القراءة الثانية هي قراءة حمزة ، وقتادة وإبراهيم بكسر الميم: (والأرحام).

(١) تنظر القراءتين في : معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، تفسير الطبري ٥١٧/٧ ، السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، معاني القراءات للأزهري ١١٨ ، الحجة لابن خالويه ١١٨ ، التيسير للداني ٧١ ، النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢ .

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٨٥٤/٣ ، تفسير الطبري ٥٢١/٧ ، تفسير ابن كثير ٢٠٦/٢ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٥٢٢/٧ ، تفسير ابن كثير ٢٠٦/٢ .

(٤) ينظر: تفسير الثوري ٨٥ ، تفسير ابن أبي حاتم ٨٥٤/٣ ، تفسير الطبري ٥٢١/٧ ، تفسير ابن كثير ٢٠٦/٢ .

(٥) ينظر: تفسير مقاتل ٢١٣/١ .

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٥٢١/٧ .

(٧) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٨٥٤/٣ ، تفسير ابن كثير ٢٠٦/٢ .

ووجهت هذه القراءة بعدة توجيهات:

**التوجيه الأول:** أن (الأرحام) معطوفٌ على الهاء من (به) أي: اتقوا الله الذي إذا سألتكم بينكم قال السائل للمسئول: أسألك به وبالرحم.

وقد جاء هذا التوجيه في المأثور عن مجاهد قال: (( اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، قال يقول: أسألك بالله وبالرحم ))<sup>(١)</sup> ، وكذلك عن الحسن قال: (( هو قول الرجل: أنشدك بالله والرحم ))<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا التوجيه المأثور عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وقد اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور على مذهبين:

**المذهب الأول:** مذهب جمهور البصريين<sup>(٣)</sup> ، قالوا بوجوب إعادة الجار فلا يصح عندهم نحو: (مررت بك وزيد) بل يجب إعادة الجار فتقول: (مررت بك وبزيد) ، قال سيبويه: (( إنك لا تعطف المظهر على المضمير المجرور ؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك ، ولكم أجمعين ، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك ))<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الثوري ٨٥ ، وينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٨٥٤/٣ ، تفسير الطبري ٥١٩/٧ ، تفسير ابن كثير ٢٠٦/٢ .

(٢) تفسير الطبري ٥١٩/٧ ، وينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٨٥٤/٣ .

(٣) ينظر مذهب البصريين في: الكتاب لسيبويه ٢٤٨/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٦/٢ ، ترشيح العلل في شرح الجمل ٣٠٣ ، الفريد للهمداني ٦٨٥/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١-٢٤٥ ، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤ ، أوضح المسالك ٣٩٢/٣ ، التصريح للأزهري ٦١٤/٣ ، همع الهوامع ٢٢١/٢ .

(٤) الكتاب ٢٤٨/١ .



**المذهب الثاني:** مذهب الكوفيين (١) ، ويونس (٢) ، والأخفش (٣) ، وصححه ابن مالك (٤) ، وأبو حيان (٥) ، والسمين الحلبي (٦) ، وابن هشام (٧) ، وابن عقيل (٨) ، وخالد الأزهري (٩) ، والسيوطي (١٠): أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار: جائز ، ولكن الأكثر إعادة الجار .

وقد استدل البصريون على مذهبهم بـ:

الأمر الأول: أن الضمير المجرور مع الجار كشيءٍ واحدٍ ، فالضمير عوضٌ عن التنوين ؛ فلا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين (١١) ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٦/٢ ، اللباب لابن عادل ١١/٤ ، شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤ ، الدر المصون ٣٩٣/٢ ، المساعد ٤٧٠/٢ ، التصريح للأزهري ٦١٤/٣ ، همع الهوامع ٢٢١/٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤ ، الدر المصون ٣٩٣/٢ ، المساعد ٤٧٠/٢ ، التصريح للأزهري ٦١٤/٣ ، همع الهوامع ٢٢١/٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤ ، المساعد ٤٧٠/٢ ، التصريح للأزهري ٦١٤/٣ ، همع الهوامع ٢٢١/٢ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤ .

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٩٣/٢ ، ٥٥٤/٣ ، ٤٨١/١٠ .

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣٩٢/٣ .

(٨) ينظر: المساعد ٤٧٠/٢ .

(٩) ينظر: التصريح ٦١٤/٣ .

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٢٢١/٢ ، معترك الأقران ٥٠٠/٣ .

(١١) ينظر: الحجة للفارسي ١٢٢٢/٣-١٢٥ ، معاني القرآن للزجاج ٦/٢ ، مشكل إعراب القرآن ١٧٧/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢ ، اللباب لابن عادل ١٢/٤ ، همع الهوامع ٢٢٢/٢ .

بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب ، والعطفُ على الضمير المجرور كالعطفِ على بعض الكلمة ، وعطفُ الاسم على الحرفِ لا يجوز<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كلٍ منهما محل الآخر ، فكما لا يجوز عطفُ المضميرِ المجرورِ على المظهرِ المجرورِ ، فلا يجوز أن تقول: (مررت بزيدٍ وك) ؛ فكذلك لا يجوز عطف المظهر على المضمير المجرور ، فلا تقول (مررت بك وزيدٍ) ؛ لأن الأسماءَ مشتركةٌ في العطف ، وكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه<sup>(٢)</sup>.

ورد الكوفيون ومن وافقهم على أدلة البصريين بأنها ضعيفة.

أمّا قولهم: أن الضميرِ المجرورِ كالتنوين ولذلك منع العطف عليه: فيرد عليه أنه لو كان شبه ضمير الجر بالتنوين منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه<sup>(٣)</sup> ، وكذلك لو منع من العطف على الضمير لشبهه بالتنوين ؛ لامتنع ذلك أيضاً إذا كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً ولا قائل به<sup>(٤)</sup> ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبطل منه ، وضمير الجر يؤكد

(١) ينظر: الحجة للفارسي ١٢٢/٣-١٢٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٦/٢ ، اللباب لابن عادل ١٢/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: الحجة للفارسي ١٢٢/٣-١٢٦ ، معاني القرآن للزجاج ٦/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢ ، اللباب لابن عادل ١٢/٤ ، همع الهوامع ٢٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، همع الهوامع ٢٢٢/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٢.

ويبدل منه بإجماع<sup>(١)</sup>.

وأما أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، فيدل على ضعفه أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز (رب رجلٍ وأخيه) ، ولا مثل قول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

الواهب المائة الهجانِ وعبدِها عوداً تزجي خلفها أطفالها

لأنه لا يصح أن يحل فيه المعطوف محل المعطوف عليه<sup>(٣)</sup> ، فلا يصح رب أخيه ورجلٍ ؛ لأن معنى (رب رجلٍ): رب من رجلٍ<sup>(٤)</sup> ، ومعنى (الواهب المائة الهجان وعبدها): الواهب عبد المائة ، والمائة<sup>(٥)</sup>.

واحتج الكوفيون ومن وافقهم على مذهبهم بهذه الآية: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ في قراءة حمزة ومن معه بجر (الأرحام) بعطف (الأرحام) على الضمير المجرور في (به) ، وليس فيها إعادة الجار ، فلم يُعدَّ حرفُ الجر.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥ ، همع الهوامع ٢/٢٢٢.

(٢) ينظر: ديوان الأعشى ٢٥ ، الكتاب لسيبويه ١/١٨٣ ، المحرر الوجيز ٣/٢٨٢ ، شرح التسهيل ٣/٣٧١ ، البحر المحيط ٨/٤٥٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧١.

وبما ورد كثيراً في الشعر (١) ، ومنه قول عمرو بن معديكرب (٢):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فـ(الأيام) معطوف على الضمير المجرور في (بك).

وقول مسكين الدارمي (٣):

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوَظٌ نَقَانِفِ

فـ(الأرض) مجرورة بالعطف على الضمير المجرور في (بينها).

وقول الشاعر (٤):

أَبَاكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجَلَّةِ جَابِ حَشْوَرِ

فـ(مصدّر) معطوف على الضمير المجرور في (بي) بحرف العطف (أو) بدون إعادة الجار.

وأول البصريون الأبيات على أنها ضرورة لا يقاس عليها ، أو على تقدير جارٍ

(١) ينظر: الفريد ٦٨٥/١ ، الدر المصون ٣٩٤/٢.

(٢) ينظر: ملحقات ديوانه ١٩٧ ، وهو بلا نسبة في: الكتاب لسيبويه ٣٨٣/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤/٢ ، شرح التسهيل ٣٦٧/٣ ، الدر المصون ٣٩٦/٢ ، عمدة ذوي الهمم ٤٩٩.

(٣) ينظر: ديوانه ٥٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٥/٢ ، شرح التسهيل ٣٧٧/٣ ، الدر المصون ٣٩٥/٢.

(٤) لم أهدت إلى قائله ، والبيت في: الكتاب لسيبويه ٣٨٢/٢ ، غريب الحديث لابن قتيبة ٦٧٦/٣ ، اللسان (أوب) ٢٢١/١ ، اللباب لابن عادل ٦٩١/١.

محذوف<sup>(١)</sup>.

واستدل الكوفيون ومن وافقهم أيضاً بأن العطف تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ، ويبدل منه فكذلك يعطف عليه<sup>(٢)</sup>.

**التوجيه الثاني:** ذكر النحاس أن بعض النحويين وجّه الآية على أن الواو في (والأرحام) للقسم و(الأرحام) مجرور بحرف القسم.

وذكر هذا التوجيه الأنباري<sup>(٣)</sup> ، وابن خروف<sup>(٤)</sup> ، وأبو البقاء العكبري<sup>(٥)</sup> ، والخوازمي<sup>(٦)</sup>، والهمداني<sup>(٧)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٨)</sup>.

ورد هذا القول النحاس وخطأه مستدلاً على رده بثلاثة أدلة ، اثنين من المأثور ، وثالث من القواعد النحوية ، أمّا الدليلان اللذان من المأثور فهما:

الدليل الأول: أن حديث النبي ﷺ يدل على النصب قال جرير رضي عنه: كنت عند النبي ﷺ

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٢-٤٧٤.

(٢) ينظر: الفريد ١/٦٨٥ ، الدر المصون ٢/٣٦٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦٧.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٦٥٤.

(٥) ينظر: اللباب لابن عادل ٦/١٤٥.

(٦) ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل ٣٠٣.

(٧) ينظر: الفريد ١/٦٨٥.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٤.

حتى جاء قوم من مضر حفاةً عراةً فرأيت وجه النبي ﷺ يتغير ؛ لما رأى من فاقتهم ، ثم صلى الظهر ، وخطب الناس ، فقال: (( يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحامَ ، ثم قال: تصدق رجل بديناره ، تصدق رجل بدرهمه ، تصدق رجل بصاع تمره))<sup>(١)</sup> ، قال النحاس: ((فمعنى هذا على النصب ؛ لأنه حضهم على صلة أرحامهم))<sup>(٢)</sup>.

الدليل الثاني: أن القَسَمَ بغير الله تعالى منهيٌّ عنه ، وقد صح عن النبي ﷺ النهي عن القسم بغير الله - سبحانه وتعالى - قال ﷺ: ((من كان حالفاً فليحلف بالله))<sup>(٣)</sup> ، قال النحاس: ((فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله ؛ كذا لا يجوز أن تستحلف إلا بالله ، فهذا يرد قول من قال: المعنى أسألك بالله وبالرحم))<sup>(٤)</sup>.

والدليل الثالث من القواعد العربية وهو: أن القسم فيه حذفٌ ، ولا يلجأ إلى تقدير الحذف إلا عند الاضطرار إليه ، ولا اضطرار في الآية ، قال النحاس: (( وأيضاً فلو كان قسماً كان قد حذف منه ؛ لأن المعنى ويقولون: بالأرحام ، أي: ورب الأرحام ، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه))<sup>(٥)</sup>.

(١) الحديث في: صحيح مسلم حديث ١٠١٧ ، ٧٠٥/٢ ، سنن النسائي الكبرى حديث ٢٣٣٥ ، ٣٩/٢ ، صحيح ابن حبان حديث ٣٣٠٨ ، ١٠١/٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ .

(٣) الحديث في: صحيح البخاري حديث ٢٥٣٣ ، ٩٥١/٢ ، صحيح مسلم حديث ١٦٤٦ ، ١٢٦٧/٣ ، صحيح ابن حبان حديث ٤٣٥٩ ، ٢٠١/١٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٢ .

في جمع النحاس بين أدلة المأثور والقواعد النحوية في ردّ توجيهه إعرابي دليلٌ على التمازج بين التفسير المأثور ، والقواعد النحوية في التأثير على التوجيه النحوي ، بل إن النحاس في ذكره بين الأدلة لم يرتب بينها ، فإنه ذكر أولاً الحديث الأول عن النبي ﷺ في معنى الآية ، ثم استدل بالقاعدة النحوية القائلة بعدم جواز الحذف إلا عند الاضطرار ، ثم أتبع ذلك بالاستدلال بحديث النبي ﷺ الثاني في عدم جواز الحلف بغير الله سبحانه وتعالى (١).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٢.

## إعراب (النساء) في قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ النساء: ١٩

جاء عند النحاس في نصب (النساء) في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ توجيهان مبنيان على معنيين منقولين من المأثور ، قال النحاس: (( و(النساء) منصوبات على أحد معنيين: يكون بمعنى: أن ترثوا من النساء ، كما قال: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ المطففين: ٣ ، ويجوز أن يكون المعنى: لا يحل لكم أن ترثوا النساء<sup>(١)</sup> كما ترثوا الأموال وقد روياً جميعاً في التفسير: روى أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما مات أبو قيس بن الأسلت رضي الله عنه جاء ابنه رضي الله عنه فألقى على امرأة أبيه رداءه ، وقال: قد ورثتها كما ورثت ماله ، وكان هذا حكمهم ، فإن شاء دخل بها بلا صداق وإن شاء زوجها وأخذ صداقها؛ فأنزل الله - جل وعز - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ ، وفي رواية أخرى: كان الرجل يتزوج المرأة فإذا مات عنها قبل أن يدخل بها منعها ابنه من التزويج حتى يرث منها<sup>(٢)</sup> فعلى ما جاء في الروايتين بنى النحاس توجيهيه ، والتوجيهان هما:

**التوجيه الأول:** أن تكون (النساء) في الآية مفعولاً به للفعل (ترثوا) ، بمعنى أن يكن الشيء الموروث ، واستدل على هذا التوجيه بتفسير مأثور عن ابن عباس رضي الله عنه يبين سبب نزول هذه

(١) من أول (كما قال) إلى هنا ساقط من النسخة المطبوعة ، والتعديل من المخطوط ل ٤٦ .

(٢) إعراب القرآن ١/٢٠٦ ، وهذه الرواية عن ابن عباس -رضي الله عنهما- جاءت في البخاري الحديث ٤٥٧٩ ،



الآية أنه لما مات أبو قيس بن الأسلت رضي الله عنه جاء ابنه رضي الله عنه ، فألقى على امرأة أبيه رداءه ، وقال: قد ورثتها كما ورثت ماله ، وكان هذا في حكمهم ، فإن شاء دخل بها بلا صداق ، وإن شاء زوجها ، وأخذ صداقها ؛ فأنزل الله ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ (١).

وجاء هذا التفسير المأثور أيضاً عن الثوري (٢) ، ومقاتل -رحمهما الله- (٣) ، ونقله الطبري عن ابن عباس رضي الله عنه ، وعكرمة ، وأبي أمامة ، ومجاهد، والضحاك ، والحسن البصري، وعمرو بن دينار-رحمهم الله- (٤).

وعلى هذا التوجيه اقتصر الزجاج دون أن يذكر شيئاً يؤيده من المأثور (٥).

**التوجيه الثاني:** أن تكون (النساء) مفعولاً به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه ، أي: أن ترثوا أموال النساء ، لأن الغالب في الورث أن يكون في الأموال ، واستدل النحاس على هذا التوجيه برواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنه أن الرجل كان يتزوج المرأة فإذا مات عنها قبل أن يدخل بها منعها ابنه من التزويج حتى تموت ويرثها (٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن ٢٠٦/١ ، وينظر: المأثور عن ابن عباس في تنوير المقباس ٦٧.

(٢) ينظر: تفسير الثوري ٩٢.

(٣) تفسير مقاتل ٢٢١/١.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٠٥/٨-١٠٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٨/٢.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ٢٠٦/١ ، وهذه الرواية عن ابن عباس -رضي الله عنهما- جاءت في سنن أبي داود الحديث ٢٠٩٠ ، ٦٣٦/١.

وهذا التوجيه المأثور نقله أيضاً الطبري عن ابن عباس رضي الله عنه ، والزهري - رحمه الله - (١).

وقال النحاة بجواز حذف المضاف إذا دل عليه دليل ، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب ، واشتروا لجواز حذف المضاف شرطين:

أحدهما: أن يقوم دليل يدل على المحذوف لتلايق اللبس.

الثاني: أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة ؛ لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف (٢).

وقد عقد سيويه في كتابه باباً سماه: باب استعمال الفعل لا في المعنى ؛ لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ، وأورد فيه شواهد كثيرة.

منها قوله تعالى: ﴿ وَسَلِّ ﴾ يوسف: ٨٢ وقال في تأويلها (( إنما يريد: أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا )) (٣).

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ البقرة: ١٧٧ وقال: (( وإنما هو: ولكن البرُّ من آمن بالله واليوم الآخر )) (٤).

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٠٩/٨.

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري ١٣٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٣ ، شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ ، أوضح المسالك ١٦٧/٣ ، التصريح للأزهري ٢٠٩/٣.

(٣) الكتاب: ٢١٢/١.

(٤) الكتاب: ٢١٢/١.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ البقرة: ١٧١ قال: (( فلم يشبهوا بما ينعق به ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناقق والمنعوق به الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى ))(١).

وتوسع بعض النحويين في حذف المضاف ، حتى قال ابن جني: إن في القرآن منه زهاء ألف موضع(٢).

نجد في توجيه النحاس لنصب (كرهاً) الربط بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي ، فقد بنى النحاس التوجيهين على ما جاء في التفسير المأثور ، فقال: وقد روي جميعاً في التفسير ، ثم أورد الروايتين وما يترتب عليهما من توجيه ، ولم يرجح النحاس أياً من التوجيهين على الآخر ، ولعل السبب في ذلك أن كلا التوجيهين له ما يؤيده من المأثور ، ولا تعارضه القواعد النحوية.

(١) الكتاب: ٢١٢/١.

(٢) ينظر: الخصائص ١٩٢ ، وقال الأخفش: ((ومثل هذا في القرآن كثير)) معاني القرآن للأخفش ٤٨/١.

## (وَأَرْجُلِكُمْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة: ٦

جاء في (أرجلكم) في الآية قراءتان:

القراءة الأولى بفتح اللام: (وَأَرْجُلِكُمْ).

والقراءة الثانية: بكسر اللام: (وَأَرْجُلِكُمْ)<sup>(١)</sup>.

وجه الأخفش القراءة الأولى بفتح اللام: (وَأَرْجُلِكُمْ) بتوجيه واحدٍ ، وأما القراءة الثانية بكسر اللام فقد ذكر فيها عدة توجيهاتٍ استدل على أحد التوجيهات بالقول المأثور ، قال الأخفش: ((﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فرده إلى (العَسَل) في قراءة بعضهم ؛ لأنه قال (فاغسلوا وُجُوهَكُمْ) ، وقال بعضهم (وَأَرْجُلِكُمْ) على المسح أي: وامسحوا بأَرْجُلِكُمْ ، وهذا لا يعرفه الناس ، وقال ابن عباس: الْمَسْحُ على الرَّجْلَيْنِ يُجْزَى ، ويجوز الجر على الإتياع وهو في المعنى العَسَل ، نحو (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ) ، والنَّصَبُ أسلم وأجود من هذا الاضطرار ، ومثله قول العرب: (أَكَلْتُ خَبِزًا وَلَبَنًا) واللبن لا يؤكل. ويقولون: (ما سَمِعْتُ بِرَائِحَةٍ أَطْيَبَ مِنْ هَذِهِ) ، ولا رأيتُ رَائِحَةً أَطْيَبَ مِنْ هَذِهِ) ، و(ما رأيتُ كَلَامًا أَصَوَّبَ مِنْ هَذَا) ، قال الشاعر:

(١) تنظر القراءتين في: السبعة لابن مجاهد ٢٤٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/١ ، معاني القراءات للأزهري ١٣٩ ، الحجة لابن خالويه ١٢٩ ، الحجة للفارسي ٢١٤/٣ ، التيسير للداني ٧٤ ، النشر في القراءات العشر ٢/٢٨٧.

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا      مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمْحًا<sup>(١)</sup>.

فالتوجيه الذي ذكره الأخفش لقراءة (وأرجلكم) بفتح اللام هو أن يكون (وأرجلكم) معطوفاً على غسل الوجوه والأيدي ، وهذا أشهر التوجيهات في قراءة الفتح ، قال الطبري: (( تأويله: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم ، وإذا قرئ كذلك كان من المؤخر الذي معناه التقديم ))<sup>(٢)</sup>.

وقد فسره على التقديم والتأخير علي بن أبي طالب عليه السلام (( عن عامر بن كليب ، عن أبي عبد الرحمن قال: قرأ عليّ الحسن والحسين -رضوان الله عليهما- ، فقراً: (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فسمع علي عليه السلام ذلك -وكان يقضي بين الناس- فقال: (وَأَرْجُلَكُمْ) ، هذا من المقدم والمؤخر من الكلام ))<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء هذا التفسير في كثير من المأثور غير ما ورد عن علي عليه السلام من ذلك:

ما جاء عن المغيرة بن حنين: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتوضأ وهو يغسل رجله ، فقال: بهذا أمرت<sup>(٤)</sup>.

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه قال لابن أبي سويد: بلغنا عن ثلاثة كلهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم

(١) معاني القرآن ٤٦٥/٢.

(٢) تفسير الطبري ٥٢/١٠.

(٣) تفسير الطبري ٥٥/١٠.

(٤) تفسير الطبري ٥٣/١٠.

يغسل قدميه غسلًا ، أدناهم ابن عمك المغيرة<sup>(١)</sup>.

وأما قراءة (وأرجلكم) بكسر اللام فقد ذكر فيها الأخفش ثلاثة توجيهات:

**التوجيه الأول:** أن الله إنما أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلها ، وجعلوا

(الأرجل) عطفًا على الرأس ؛ فكان الجر بعطف (أرجلكم) على (رؤوسكم)<sup>(٢)</sup>.

واستدل على هذا التوجيه بما جاء هذا في المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (( المسحُ

على الرجلين يُجزئ ))<sup>(٣)</sup>.

وجاء هذا في المأثور عن أنس رضي الله عنه قال: (( نزل القرآن بالمسح ، والسنة الغسل ))<sup>(٤)</sup>.

وُفسر ما جاء في المأثور بالمسح على أن المراد بالمسح الغسل الخفيف ، لما ورد في السنة

الثابتة من وجوب الغسل<sup>(٥)</sup>.

**التوجيه الثاني:** أنه من التوسع في الكلام ، فهو معطوف على الرؤوس في الإعراب دون

(١) تفسير الطبري ٥٣/١٠.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٥٧/١٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢ ، وينظر تفسير الطبري ٥٨/١٠ ، وتفسير ابن كثير ٥٣/٣.

(٤) تفسير الطبري ٥٨/١٠ ، وينظر: تفسير ابن كثير ٥٢/٣.

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير ٥٣/٣ ، وذكر ابن كثير أن هذا هو مدلول كلام الطبري. ينظر: تفسير ابن كثير ٥٤/٣ ،

وكلام الطبري في تفسيره ٦٢/١٠.

المعنى ، وذلك نحو قول العرب: ((أكلت خبزاً ولبناً)) واللبن لا يؤكل (١).

وقولهم: (ما سمعتُ برائحةٍ أطيبَ من هذه ، ولا رأيتُ رائحةً أطيبَ من هذه) ، و(ما رأيتُ كلاماً أصوبَ من هذا) والرائحة لا تسمع ، ولا ترى ، والكلام لا يرى.

وقول عبد الله بن الزبعرى (٢):

يا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمُحاً

والرمح لا يتقلد ، ولكن لما كان السيف والرمح مما يحمل جاز العطف بينهما ، فكذلك عطف الأرجل على الرؤوس في الإعراب دون المعنى ، فأخذت من الرؤوس الإعراب ، وهو الجر ، ولم تأخذ منها الحكم وهو المسح ؛ لأن الأثر قد جاء بغسل الرجلين.

**التوجيه الثالث:** أنه من الجر على الجوار ، ومن القواعد عند النحويين أن الشيء قد يعطى حكم ما يجاوره ، ويناسبون بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وهو ما يسمى الجر على الجوار ، أي: أن يكون اللفظ مستحقاً للرفع أو النصب ، ولكنه يخفض مجاورته المخفوض ، وقد جاء على ذلك عدة شواهد من كلام العرب كقولهم: (جحرُ ضبٍ خربٍ) بخفض خربٍ مجاورته للضب المخفوض ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة للمرفوع وهو الجحر ، وجعلوا منه هذه الآية فخفض اللام في الأرجل

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٦٦/٢.

(٢) ينظر البيت في: ديوانه ، وهو أيضاً في: تفسير الطبري ١٤٠/١ ، ٢٦٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، الحجّة لابن خالويه ٦٧/١ ، تفسير الثعلبي ٧٠/٣.

على مجاورة اللفظ ، لا على موافقة الحكم ، وبه وافقوا بين مجيء المأثور بالغسل والقراءة بعطف الأرجل على الرؤوس<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف علماء العربية في الجر على الجوار:

**الرأي الأول:** يرى النحاس<sup>(٢)</sup> ، وابن خالويه<sup>(٣)</sup> ، وأبو البركات الأنباري<sup>(٤)</sup> ، أن ذلك مقصور على السماع ؛ فلا يخفض على الجوار إلا ما استعملته العرب كذلك.

**الرأي الثاني:** يرى السيرافي<sup>(٥)</sup> ، وابن جني<sup>(٦)</sup> أن الجر على الجوار ممنوع أصلاً ، وتأولوا قول العرب (خرب) بالجر على أنه صفةٌ لـ(ضب).

**الرأي الثالث:** قصر أبو حيان ، والسمين الحلبي الجر على الجوار على النعت ، وجعلوه ضرورةً في التوكيد<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٦٥ ، ٤٦٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢/٩.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/١٤٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية ١/٢٩٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩١٣.

(٦) الخصائص ١/١٩١ ، ١٩٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩١٣ ، الدر المصون ٤/٢١١ ، ٢١٢.



ويرى ابن هشام أن الجر بالجوار قليلٌ في النعت ، نادرٌ في التوكيد<sup>(١)</sup>.

**الرأي الرابع:** يرى سيبويه<sup>(٢)</sup> ، والفراء<sup>(٣)</sup> وأبو عبيدة<sup>(٤)</sup> ، والأخفش<sup>(٥)</sup> ، والأنباري<sup>(٦)</sup> ، وأبو البقاء العكبري<sup>(٧)</sup> ، وابن مالك<sup>(٨)</sup>: جواز الجر على الجوار مطلقاً ، وأطال العكبري الكلام في هذه المسألة ، واستشهد على ذلك بشواهد من القرآن ، والشعر ، وكلام العرب وقال: (( وهذا يحتمل أن يُكتب فيه أوراقٌ من الشواهد ، وقد جعل النحويون له باباً ، ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصلوه بقولهم: (جر ضبٍ حربٍ) حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع ، فأجاز الإتيان فيهما جماعةٌ من حذاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط ))<sup>(٩)</sup> ، ومن هؤلاء الحذاق الذين

(١) ينظر: مغني اللبيب ٨٩٥.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ٤٣٧/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٧٤/٢ ، ونقل عنه أبو حيان أنه قال: (لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العربُ كذلك) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤ ، والذي في معاني القرآن له قوله: (وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض إذا أشبهه) ينظر: معاني القرآن ٧٤/٢.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٧٢/١ ، ١٥٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٧٥/١ ، ٢٥٥.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٢٣/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ٤٢٣/١.

يعنيهم العكبري سيبويه<sup>(١)</sup>.

وقد رد السمين الحلبي على العكبري ، وتبع شواهدة بالتضعيف ، والتوجيه<sup>(٢)</sup>.

وأما تخريج قراءة الجر في الآية ، فلم يرتض أكثر العلماء تخريج خفض (أرجلكم)

على الجوار ؛ لأنه مبني على وجهٍ ضعيفٍ عندهم ، فلا يجوز حمل القرآن عليه<sup>(٣)</sup>.

وقالوا إنه معطوف على أرجلكم بأحد معنيين :

أحدهما: أن المسح هنا الغسلُ ، وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ؛ ليقصد في صب الماء عليهما ؛ إذ كانتا مظنةً للإسراف.

الثاني: أن المراد هنا المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحا للرجل مجازاً ، وإنما حقيقته أنه مسحٌ للخف الذي على الرجل ، والسنة بينت ذلك<sup>(٤)</sup>.

ورجح ابن هشام أن الجر في (أرجلكم) في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

المرافقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ هو بالعطف على (رؤوسكم) ، لا

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٤٣٧/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢١٢/٤-٢١٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/١ ، إعراب القرآن لابن خالويه ١٤٣/١ ، مشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٢١/١ ، البحر المحيط ٥٠٩/١ ، الدر المصون ٢١٢/٤ ، ٢١٣ ، مغني اللبيب ٨٩٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/١ ، إعراب القرآن لابن خالويه ١٤٣/١ ، معاني القراءات للأزهري ١٣٩ ، الحجة للفارسي ٢١٤/٣ ، ٢١٥ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (للباقولي) ٨٥٤/٣ ، الدر المصون ٢١٢/٤.

بالجر على الجوار ، وذكر لهذا الترجيح ثلاثة أمور:

أحدها: أن الحمل على المجاورة حملٌ على شاذٍ - عند كثير من النحويين - فينبغي صون القرآن عنه.

الثاني: أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي ، فيلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهي: (وامسحوا برءوسكم) ، وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبي ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة.

الثالث: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور ، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى<sup>(١)</sup>.

يتضح في هذه الآية الارتباط بين المأثور والتوجيه النحوي ، فالتوجيه بالمأثور أصلٌ في التوجيه النحوي ، إلا إن ترتب عليه حمل القرآن على وجه ممنوع في العربية ، أو على وجهٍ ضعيف مع وجود وجهٍ آخر أقوى منه ، فيأخذ بالأقوى.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ١/٤٢٧ ، ٤٢٨.

## إعراب (مُرْدَفَيْن) في قوله تعالى:

﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُبْدِكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾ (الأنفال: ٩)

أورد النحاس في قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع بفتح الدال (مُرْدَفَيْن)<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُبْدِكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾ إعرابين ، اعتمد في الإعراب الأول على القول المأثور عن مجاهد - رحمه الله - بل إنه جعله مذهباً له ، وفي الإعراب الثاني اعتمد النحاس على ما يحتمله المعنى من إعراب ، قال النحاس: (( (مُرْدَفَيْن) بفتح الدال فيها تقديران: يكون في موضع نصبٍ على الحال من (كُمْ) في (مُبْدِكُمْ) ، أي: أُرْدَفَ بهم المؤمنين ، وهذا مذهب مجاهد<sup>(٢)</sup> ، قال مجاهد: أي: مُمَدِّينٌ ، قال أبو جعفر: ويجوز أن يكون (مُرْدَفَيْن) في موضع خفضٍ نعتاً للألف<sup>(٣)</sup> )) ، فالإعرابان اللذان ذكرهما النحاس هما:

الإعراب الأول: أن يكون (مُرْدَفَيْن) منصوباً ، على أنه حالٌ من الضمير (الكاف) في (مُبْدِكُمْ) ، فالمراد بالمرْدَفَيْن: المؤمنون ، أُرْدَفُوا بالملائكة ، أي: فاستجاب لكم ربكم أنني ممدكم في حال إردافكم بألف من الملائكة.

(١) تنظر القراءة في: تفسير الطبري ٤١٣/١٣ ، السبعة لابن مجاهد ٣٠٤/١ ، الحجة لابن خالويه ١٦٩ ، التيسير للداني ٨٤.

(٢) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٤١٣/١٣ ، معاني القرآن للنحاس ٤١٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٧١/٧ ، الدر المنثور ٤٢١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٩١/٢.

وقد جاء إعراب (مُرْدَفَيْن) حالاً من الضمير الكاف في (مُمِدُّكُمْ) كذلك عند ابن عطية<sup>(١)</sup>.

ووافق القرطبي النحّاسَ في: إعراب (مُرْدَفَيْن) حالاً من الضمير (الكاف) في (مُمِدُّكُمْ) ، وفي نسبة هذا الإعراب لمذهب مجاهد في التفسير<sup>(٢)</sup>.

الإعراب الثاني: أن يكون (مُرْدَفَيْن) مجروراً نعتاً لـ(أَلْفٍ) ، فيكون المراد بالمُرْدَفَيْن الملائكة ، أي: يَرُدُّفَهُمْ غيرُهُم من الملائكة.

لقد اعتمد النحّاس في إعراب قراءة الفتح على قول مجاهد -رحمه الله- بل إنه نسب هذا التوجيه إليه فجعله مذهباً له ، وقدّم النحّاس هذا الإعراب على الإعراب الثاني الذي لم يعتضد بقول مأثور ، ممّا يعطينا مكانة التفسير بالمأثور وأثره في التوجيه الإعرابي عند النحّاس، فهو أحد ما يبني عليه التوجيه الإعرابي ، ومقدّم على غيره من الأوجه الإعرابية.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٥٠٤.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٣٧١.

إعراب (مجرأها) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَتَكْبُرُونَ فِيهَا يُسَمَّى اللَّهُ مَجْرَبَهَا﴾ هود: ٤١

جاء في توجيه إعراب (مَجْرَأها) في قوله تعالى: عدة توجيهات ذكرها العربون ، مستدلين على بعضها بالتفسير المأثور ، من هذه التوجيهات:

**التوجيه الأول:** أن يكون (مجرأها) في موضع رفعٍ على الابتداء ، والجار والمجرور (بسم الله) في محل رفع خبر ، أي: بسم الله إجراؤها.

وقد جاء هذا التوجيه عند الفراء<sup>(١)</sup> ، والنحاس<sup>(٢)</sup> ، ومكي<sup>(٣)</sup> ، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

واقصر على هذا التوجيه الزجاج<sup>(٥)</sup>.

**التوجيه الثاني:** أن يكون (مجرأها) في موضع نصبٍ على نزع الخافض ، أي: بسم الله في إجرائها.

وجاء هذا التوجيه عند الفراء<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ١٤/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١٦٩/٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٦١/١.

(٤) ينظر: الكشاف ٣٧٣/٢ ، البحر المحيط ٢٢٥/٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٢.

التوجيه الثالث: أن يكون (مجرها) في موضع نصبٍ على الظرفية الزمانية ، أو المكانية ، على تقدير حذف مضافٍ ، والتقدير: بسم الله وقتَ إجرائها ، كما تقول: أنا أجيئك مقدّم الحاج ، أو بسم الله موضعَ إجرائها ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والعامل في مجراها معنى الظرف في (بسم الله) ، ولا يعمل فيه (اركبوا) ؛ لأنه لم يُرد: اركبوا فيها في وقت الجري والرسو ، وإنما المعنى سموا بسم الله وقت الجري والرسو ، والتقدير: اركبوا الآن متبركين باسم الله في وقت الجري والرسو.

ذكر هذا التوجيه النحّاس ، واستدل عليه بالقول المأثور عن الضحاك -رحمه الله- ، قال النحّاس: ((ويجوز أن يكون في موضع نصب ، ويكون التقدير: باسم الله وقت إجرائها ، كما تقول: أنا أجيئك مقدّم الحاج ، وقيل التقدير: باسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف موضع ، وأقيم مجراها مقامه ، وقال الضحاك كان إذا قال: باسم الله جرت ، وإذا قال: باسم الله رست ، وتكون (الباء) متعلقةً بـ(اركبوا)) (٢).

واستدل مكي أيضاً بالقول المأثور عن الضحاك على هذا التوجيه ، قال: (( ويجوز أن يكون (مجرها) في موضع نصبٍ على الظرف ، على تقدير حذف ظرفٍ مضافٍ إلى مجراها، بمنزلة قولك: آتيك مقدّم الحاج ، أي: وقت مقدّم الحاج ؛ فيكون التقدير: بسم الله وقت إجرائها وإرسائها ، وقيل تقديره في النصب: بسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف المضاف. وفي التفسير ما يدل على نصبه على الظرف: قال الضحاك -رحمه الله-: كان يقول وقت

(١) ينظر: معاني القرآن ١٤/٢.

(٢) إعراب القرآن ١٦٩/٢ ، وينظر قول الضحاك في: تفسير الطبري ٣٣٠/١٥ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٠٣٣/٦ ، تفسير الثعلبي ١٧٠/٥ ، الدر المنثور ٣٠٦/٥.

جريها: بسم الله فتجري ، ووقت إرسائها بسم الله فترسو ((١)).

وقد جاء في المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يدل على هذا التوجيه حيث قال: ((مجراها

حيث تجري ، ومرساها حيث ترسو ، أي تحسر في الماء)) (٢).

نرى في التوجيه عند النحاس ، ومكي كم يربطان بين التفسير المأثور ، وبين التوجيه النحوي ، فالنحاس يُتبع التوجيه النحوي بالتفسير المأثور الدال على هذا التوجيه ، ومكي ينصّ على الاستدلال بالتفسير المأثور على التوجيه النحوي ، فقول الضحاك دالٌّ على توجيه النص.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٣٦١.

(٢) ينظر: تفسير التعلبي ٥/١٧٠.



## إعراب (سَلاماً) في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلَنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا﴾ هود: ٦٩ ،

﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا﴾ الذاريات: ٢٥

من أثر التفسير بالمأثور الاستدلال على توجيه نحوي محتمل بقول مأثور.

من ذلك ما جاء عند النحاس في إعراب (سَلاماً) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلَنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا﴾ هود: ٦٩ قال النحاس: ((﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ في نصبه وجهان: يكون مصدرًا ، والوجه الآخر أن يكون منصوبًا بـ(قالوا) ، كما يقال: قالوا خيرًا ، والتفسير على هذا ، روى يحيى القطان عن سفيان عن ابن أبي نُجَيْحٍ عن مجاهدٍ ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ أي: سداداً)) (١).

وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا﴾ قال: ((﴿فَقَالُوا﴾ منصوب على المصدر ، ويجوز أن يكون منصوبًا بوقوع الفعل عليه ، ويدل على صحة هذا الجواب أن سفيان روى عن ابن أبي نُجَيْحٍ عن مجاهدٍ ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ قال: سداداً)) (٢).

فالتوجيهان اللذان ذكرهما النحاس هما:

التوجيه الأول: أن يكون (سَلاماً) منصوبًا على المصدر ، بفعل محذوف ، وذلك الفعل

(١) إعراب القرآن ٢/١٧٥.

(٢) إعراب القرآن ٤/١٦٢.

في محل نصب بالقول ، تقديره: قالوا سَلَّمْنَا سلاماً ، أو نُسَلِّمُ سلاماً.

**التوجيه الثاني:** أن يكون (سَلَاماً) مفعولاً به لـ(قالوا) ، أي أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ ، كما يقال: قالوا خيراً ، والمقصود أنهم قالوا كلاماً صفتة أنه خير ، واستدل النحّاس على هذا التوجيه بتفسير مجاهدٍ -رحمه الله-<sup>(١)</sup> أن معنى (سَلَاماً) هو: سَدَادٌ.

وقد ذكر ابن عطية هذين التوجيهين ، واعتمد في التوجيه الثاني أيضاً على التفسير المأثور، فاعتمد على ما نسب لمجاهد والسدي -رحمهما الله- بأن (سَلَاماً) حكاية لمعنى قولهم ، حتى يكون منصوباً على المفعولية ، وليس هو نص قولهم ، حتى لا تكون الحركة فيه للحكاية ، قال ابن عطية: (( وقوله: ﴿سَلَمًا﴾ نصب على المصدر ، والعامل فيه فعلٌ مضمّرٌ من لفظه ، كأنه قال: أسلّمُ سلاماً ، ويصح أن يكون (سلاماً) حكايةً لمعنى ما قالوه، لا للفظهم ، قاله مجاهد ، والسدي ؛ فلذلك عمل فيه القول ، كما تقول للرجل قال: لا إله إلا الله: قلت: حقاً ، أو إخلاصاً ))<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء التفسير المأثور عن مقاتل بمعنى ما جاء عن مجاهد -رحمهما الله- قال مقاتل: ((﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ قالوا: تحية لإبراهيم))<sup>(٣)</sup> ، وجاء مثله أيضاً في المأثور عن سعيد بن جبير -رحمه الله-<sup>(٤)</sup>.

واقصر الزجاج<sup>(٥)</sup> ، والزمخشري<sup>(٦)</sup> على التوجيه الأول ، ولم يذكر شيئاً من المأثور في

(١) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير ابن أبي حاتم ٢٧٢٢/٨ ، تفسير ابن زنين ٢٦٦/٣ ، الدر المنثور ٢٧٢/٦.

(٢) المحرر الوجيز ١٨٧/٣.

(٣) تفسير مقاتل ١٢٥/٢.

(٤) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢٧٢٢/٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٢ ، ١٦٣/٤.

(٦) ينظر: الكشاف ٣٨٦/٢.

توجيه الآية.

وقد جاء هذا التوجيهان عند المبرد نقلهما عن المفسرين ، قال المبرد: ((فأما قوله عز وجل: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ﴾ <sup>هود: ٦٩</sup> فإن المفسرين يقولون في هذا قولين ، أعني المنصوب))<sup>(١)</sup>.

واستشهد سيبويه بـ(سَلَامًا) على أحد التوجيهين ، فاستشهد به على ما كان مفعولاً لمعنى القول لا لفظه ، وهو التوجيه الثاني الذي ذكره النحاس وابن عطية ، ففي الكتاب لسيبويه قال: (( وزعم [أي: أبو الخطاب] أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل له سَلَامًا ، فزعم أنه سأله ؛ ففسره له بمعنى: براءة منك ، وزعم أن هذه الآية: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ <sup>الفرقان: ٦٣</sup> بمثله ذلك ؛ لأن الآية فيما زعم مكّية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قولك: براءة منكم وتسليماً ، لا خير بيننا وبينكم ، ولا شر ))<sup>(٢)</sup>.

واستشهد به المبرد أيضاً على مثل هذا التوجيه<sup>(٣)</sup>.

ومثل الرضي بالآية على التوجيهين<sup>(٤)</sup>.

واستشهد ابن هشام بـ(سَلَامًا) في الآية على المفعول المطلق الذي حذف منه فعله ، وهو التوجيه الأول الذي ذكره النحاس وابن عطية في الآيتين السابقتين<sup>(٥)</sup>.

(١) المقتضب ١١/٤.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٢٤/١ ، ٣٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٧٩/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ١٠٢٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٦٠٣.

ذكر النحّاس في إعراب (سَلاماً) في الآيتين توجيهين محتملين لنصبه ، ولما كان المتبادر إلى الذهن هو التوجيه الأول بدأ به ، ولما ذكر التوجيه الثاني أتبعه في آية هود بأن التفسير المأثور يدل عليه ، أما في الذاريات فلما ذكر جواز التوجيه الثاني المعتمد على أنّ (سَلاماً) حكايةٌ لما قاله سيدنا إبراهيم ﷺ صرح بأنّ الدليل على هذا التوجيه هو التفسير المأثور عن مجاهد -رحمه الله- ، وكأنه يتوقع أنّ هناك من يعترض على هذا الإعراب ، فبادر بذكر الدليل عليه من التفسير المأثور.

فمن أثر التفسير المأثور في التوجيه النحوي الاستدلال به على توجيه من التوجيهات المحتملة في الآية.

إعراب (عِتْيَا) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتْيَا﴾ ﴿مریم: ٨﴾

اقتصر النَّحَّاسُ في إعراب (عِتْيَا) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتْيَا﴾ ﴿على إعرابٍ واحدٍ ، هو أنَّ (عِتْيَا) صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ تقديره سَنَّا عِتْيَا ، ثم حُذِفَ المفعول وأقيمت الصفة مقامه ، وقد صرح النَّحَّاسُ أنه أخذ هذا الإعراب من قولٍ مأثورٍ لقتادة - رحمه الله- قال النَّحَّاسُ: (( ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتْيَا﴾ قال قتادة(١): أي: سَنَّا ، والتقدير في العربية: سَنَّا عِتْيَا ))(٢).

ولم يذكر النَّحَّاسُ في إعراب القرآن غير قول قتادة - رحمه الله- ، مع أنه ذكر في معاني القرآن قولاً مأثوراً آخر لمجاهد - رحمه الله-(٣) ولعل السبب في ذلك أنَّ النَّحَّاسَ اعتمد في التوجيه على قول قتادة ، ولم يعتمد على قول مجاهد.

واقْتِصَارُ النَّحَّاسِ على إعراب (عِتْيَا) صفةً لمفعولٍ محذوفٍ يدل على تقديمه لهذا الإعراب على غيره.

وقد جاء في إعراب (عِتْيَا) عند غير النَّحَّاسِ عدة أعراب ، منها:

(١) ينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ١٨/١٥٠ ، تفسير ابن أبي حاتم ٨/٢٣٩٩ ، معاني القرآن للنحاس ٢/٧٢٠ ، النكت والعيون ٣/٣٥٧.

(٢) إعراب القرآن ٦/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/٧٢٠.

- أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا من معنى الفعل ؛ لأنَّ بلوغَ الكبر في معناه<sup>(١)</sup>.
- أن يكون مصدرًا واقعًا موقع الحالِ من فاعل (بَلَعْتُ) أي: عاتياً ، أو ذا عتيِّ .
- أن يكون تمييزاً<sup>(٢)</sup>.

وحذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه جائزٌ في هذا الموضع عند النحاة ؛ لأنه من المواضع التي يسوغ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فالصفة هي المقصودة ، وليس الموصوف ، وهذا النوع من الحذف كثيرٌ في القرآن ، وقد لخص ابن أبي الربيع المواضع التي يسوغ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقوله: (( حذف الموصوف وإقامة الصفة مقام الموصوف ليس بالقوي إلا في خمسة مواضع:

أحدها: أن يكون صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو: فعلته قريباً ، تريد: زماناً قريباً.

الثاني: أن تكون الصفةُ هي المقصودة ، نحو قوله سبحانه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١٨)</sup> هود: ١٨ وهذا كثيرٌ في القرآن.

الثالث: أن تكون الصفةُ موصوفةً ، نحو مررت بعاقِلٍ من الرجالِ.

(١) جاء في القاموس: عتا عُتِيًّا وَعُتُوًّا: استكبر ... والشيخُ عُتِيًّا بالضم ويفتح: كَبِيرٌ ، ووَلِيٌّ. ينظر: القاموس مادة (عتو) ٥٢٠/٤.

(٢) ينظر في هذه الأعراب: مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٥٠/٢ ، اللباب لابن عادل ١٨/١٣ ، الدر المصون ٥٦٩/٧.

الرابع: أن تكون الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ، نحو: رأيت الأبطحَ ، وكذلك: الأبرقَ ، والأجرعَ ، وما جرى مجراهن .

الخامس: أن تكون الصفة مختصة ، نحو: مررت بعاقِلٍ ، ومررت بأحمق.

فإن خلت الصفة عن هذا كله قُبِحَ حذفُ الموصوفِ وإقامة الصفة مقامه ، وهو مع ذلك جائزٌ<sup>(١)</sup>.

يمكن أن نستنتج من اقتصار النحّاس في إعراب القرآن من الأقوال المأثور على قول قتادة -رحمه الله- ، وعدم ذكره لغيره من الأقوال أنه يذكر في إعراب القرآن من الأقوال المأثورة ما يستنتج منه إعراباً في الآية ، ويغفل غيره من الأقوال ، مما يعطينا أثراً من آثار التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم ، هو أن النحّاس في توجيهه للآيات يأتي بالمعنى الأقوى عنده من المأثور ، ثم يبيّن الإعراب عليه.

(١) الملخص: ٥٦٠-٥٦١.

## إعراب (الحق) في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ المؤمنون: ٧١

ذكر النحاس في إعراب (الحق) إعرابين:

الإعراب الأول: أن (الحق) فاعل ، وهو في الأصل مضافٌ إليه ، تقديره: صاحبُ الحق، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه ، أي: لو عمل الربُّ تعالى ذكره بما يهوى هؤلاء المشركون ، وأجرى التدبير على مشيئتهم وإرادتهم ، وترك الحقَّ الذي هم له كارهون ، لفسدت السموات والأرض.

وقد صرح النحّاس بأن استقى هذا الإعراب من قول مجاهد ، وأبي صالح وغيرهما<sup>(١)</sup> - رحمهم الله- ، قال النحّاس: ((﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ أهل التفسير مجاهدٌ ، وأبو صالح ، وغيرهما يقولون: الحقُّ ههنا هو الله جلّ وعزّ ، وتقديره في العربية: ولو اتبع صاحب الحقّ<sup>(٢)</sup>)).

الإعراب الثاني: أن (الحق) فاعلٌ بدون تقدير مضافٍ محذوف ، وذلك بأن يكون (اتبع) بمعنى: وافق ، أي: لو وافق الحقُّ أهواءهم ، بأن كانوا يكفرون بالرسول ويعصون الله

(١) ينظر قول مجاهد ، ومقاتل ، وأبي صالح ، وقول ابن جريج أيضاً في: تفسير مقاتل ١٢٥/٣ ، تفسير الثوري ٢١٨ ، تفسير الطبري ٥٧/١٩ ، زاد المسير ٤٨٤/٥ ، تفسير ابن كثير ٤٨٤/٥ .

(٢) إعراب القرآن ٨٣/٣ .



جل وعزّ ، ثم لا يعاقبون ولا يجازون على ذلك ؛ لفسدت السموات والأرض<sup>(١)</sup>.

وسبق الزجاجُ النحّاسَ في الاعتماد في توجيه الآية على التفسير المأثور إلا أن الزجاج لم يصرح بنسبة القول المأثور إلى صاحبه ، قال الزجاجُ: (( جاء في التفسير أن (الحقُّ) هو الله - عز وجل - ))<sup>(٢)</sup>.

وجاء عند الفراء أن المراد بـ(الحقّ) هو الله ؛ فيكون تقديره على ما جاء في الإعراب الأول عند النحّاس ، وجوّز الفراء أيضاً أن يكون المراد بالحق هو القرآن أي: لو نزل القرآن بما يجبون من جعل الشريك والولد على ما يعتقدونه ﴿لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

بنى النحّاس إعرابه في هذا الموضوع على التفسير المأثور الوارد عن مجاهد ، وأبي صالح وغيرهما من أهل التفسير ، فذكر التفسير المأثور أولاً ، ثم بنى عليه ما يترتب عليه من تقدير.

(١) ينظر: إعراب القرآن ٨٣/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٤١/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٣٩/٢.

## (لَهُوَ الْحَدِيثُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لقمان: ٦

من آثار التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي بناء أكثر من توجيهه على التفسير المأثور ،  
ومن ذلك ما وجه به النحاس (لَهُوَ الْحَدِيثُ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ  
لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فقد ذكر النحاس التفسير المأثور لـ(لهو الحديث) الوارد عن ابن  
مسعود وابن عباس -رضي الله عنهما- ثم أتبعه بما يحتمل هذا التفسير المأثور من أوجه  
إعرابية ، فابن مسعود<sup>(١)</sup> ، وابن عباس<sup>(٢)</sup> -رضي الله عنهما- فسرا (لهو الحديث) بأنه  
الغناء، وبني عليه النحاس احتمالين إعرابين ، قال النحاس: (( وعن رجلين من أصحاب  
رسول الله ﷺ ابن مسعود وابن عباس -رضي الله عنهما-: أَنَّ لَهُوَ الْحَدِيثُ ههنا الغناء ،  
وأنه ممنوعٌ بالكتابِ والسنة ؛ فيكون التقدير: ومن الناس من يشتري ذا لهو ، أو ذات لهو ،  
مثل ﴿وَسَكَلٍ﴾ يوسف: ٨٢ ، أو يكون التقدير: لما كان إنما يشتريها ويبالغ في ثمنها كأنه  
اشترى اللهو ))<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء تفسير (لهو الحديث) بأنه الغناء أيضاً في المأثور عن جابر<sup>(٤)</sup> ،

(١) ينظر قول ابن مسعود<sup>(٤)</sup> أيضاً في: تفسير الطبري ١٢٧/٢٠ ، تفسير البغوي ٢٨٤/٦ ، الدر المنثور ٧٦/٨ .

(٢) ينظر قول ابن عباس<sup>(٤)</sup> أيضاً في: تفسير الطبري ١٢٧/٢٠ ، تفسير البغوي ٢٨٤/٦ .

(٣) إعراب القرآن ١٩٢/٣ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٢٨/٢٠ .

ومجاهد<sup>(١)</sup> ، وعكرمة<sup>(٢)</sup> - رحمهما الله - .

فالتوجيهان اللذان بناهما النحاس على قول ابن مسعود ، وابن عباس - رضي الله عنهما - هما:

**التوجيه الأول:** أن يكون (لَهُوَ) مفعولاً به على تقدير مضافٍ محذوفٍ تقديره: ذا هو ، أو ذات هو ، وذلك لأن الغناء إما أن يكون من مغنٍ ؛ فيكون التقدير ذا هو ، أو من مغنٍ ؛ فيكون التقدير ذات هو ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضاف إليه مقامه ، والتقدير: ومن الناس من يشتري ذا هو الحديث أو ذات هو الحديث ليضل عن سبيل الله .

وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أيضاً ما يتفق مع هذا التفسير ، فقد جاء في الطبراني عن أبي أمامة ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (( لَا يَحِلُّ بَيْعُ الْمُغْنِيَاتِ وَلَا شِرَاؤُهُنَّ ، وَلَا تِجَارَةٌ فِيهِنَّ وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ ، وَقَالَ: إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ )) وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثِ ﴿ لقمان: ٦ ﴾ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْآيَةِ ))<sup>(٣)</sup> .

**التوجيه الثاني:** أنه ليس على تقدير مضاف ، وإنما لما كان من يشتري المغني أو المغنية ، ويبالغ في ثمنها كأنه اشترى اللهو ، فتكون الآية على ظاهرها ، لا تحتاج إلى تقدير مضاف ، على معنى من يشتري المغني أو المغنية فقد اشترى هو الحديث .

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٢٨/٢٠ ، ١٢٩ ، تفسير البغوي ٢٨٤/٦ ، الدر المنثور ٧٦/٨ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٢٩/٢٠ ، الدر المنثور ٧٦/٨ .

(٣) المعجم الكبير للطبراني حديث ٧٧٤٩ ١٨٠/٨ ، حديث: ٧٨٠٣ ١٩٦/٨ ، سنن البيهقي الكبرى حديث: ١٠٨٣٨ ، وحديث ١٠٨٣٩ ١٤/٦ .

وذكر الزجاج التفسير الذي جاء في المأثور ، ولكنه لم يبين عليه توجيهاً إعرابياً كما فعل النحاس ، قال الزجاج: (( فأكثر ما جاء في التفسير أنَّ (لَهُوَ الْحَدِيثَ) ههنا: الغناء ؛ لأنه يلهي عن ذكر الله ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه حرَّم بيعَ المغنِّيِّ ))<sup>(١)</sup>.

واختار التوجيه الأول الطبري بعد أن ذكر التوجيهين:

بدأ بالثاني ووجه معنى الآية عليه: ومن الناس من يختار لهوَ الحديث ويستحبه ، وقد جاء هذا المعنى في المأثور عن قتادة - رحمه الله - قال: (( قوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ والله لعله أن لا ينفق فيه مالا ، ولكن اشتراؤه استحبابه ، بحسب المرء من الضلالة أن يختار حديث الباطل على حديث الحق ، وما يضرّ على ما ينفع ))<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر الأول وبين أنه يترتب عليه أن معنى (يشترى): الشراء المعروف بالثمن ، واستدل على هذا المعنى بالحديث السابق عن النبي ﷺ ، وغيره.

ثم اختار هذا التوجيه ، وفصّل فيه بأنه على حذف مضاف على تقدير: ذات لهوَ الحديث، أو ذا لهوَ الحديث ، فقال: (( وأولى التأويلين عندي بالصواب تأويل من قال: معناه: الشراء الذي هو بالثمن ، وذلك أن ذلك هو أظهر معنيه.

فإن قال قائل: وكيف يشترى لهوَ الحديث؟ قيل: يشترى ذات لهوَ الحديث ، أو ذا لهوَ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٥٨.

(٢) تفسير الطبري ٢٠/١٢٦ ، ١٢٧.

الحديث ، فيكون مشترياً لهو الحديث ))<sup>(١)</sup>.

وفي معاني القرآن للنحاس أورد النحاس عدة معانٍ لـ(لهو الحديث) منها: الغناء ، ومنها الشرك ، ومنها الكتب التي فيها أخبار فارس والروم ، وفضل من المعاني أن معنى (لهو الحديث) هو الغناء ، أما في إعراب القرآن فلم يذكر إلا تفسيراً مأثوراً واحداً ، وهو الذي قال عنه في معاني القرآن: إنه أبين ما قيل في الآية.

وأذكر نصّ النحاس في معاني القرآن ؛ حتى يتبين لنا الفرق بين أثر التفسير بالمأثور على المعنى ، وعلى الإعراب عند النحاس ، قال النحاس: (( ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ روى سعيد بن جبير عن أبي الصهباء البكري ، قال: سئل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن قوله -جل وعز- ومن الناس من يشتري لهو الحديث ، فقال: الغناء ، والله الذي لا إله إلا هو ، يرددها ثلاث مرات. وبغير هذا الإسناد عنه ، والغناء ينبت في القلب النفاق.

وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: الرجل يشتري الجارية المغنية تغنيه ليلاً أو نهاراً، وروي عن ابن عمر رضي الله عنه: هو الغناء. وكذلك قال عكرمة رضي الله عنه ، وميمون بن مهران ، ومكحول -رحمهما الله-.

وروى علي بن الحكم عن الضحاك -رحمه الله-: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ قال: الشرك.

وروى جويبر عنه قال: الغناء مهلكةٌ للمال ، مسخطةٌ للرب ، مقساةٌ للقلب ، وسئل

(١) تفسير الطبري ٢٠/١٢٧.

القاسم بن محمد عنه فقال: الغناء باطلٌ ، والباطل في النار.

قال أبو جعفر: وأبين ما قيل في الآية ما رواه عبد الكريم عن مجاهد قال: الغناء ، وكلُّ لعبٍ لهوٌ ، قال أبو جعفر: فالمعنى: ما يلهيه من الغناء ، وغيره ، مما يلهي.

وقد قال معمر بلغني أن هذه الآية نزلت في رجل من بني عدي ، يعنى النضر بن الحارث ، كان يشتري الكتب التي فيها أخبار فارس والروم ، ويقول: محمدٌ يحدثكم عن عاد ، وثمود ، وأنا أحدثكم عن فارس ، والروم ، ويستهزئ بالقرآن إذا سمعه ((١)).

بهذين النصين عن النحاس الأول من إعراب القرآن ، والثاني من معاني القرآن في توجيه آية ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ يتبين لنا الفرق بين منهج النحاس في الإفادة من التفسير المأثور بين المعنى ، والتوجيه الإعرابي ، فهو في توجيهه الإعرابي يقتصر على الأولى من القول المأثور يبني عليه توجيهه الإعرابي ، أم في توجيه المعنى فهو يعدد الأقوال المأثورة ويفاضل بينها.

(١) معاني القرآن ٢/٩٣٥ ، ٩٣٦.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تِينَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا﴾ في الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾ سبأ: ١٤

جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تِينَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا﴾ في الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾ عدة توجيهات عند المعربين ، فقد ذكر الفراء ، فيها عدة توجيهات ، بعضها مبني على التفسير المأثور:

التوجيه الأول: في قراءة من قرأ برفع (الجن) (١) أن يكون (تبين) بمعنى: بان ، فهو فعل لازم ، و(الجن) فاعل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) ، تقديره: تبين أمر الجن للإنس ، أي: ظهر وبان ، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا﴾ في الْعَذَابِ ﴿﴾ في موضع رفع بدل من (الجن) ، والمعنى: ظهر كونهم لو علموا الغيب ما لبثوا في العذاب ، أي: ظهر جهلهم (٣).

وهذا التوجيه أحد أوجه ذكرها الزجاج في توجيه الآية (٤).

وقال أيضاً بهذا التوجيه النحاس ، وهو عنده إما على تقدير مضاف ، أي: تبين أمر الجن ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَسَّئِلِ﴾ يوسف: ٨٢ ، أو بدون تقدير المضاف ، أي: تبين

(١) وهي قراءة الجمهور ولم تنص عليها كتب القراءات المختلفة ؛ فلم يذكروا فيها أي قراءة.

(٢) ينظر رأي النحاة في حكم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في توجيه قوله تعالى: ﴿لَا لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا﴾ النساء: ١٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٥٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٧/٤.

الجنُّ للإِنس (١).

وقال بهذا التوجيه ابن هشام بدون أن يقدر مضافاً أي: وضَحَ للنَّاسِ أَنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين (٢).

واستدل النحَّاس بالتفسير المأثور بالأسانيد الصحاح بما يؤيد هذا التوجيه فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أقام سليمان بن داود عليه السلام حولاً لا يُعلم بموته وهو متكئ على عصاه ، والجنُّ متصرفة فيما كان أمرها به ، ثم سقط بعد حول (٣).

وقال عن هذا المعنى في معاني القرآن إنه أفضل ما قيل في الآية ، وذلك بعد أن أسند القول فيه إلى قتادة قال: (( قال قتادة: كانت الجن تخبر الإنس أنهم يعلمون الغيب ، فلما مات سليمان عليه السلام ولم تعلم به الجنُّ ؛ تبينت الجنُّ للإِنس أنهم لا يعلمون الغيب ، وهذا أحسن ما قيل في الآية )) (٤).

**التوجيه الثاني:** أن يكون (تَبَيَّنَ) متعدياً بمعنى: أدرك وعلم ، و(الجنُّ) فاعله ، والمفعول به محذوف يدل عليه السياق ، تقديره: (موته) ، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في ﴿أَنَّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا فِي الْعَذَابِ﴾ في موضع نصبٍ على نزع الخافض ، أي كما قال

(١) ينظر: إعراب القرآن ٢٣١/٣.

(٢) ينظر: معني اللبيب ٧١٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٢٣١/٣.

(٤) معاني القرآن



الزجاج: لأنهم لو كانوا يعلمون ما غاب عنهم ما عملوا مسخرين ، إنما عملوا وهو يظنون أنه حي يقف على عملهم.

وبهذا التوجيه بدأ الزجاج توجيهاته للآية (١).

وهو أحد الأوجه التي ذكرها النحاس (٢).

وقال به أيضاً مكّي القيسي (٣).

وهو في معناه مأخوذ من التوجيه المأثور السابق عن ابن عباس رضي الله عنه.

التوجيه الثالث: أن يكون (تَبَيَّنَ) هنا متعدياً بمعنى أدْرَكَ وَعَلِمَ ، و(الْجِنُّ) فاعله على أن يكون المراد حينئذٍ التهكم بالجنِّ ، وإظهار عجزهم للناس ، كما يُتَهَكَّمُ بمدعي الباطل إذا دَحِضَتْ حجته ، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا فِي الْعَذَابِ﴾ مفعولٌ به.

وذكر هذا التوجيه الزجاج (٤).

وقال بهذا التوجيه أيضاً ابن عطية إلا إنه جعل المراد بـ(الْجِنُّ) ضعفاءهم وخذائهم

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٧/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢٣١/٤.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٨٥/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٧/٤.

، ويكون المراد بالضمير في (كانوا) رؤساءهم وكبارهم ؛ لأنهم هم الذين يدعون الغيب لأتباعهم من الجنّ والإنس ، أي: علمت ضعفاء الجنّ أن لو كان رؤسائهم عالمين الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ، واعتمد في هذا التوجيه على المأثور في التفسير عن قتادة أنه قال: فيتيقن الأتباع أنّ الرؤساء لو كانوا عالمين الغيب ما لبثوا في العذاب المهين<sup>(١)</sup>.

ولم يرتضِ ابن هشام توجيه ابن عطية - وإن حسن في المعنى - لأن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما ، وفضل عليه التوجيه الأول<sup>(٢)</sup>.

**التوجيه الرابع:** في قراءة من قرأ بنصب (الجنّ)<sup>(٣)</sup> أن يكون (تَبَيَّنَ) متعدياً بمعنى: أدرك وعلم ، والفاعل محذوف تقديره (هو) يعود على الإنس ، و(الجنّ) مفعول به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويكون المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا فِي الْعَذَابِ﴾ حينئذ في موضع نصب بدل من (الجنّ).

وهذا التوجيه أخذه الفراء من التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، فقد ذكر الفراء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في توجيه الآية: تَبَيَّنَ الْإِنْسُ الْجِنَّ<sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ٤/٤١٢.

(٢) ينظر: معني اللبيب ٧١٩.

(٣) وهي قراءة ، ينظر:

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٥٧ ، المحتسب ٢/١٨٨.

وجاء هذا التوجيه أيضاً عند الزجاج ، قال: (( وقال بعضهم تبينت الإنسُ الجنُّ ))<sup>(١)</sup>.

وذكر النحاس أن قراءة النصب ليسب بقراءة ، وإنما هي على سبيل التفسير<sup>(٢)</sup>.

و لم يرتض الطبري هذا التوجيه ؛ لأنه لا يَعْلَمُ قراءةً جاءت بنصب الجنِّ ، قال: (( و(أن) في قوله: (أَنْ لَوْ كَانُوا) في موضع رفع بـ(تَبَيَّنَ) ؛ لأن معنى الكلام: فلما خر تبين وانكشف أن لو كان الجن يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين. أما على التأويل الذي تأوله ابن عباس رضي الله عنه من أن معناه: تبينت الإنسُ الجنُّ ؛ فإنه ينبغي أن يكون في موضع نصب بتكريرها على الجن ، وكذلك يجب على هذه القراءة أن تكون الجن منصوبة ، غير أنني لا أعلم أحداً من قراء الأمصار يقرأ ذلك بنصب (الجن) ))<sup>(٣)</sup>.

في توجيه هذه الآية جمع العربون في التوجيه بين التوجيهات المختلفة المحتملة في الآية واستعانوا في بعضها بالتفسير المأثور ، ولم يفاضلوا فيما كان المعنى والقواعد الإعرابية يحتمله، وقدّموا ما كان في القواعد أولى من غيره ، وأما ما خالفته القواعد فقد ردّه الطبري وإن جاء التفسير المأثور مؤيداً له ، وهذا نوعٌ من أنواع تعامل المفسرين مع التفسير المأثور ، وهو الاستعانة بالتفسير المأثور في التوجيهات الإعرابية ، ولكن إذا ترتب على التفسير المأثور مخالفة القواعد الإعرابية فلهم في ذلك مذاهب ، إمّا الرد كما جاء عند الطبري ، أو ترجيح غيره عليه كما عند النحاس.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢٣١/٤.

(٣) تفسير الطبري ٣٧٤/٢٠.

إعراب (فالحقُّ والحقُّ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (٨٤) ص: ٨٤

جاء في الحقِّ الأولى في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (٨٤) عدة قراءات ، وجاء كذلك في إعرابها عدة توجيهات ، بعضها معتمداً على التفسير المأثور.

القراءة الأولى: قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وابن عامر والكسائي بالفتح: (فالحقُّ والحقُّ) (١).

القراءة الثانية: قراءة عاصم وحمزة بالضم: (فالحقُّ والحقُّ) (٢).

القراءة الثالثة: قراءة الحسن بالكسر: (فالحقُّ والحقُّ) (٣).

اتفق العربون على أن (الحقُّ) الثاني مفعولٌ به مقدم لـ(أقول) ، تقديره: أقول الحقَّ (٤).  
واختلفوا في توجيه (الحقُّ) الأول:

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ٥٥٧/١ ، الحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٦١٨/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٤٧٦/١ .

(٢) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ٥٥٧/١ ، الحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٦١٨/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٤٧٦/١ .

(٣) تنظر القراءة في: المحرر الوجيز ٥١٦/٤ .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/٣ ، مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢ ، إعراب القرآن للأصبهاني ٣٥٢ ، البيان للعكبري ٣٢٠ ، مغني اللبيب ٥١٠ .

## توجيه فتح (فالحق):

التوجيه الأول: أن يكون (الحق) منصوباً على الإغراء ، أي: الزموا الحق.

وقال بهذا التوجيه النحاس<sup>(١)</sup> ، وابن خالويه<sup>(٢)</sup> ، ومكي<sup>(٣)</sup> ، وابن عطية<sup>(٤)</sup> ، وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

ورجحه أبو علي الفارسي على غيره من الوجوه<sup>(٦)</sup>.

التوجيه الثاني: أن يكون (الحق) منصوباً على تقدير حذف حرف القسم ، كأنه قال: فوالحق ، ثم حذف حرف القسم ، كقولك: الله لأفعلن ، والدليل على أنه قسم مجيء الجواب في قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ص: ٨٥.

وذكر هذا التوجيه أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> ، ومكي<sup>(٨)</sup> ، وابن عطية<sup>(٩)</sup> ،

(١) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣١٨.

(٢) ينظر: الحجة ٣٠٧.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٩.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٥١٦.

(٥) ينظر: البيان للأنباري ٢/٣١٩ ، التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٠٧ ، البحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٦) ينظر: الحجة ٦/٨٧.

(٧) ينظر: الحجة ٦/٨٧.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٩.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٥١٦.

والزخشي<sup>(١)</sup>، والعكبري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>.

ويرى النحاة أنّ حذف حرف القسم ونصب الاسم بعده قد جاء كثيراً ، يقول ابن يعيش: (( قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً ، وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل في المقسم عليه ونصبوه ، قالوا: الله لأفعلنّ بالنصب ، وذلك على قياس صحيح ))<sup>(٥)</sup>.

واعترض بعض النحاة على هذا التوجه بأنّه فيه فصلاً بين القسم وجوابه بجملة (والحقّ أقول)<sup>(٦)</sup>.

وأجاب أبو علي الفارسي عن هذا الاعتراض بقوله: ((إنّ اعتراض هذه الجملة التي هي: (والحقّ أقول) لا يمنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه ؛ لأن ذلك مما يؤكّد القصة ويشددها))<sup>(٧)</sup>.

وبمثل هذا الجواب أجاب ابن هشام عن هذا الاعتراض<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الكشاف ١١٠/٤.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٠٧/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٩٢/٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥١٠.

(٥) شرح المفصل ١٠٣/٩.

(٦) ينظر: الحجة للفارسي ٨٧/٦.

(٧) ينظر: الحجة ٨٧/٦.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٥١٠.

التوجيه الثالث: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمونِ قوله: (لأَمْلَأَنَّ) ، قال الفراء: هو على معنى قولك: حقاً لا شكَّ ، ووجودُ الألفِ واللامِ وطَرَحُهما سواءٌ أي: لأَمْلَأَنَّ جهنَّمَ حقاً.

وذكر هذا التوجيه الفراء<sup>(١)</sup> ، وأبو عبيدة<sup>(٢)</sup> ، وأبو عبيد<sup>(٣)</sup> ، وأبو القاسم الأصبهاني<sup>(٤)</sup>.

واعترض النحّاس على هذا التوجيه بأنّ لام القسم لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز أن تقول: زيداً لأضربن<sup>(٥)</sup>.

واعترض عددٌ النحاة على هذا التوجيه أيضاً بأنّ المصدرَ المؤكّدَ لمضمون الجملة لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة ، وأنه مخصوص بالجملة التي جزأها معرفتان جامدان جموداً محضاً<sup>(٦)</sup>.

### توجيه قراءة الضم (فالحقُّ):

التوجيه الأول: أن يكون (الحقُّ) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره: فهذا الحقُّ ، أو فهو الحقُّ، أو فأنا الحقُّ ، ويدلُّ على تقدير المبتدأ بـ(أنا) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾<sup>الأنعام: ٦٢</sup> ،

(١) ينظر: معاني القرآن ٤١٣/٢ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣١٨/٣.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١٨٧/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس ٣١٨/٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني ٣٥٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣١٨/٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣٩٧/٧ ، الدر المصون ٤٣٦/١٠ ، روح المعاني ٢٢٩/٢٣.

فكما جاز وصفه سبحانه بالحقّ كذلك يجوز أن يكون خبراً في قوله: أنا الحقُّ.

واستشهد الفراء<sup>(١)</sup>، والنحاس<sup>(٢)</sup>، على هذا التوجيه بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهدٍ -رحمه الله- فقد جاء عن ابن عباس ومجاهد أنهما قالوا في تفسير الآية: فأنا الحقُّ وأقول الحقُّ.

وذكر هذا التوجيه الفراء<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، وابن خالويه<sup>(٦)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، وجمهور المعربين<sup>(٨)</sup>.

**التوجيه الثاني:** أن يكون (الحقُّ) مبتدأً، والخبر محذوف، وتقدير الخبر: قسمي، أو منِّي، فكأنه قال: الحق مني، كما قال تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ البقرة: ١٤٧.

واستشهد الفراء<sup>(٩)</sup>، والنحاس<sup>(١٠)</sup>، على هذا التوجيه بتفسير مجاهد -رحمه الله-

(١) ينظر: معاني القرآن ٤١٢/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣١٨/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٤١٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٤/٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣١٨/٣.

(٦) ينظر: الحجة ٣٠٧.

(٧) ينظر: الحجة ٨٧/٦.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢، إعراب القرآن للأصبهاني ٣٥١، البيان للعكبري ٣٢٠، الدر المصون ٤٣٧/١٠.

(٩) ينظر: معاني القرآن ٤١٢/٢.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن ٣١٨/٣.



قال مجاهد: الحقُّ مني.

وذكر هذا التوجيه أيضاً الزجاج<sup>(١)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> ، وجمهور المعريين<sup>(٣)</sup>.

التوجيه الثالث: أن يكون (الحقُّ) مبتدأً ، والخبر جملة (لأملأَنَّ) ؛ لأنَّ المعنى: أن أملأ.

وذكر هذا التوجيه الفراء<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، وأبو القاسم الأصبهاني<sup>(٦)</sup>.

واعترض النحاة على هذا التوجيه بأنَّ (لأملأَنَّ) جوابُ قسمٍ ، وجواب القسم يجب أن يكونَ جملةً فلا يصح تقديره بمفردٍ ، وكذلك فإنَّ (لأملأَنَّ) ليس مصدرًا مقدرًا بحرفٍ مصدرِي والفعل حتى يؤول بمصدر مفرد<sup>(٧)</sup>.

وقال السمين الحلبي عن هذا التوجيه: إنه صحيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٤/٤.

(٢) ينظر: الحجة ٨٧/٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢ ، إعراب القرآن للأصبهاني ٣٥١ ، الكشف ١١٠/٤ ، البيان للعكبري ٣٢٠ ، البحر المحيط ٣٩٣/٧ ، الدر المصون ٤٣٦/١٠ ، مغني اللبيب ٥١٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤١٢/٢.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٥١٦/٤.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني ٣٥١.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٣٩٣/٧ ، الدر المصون ٤٣٦/١٠.

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٣٦/١٠.

## توجيه قراءة الكسر (فالحقّ):

التوجيه الأول: أن يكون (الحقّ) مجروراً بحرف قسم مقدرّ ، والتقدير: فوالحقّ ، على تأويل أن المراد بـ(الحقّ) هو الله تعالى.

وقال بهذا التوجيه الفراء ، قال: ((ولو خفض الحقّ الأول خافضٌ يجعله الله تعالى ، يعني في الإعراب ، فيقسم به كان صواباً))<sup>(١)</sup>.

وذكره أيضاً الزمخشري<sup>(٢)</sup> ، وابن عطية<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، وابن هشام<sup>(٦)</sup>.

ولم يرتض هذا التوجيه ، النحاسُ فلا يجوز عنده بعد حذف حرف الجر إلا النصب<sup>(٧)</sup>.

وقال العكبري عن قراءة الجر: ((وقد قرئ (فالحقّ والحقّ أقول) ، بالجر فيها على القسم وإعمال حرف الجر في القسم مع الحذف ، كما تقول: الله لأفعلنّ ، والله لأذهبنّ ، وهي

(١) معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٢) ينظر: الكشاف ١١٠/٤.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٥١٦/٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٩٣/٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤٣٨/١٠.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٥١٠.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٩/٣.

قراءةٌ شاذةٌ ضعيفةٌ جداً ، قياساً واستعمالاً ((<sup>(١)</sup>).

وللنحاة في نزع حرف الجر في القسم وبقاء الاسم المقسم به مجروراً بلا عوض ، ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول:** الجواز مطلقاً سواء كان المقسم به لفظ الجلالة أم غيره.

وهذا هو مذهب الفراء قال: (( والعرب تلقي الواو من القسم ويخفصونه ، سمعناهم يقولون: اللهُ لَتَفْعَلَنَّ، فيقول الجيب: اللهُ لِأَفْعَلَنَّ ؛ لأن المعنى مستعمل ، والمستعمل يجوز فيه الحذف ، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ يريد بخيرٍ ، فلما كثرت في الكلام حُذِفَتْ ))<sup>(٢)</sup>.

وإليه ذهب ابن جني<sup>(٣)</sup> ، والزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> ، والسمين

الخلي<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> ، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين<sup>(٩)</sup>.

(١) البيان في إعراب القرآن ٢/٣٢٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٤١٣.

(٣) ينظر: اللمع ١/١٨٥.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/١١٠.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٥١٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٠/٤٣٨.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٥١٠.

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ١١٩٣ ، البسيط : ٢/٩٣٢ ، ارتشاف الضرب :

١٧٦٨/٤ ، والمساعد : ٢/٣٠٧.

**المذهب الثاني:** جواز حذف حرف الجر بدون عوض ، وإبقاء الجر في لفظ الجلالة خاصة ،  
والعلة في جواز ذلك كثرة الاستعمال ، واختصاص لفظ الجلالة بخصائص ليست لغيره .

وهذا هو مذهب سيبويه ، قال: (( ومن العرب من يقول: الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز ، حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه ))<sup>(١)</sup>.

وإليه ذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> ، ونسب إلى البصريين<sup>(٣)</sup> ، قال الرضي: ((اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلا في: (الله) قَسَمًا عند البصريين ))<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الثالث:** عدم جواز حذف حرف الجر بدون عوض وإبقاء الجر مطلقاً ، سواءً كان ذلك في لفظ الجلالة أو غيره .

ويرى هذا المذهب المبرد ، قال: (( واعلم أن من العرب من يقول: الله لأفعلن يريد الواو فيحذفها ، وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه ؛ لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندي ؛ لأن حرف الجر لا

(١) الكتاب ٤٩٨/٣ ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٩/٣ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٦٧/٤ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ١١٩٣ ، ارتشاف الضرب ١٧٦٧/٤ ، ائتلاف النصره ١٤٧ .

(٤) شرح الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ١١٩٣ .

يُحذف ويعمل إلا بعوض ((<sup>(١)</sup>).

**التوجيه الثاني:** أن تكون الفاء في (فالحقّ) حرف جر بدلاً من واو القسم ، و(الحقّ) مجرورٌ بها.

وقال بهذا التوجيه النحّاس<sup>(٢)</sup>.

وللعلماء في الجر بالفاء مذهبان:

**المذهب الأول:** يرى أن الفاء قد تكون حرف جر ، ومن ذلك رواية الجر في (مثل) من

(فمثلك) في قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

فمثلك حُبلى قد طرقتُ ومُرضِعٍ فألهيتها عن ذي تمائمٍ مُحولٍ

فالفاء في (فمثلك): حرف جر ، ومثل: اسم مجرور بالفاء ، وعلامة جره الكسرة.

ويرى هذا المذهب المبرد<sup>(٤)</sup> ، والنحّاس<sup>(٥)</sup> ، والكوفيون<sup>(٦)</sup>.

**المذهب الثاني:** أن الفاء لا تكون حرف جر ، والجر في البيت لـ(مثل) بـ(ربّ)

(١) المقتضب ٣٣٦/٢. وفي كتاب نزع الخافض في الدرس النحوي تفصيلاً لهذه المسألة ومناقشة آراء النحويين فيها، وربط ذلك بالسماع والقياس ينظر: ٢٧٢ وما بعدها.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣١٩/٣.

(٣) ينظر: ديوانه ٣٠ ، الكتاب ١٦٣/٢ ، الأزهية ٢٤٤ ، الجنى الداوي ٧٥ ، خزانة الأدب ٣٢٦/١ ، ٣١/١٠.

(٤) ينظر: معني اللبيب ٢١٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣١٩/٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٤٦٩/٢.

مضمرة ، وإضمار (ربّ) بعد الفاء كثير<sup>(١)</sup>.

وهذا مذهب جمهور النحاة ، بل حكى بعض النحاة الاتفاق عليه ، كأنهم لم يعتدوا برأي المخالف<sup>(٢)</sup>.

في هذه المسألة ربط العربون بين التوجيه في حالة الرفع وبين التفسير المأثور ، مع أن التوجيه في حالة الرفع بأنّ (الحقّ) مبتدأ حذف خبره ، أو خبرٌ حذف مبتدأه متبادرٌ للذهن ، ولم يرد خلافٌ بين النحاة في جواز كلا الوجهين ، وفي ذلك نوع من أنواع الارتباط بين التفسير المأثور وبين التوجيه النحوي ، فلم يقتصر استشهاد المعريين بالتفسير المأثور أو ربطهم الإعراب به في حال الغموض ، أو لأجل الترجيح بين الأوجه المختلفة ، وإنما تعددت الأغراض في ذلك ، فقد يكون ذلك للإيضاح وتأكيد الوجه الإعرابي.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٧٣/٣ ، مغني اللبيب ٢١٣ ، الفصول المفيدة ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٣٦/٣ ، همع الهوامع ٤٦٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٣٧٠/١ ، الجنى الداني: ٧٦ ، مغني اللبيب ٢١٣ ، المساعد: ٢٩٦/٢ ، حاشية الصبان: ٣٥٠/٢ ، حاشية الخضري : ٢٣٥/١.

## إعراب (قَبْلُ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَن يُتَوَقَّأُ مِنْ قَبْلُ﴾ غافر: ٦٧

من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي تعليل التوجيه النحوي بالاعتماد على التفسير بالمأثور.

من ذلك ما جاء في توجيه النحاس لـ(قَبْلُ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَن يُتَوَقَّأُ مِنْ قَبْلُ﴾ فقد صدرَّ النحاس توجيهه للآية بتفسير مأثور عن مجاهد -رحمه الله- ثم جعل هذا التوجيه المرجع في التوجيه النحوي قال النحاس: (( ﴿وَمِنْكُمْ مَن يُتَوَقَّأُ مِنْ قَبْلُ﴾ قال مجاهد: أي: من قَبْلِ أَنْ يكون شيخاً ، قال أبو جعفر: ولهذا الحذف ضمت (قَبْلُ) ، وقد ذكرنا العلة في اختيارهم الضمَّ لها ))<sup>(١)</sup>.

يعلل النحاس سبب الضم في (قَبْلُ) في هذه الآية بأنَّ (قَبْلُ) حذف منها المضاف إليه وتُوي معناه دون لفظه ، فلم يتعين لفظ المحذوف ، وحالها حينئذ أن تكون مبنية على الضم، وسبب البناء على الضم: أنها لما كانت في حالة الإعراب إما منصوبة ، أو مجرورة أعطيت في حالة البناء الحركة المختلفة وهي الضم ؛ لاختلاف البناء عن الإعراب ، وأشار النحاس هنا إلا أنه ذكر سبب البناء على الضم في موضع سابق ، في توجيهه (قَبْلُ) في قوله تعالى: ﴿الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ الروم: ٤ ؛ حيث قال: (( فاختير لهما<sup>(٢)</sup> الضم ؛ لأنه قد يلحقهما

(١) إعراب القرآن ٤/٣١.

(٢) أي: قبل وبعده.

بحقّ الإعراب الجرُّ والنصب ، فأعطيتا غيرَ تينك الحركتين ؛ فضمّتا ((<sup>(١)</sup>) ، وبني توجيهه في هذه الآية على أنّ المحذوف جاء مقدراً في القول المأثور عن مجاهد -رحمه الله- في قوله في تفسير الآية: من قبل أن يكون شيخاً<sup>(٢)</sup> ، أي: من قبل كونه شيخاً ، فالمصدر المنسب من أن وما دخلت عليه هو المضاف إليه المقدر.

وروي هذا المعنى في المأثور أيضاً عن ابن جرير<sup>(٣)</sup> ، ومقاتل<sup>(٤)</sup> -رحمهما الله-.

وقد ذكر النحاة لـ(قَبْل) ومثلها (بَعْد) أربعة أحوال ، ثلاثة منها تكون فيها (قَبْل) و(بَعْد) معربتين ، وفي حالة واحدة تكونان مبنيّتين ، والحالات هي:

الحالة الأولى: أن تكون مضافة ويذكر المضاف إليه ، نحو: جئت قبل الظهر ، أو جئت من قبل الظهر ، وهي معربة في هذه الحالة.

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه ، نحو: جئت قبل ، أو من قبل ، وأقصد قبل الظهر ، أو من قبل الظهر ، ويكون في الكلام ما يدل على المحذوف ، وهي في هذه الحالة أيضاً معربة ، ولا تنون (قبل) لتدل على الإضافة.

الحالة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه ، ولا ينوى لا لفظه ، ولا معناه ، نحو: جئت قبلاً ،

(١) إعراب القرآن ٣/١٨٠.

(٢) ينظر قول مجاهد أيضاً في: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥/٣٣٠.

(٣) ينظر: الدر المنثور ٩/٢١.

(٤) ينظر: تفسير مقاتل ٣/١٥٥.



ويكون المراد جئت سابقاً ، وهي في هذه الحالة معربة أيضاً ، وتنون (قَبْل) لتدل على عدم نية الإضافة.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه دون تحديد لفظٍ معين ، وهذه الحالة الوحيدة التي تبني فيها (قَبْلُ) ، وتبنى على الضم ؛ لتخالف الحركات التي تدخلها أصلاً ، ولتدل على أن المضاف منويٌّ معنًى ، وهذه الحالة هي التي جاءت في الآية ، وهي: إذا حذف المضاف إليه وُئوي معناه دون لفظه<sup>(١)</sup>.

ربط النحّاس بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي بأن جعل التوجيه النحوي يتبع التفسير المأثور ، فسبب بناء (قَبْلُ) أن المضاف حذف وُئوي معناه ، يدل على ذلك أن مجاهد - رحمه الله - ذكر أن التقدير في الآية من قبل أن يكون أحدكم شيخاً.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٢/٣.

## ترجيح قراءة النصب في (وَقِيلَهُ) في قوله تعالى:

﴿وَقِيلَهُ﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ الزخرف: ٨٨

جاء في (وَقِيلَهُ) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَهُ﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ثلاث قراءات: الأولى بالنصب (وَقِيلَهُ) ، والثانية بالجر (وَقِيلَهُ) ، والثالثة بالرفع (وَقِيلَهُ) (١) ، وقد وجه النحّاس كل قراءة من القراءات الثلاث بعدة أوجه نحويه ، ثم فضّل قراءة النصب على بقية القراءات لأمرين: الأول: القواعد الإعرابية ، والثاني: التفسير المأثور.

قال النحّاس: (( (وَقِيلَهُ) بالخفض ، وزعم هارون القارئ أن الأعرج قرأ: (وَقِيلَهُ) بالرفع ، قال أبو جعفر: (وَقِيلَهُ) بالنصب من خمسة أوجه: قال الأخفش سعيد: (وَقِيلَهُ) بالنصب من وجهين: يكون بمعنى أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم وقيله ، والوجه الثاني: أن يكون مصدرًا ، وقال أبو إسحاق: المعنى: وعنده علم الساعة ويعلم قيله ؛ لأن معنى وعنده علم الساعة ويعلم الساعة أي: يعلم وقت الساعة ، وهو الغيب ، ويعلم قيله ، وهو الشهادة ، والقول الرابع: أن يكون المعنى إلا من شهد بالحق وهم يعلمون الحق ، وقيله ، والقول الخامس: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك ، وقيله ، قال أبو إسحاق: والخفض: بمعنى وعنده علم الساعة ، وعلم قيله ، قال أبو جعفر: والرفع: بالابتداء ، قال الفراء: كما تقول

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ٥٨٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٥/٤ ، إعراب القرآن للنحّاس ٨٢/٤ ، الحجة لابن خالويه ٣٢٣ ، المحتسب لابن جني ٢٥٨/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٦٥٢/٢ ، التيسير للداني ١٢٧ ، إتخاف فضلاء البشر ٤٩٨/١ .

نداؤه هذه الكلمة ، وقدره غيره بمعنى: وقيله يا رب ، ويقال: قال قولاً ، وقيلاً ، وقالاً بمعنى واحد ، والقراءة البينة بالنصب من جهتين: إحداهما: أن المعطوف على المنصوب يحسن أن يفرق بينهما وإن تباعد ؛ ذلك لانفصال العامل من المعمول فيه مع المنصوب ، وذلك في المخفوض إذا فرقت بينهما قبيح ، والجهة الأخرى: أن أهل التأويل يفسرون الآية على معنى النصب: كما روى ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ قال فأخبر الله جل وعز عن محمد ﷺ ، وروى معمر عن قتادة: ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ قال: قول النبي ﷺ: ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ فالهاء في (وقيله) على هذا عائدة على النبي ﷺ (١).

بدأ النحاس التوجيه في هذه الآية بتوجيه القراءات المختلفة فيها ، فقدم توجيه قراءة النصب وذكر فيه خمسة أوجه ، هي (٢):

**الوجه الأول:** أن يكون (قيله) معطوفاً على (سرهم ونجواهم) في قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ الزخرف: ٨٠ ، أي: يعلم سرهم ونجواهم وقيله.

**الوجه الثاني:** أن يكون (قيله) منصوباً على المصدر بتقدير: وقال قيله أي: شكا شكواه إلى ربه ، يعني النبي ﷺ فانتصب (قيله) بإضمار (قال).

وهذان الوجهان نقلهما النحاس عن الأخفش ، ولم أجدهما في معاني القرآن للأخفش ، ولعل النحاس اعتمد في نقلهما عن الأخفش على ما جاء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج

(١) إعراب القرآن ٨٢/٤.

(٢) أوصلها السمين الحلبي إلى ثمانية أوجه ينظر: الدر المصون ٦١٢/٩.

حيث نسبهما أيضاً للأخفش (١).

**الوجه الثالث:** أن يكون معطوفاً على موضع (الساعة) في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الزخرف: ٨٥ ؛ لأن قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ معناه أنه علم الساعة ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والتقدير: علم الساعة وقيله ، أي: يعلم وقت الساعة وهو الغيب ، ويعلم قيله وهو الشهادة.

وهذا الوجه نقله النحاس عن الزجاج (٢).

**الوجه الرابع:** أن يكون (قيله) معطوفاً على مفعول (يعلمون) المحذوف في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ الزخرف: ٨٦ كأنه قال: وهم يعلمون الحق ، ويعلمون قيله.

**الوجه الخامس:** أن يكون (قيله) معطوفاً على مفعول (يكتبون) المحذوف في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ الزخرف: ٨٠ ، تقديره: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك وقيله ، أي: يكتبون قيله.

ثم نقل النحاس عن الزجاج توجيهه قراءة الحذف بأن يكون (قيله) معطوفاً على لفظ (الساعة) في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الزخرف: ٨٥ ، أي: وعنده علم الساعة ، وعلم قيله (٣).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤.

وقد استبعد ابن هشام هذا التوجيه ، وكذلك استبعد التوجيه الثالث لقراءة النصب ؛ لما بين التوجيه في حالة النصب والخفض من التباعد ، ذكر ذلك في الجهة الرابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: قال: (( الجهة الرابعة: أن يُخَرَّجَ على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوي ... وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة لتجنبها وأمثالها ، أحدها قول جماعة في (وقيلُه) إنه عطف على لفظ (الساعة) فيمن خفض ، وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد ))<sup>(١)</sup>.

ووجه ابن هشام قراءة الخفض بأن تكون الواو للقسم و (قيلُه) مجرور بالواو ، وما بعده الجواب ، ووجه قراءة النصب بأربعة توجيهات: بالتوجيهات: الثاني ، والرابع ، والخامس السابقة عند النحّاس ، وبأن يكون (قيلُه) منصوباً على نزع الخافض<sup>(٢)</sup>.

أمّا قراءة الرفع فقد نقل النحّاس التوجيه فيها عن الفراء ، فوجّه الرفع بأنه مرفوعٌ بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي: نداؤه هذه الكلمة<sup>(٣)</sup> ، ونقل توجيهاً آخر لم ينسبه لقائله أن الخبر جملة النداء أي: وقيلُه يا ربّ.

ثم فضّل النحّاس قراءة النصب على قراءة الخفض لأمرين:

**الأمر الأول:** اعتمد فيه على القواعد الإعرابية: وذلك أن التوجيه على قراءة الخفض فيه: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو قبيحٌ ، وأمّا في قراءة النصب فالفصل بين

(١) مغني اللبيب ٧١٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٧١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣/٣٨.

المعطوف عليه المنصوب والمعطوف مغتفر وإن تباعدا<sup>(١)</sup>.

وقد تبع النحّاسُ في هذا التوجيه شيخه المبرد على ما نقل الرازي عنه في أن العطف على المنصوب حسنٌ وإن تباعد المعطوف من المعطوف عليه ؛ لأنه يجوز أن يفصل بين المنصوب وعامله ؛ والمجورر يجوز ذلك فيه على قبح<sup>(٢)</sup>.

**الأمر الثاني:** اعتمد فيه على التفسير المأثور: وذلك أنه ورد في التفسير المأثور ما يدل على معنى النصب ؛ فقد جاء عن مجاهد - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَهُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٣٨)</sup> الزخرف: ٨٨ أن صاحب هذا القول هو نبينا محمد ﷺ<sup>(٣)</sup> ، وجاء هذا التفسير أيضاً عن قتادة - رحمه الله - قال: (( ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ قال: قول النبي ﷺ: أن هؤلاء قومٌ لا يؤمنون))<sup>(٤)</sup>، فالهاء على هذين القولين عائدة على النبي ﷺ ، وهذا التوجيه موافق للوجه الأول من أوجه النصب السابقة ، والتقدير فيه: أم يحسبون أنا لا نسمع وسرهم ونجواهم ولا نسمع قيله يا رب.

وجاء هذا التفسير المأثور أيضاً عن مقاتل - رحمه الله -<sup>(٥)</sup>.

في هذه الآية لم يفاضل النحّاس بين الأوجه المختلفة لكل قراءة ، وإنما فاضل بين

(١) ينظر: إعراب القرآن ٨٢/٤ ، اللباب لابن عادل ٣٠٤/١٧.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٢٠٠/٢٧.

(٣) ينظر: تفسير مجاهد ٥٨٥/٢ ، تفسير الطبري ٦٥٦/٢١.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٦٥٦/٢١ ، زاد المسير ٣٣٤/٧.

(٥) تفسير مقاتل ٢٠٠/٣.

القراءات المختلفة معتمداً في هذا التفضيل على القواعد الإعرابية ، وعلى ما جاء في معنى الآية في التفسير المأثور حيث جاء موافقاً لقراءة النصب ، وفي ذلك أثرٌ من آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي هو تعاضده مع القواعد الإعرابية في ترجيح قراءةٍ من القراءات.

## إعراب (مَنْ) في قوله تعالى:

﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤١) ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ البخان: ٤١ - ٤٢

ذكر النحَّاس في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤١) ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ أربعة أوجه فقال: (( (إلا من رحم الله) في إعراب (مَنْ) أربعة أوجه: قال الأخفش سعيد: (مَنْ) في موضع رفع على البدل ، تقديره بمعنى: ولا يُنصر إلا من رحم الله ، ويجوز أن يكون في موضع رفعٍ على الابتداء ، أي: إلا من رحم الله فيعفى عنه ، وقال غيره: (من) في موضع رفعٍ بمعنى: لا يغني إلا من رحم الله ، أي: لا يشفع إلا من رحم الله ، وهذا قولٌ حسنٌ ؛ لأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه يشفع لأُمَّته حتى يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردلٍ من الإيمان ، وضح عنه أن المؤمنين يشفعون ، والقول الرابع في (مَنْ): أنها في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وهذا قول الكسائي ، والفراء))<sup>(١)</sup>.

فالأوجه الأربعة التي ذكرها النحَّاس هي:

**الوجه الأول:** أن تكون (مَنْ) في موضع رفعٍ على البدل من ضمير الجمع (الواو) في (ينصرون) أي: لا يمنع من العذاب إلا من رحم الله.

**الوجه الثاني:** أن تكون (مَنْ) في موضع رفعٍ مبتدأ ، والخبر مضمرة ، والتقدير: إلا من رحم الله فيعفى عنه.

(١) إعراب القرآن ٤/٨٨.



وهذان الوجهان نقلهما النحّاس عن الأُخفش (١).

**الوجه الثالث:** أن تكون (مَنْ) في موضع رفعٍ على البدل من (مولى) الأولى ، والاستثناء متصل أي: لا يغني قريبٌ عن قريبٍ شيئاً إلا من رحم الله فإنه يغني ، فلا يشفع إلا من رحم الله.

وهذا الوجه لم ينسبه النحّاس لأحد.

**الوجه الرابع:** أن تكون (مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء ، وهو استثناء منقطع ، أي: لا يغني مولىً عن مولىً شيئاً اللهم إلا من رحم الله.

وهذا الوجه نقله النحّاس عن الكسائي ، والفراء (٢).

وقد ردّ الألوّسي هذا الوجه ، وقال إنه لا وجه لجعل الاستثناء منقطعاً مع وجود وجه يجوز معه الاتصال (٣).

ورجح النحّاس الوجه الثالث معتمداً في ترجيحه على المأثور من قول النبي ﷺ أنه قد صحّ عنه ﷺ أنه يشفع لأمته حتى يُخرج من النَّار من كان في قلبه مثقال ذرة من خردلٍ من الإيمان ، ومعنى الحديث يدل على استثناء من رحم الله من الجملة التي قبلها ، أي أن هناك من يشفع ، وهم من رحم الله ، وعلى رأسهم نبينا محمد ﷺ.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٦٩١/٢.

(٢) معاني القرآن ٤٣/٣.

(٣) ينظر: روح المعاني ١٣٢/٢٥، ١٣١.

والحديث الذي استشهد به النحّاس جزء من حديث الشفاعة الطويل ، ونص الجزء الذي استدل به النحّاس عند البخاري: (( ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا يُقَالُ: يَا مُحَمَّدَ ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ ، وَسَلْ تُعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ ؛ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، فيقول: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ )) (١).

وكذلك ذَكَرَ النحّاس أنّ مما يدل على هذا الاستثناء ما جاء في الحديث أنّ أناساً من المؤمنين يكرمهم الله تعالى بالشفاعة فينبعون غيرهم بإذن الله تعالى ، ولم يذكر نص حديث، وإنما ذكر معناه ، ومن الأحاديث الصحيحة التي جاءت بهذا المعنى ما رواه مسلم في صحيحه قال: (( حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا ، وَيُصَلُّونَ ، وَيَحُجُّونَ ، فيقال لهم: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ ، فَتَحَرَّمَ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا ، مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ ، فيقول: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ، ثُمَّ يَقُولُونَ ، رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا ، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا ، ثُمَّ

(١) صحيح البخاري ٢٧٢٧/٦ ، حديث ٧٥١٠ ، وروى هذا الحديث مسلم أيضاً ، ينظر: صحيح مسلم ١/١٨٣ ،

حديث ١٩٣ .

يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا ، لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا ))(١).

وجاء هذا المعنى أيضاً في المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال: ((إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ )) من المؤمنين فإنهم ليسوا كذلك ، ولكن يشفع بعضهم لبعض)) (٢).

وجاء أيضاً في التفسير المأثور عن الحسن - رحمه الله - أنه قال: ((إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ )) يعني من المؤمنين يشفع بعضهم لبعض ؛ فيشفعهم ذلك عند الله )) (٣).

في هذه الآية اعتمد النحاس على التفسير المأثور في الترجيح بين الأوجه الإعرابية ، فقد وصف الوجه الثالث بأنه حسنٌ ، مما يدلّ على أنّ الأوجه الإعرابية كلها جائزة عنده ، ولكن الوجه الثالث أحسنها ؛ لورود مأثورٍ من الحديث النبوي يؤيده.

وقد فضّل الطبري أيضاً هذا الوجهَ بعد أن ذكر الأوجهَ الأربعة ، ولكنّه لم يعلل لهذا التفضيل كما فعل النحاس ، قال الطبري: (( وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يكون (مَنْ) في موضع رفعٍ ، بمعنى: يوم لا يغني مولى عن مولى شيئاً إلا من رحم الله منهم فإنه يغني عنه بأن يشفع له عند ربه )) (٤).

(١) صحيح مسلم ١/١٦٩ ، حديث ١٨٣.

(٢) تنوير المقباس ٤١٨.

(٣) تفسير ابن أبي زمنين ٤/٢٠٦.

(٤) تفسير الطبري ٢٢/٤٢.

إعراب (قليلاً) في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> الذاريات: ١٧

جاء عند مكي في توجيه نصب (قليلاً) في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(١٧)</sup> ثلاثة آراء ، أحدها مبني على التفسير المأثور عن الضحاك - رحمه الله - ، قال مكي: ((قوله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(١٧)</sup> اسم (كان): المضمرة الذي فيها ، وهو (الواو) ، و(يهجعون): خبر كان ، و(قليلاً): نعتٌ لمصدر محذوف ، أو لظرفٍ محذوفٍ ، تقديره: كانوا وقتاً قليلاً يهجعون ، أو هجوعاً قليلاً يهجعون ، و(ما): زائدة للتوكيد ، وإن شئت جعلت ما والفعل مصدرًا في موضع رفع على البدل من المضمرة في كان ، و(قليلاً) خبر كان تقديره: كان هجوعهم من الليل قليلاً ، وإن شئت رفعت المصدر بـ(قليلاً) ، ونصبت (قليلاً) على خبر كان ، ولا يجوز أن تنصب قليلاً بـ(يهجعون) إلا و(ما) زائدة ؛ لأنك إن نصبته بـ(يهجعون) وما والفعل مصدر كنت قد قدمت الصلة على الموصول ، ويجوز أن يكون (قليلاً) خبر كان واسمها فيها ، و(ما) نافية ، وهو قول الضحاك ، ويكون الوقف على قليلاً حسناً ، وهو قول يعقوب وغيره ، ولا يوقف على قليل في الأقوال الأولى<sup>(١)</sup> ، فالآراء الثلاثة التي ذكرها مكي هي:

الرأي الأول: أن تكون (قليلاً) نعتاً لمصدر محذوف تقديره: كانوا وقتاً قليلاً يهجعون، و(ما) زائدة للتوكيد ، و(يهجعون) الجملة خبر (كان).

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٧.

وذكر هذا الرأي الفراء<sup>(١)</sup> ، وهو ظاهر كلام أبي عبيدة في المجاز<sup>(٢)</sup> ، واقتصر عليه الزجاج<sup>(٣)</sup> ، وذكره أيضاً النحاس<sup>(٤)</sup> ، وقوام السنة الأصبهاني<sup>(٥)</sup> ، وأبي البركات الأنباري<sup>(٦)</sup> ، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

**الرأي الثاني:** أن تكون (قليلاً) نعتاً لظرف محذوف تقديره: كانوا هجوعاً قليلاً يهجعون، و(ما) زائدة للتوكيد ، و(يهجعون) الجملة خبر (كان).

وذكر هذا الوجه الزمخشري<sup>(٨)</sup> ، والعكبري<sup>(٩)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١٠)</sup>.

**الرأي الثالث:** أن تكون (قليلاً) خبر (كان) ، و(ما) نافية<sup>(١١)</sup> ، وتكون الجملة تامة من كان واسمها وخبرها ، والجملة إخبارٌ عن المحسنين في الآية قبلها ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾

(١) ينظر: معاني القرآن ٨٤/٣.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢٢٦/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١٦٠/٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣٩٤.

(٦) ينظر: البيان ٣٩٠/٢.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢ ، البحر المحيط ١٣٤/٨.

(٨) ينظر: الكشف ٤٠١/٤.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ١٣٤/٨.

(١١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٨٧/٢.

الذاريات: ١٦ ، أي أن هؤلاء المحسنين قليلٌ من الناس ، ثم تكون الجملة بعدها مستأنفة ، صفة أخرى عنهم ﴿مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ الذاريات: ١٧ ، أي: لا ينامون الليل ، والجار والمجرور (من الليل) متعلقٌ بالفعل (يهجعون).

وربط مكّي بين هذا الإعراب وبين التفسير المأثور الذي جاء عن الضحاك ، قال مكّي: (( ويجوز أن يكون (قليلاً) خبر (كان) واسمها فيها ، و(ما) نافية ، وهو قول الضحاك ، ويكون الوقف على (قليلاً حسناً)) (١).

ونص قول الضحاك في تفسير ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ (٧) الذاريات: ١٧ كما جاء عن الطبري وغيره: (( ﴿كَانُوا قَلِيلًا﴾ يقول: المحسنون كانوا قليلاً ، هذه مفصولة ، ثم استأنف فقال: ﴿مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ (الهجوع: النوم)) (٢).

فيرى الضحاك أن المحسنين كانوا قليلاً ، ثم ابتدئ فقول: ﴿مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ (٧) وبالأصحاح هم يَسْتَغْفِرُونَ ﴿الذاريات: ١٧- ١٨ ، أي: ومن صفات المحسنين أنهم في الليل لا يهجعون... الخ.

ونظر له الطبري بقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ الحديد: ١٩ ، ثم قال: ﴿وَالشَّهَادَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ الحديد: ١٩ (٣).

(١) مشكل إعراب القرآن ٦٨٧/٢.

(٢) تفسير الطبري ٤١٠/٢٢ ، وينظر: قول الضحاك أيضاً في: تفسير الثوري ٢٨١ ، الدر المنثور ٢٩٧/٩.

(٣) تفسير الطبري ٤١٠/٢٢ ، وينظر: البحر المحيط ١٣٤/٨.

وجاء هذا التوجيه أيضاً عند الثعلبي<sup>(١)</sup> ، وقوام السنة الأصبهاني قال: (( والوجه الثاني: أن يكون (قليلاً خير (كانوا))<sup>(٢)</sup>).

وعند ابن عطية قال: (( وأما إعراب الآية ، فقال الضحاك في كتاب الطبري ما يقتضي أن المعنى: كانوا قليلاً في عددهم ، وتم خير كان ، ثم ابتداءً: من الليل ما يهجعون فـ(ما) نافية و (قليلاً) وقف حسن<sup>(٣)</sup>).

واعترض الباقولي<sup>(٤)</sup> ، والزخشي<sup>(٥)</sup> ، والفخر الرازي<sup>(٦)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٧)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup> ، وغيرهم على هذا التوجيه من جهتين:

**الجهة الأولى:** من حيث المعنى: فلأن المحسنين وهم السابقون كانوا كثيراً في الصدر الأول، وموجودون في كل زمان ومكان ، فلا معنى لقلتهم<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: تفسير الثعلبي ١١١/٩.

(٢) إعراب القرآن ٣٩٤.

(٣) المحرر الوجيز ١٧٤/٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٥/١.

(٥) ينظر: الكشاف ٤٠١/٤.

(٦) ينظر: تفسير الرازي ١٧٨/٢٨.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١٣٤/٨.

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٥/١٠.

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٥/١٠.

الجهة الثانية: من حيث الصناعة: لأن في هذا الرأي تقدّم معمول العامل المنفي بـ(ما) على عامله ، وذلك لا يجوز<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يجاب عن الاعتراض الأول بأن المحسنين في بداية الإسلام كانوا قليلاً ، أو هم بالنسبة إلى غيرهم قليل ، حتى في الصدر الأول كما قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ هُمْ﴾ ص: ٢٤ ، وقال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سبأ: ١٣.

وعن الاعتراض الثاني بأن هناك من النحاة من أجاز تقدم معمول العامل المنفي بـ(ما) على عامله إذا كان جاراً ومجروراً ، و(من الليل) جار ومجرور ؛ لأنّ الجار والمجرور يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره<sup>(٢)</sup>.

لقد وردت روايات كثيرة في المأثور في تفسير هذه الآية لم يذكرها مكّي من ذلك ما جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه (( ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> قال: يتيقظون يصلون ما بين هاتين الصلاتين، ما بين المغرب والعشاء))<sup>(٣)</sup> ، وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه (( ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> قال: لم يكن يمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئاً))<sup>(٤)</sup> ، وما جاء عن الحسن -رحمه الله- قال: (( لا ينامون منه إلا قليلاً))<sup>(٥)</sup> ، وعن مجاهد قال: (( ﴿مَا

(١) ينظر: الكشاف ٤/٤٠١ ، المحرر الوجيز ٥/١٧٤ ، تفسير الرازي ٢٨/١٧٨ ، البحر المحيط ٨/١٣٤ ، الدر المصون ١٠/٤٥.

(٢) ينظر: البيان للأنباري ٢/٣٩٠ ، البحر المحيط ٨/١٣٤.

(٣) تفسير الطبري ٢٢/٤٠٦ ، الدر المنثور ٩/٢٩٦.

(٤) تفسير الطبري ٢٢/٤٠٧ ، وينظر: الدر المنثور ٩/٢٩٦.

(٥) تفسير الطبري ٢٢/٤٠٩.



يَهْجُونَ ﴿ قال: كانوا قليلاً من الليل ما ينامون ))<sup>(١)</sup> ، ولعل مكيّاً اقتصر على ما جاء عن الضحاك لما كان يختلف عن المتبادر عن الذهن ويترتب عليه رأيٌ مختلف ، فبنى عليه مكي الرأي الثالث وجعله هو التوجيه النحوي ؛ لأنه مستلزم له ، إذ ينبي على قول الضحاك أن تكون جملة: (كانوا قليلاً) جملةً تامةً من كان واسمها وخبرها.

---

(١) تفسير مجاهد ٦١٧/٢.

## أوجه إعراب (وُنْحَاسٍ) في قوله تعالى:

﴿يُرْسَلُ شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنصُرَانِ﴾ الرحمن: ٣٥

أورد النحاس في قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنصُرَانِ﴾ أربع قراءات:

القراءة الأولى: قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع ، والكوفيين (وُنْحَاسٌ) بضم النون ، وبضم السين<sup>(١)</sup>.

القراءة الثانية: قراءة ابن كثير وأبو عمرو (وُنْحَاسٍ) بضم النون ، وكسر السين<sup>(٢)</sup>.

القراءة الثالثة: قراءة مجاهد (وِنْحَاسٍ) بكسر النون ، وكسر السين<sup>(٣)</sup>.

القراءة الرابعة: قراءة مسلم بن جندب (وُنْحَسٌ) بغير ألف ، وبضم السين<sup>(٤)</sup>.

ثم فاضل النحاس بين القراءات الأربع ، ففضل قراءتي الرفع ، وهما القراءة الأولى

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/٦٢١ ، الحجة لابن خالويه ٣٣٩ ، التيسير للداني ٢٠٦ ، إتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٧ ، تفسير الثعلبي ٩/١٨٥.

(٢) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/٦٢١ ، الحجة لابن خالويه ٣٣٩ ، التيسير للداني ٢٠٦ ، إتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٧ ، تفسير الثعلبي ٩/١٨٥.

(٣) تنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٠٩ ، الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٧٢.

(٤) تنظر القراءة في: إتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٧ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٠٩ ، الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٧٢.

والرابعة، معتمداً في ذلك على أن التفسير بالمأثور يتوافق مع قراءة الرفع بدون تأويلٍ واحتيالٍ في التوجيه النحوي ، قال النحاس: (( ونحاسٌ) قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع ، والكوفيين بالرفع ، وقرأ ابن كثير ، وابن أبي إسحاق ، وأبو عمرو (ونحاسٍ) بالخفض ، وقرأ مجاهد (ونحاسٍ) بكسر النون والسين ، وقرأ مسلم بن جندب (ونحسٌ) بغير ألف ، وبالرفع. قال أبو جعفر: الرفع في (ونحاس) أبين في العربية ؛ لأنه لا إشكال فيه ، يكون معطوفاً على (شواظٌ) ، وإن خفضت عطفته على (نارٍ) واحتجت إلى الاحتيال ؛ وذلك أن أكثر أهل التفسير منهم ابن عباس رضي الله عنه يقولون: الشواظُ: اللهبُ ، والنحاسُ: الدخانُ ، فإذا خفضت فالتقدير: شواظٌ من نارٍ ومن نحاسٍ ، والشواظُ لا يكون من النحاس ، كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على حيلةٍ واعتذارٍ ، والذي في ذلك من الحيلة ، وهو قول أبي العباس محمد بن يزيد: أنه لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار ؛ كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر ، وأنشد للفرزدق:

فبتُّ أقدُّ الزادَ بيبي وبينهُ      على ضوءِ نارٍ مرةً ودُخانِ

فعطف (ودخانٍ) على (نارٍ) وليس للدخان ضوءٌ ؛ لأن الضوءَ والدخانَ من النارِ ، وإن عطفت (ودخانٍ) على (ضوءٍ) لم تحتج إلى الاحتيال ، وأنشد غيره في هذا بعينه:

شَرَّابُ ألبانٍ وتمرٍ وأقطُ

وإنما الشروبُ الألبانُ ، ولكنَّ الحلق يشتمل على هذه الأشياء ، وقال آخرُ في مثله:

يا ليتَ زوجكِ قد غدا      متقيداً سيفاً ورمحاً

لأنهما محمولان.

وقد قال الحسن ، ومجاهد ، وقتادة في قوله جل وعز (ونحاس) قالوا: يذاب النحاس ، فيصب على رؤوسهم))<sup>(١)</sup>.

فقد جاء في توجيه النحاس أن (شواظ) في رواية أكثر المفسرين ومنهم ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>: هو اللهب.

وهذا المعنى جاء أيضاً عن مجاهد<sup>(٣)</sup> ، والضحاك<sup>(٤)</sup> ، وقتادة -رحمهم الله-<sup>(٥)</sup>.

وأما (نحاس) فقد أورد فيه النحاس روايتين:

الرواية الأولى في معنى (نحاس): عن أكثر المفسرين ومنهم ابن عباس رضي الله عنه أنه: الدخان<sup>(٦)</sup>.

وجاء هذا أيضاً عن سعيد بن جبير -رحمه الله-<sup>(٧)</sup>.

وبنى النحاس على هذه الرواية أن قراءة الرفع أبين في العربية ؛ لأنها لا تحتاج إلى تأويل

(١) إعراب القرآن ٤/٢٠٩ ، ٢١٠.

(٢) تنظر هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ٤٥/٢٣ ، تفسير ابن أبي حاتم ١٠/٣٣٢٥.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٦/٢٣.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٤٦/٢٣.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٤٦/٢٣.

(٦) تنظر هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ٤٧/٢٣.

(٧) ينظر: تفسير الطبري ٤٧/٢٣.

واحتيالٍ في التوجيه النحوي ، فالمعنى يكون عليها: يرسل عليكما لهبٌ من نارٍ ويرسل عليكما دخانٌ ، وأما قراءة الجر فتحتاج إلى حيلةٍ وتأويلٍ ؛ لأن التقدير فيها: يرسل عليكما لهبٌ من نارٍ ومن دخانٍ ، واللهب لا يكون من الدخان إلى على حيلةٍ وتأويلٍ ، والحيلة: هي بالعطف في الإعراب دون المعنى ، وأخذ النحاس بقول أبي العباس المبرد وهو أن يضمن الفعل معنىً يصح معه أن يباشر المتعاطفين ، أو يكون من باب التغليب ، ففي الآية لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار ، وكان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر جاز العطف ، ونقل النحاس عن المبرد استشهاده بقول الفرزدق(١):

فبتُّ أقدُّ الزادَ بيني وبينه      على ضوءِ نارٍ مرةً ودخانٍ

فقد عطف في البيت الدخان على نار ، وليس للدخان ضوءٌ ، وجاز ذلك ؛ لأن الضوء والدخان من النار ، ولو كان العطف على الضوء لكان المعنى: على ضوء نارٍ وعلى دخانٍ ، فلا يحتاج إلى حيلةٍ وتأويلٍ.

واستشهد كذلك بقول الشاعر(٢):

شَرَّابُ ألبانٍ وتمرٍ وأقطُ

(١) ينظر البيت في: شرح ديوانه ٥٧٦/٢ ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤ ، الكامل للمبرد ١٩٠/١ ، الحلال في شرح أبيات الجمل ٢٩٨ ، وفيات الأعيان ٩٤/٦ ، خزنة الأدب ٥٤٣/٧ .

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو موجود في: المقتضب ٥١/٢ ، الكامل للمبرد ٢٦٤/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤ ، الهداية لمكي ١٦١٥/٣ ، المحكم ١٧٣/٩ ، المحرر الوجيز ١٤٨/٣ ، الإنصاف ٦١٣/٢ ، لسان العرب (زجج) ٢٨٥/٢ ، و(طفل) ٤٠١/١١ .

والذي يُشرب اللبن ، أما التمر والأقط فيؤكل ، ولكن لما كانت تجتمع في الفم جاز العطف بينها.

واستشهد كذلك بقول عبد الله بن الزبيرى<sup>(١)</sup>:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَّقِلًا سَيْفًا وَرُمَحًا

والرمح لا يتقلد ، ولكن لما كان السيف والرمح مما يحمل جاز العطف بينهما.

وعبارة المبرد في جواز هذا العطف: (( وإذا اختلط المذكوران ؛ جرى على أحدهما ما هو

على الآخر إذا كان في مثل معناه ؛ لأن المتكلم يبين به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفاً ))<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي ذكره النحاس عن المبرد ذهب إليه أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> ، وأبو محمد اليزيدي<sup>(٤)</sup> ،

والأصمعي<sup>(٥)</sup> ، والجرمي<sup>(٦)</sup> ، والمازني<sup>(٧)</sup> ، وجماعة من النحويين<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر البيت في: تفسير الطبري ١/١٤٠ ، ١/٢٦٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٠٩ ، الخصائص ٢/٤٣١ ، الحجة لابن خالويه ٦٧ ، تفسير التعلبي ٣/٧٠ ، الهداية لمكي ٣/١٦١٥ ، اللآلي في شرح أمالي القاضي ٣/٢٥ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٠٢.

(٢) المقتضب ٢/٥١.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢/٦٨ ، ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠ ، التصريح للأزهري ٢/٥٣٨ ، ٥٣٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠ ، أوضح المسالك ٢/٢٤٩ ، التصريح للأزهري ٢/٥٣٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠ ، التصريح للأزهري ٢/٥٣٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠ ، أوضح المسالك ٢/٢٤٩ ، التصريح للأزهري ٢/٥٣٨.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠ ، أوضح المسالك ٢/٢٤٩ ، المساعد ١/٥٤٥ ، التصريح للأزهري ٢/٥٣٨.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠.

الرواية الثانية في معنى (نُحاس): عن الحسن ، ومجاهد<sup>(١)</sup> ، وقتادة<sup>(٢)</sup> أنه النُّحاسُ المعروف ، يذاب ، فيصب على رؤوسهم.

وجاءت هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذه الرواية لا يحتاج التوجيه النحوي إلى حيلة وتأويل في قراءتي الرفع والجر ؛ لأن المعنى على الرفع: يرسل عليكما هبٌ من نارٍ ، ويرسل عليكما نحاسٌ مذابٌ ، والمعنى على الجر: يرسل عليكما هبٌ من نارٍ ومن نحاسٍ مذابٍ.

لكن لما كانت هذه الرواية مرجوحةً عند النحاس لم يعول عليها في التوجيه ، وعوّل على الرواية الأولى لأنها جاءت عن أكثر المفسرين.

وقد رجح الطبري التوجيه الذي جاء في الرواية الأولى ؛ أن (نحاس) هو الدخان ، وذلك حتى يكون العطف بين أمرين مختلفين ، فالله يرسل على من طغى لهباً من نارٍ ، ويرسل عليهم دخاناً ، قال الطبري: (( وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: عُنِيَ بالنحاس: الدخان، وذلك أنه جلّ ثناؤه ذكر أنه يرسل على هذين الحيين شواظاً من نار ، وهو النار المحضّة التي لا يخلطها دخان. والذي هو أولى بالكلام أنه توعدهم بنار هذه صفتها أن يُتبع ذلك الوعد بما هو خلافها من نوعها من العذاب، دون ما هو من غير جنسها ،

(١) تنظر الرواية عن مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٤٨/٢٣.

(٢) تنظر الرواية عن قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٤٨/٢٣.

(٣) ينظر تفسير الطبري: ٤٨/٢٣.

وذلك هو الدخان)) (١).

وفسر الفراء (شواظً) بالنار المحضّة ، و(نحاسً) بالدخان ، وأجاز في الآية العطف بالرفع ،  
والجر بدون ترجيح قال: (( والنحاسُ يرفع ، ولو خفض كان صواباً ، يراد من نارٍ ومن  
نحاسٍ ، والشواظ: النار المحضّة ، والنحاس: الدخان )) (٢).

ولم يفرق الزجاج كذلك في توجيه العطف بالرفع أو الجر (٣).

التفضيل بين القراءات عند النحاس جاء معتمداً على التوجيه النحوي ، فالقراءة المرجحة  
هي القراءة الأبين في العربية ، التي لا يحتاج توجيهها النحوي إلى حيلة وتأويل ، والتوجيه  
النحوي جاء مرتكزاً على الأصح في المعنى الوارد في التفسير المأثور.

(١) تفسير الطبري ٤٩/٢٣.

(٢) معاني القرآن ١١٧/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٤.



## ضممة السين في (لا يمسُّه) ضمة إعراب أو بناء في قوله تعالى:

﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٩) الواقعة: ٧٩

ذكر مكي في توجيهه (لا يمسُّه) رأيين ، ربط بين واحدٍ منهما وبين التفسير المأثور، قال مكي:  
 ((﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٩) هذه الضمة في (يمسُّه) يجوز أن تكون إعراباً ، و(لا) نافيةً ، أي:  
 ليس يمسُّه إلا المطهرون، يعني الملائكة، فهو خيرٌ ، وليس بنهي، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه ، ومجاهد،  
 وقتادة ، وغيرهم -رحمهم الله-، وقيل: (لا) للنهي، والضممة في (يمسُّه) بناءً، والفعل مجزومٌ ، فيكون  
 ذلك أمراً من الله أن لا يمس القرآن إلا طاهرٌ ، وهو مذهب مالك -رحمه الله- ، وغيره))<sup>(١)</sup>.

فالرأيان اللذان ذكرهما مكي هما:

الرأي الأول: أن تكون (لا) نافيةً ، و(يمسُّه) يمسُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه  
 ضمة ظاهرة على آخره ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعولٍ به.

فتكون ضمة السين في (يمسُّ) على هذا الرأي ضمة إعرابٍ.

وعلى هذا الرأي اقتصر الفراء<sup>(٢)</sup> ، والزجاج<sup>(٣)</sup>.

(١) مشكل إعراب القرآن ٧١٣/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٢٩/٣ ، ١٣٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٥/٤.

وقد استدل مكي على هذا الرأي بالتفسير المأثور الوارد عن ابن عباس رضي الله عنه (١) ، وقتادة (٢) ، ومجاهد (٣) ، وغيرهم (٤) - رحمهم الله - الذين جاء فيه أن المراد بالمطهرين: الملائكة ، فيكون سياق الآية على هذا التفسير خيراً عن الله أن القرآن لا يمسه إلا المطهرون.

**الرأي الثاني:** أن تكون (لا) ناهيةً ، والفعل بعدها مجزوماً ؛ لأنه لو فُكَّ عن الإدغام لظهر ذلك فيه كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾ آل عمران: ١٧٤ ، ولكنه أُدغم ، ولَمَّا أُدغم حُرِّكَ آخره بالضم لأجل هاء ضمير المذكر الغائب ؛ لأن الفعل المضعف إذا كان مجزوماً واتصل به ضمير المفرد المذكر ضم عند التقاء الساكنين ، إتباعاً لحركة الضمير (٥) ، ولا يجوز عند سيبويه في إتباعه إلا الضم (٦) ، ويجوز عند غيره الفتح والضم (٧) ، وهاء الضمير مبنية على الضم في محل نصب مفعول به.

فتكون ضمة السين في (يمسُّ) على هذا الرأي ضمةً بناءً ، أي: ضمة لأجل الإدغام ، لا لأجل الإعراب ، ويكون سياق الآية نهيًا من الله سبحانه أن يمَسَّ القرآن إلا طاهرًا.

وأتبع مكي هذا الرأي بأنه عليه بنى الإمام مالك ، وغيره - رحمهم الله - مذهبهم في أنه

(١) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: معاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ ، تفسير الطبري ١٤٩/٢٣ .

(٢) ينظر قول قتادة في: تفسير الطبري ١٥٢/٢٣ ، المحرر الوجيز ٢٥١/٥ ، الدر المنثور ٣٩٨/٩ .

(٣) ينظر قول مجاهد في: تفسير مجاهد ٦٥٢/٢ ، تفسير الطبري ١٥١/٢٣ ، الدر المنثور ٣٩٨/٩ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٤٩/٢٣ ، الدر المنثور ٣٩٧/٩ ، ٣٩٨ .

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢١٣/٨ ، الدر المصون ٢٢٤/١٠ ، التصريح للأزهري ٤٨٨/٥ .

(٦) ينظر: الكتاب ٥٣٢/٣ ، ارتشاف الضرب ١/٣٤٥ ، البحر المحيط ٢١٣/٨ ، الدر المصون ٢٢٤/١٠ .

(٧) ينظر: البحر المحيط ٢١٣/٨ ، الدر المصون ٢٢٥/١٠ .

لا يجوز أن يمسَّ القرآن إلا طاهر<sup>(١)</sup>.

إنَّ توجيه الآية عند مكي يدل على مكانة التفسير بالمأثور ، وأثره في التوجيه النحوي عنده ، فالرأي الأول وهو رأي نحوي هو قول ابن عباس رضي الله عنهما ومن معه من المفسرين ، فقد جعل التوجيه النحوي نفسه هو القول بالمأثور من شدة ارتباطه به وانبثائه عليه.

والرأي الثاني: وهو رأي نحوي هو مذهب مالك ؛ لأنه يبيّن على توجيه النهي حكماً فقهياً هو تحريم مس المصحف لغير المتطهر.

(١) ينظر: موطأ الإمام مالك رواية يحيى الليثي ١/١٩٩ ، حلية العلماء ١/٢٩.

## أوجه نصب (نذيراً) في قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا﴾ المشر: ٣٦

أورد النحاس في معنى (نذيراً للبشر) ثلاثة أقوالٍ مأثورة:

الأول عن الحسن - رحمه الله - وهو أن يكون المراد بالنذير: النار (١).

الثاني عن أبي رزين - رحمه الله - وهو أن يكون النذير هو: الله - سبحانه وتعالى - (٢).

الثالث عن ابن زيد - رحمه الله - وهو أن يكون المراد بالنذير: نبينا محمداً ﷺ (٣).

ثم ذكر في نصب (نذيراً) سبعة أوجه ربط خمسة منها بالمأثور.

وأنا أورد نص النحاس بكامله ، ثم أفصل في التوجيهات ، قال النحاس: (( ﴿نَذِيرًا﴾ ))  
قال الحسن: ليس نذيرٌ أدهى من النار ، أو معنى هذا ، قال أبو رزين: يقول الله تعالى: أنا  
نذيرٌ للبشر ، وقال ابن زيد: محمدٌ ﷺ نذيرٌ للبشر ، قال أبو جعفر: فهذه أقوال أهل التأويل ،  
وقد يستخرج الأقرب منها.

وفي نصب (نذيراً) سبعة أقوال: يكون حالا من المضمرة في (إنها) (٤) ، ويجوز أن يكون

(١) ينظر: إعراب القرآن ٤٨/٥ ، وينظر قول الحسن أيضاً في: تفسير الطبري ٣٣/٢٤ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٤٨/٥ ، وينظر قول أبي رزين أيضاً في: تفسير الطبري ٣٣/٢٤ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٤٨/٥ ، وينظر قول ابن زيد أيضاً في: تفسير الطبري ٣٣/٢٤ .

(٤) في النسخة المطبوعة: (في أنا) ، ويفسد به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ٢٩٢ .

حالاً من إحدى الكبر ، وهذان القولان مستخرجان من قول الحسن -رحمه الله-؛ لأنه جعل النار هي المنذرة، ويجوز أن يكون التقدير: وما يعلم جنود ربك إلا هو نذيراً للبشر ، ويجوز أن يكون التقدير: صيرها الله جل وعز كذلك نذيراً للبشر. وهذان القولان مستخرجان من قول أبي رزين -رحمه الله-، وقال الكسائي: أي: قم نذيراً ، وهذا يرجع إلى قول ابن زيد ، ويجوز أن يكون (نذيراً) بمعنى: إنذار ، كما قال: (فكيف كان نذير) ، ويكون التقدير: وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة إنذاراً ، قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: يكون التقدير: أعني نذيراً ، قال أبو جعفر: وحذف التاء<sup>(١)</sup> من نذير إذا كان للنار بمعنى النسب<sup>(٢)</sup>.

فالتوجيهات التي ذكرها النحاس هي:

**الأول:** أن يكون (نذيراً) حالاً من الضمير في (إنها) ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قول الحسن أن النار هي المنذرة.

وهذا هو أحد توجيهين قال بهما الزجاج<sup>(٣)</sup>.

**الثاني:** أن يكون (نذيراً) حالاً من (إحدى) ، وهذا التوجيه أيضاً بناه النحاس على قول

(١) في النسخة المطبوعة: (وحذف الياء) ، ويفسد به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ٢٩٢ ، وهذا التوجيه نقله عن

النحاس الألويسي في تفسيره فقال: وقال النحاس حذف الهاء من (نذيراً) وإن كان للنار على معنى النسب يعني

ذات إنذار. روح المعاني ٢٩/١٣١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٨/٥ ، ٤٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٩١.

الحسن: أن النار هي المنذرة.

ووجه النحاس حذف التاء في هذين التوجيهين مع أن صاحب الحال مؤنث وهي النار على معنى: ذات إنذار<sup>(١)</sup>.

وهذا التوجيه اقتصر عليه الفراء في توجيه نصب (نذيراً) ، وعلل جواز كون الحال مذكراً مع أن صاحبها مؤنث ؛ لأن النذير في الآية بمعنى الإنذار ، فهو مصدر<sup>(٢)</sup>.

وقال بهذا التوجيه الأخفش<sup>(٣)</sup>.

**الثالث:** أن يكون (نذيراً) حالاً من (هو) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ المدثر: ٣١ ، وهذا التوجيه استخرجه النحاس من قول أبي رزين: أن النذير هو الله سبحانه وتعالى.

**الرابع:** أن يكون (نذيراً) مفعولاً به لفعل مقدر تقديره: صيرها الله - جل وعزّ - نذيراً للبشر ، وهذا التوجيه أيضاً استخرجه النحاس من قول أبي رزين السابق.

**الخامس:** أن يكون (نذيراً) حالاً من الضمير المستتر في الفعل (قم) من قوله تعالى: ﴿فَأَنْذِرْ﴾ المدثر: ٢ في أول السورة أي: قم حالة كونك نذيراً للبشر ، وهذا التوجيه نقله النحاس عن الكسائي ، وهو راجع إلى قول أبي رزين في أن النذير هو رسول الله محمد ﷺ.

(١) ينظر: إعراب القرآن ٤٩/٥ ، وينظر: روح المعاني ١٣١/٢٩.

(٢) معاني القرآن ٢٠٥/٣.

(٣) معاني القرآن ٧٢٠/٢.

فجميع التوجيهات الخمسة السابقة مستخرجة عند النحاس من الأقوال المأثورة.

وجاء في معاني القرآن للأخفش هذا التوجيه غير منسوب قال: (( وقال بعضهم: إنما هو: قم نذيراً للبشر ))<sup>(١)</sup>.

وهذا التوجيه هو التوجيه الثاني الذي قال به الزجاج في توجيه نصب (نذيراً)<sup>(٢)</sup>.

ورد الفراء هذا التوجيه ، وقال عنه ليس بشيء ، معللاً ذلك بأمرين:

الأول: طول الفصل بين الحال وصاحبها.

الثاني: لأن القراءة الثانية جاءت بالرفع ، والأصل توافق القراءتين في المعنى ، قال الفراء: (( كان بعض النحويين يقول: إن نصبت قوله (نذيراً) من أول السورة يا محمد قم نذيراً للبشر ، وليس ذلك بشيء ، والله أعلم ؛ لأن الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير ، ورفع في قراءة أبي ينفى هذا المعنى ))<sup>(٣)</sup>.

**التوجيه السادس:** أن يكون (نذيراً) بمعنى (إنذار) كما في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ الملك: ١٨ ، أي: فكيف كان إنكاري ، ويعرب (نذيراً) مفعولاً لأجله منصوباً ، والتقدير: وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة إنذاراً ، وهذا التوجيه احتمال يحتمله معنى الآية ، فليس مستخرجاً من قول مأثور ، ولم ينسبه النحاس لأحد من المعربين.

(١) معاني القرآن ٢/٧٢٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٩١.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٠٥.

التوجيه السابع: أن يكون (نَذِيرًا) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني نذيراً ، وهذا التوجيه نقله النحاس عن الأخفش ، وهو غير مستخرج من قولٍ متأثورٍ.

نص النحاس السابق يعطينا أحد أساليب النحاس في التعامل مع المأثور:

- يبدأ النحاس توجيه الآية بذكر ما ورد فيها من أقوالٍ متأثورة ، مع الاجتهاد في اختيار الأقرب منها.
- ثم يذكر ما فيها من أوجه نحوية ممكنة معتمداً في الأول على ما يمكن أن يبنى ويستخرج من المأثور ، مع ربط كل وجهٍ بالأثر المستخرج منه ، وهذا جاء في خمسة أوجهٍ من سبعةٍ في هذه الآية.
- ثم يتبع ذلك بالأوجه الأخرى التي ذكرها النحاة ، ولم تستند على شيءٍ من الأقوال المأثورة.
- لم يفاضل النحاس بين الأقوال المأثورة ، ولم يفاضل كذلك بين التوجيهات المختلفة ، ولعل ذلك لاستوائها عنده ، ووجود ما يسندها من التفسير المأثور ، أو المعنى ، أو سياق الآيات.



أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ عِلِّيُّونَ﴾ (المطففين: ١٩)

ذكر النحاس في توجيه هذه الآية خمسة أقوال ، ثلاثةٌ منهن مأثورة ، وذكر إعرابين مبنيين على هذه الأقوال ، قال النحاس: ((﴿وَمَا أَدْرَاكَ عِلِّيُّونَ﴾ فيه خمسة أقوال ، وفي إعرابه قولان ، فأكثر أهل التفسير منهم: كعبٌ ، ومجاهدٌ ، وزيد بن أسلم -رحمهم الله- يقولون: (عِلِّيُّون) السماء السابعة ، وحكى الفراء: أنه السماء الدنيا ، وقال قتادة -رحمه الله-: قائمة العرش اليمنى ، وقال الضحاك -رحمه الله-: (عِلِّيُّون) سدرة المنتهى ، وقيل: (عِلِّيُّون) الملائكة.

قال أبو جعفر: القول الأول عليه الجماعة.

فأما الإعراب فالقولان اللذان فيه: أحدهما أن عِلِّيِّين أشبهَ عشرين وما أشبهها ؛ لأنه لا واحد له ، وإنما هو بمعنى: من علو إلى علو ؛ فأعرب كإعراب عشرين ، قال أبو جعفر: فهذا قولٌ موافقٌ لتأويل الذين قالوا: عِلِّيُّون السماء السابعة ، والقول الآخر أن عِلِّيِّين صفةٌ للملائكة ؛ فلذلك جمع بالواو والنون ((<sup>(١)</sup>)).

فالأقوال التي ذكرها النحاس خمسة:

القول الأول: أن (عِلِّيُّونَ) هي: السماء السابعة ، وهذا التفسير رواه النحاس عن أهل

(١) إعراب القرآن ٥/١١٢.

التفسير وذكر منهم: مجاهداً<sup>(١)</sup> ، ، وكعباً<sup>(٢)</sup> ، وزيد بن أسلم - رحمهم الله - .

ونقل هذا التفسير عن زيد بن حارثة رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> ، وقتادة<sup>(٤)</sup> ، والضحاك رحمهما الله -<sup>(٥)</sup> .

**القول الثاني:** أنَّ (عَلِيَّوْنَ) هي: السماء الدنيا ، وهذا التفسير حكاه النحاس عن الفراء.

**القول الثالث:** أنَّ (عَلِيَّوْنَ) هي: قائمة العرش اليمنى ، وهذا التفسير عزاه النحاس إلى

قتادة - رحمه الله -<sup>(٦)</sup> .

**القول الرابع:** أنَّ (عَلِيَّوْنَ) هي: سدرة المنتهى ، وهذا التفسير عزاه النحاس إلى الضحاك

- رحمه الله -<sup>(٧)</sup> .

واستنتج النحاس من جميع الأقوال الأربعة الماضية أنَّ عَلِيَّيْنَ اسمٌ لشيء معين ، وليس جمعاً ؛ ولذلك فهو ملحقٌ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه اسمٌ ، جاء على صيغة جمع المذكر السالم ، لا واحد له من لفظه<sup>(٨)</sup> ، وهو ما يعبر عنه النحاة بالملحق بجمع المذكر السالم ،

(١) تنظر الرواية عن مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٢٤/٢٩١ .

(٢) تنظر الرواية عن كعب أيضاً في: تفسير الطبري ٢٤/٢٩١ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/٢٩١ .

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/٢٩١ .

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/٢٩١ .

(٦) تنظر الرواية عن قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٢٤/٢٩٢ .

(٧) تنظر الرواية عن الضحاك أيضاً في: تفسير الطبري ٢٤/٢٩٣ .

(٨) ينظر: إعراب القرآن ٥/١١٢ .

مثل (عشرين)<sup>(١)</sup>.

وجاء هذا التوجيه في (عَلْيُونَ) أيضاً عند الفراء ، واضعاً قاعدة للملحق بجمع المذكر السالم هي: أن العرب تلحق بجمع المذكر السالم كل ما يدل على الجمع مما ليس له مفردٌ ولا مؤنثٌ من لفظه ، قال: ((يقول القائل: كيف جمعت (عَلْيُونَ) بالنون ، وهذا من جمع الرجال ؛ فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناءً من واحد واثنين ، فقالوه في المؤنث ، والمذكر بالنون ، فمن ذلك هذا ، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا أنثاه ... ، ونرى أن قول العرب: عشرون ، وثلاثون ، إذ جعل للنساء وللرجال من العدد الذي يشبه هذا النوع ، وكذلك (عَلْيُونَ): ارتفاع بعد ارتفاع ، وكأنه لا غاية له))<sup>(٢)</sup>.

وفرق الزجاج بين نوعين من الملحق بجمع المذكر السالم ، وذكر أن بعض النحاة ألحق (عَلْيُونَ) بالنوع الأول ، وبعضهم ألحقه بالنوع الثاني ، والنوعان هما:

الأول: المفرد الذي جاء على لفظ الجمع ، مثل: (قِنْسِرِينَ) ، فتقول فيه: هذه قِنْسِرُونَ ، ورأيت قِنْسِرِينَ.

الثاني: الجمع الذي لا مفرد له من لفظه ، مثل: ثلاثون ، وأربعون ؛ لأن ثلاثين جمع ثلاث ، وأربعون جمع أربع.

(١) ينظر: المقتضب ٣/٣٣١ ، ٣٣٢ ، شرح ابن عقيل ١/٦٢ ، ٦٣ .

(٢) معاني القرآن ٣/٢٤٧ .

وفضَّل الزجاج القول الأول ، وقال إنه قول أكثر النحويين<sup>(١)</sup>.

**القول الخامس:** أنَّ (عَلِيَّوْنَ) هم: الملائكة ، ولم ينسب النحاس هذا القول لأحد.

وقال في تفسير هذا القول ، إنَّ (عَلِيَّوْنَ) صفة للملائكة ، واستنتج من هذا القول أنَّ (عَلِيَّوْنَ) ، جمع مذكر سالم ، يجمع في حال الرفع بالواو والنون ، فهو في الآية خبرٌ مرفوع وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم.

ربط النحاس في هذا التوجيه بين التفسير المأثور ، وبين التوجيه النحوي ، فهو يقدم أقوال المفسرين ، ثم يبني عليها التوجيهات الإعرابية المترتبة عليها.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٣.

## الناصب لـ(عَيْنًا) في قوله تعالى:

﴿وَمَزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ المطففين: ٢٧ - ٢٨

أورد النحاس في الناصب لـ(عَيْنًا) في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ المطففين: ٢٨، خمسة أقوال ، ثم رجح آخرها معتمداً في ترجيحه على التفسير المأثور ، قال: (( ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ في نصب (عيناً) خمسة أقوال: قول الأخفش: إنها منصوبة بـ(يسقون) ، وقال محمد بن يزيد -حكاها لنا علي بن سليمان-: لا يصح لي أن تكون منصوبة إلا بمعنى أعني ، وقال الفراء: أي: من تسنيم عينٍ ، ثم نونت ؛ فتنصب ، مثل: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَلِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾ البلد: ١٤ - ١٥ ، والقول الرابع: تسنيمٌ عيناً ، والقول الخامس: أن يكون (تسنيم) اسماً للماء معرفة ، وعين نكرة ؛ فنصب لذلك. قال أبو جعفر: وهذا القول أولى بالصواب ؛ لأنه صحيح على قول أهل التأويل ، كما قرأ محمد بن جعفر عن حفص بن يوسف بن موسى ثنا سلمة ثنا هُشَيْل عن الضحاك -رحمه الله- قال: (تسنيم) عينٌ تسنم من أعلى الجنة ليس في الجنة عينٌ أشرف منها ، قال أبو جعفر: وقول مجاهد -رحمه الله- أيضاً يدل على هذا ، قال: (تسنيم) علوٌ ، وكذا الاشتقاق يقال: تسنمت الماء أتسنمه تسنيماً إذا أجريته من موضع عالٍ، وقبرٌ مسنمٌ أي: مرتفعٌ ، ومن هذا سنام البعير. فإن قال قائل فلم انصرف (تسنيم) وهو معرفة اسمٌ للمؤنث؟ قيل: تقديره: أنه اسم لذكر ، للماء الجاري من ذلك الموضع العالي، ومعنى (عيناً): جارياً ، فقد صارت في موضع الحال ((١)).

(١) إعراب القرآن ٥/١١٣.

والأقوال الخمسة التي أوردتها النحاس هي:

**القول الأول:** أن يكون (عَيْنًا) منصوبًا بـ(يُسْقَوْنَ) في قوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ

مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ المطففين: ٢٥ وهذا القول نسبه النحاس للأخفش (١).

وهو أحد أقوال ثلاثة ذكرها الزجاج (٢).

**القول الثاني:** أن يكون (عَيْنًا) منصوبًا بفعل محذوف تقدير: أعنى ، وهذا القول نسبه

النحاس للمبرد.

**القول الثالث:** أن يكون (عَيْنًا) منصوبًا للمصدر (تسنيم) ، وهو في الأصل مضاف إليه

تقديره: ومزاجه من ماء تسنيم عين ، ثم نون المصدر وقطع عن الإضافة فنصب (عينًا) ،

أي: من ماء تسنيم عينًا ، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا

مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ البلد: ١٤ - ١٥ ، وهو في الأصل: إطعام يتيم ، فلما نون المصدر قطع عن الإضافة

فنصب (٣) ، وهذا القول نسبه النحاس للفرّاء (٤).

وهو القول الثاني من أقوال الزجاج (٥).

(١) ينظر: معاني القرآن ٧٣٤/٢ ، ٧٣٥ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٠٣ .

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٤٩/٣ .

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٤ .

**القول الرابع:** أن يكون (عَيْنًا) منصوباً على التمييز من (تسنيم) ، وهذا القول لم ينسبه النحاس لأحد.

واقصر على هذا القول أبو عبيدة<sup>(١)</sup> ، ورجحه الطبري على سائر الأقوال<sup>(٢)</sup>.

**القول الخامس:** أن يكون (عَيْنًا) منصوباً على الحال من (تسنيم) ، ولا بد في الحال أن تكون نكرة ، وصاحب الحال أن يكون معرفة ، فالحال (عيناً) نكرة ، و(تسنيم) اسم للماء الجاري من أعلى الجنة ، فهو معرفة ، سميّ بالتسنيم الذي هو مصدر: سنمه إذا رفعه ؛ لأنه أرفع شراب في الجنة.

ورجح النحاس هذا القول ، معللاً هذا الترجيح أن هذا القول يؤيده التفسير الصحيح المأثور قال: (( وهذا القول أولى بالصواب ؛ لأنه صحيحٌ على قول أهل التأويل )) ، وذكر من الأقوال الصحيحة عند أهل التأويل قولاً عن الضحاك - رحمه الله - فيه: (تسنيم) عينٌ من أعلى الجنة ، ليس في الجنة عينٌ أشرف منها<sup>(٣)</sup>.

واستشهد النحاس على هذا التوجيه كذلك من المأثور بقول مجاهد - رحمه الله - قال: (تسنيم) علو<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٩٠.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/٣٠٢.

(٣) ينظر قول الضحاك أيضاً في: تفسير الثعلبي ١٠/١٥٧ ، زاد المسير ٩/٥٣.

(٤) ينظر: قول مجاهد في: تفسير الطبري ٢٤/٣٠٠.

وأيد النحّاس هذا القول من ناحية الاشتقاق أنّ (تسنيم) مشتق ، فيقال تسنمت الماء أتسنمه تسنيماً إذا أجرته من موضع عالٍ ، وقبر مسنّم ، أي: مرتفعٌ ، ومن هذا: سنام البعير<sup>(١)</sup> ، فـ(تسنيم): اسم للماء الجاري من ذلك الموضع العالي ؛ فيكون معنى (عيناً): عيناً جارياً فهو في معنى المشتق ؛ ولذلك جاز أن يكون حالاً.

وعلل الشوكاني جواز مجيء (عيناً) حالاً مع كونها جامدة غير مشتقة بأنها وصفت بقوله: (يَشْرَبُ بِهَا)<sup>(٢)</sup>.

وإعراب (عيناً) حالٌ هو القول الثالث من أقوال الزجاج<sup>(٣)</sup>.

في هذا التوجيه يظهر جلياً أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي لآيات القرآن فقد رجّح النحّاس القول الخامس من أقوال المعربين معتمداً على التفسير المأثور الصحيح الذي جاء عن الضحّاك ، ومجاهد -رحمهما الله-.

(١) تنظر: هذه المعاني في: الجمهرة ٢/٨٦١ ، تهذيب اللغة ١٣/١٣ ، المحيط لابن عباد ٨/٣٤٥ ، الصحاح ٦/٢٣٣.

(٢) ينظر: فتح القدير ٥/٤٠٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٣.



## (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴿٣﴾﴾ الغاشية: ٢ - ٣

ذكر النحّاس في إعراب هذه الآية أكثر من رأيٍ بناه على الأقوال المأثورة الواردة فيها ، قال النحّاس: (( اختلف أهل التأويل في (عاملة ناصبة) فمنهم من قال: عاملة ناصبة في الدنيا، وهذا يُتأول ؛ لأنه قول عمر رضي الله عنه ، وتقديره في العربية: (وجوهٌ يومئذٍ خاشعةٌ) ، وتم الكلام ، ثم قال: (عاملةٌ) أي هي في الدنيا عاملة ناصبة ، ويجوز أن يكون التقدير: وجوهٌ عاملة ناصبة يومئذٍ خاشعةٌ ، أي يوم القيامة خاشعةٌ خبر الابتداء ، وجاز أن يبدأ بنكرة ؛ لأن المعنى للكفار ، وإن كان الخبر جرى عن الوجوه ، وقال عكرمة -رحمه الله-: عاملة في الدنيا بمعاصي الله -جل وعز- ناصبة في النار ، التقدير على هذا: أن يكون التمام (عاملة) ، وقول الحسن وقتادة -رحمهما الله-: إن هذه الوجوه في القيامة خاشعةٌ عاملة ناصبة ، وإنها لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار ، وأنصبها ، فعلى هذا يكون (عاملة ناصبة) من نعت خاشعة ؛ أو يكون خبراً ، وهو جوابٌ حسنٌ ؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى إضمار ، ولا تقديم ولا تأخير)) (١).

والأقوال المأثورة التي ذكرها النحّاس هي:

(١) إعراب القرآن ٥/١٢٥.

**القول الأول:** قول عمر رضي الله عنه أنَّ (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) إخبارٌ عن هذه الوجوه في الدنيا ، يعني الذين عملوا ونصبوا في الدنيا على غير دين الإسلام من عبدة الأوثان وكفار أهل الكتاب ، مثل الرهبان وغيرهم ، لا يقبل الله منهم اجتهاداً في ضلالة ، يدخلون النار يوم القيامة .  
ونسب هذا القول أيضاً لابن عباس رضي الله عنه (١) ، وسعيد بن جبير (٢) ، وزيد بن أسلم - رحمهما الله - (٣).

وجوز النحاس في هذا القول الإعراب بأحد وجهين:

الأول: أن يكون (عَامِلَةٌ) خبراً مبتدأً محذوف تقديره هي عاملةٌ ، وناصبَةٌ خبر ثانٍ له .  
الثاني: أن يكونَ (وَجُوهٌ) مبتدأً و(عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) صفةً لوجوه ، و(خَاشِعَةٌ) مبتدأٌ خبره محذوف تقديره: يومئذ أي: يوم القيامة خاشعة ، والجملة خبر المبتدأ الأول (وَجُوهٌ) .  
وجاز الابتداء بالنكرة لوجود التنويع والوصف ، فالمعنى للكفار ، وإن كان الخبر جرى على الوجوه .

والمح النحاس إلى عدم ترجيحه لهذا الرأي ، ولكنه لما كان قول عمر رضي الله عنه لا بد من تأويله وإعرابه والأخذ به ، قال: ((وهذا يتأول ؛ لأنه قول عمر رضي الله عنه)) (٤) ، ثم ذكر الوجهين في

(١) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨ .

(٢) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨ .

(٣) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨ .

(٤) إعراب القرآن ١٢٥/٥ .

إعرابه.

**القول الثاني:** قول عكرمة - رحمه الله - (١) وهو: **إِنَّ هَذِهِ الْوُجُوهُ عَامِلَةٌ فِي الدُّنْيَا بِمَعَاصِي اللَّهِ، نَاصِبَةٌ فِي الْآخِرَةِ بِالْعَذَابِ فِي النَّارِ.**

وروي هذا القول أيضاً عن السدي - رحمه الله - (٢).

والإعراب عند النحّاس لهذا القول: (وجوهٌ) مبتدأ ، و(خاشِعةٌ) خبره ، و(عَامِلَةٌ) إمّا خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ لـ(خاشِعةٌ) ، وتمت الجملة ، وتكون (ناصبَةٌ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي ناصبة ، أو مبتدأً والخبر محذوف تقديره: في النار ناصبةٌ.

**القول الثالث:** قول الحسن (٣) ، وقتادة (٤) - رحمهما الله - وهو: **أَنَّ هَذِهِ الْوُجُوهُ فِي الْقِيَامَةِ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ، فَهَذِهِ الْوُجُوهُ لَمَّا لَمْ تَعْمَلْ فِي الدُّنْيَا أَعْمَلَهَا اللَّهُ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَنْصَبَهَا.**

وقد روي هذا القول عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية ثانية (٥) ، وابن

(١) ينظر أيضاً قول عكرمة في: تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٢) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٣) ينظر قول الحسن أيضاً في: تفسير الطبري ٣٨٢/٢٤ ، تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٤) ينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٣٨٢/٢٤ ، تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٣٨٢/٢٤.

مسعود رضي الله عنه (١) ، والضّحّاك (٢) ، ومقاتل (٣) ، والكلبي (٤) ، وابن زيد - رحمهم الله - (٥).

وإعراب هذا القول: (وجوه) مبتدأ ، و(خاشعة) خبر ، و(عاملة ناصية) يجوز أن يكونا خبرين آخرين ، أو صفتين لـ(خاشعة).

وقد رجّح النّحاس هذا القول المأثورَ لاعتبارٍ نحويٍّ ، وهو أنّه لا يحتاج إلى إضمارٍ بعكس القولين السابقين.

وقد اقتصر الزجاج في معاني القرآن وإعرابه في توجيه الآية على ذكر القول الأول والثالث دون ذكر الأقوال المأثورة ، ودون إعرابٍ للآية بما يقتضيه كل توجيه (٦).

بنى النّحاس كل أعرابه في هذه الآية على ما جاء في المأثور من أقوال ، ووجه كل قولٍ بما يقتضيه من إعرابٍ ، فالقول المأثور أصلٌ في التوجيه الإعرابي عند النّحاس ، ويجعل النّحاس للنحو في هذه الآية دورَ المرجّح بين الأقوال المأثورة ، فأرجح الأقوال المأثورة هو ما لا يحتاج في إعرابه إلى إضمارٍ وتقديرٍ.

(١) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٢) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٣) ينظر: تفسير مقاتل ٤٧٨/٣.

(٤) ينظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٣٨٢/٢٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن و إعرابه ٣٣٣/٤.

(إِرم) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَرَّبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾ ﴾ الفجر: ٦-٧

ذكر النحاس أن في (إِرم) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَرَّبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾ ﴾ إشكالاً عند كثير من أهل العربية ، ثم استخلص النحاس من التفسير المأثور حلَّ هذا الإشكال.

والإشكال كما ذكره النحاس في أمرين اثنين:

الإشكال الأول: علة منع (إِرم) من الصرف.

الإشكال الثاني: كيف يكون (إِرم) نعتاً لـ(عاد) أو بدلاً منه وهو اسم موضع.

قال النحاس: (( ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَرَّبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ ﴾ صرف (عاداً) جعله اسماً للحي<sup>(١)</sup> ، وفي قراءة الحسن - رحمه الله - (بعادِ إِرم) أضاف (عاد) إلى (إِرم) ، ولم يصرف (إِرم). وهذه الآية مشكّلة على كثير من أهل العربية ، يقول كثير من الناس: إنَّ (إِرم): اسم موضع ؛ فكيف يكون نعتاً لـ(عاد) ، أو بدلاً منه؟ ، ويقال كيف صرف (عاد) ولم يصرف (إِرم)؟

فقد زعم محمد بن كعب القرظي - رحمه الله -: أنَّ (إِرم): الإسكندرية ، وقال المقبري - رحمه الله -: (إِرم): دمشق ، وكذا قال مالك بن أنس - رحمه الله -: بلغني أنها دمشق ، رواه عنه ابن وهب ، وقال مجاهد - رحمه الله -: (إِرم): القديمة ، وقد رُوي عنه غير هذا ، وعن

(١) في النسخة المطبوعة: (للحق) ، ويفسد به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ٣١٣.

ابن عباس رضي الله عنه: (إرم): الهالك ، وعن قتادة - رحمه الله -: (إرم): القبيلة.

قال أبو جعفر: والكلام في هذا من جهة العربية: أن أئبن ما فيه قول قتادة: أن (إرم) قبيلٌ من عادٍ ، فأما أن يكون (إرم) الإسكندرية ، أو دمشق ، فبعيدٌ ؛ لقول الله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ الأحفاف: ٢١ ، والحقف: ما التوى من الرمل ، وليس كذا دمشق، ولا الإسكندرية ، وقد قيل: ﴿إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ ٧: مدينةٌ عظيمةٌ موجودةٌ في هذا الوقت ، فإن صحَّ هذا فتلخيصه: في النحو: (ألم تر كيف فعل ربك بعادٍ صاحبة إرم ، مثل: واسأل القرية) (١).

حل الإشكالين: نقل النحّاس في حلّ هذين الإشكالين عن التفسير المأثور عدة آراء:

الرأي الأول: أن (إرم) اسم مدينة ، واختلف في هذه المدينة على أقوال في المأثور:

فمحمد بن كعب القرظي - رحمه الله -: يرى أن (إرم) هي الإسكندرية (٢).

والمقبري ، ومالك بن أنس - رحمهما الله - يريان أن (إرم) هي دمشق (٣).

واستبعد النحّاس هذه الأقوال لأنها تخالف المفهوم في المكان الذي أنذر عادٌ قومه فيه ، المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ والحقف هو: ما التوى من الرمل ، ودمشق ، والإسكندرية ليست بلاد رمال ملتوية ، ولذلك قال النحّاس عن هذا الرأي: إنه

(١) إعراب القرآن ١٣٧/٥ .

(٢) ينظر: قول محمد بن كعب القرظي في: تفسير الطبري ٤٠٤/٢٤ ، الدر المنثور ٥٠٦/٨ .

(٣) ينظر: قول المقبري ومالك بن أنس في: تفسير الطبري ٤٠٤/٢٤ ، الدر المنثور ٥٠٦/٨ .

بعيداً.

ثم ذكر النحاس قولاً لم ينسبه لأحد أنّ (إرم) مدينة عظيمة موجودة في هذا الوقت ، ورتب على هذا القول على افتراض صحته أن يكون عدم صرف (إرم) للعلمية والتأنيث.

الرأي الثاني: أنّ (إرم) وصفٌ لـ(عاد) ، وهو الرجل الذي تناسلت منه القبيلة ، أو وصف للقبيلة سميت باسمه ، وجاء في معنى الوصف قولان:

فمجاهد - رحمه الله - يرى أنّ معنى (إرم) هو: القديمة ، أي عاد القديمة<sup>(١)</sup>.

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنّ معنى (إرم) هو: الهالك ، أي: عاد الهالك<sup>(٢)</sup>.

الرأي الثالث: أنّ (إرم) هو اسم لقبيلة من قوم عاد.

وهذا هو رأي قتادة أنّ (إرم) اسم قبيلة من قوم عاد<sup>(٣)</sup>.

وجاء في المأثور أيضاً عن قتادة أنّ (إرم) اسم قبيلة عاد<sup>(٤)</sup>.

ولهذا فمنع (إرم) من الصرف للعلمية والتأنيث.

(١) ينظر: قول مجاهد في: تفسير مجاهد ٧٥٦/٢ ، تفسير الطبري ٤٠٤/٢٤ ، المحرر الوجيز ٤٧٨/٥ ، الدر المنثور ٥٠٥/٨.

(٢) ينظر قول ابن عباس في: تفسير الطبري ٤٠٥/٢٤.

(٣) ينظر: قول قتادة في: تفسير الطبري ٤٠٤/٢٤ ، الدر المنثور ٥٠٥/٨.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٤٧٧/٥.

ورجح النحاس هذا الرأي ؛ لأنه أبين من جهة العربية ، وإعراجه بدلٌ ، أو نعتٌ لـ(عاد) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي: ألم تر كيف فعل ربك بعادٍ صاحبة إرم، وذلك مثلُ قوله تعالى: ﴿ وَسَقَلِ ﴾ يوسف: ٨٢ أي: أهل القرية.

وقريب من رأي النحاس رأيٌ ذكره الفراء<sup>(١)</sup> والزجاج إذ يريان إنَّ (إرم) هو اسم قبيلة عاد ، ولهذا منع (إرم) من الصرف ، قال الزجاج: (( و(إرم) لم تنصرف ؛ لأنها جعلت اسماً للقبيلة ، فلذلك فتحت وهي في موضع جر ))<sup>(٢)</sup>.

وذكر الفراء<sup>(٣)</sup> ، والأخفش<sup>(٤)</sup> ، والزجاج<sup>(٥)</sup> توجيهاً آخر لـ(إرم) هو أن يكون (إرم) أبا عاد ، فهو عاد بن إرم ، وعَلَّل الفراء عدم صرف (إرم) على هذا التوجيه أنَّ (إرم) أعجمي<sup>(٦)</sup> ، فيمنع من الصرف للعلمية ، والعجمة.

وجاء القول بأن (إرم) هو أبو عاد في المأثور عن قتادة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢٦٠/٣.

(٢) معاني القرآن وإعراجه ٣٣٥/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٦٠/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٧٣٨/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعراجه ٣٣٥/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٢٦٠/٣.

(٧) ينظر: تفسير الطبري ٤٠٤/٢٤.



وإعراب النحّاس (إرم) بأنه بدلٌ أو نعتٌ جاء عن جمهور المفسرين والمعربين<sup>(١)</sup>.

في هذا التوجيه نجد التمازج في التآثر والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي عند النحّاس ، فقد لجأ النحّاس لحل الإشكال النحوي إلى التفسير المأثور ، ثم لما كان التفسير المأثور متعددًا في توجيه الآية فاضل بين الأقوال المختلفة من التفسير المأثور معتمداً على التوجيه النحوي.

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤٠٤/٢٤ ، مشكل إعراب القرآن ٨١٧/٢ ، المحرر الوجيز ٤٧٨/٥ ، البحر المحيط ٤٦٤/٨.

الفصل الرابع: أنواع التأثير والتأثير بين التفسير بالمأثور والتوجيه النحوي

## الفصل الرابع

# أنواع التأثير والتأثير بين التفسير بالمأثور والتوجيه

## النحوي

تنوعت أنواع التأثير والتأثير بين التفسير بالمأثور والتوجيه النحوي في توجيهات المعربين لآيات القرآن الكريم ، وقد اجتهدتُ في تصنيف أنواع هذا التأثير والتأثير ، فلا يخلو التصنيف من صعوبة ؛ إذ تشترك بعض المواضع في أكثر من نوع من التأثير والتأثير ، فوضعتها في أقرب نوعٍ ظهر لي فيه أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي.

وفي بعض المواضع اشترك التفسير بالمأثور مع التوجيه النحوي كما في: ردّ قراءة من القراءات، أو في ترجيح قراءةٍ على قراءة.

وقد سجلت في هذا الفصل عشرة أنواع من أنواع التأثير والتأثير بين التفسير بالمأثور والتوجيه النحوي<sup>(١)</sup> ، ختمتها بنوعين كان الأثر فيها للتوجيه النحوي على التفسير بالمأثور ، والأنواع هي:

(١) ذكرت في كل نوع التوجيه باختصار ، وأتبع ذلك بالنص من الكتب التي هي مجال البحث ، وإن كان في ذلك نوع من التكرار إلا أن النوع لا يتبين إلا به.

الأول: ترجيحُ توجيهِ نحويِّ بالاعتمادِ على التفسيرِ المأثورِ.

الثاني: ردُّ توجيهِ نحويِّ بالاعتمادِ على التفسيرِ المأثورِ.

الثالث: الاستدلالُ بالتفسيرِ المأثورِ على التوجيهِ النحويِّ.

الرابع: حلُّ إشكالٍ نحويِّ بالاعتمادِ على التفسيرِ المأثورِ.

الخامس: بناءُ التوجيهِ النحويِّ على التفسيرِ المأثورِ.

السادس: الربطُ بين التفسيرِ المأثورِ والتوجيهاتِ النحويةِ.

السابع: تعاضدُ التفسيرِ المأثورِ مع التوجيهِ النحويِّ في ترجيحِ قراءةٍ من القراءاتِ .

الثامن: تعاضدُ التفسيرِ المأثورِ مع التوجيهِ النحويِّ في ردِّ قراءةٍ من القراءاتِ .

التاسع: ترجيحُ تفسيرٍ مأثورٍ بالاعتمادِ على التوجيهِ النحويِّ .

العاشر: ردُّ تفسيرٍ مأثورٍ بالاعتمادِ على التوجيهِ النحويِّ .

## أولاً:

## ترجيح توجيه نحوي بـ المأثور:

من آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي ، التفضيلُ بين أوجه الإعراب الجائزة ، فيرجح المعرب توجيهاً نحوياً على آخر معتمداً في ترجيحه على التفسير المأثور ، وقد يكون المرجح هو التفسير المأثور وحده ، أو يشترك معه غيره:

## الأول: الاعتماد على التفسير المأثور وحده في ترجيح توجيه نحوي على غيره:

من المواضع التي رجح المعرب فيها توجيهاً نحوياً على آخر معتمداً على التفسير المأثور وحده ما جاء عند النحّاس في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤١) إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ ﴿الدخان: ٤١ - ٤٢ ، فقد ذكر النحّاس في إعرابها أربعة آراء ، نقل ثلاثة منها عن النحاة ، ثم رجح أحدها معتمداً على التفسير المأثور:

الرأي الأول: أن تكون (مَنْ) في موضع رفعٍ على البدل من ضمير الجمع (الواو) في (ينصرون) أي: لا يُمنع من العذاب إلا مَنْ رحم الله.

الرأي الثاني: أن تكون (مَنْ) في موضع رفع مبتدأ ، والخبر مضمّر ، والتقدير: إلا مَنْ رحم الله فيعفى عنه.

الرأي الثالث: أن تكون (مَنْ) في موضع رفعٍ على البدل من (مولى) الأولى ، والاستثناء متصل أي: لا يغني قريبٌ عن قريبٍ شيئاً إلا من رحم الله فإنه يغني ، فلا يشفع إلا من رحم الله.

الرأي الرابع: أن تكون (مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء ، وهو استثناء منقطع ، أي: لا يغني مولى عن مولى شيئاً اللهم إلا من رحم الله.

ورجح النحّاس الوجه الثالث الذي لم ينسبه لأحد معتمداً في ترجيحه على المأثور من قول النبي ﷺ ، فقد صح عنه ﷺ أنه يشفع لأمته حتى يُخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خردلٍ من الإيمان ، ومعنى الحديث يدل على استثناء من رحم الله من الجملة التي قبلها ، أي أن هناك من يشفع ، وهم من رحم الله ، وعلى رأسهم نبينا محمد ﷺ ، وبعده المؤمنون.

قال النحّاس: (( (إلا من رحم الله) في إعراب (مَنْ) أربعة أوجه: قال الأخفش سعيد: (مَنْ) في موضع رفع على البدل ، تقديره بمعنى: ولا يُنصر إلا من رحم الله ، ويجوز أن يكون في موضع رفعٍ على الابتداء ، أي: إلا من رحم الله فيعفى عنه ، وقال غيره: (من) في موضع رفعٍ بمعنى: لا يغني إلا من رحم الله ، أي: لا يشفع إلا من رحم الله ، وهذا قولٌ حسنٌ ؛ لأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه يشفع لأمته حتى يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردلٍ من الإيمان ، وصح عنه أن المؤمنين يشفعون ، والقول الرابع في (مَنْ): أنها في

موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وهذا قول الكسائي ، والفراء<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع التي رجح فيها المعرب توجيهاً نحوياً معتمداً في ترجيحه على التفسير المأثور وحده ما جاء عند مكّي في توجيه متعلق الجار والمجرور (لما) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>المجادلة: ٣</sup> فقد ذكر مكّي في توجيهه رأيين هما:

الرأي الأول: أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(تحرير) ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير: والذين يُظَاهِرُونَ من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما نطقوا به من الظّهار ، ثم يعودون للوطء بعد ذلك.

الرأي الثاني: أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(يعودون) ، و(ما) مصدرية ، أي: يعودون لقولهم، والمراد به: ما حرّموه على أنفسهم بلفظ الظّهار ، تزيلاً للقول منزلة المقول فيه ، أي: يعودون لما قالوا إنهم لا يعودون إليه ، فعليهم تحرير رقبة من قبل الوطاء.

وختم مكّي توجيهه لهذا الموضع بتفسير مأثور عن قتادة -رحمه الله- يدل على ترجيحه للرأي الثاني ، قال مكّي: (( وقد قال قتادة: معناه: ثم يعودون لما قالوا من التحريم ، فيحلونه، فاللام على هذا متعلقة بـ(يعودون)<sup>(٢)</sup>.

(١) إعراب القرآن ٤/٨٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٢٢.

وهذا ما فعله النحّاس حين ختم توجيهه لهذا الموضوع بقوله: (( ومن أبينها قول قتادة ، أي: ثم يعودون إلى ما قالوا من التحريم فيحلونه ))<sup>(١)</sup>.

### الثاني: اشتراك التفسير المأثور مع غيره من الأدلة في ترجيح توجيه نحوي:

من المواضع التي رجحَ المعرب فيها توجيهاً نحوياً على آخر معتمداً على التفسير المأثور مع غيره من الأدلة ما جاء عند النحّاس في توجيه نصب (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ آل عمران: ٣٥

فقد أورد النحّاس في إعراب (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ إعرابين: الأول: أن يكون (مُحَرَّرًا) منصوباً على الحال ، والثاني: أن يكون (مُحَرَّرًا) نعتاً لمفعول به محذوف ، تقديره: نذرت لك ما في بطني غلاماً محرراً.

ثم رجّح الإعراب الأول: معتمداً في ذلك على ثلاثة أدلة أولها: التفسير المأثور ، وثانيها: سياق الكلام ، وثالثها: قواعد النحو ، فذكر من المأثور قولين مأثورين الأول عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني عن الضحّاك - رحمه الله - يؤيد بهما الإعراب الأول ، مما ينبئ أن المأثور أقوى الأدلة عنده في الترجيح ، قال النحّاس: (( ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ منصوبٌ على الحال ، وقيل هو نعتٌ لمفعول محذوف ، أي: نذرت لك ما في بطني غلاماً محرراً ، أي:

(١) إعراب القرآن ٤/٢٤٨.



يخدم الكنيسة ، قال أبو جعفر: القول الأول أولى من جهة: التفسير ، وسياق الكلام ، والإعراب.

فأما التفسير: فروى أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حملت امرأة عمران بعد ما أسنت فندرت ما في بطنها محرراً ، فقال لها عمران: ما صنعت ويحك ، فولدت أنثى ، فقبلها ربها بقبول حسن ، وكان لا يجزر إلا الغلمان ، فتساهم عليها الأحبار بالأقلام التي يكتبون بها الوحي ، فكفلها زكرياء ، وأتخذ لها مرضعاً ، فلما شببت ، جعل لها محرراً لا يرتقى إليه إلا بسلم ، فكان يجدها عندها فاكهة الشتاء في القيظ ، وفاكهة القيظ في الشتاء ، قال: يا مريم أنى لك هذا؟ ، قالت: هو من عند الله ، فعند ذلك طمع زكرياء في الولد ، قال: إن الذي يأتيها بهذا قادر على أن يرزقني ولداً ، وقال الضحاك: كان أكثر من يجعل خادماً للأحبار نبياً ؛ فلذلك كان لا يقبل إلا الغلمان ، فهذا التفسير.

وسياق الكلام أنها قالت: ربّ إني وضعتها أنثى ، أي وليس الأنثى مما يقبل ، فقال الله -جل وعز-: فتقبلها ربها بقبول حسن.

وأما الإعراب: فإن إقامة النعت مقام المنعوت لا يجوز في مواضع ، ويجوز على المحاز في أخرى ، وحذف اللام في مثل هذا لا يستعمل <sup>(١)</sup>.

(١) إعراب القرآن ١/١٥٣.

ومن المواضع التي رجح فيها النحّاس توجيهها نحويّاً على آخر معتمداً على التفسير المأثور مع غيره ما جاء في توجيهه الناصب لـ(عَيْنًا) في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (٢٨) <sup>المطففين: ٢٨</sup> ، فقد أورد النحّاس في الناصب لـ(عَيْنًا) خمسة أقوال ، ثم رجّح آخرها معتمداً في ترجيحه على التفسير المأثور ، وعلى الاشتقاق من قواعد اللغة قال: (( ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (٢٨) في نصب (عَيْنًا) خمسة أقوال: قول الأخفش: إنها منصوبة بـ(يسقون) ، وقال محمد بن يزيد -حكاه لنا علي بن سليمان-: لا يصح لي أن تكون منصوبة إلا بمعنى أعني ، وقال الفراء: أي: من تسنيم عينٍ ، ثم نونت ؛ فتنصب ، مثل: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٤) <sup>البند: ١٤-١٥</sup> ، والقول الرابع: تسنيمُ عيناً ، والقول الخامس: أن يكون (تسنيم) اسماً للماء معرفة ، وعين نكرة ؛ فنصب لذلك. قال أبو جعفر: وهذا القول أولى بالصواب ؛ لأنه صحيح على قول أهل التأويل ، كما قرأ محمد بن جعفر عن حفص بن يوسف بن موسى ثنا سلمة ثنا نهمشل عن الضحّاك قال: (تسنيم) عينٌ تتسّم من أعلى الجنة ليس في الجنة عينٌ أشرف منها ، قال أبو جعفر: وقول مجاهد أيضاً يدل على هذا ، قال: (تسنيم) علوٌ ، وكذا الاشتقاق يقال: تسنمت الماء أتسنمه تسنيماً إذا أجرّيته من موضع عالٍ ، وقبرٌ مسنّم أي: مرتفعٌ ، ومن هذا سنام البعير. فإن قال قائل فلم انصرف (تسنيم) وهو معرفة اسمٌ للمؤنث؟ قيل: تقديره: أنه اسم لمذكر للماء الجاري من ذلك الموضع العالي، ومعنى (عيناً): جارياً فقد صارت في موضع الحال)) (١).

فقد ذكر النحّاس من الأقوال أن يكون (عَيْنًا) منصوب على الحال من (تسنيم) ، ولا بد في الحال أن تكون نكرة ، وصاحب الحال أن يكون معرفة ، فالحال (عيناً) نكرة ،

(١) إعراب القرآن ٥/١١٣.

و(تسليم) اسم للماء الجاري من أعلى الجنة ، فهو معرفة ، سميّ بالتسليم الذي هو مصدر: سمنه إذا رفعه ؛ لأنه أرفع شراب في الجنة.

وقد رجّح النحّاس هذا القول ، معللاً هذا الترجيح أنّ هذا القول يؤيده التفسير الصحيح المأثور قال: (( وهذا القول أولى بالصواب ؛ لأنه صحيحٌ على قول أهل التأول )) ، وذكر من الأقوال الصحيحة المأثورة تفسيراً عن الضحاك قال فيه: (تسليم) عينٌ من أعلى الجنة ، ليس في الجنة عينٌ أشرف منها(١).

وأيد النحّاس هذا القول من ناحية الاشتقاق أنّ (تسليم) مشتق ، فيقال تسنمت الماء أتسنمه تسليماً إذا أجرته من موضع عالٍ ، وقبر مسنمٌ ، أي: مرتفعٌ ، ومن هذا: سنام البعير(٢) ، فـ(تسليم): اسم للماء الجاري من ذلك الموضع العالي ؛ فيكون معنى (عيناً): عيناً جارياً فهو في معنى المشتق ؛ ولذلك جاز أن يكون حالاً.

ومن المواضع التي رجّح فيها توجيه النحوي على آخر بالاعتماد على التفسير المأثور مع غيره ، ما جاء في إعراب القرآن للنحاس في توجيه (الشهداء) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ وَالشّٰهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ الحديد: ١٩ فقد وجّه النحّاس رفع الشهداء بتوجيهين: التوجيه الأول: أنه معطوف على (الصّٰدِقُونَ) ، عطف مفردات ، وخبر الاثنين هو شبه الجملة في قوله تعالى: (لهم أجرهم ونورهم) ، والتوجيه الثاني: أن

(١) ينظر قول الضحاك أيضاً في: تفسير الثعلبي ١٠/١٥٧ ، زاد المسير ٩/٥٣.

(٢) تنظر: هذه المعاني في: الجمهرة ٢/٨٦١ ، تهذيب اللغة ١٣/١٣ ، المحيط لابن عباد ٨/٣٤٥ ، الصحاح ٦/٢٣٣.

تكون الواو للاستئناف ويكون (الشهداء) مبتدأً ، وخبره إمّا شبه الجملة في قوله تعالى: (عند ربهم) أو شبه الجملة في قوله تعالى: (لهم أجرهم ونورهم) ، ثم رجّح التوجيه الأول معتمداً في ترجيحه على:

التفسير المأثور أولاً: فقد جاء في الحديث الذي رواه البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((مؤمنو أمّتي شهداء) ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ، فيكون المؤمنون بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم هم الصديقون والشهداء.

وعلى القواعد الإعرابية ثانياً: لأنّ الواو في (والشهداء) واو العطف ، والأصل في واو العطف أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها إلا أن يمنع من ذلك مانع ، أو يدل دليل على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها.

قال النحاس: (( والشهداء) على هذا معطوفون على الصديقين ، يدل على صحة ذلك ما رواه ابن عجلان عن زيد بن أضم عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مؤمنو أمّتي شهداء ، ثم تلا ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الآية ، قال أبو جعفر: فهذا القول أولى من جهة الحديث والعربية ؛ لأنّ الواو واو عطف ، فسبيل ما بعدها أن يكون داخلاً فيما قبلها ، إلا أن يمنع مانع من ذلك ، أو يكون حجة قاطعة))<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع التي رجّح فيها النحاس توجيهاً نحويّاً على آخر معتمداً على التفسير المأثور

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٠.

مع غيره: ما جاء في توجيهه لمرجع الضمير في (نبرأها) فقد ذكر النحّاس في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ نَبْرَاهَا﴾ الحديد: ٢٢ ثلاثة آراء:

الأول: أن يكون الضمير في (نبرأها) راجعاً إلى (أنفسكم) ، أي: من قبل أن نبرأ الأنفس.

الثاني: أن يكون الضمير في (نبرأها) عائداً على (الأرض).

الثالث: أن يكون الضمير في (نبرأها) عائداً على (مصيبة).

ثم رجّح النحّاس الرأي الأول معتمداً على:

التفسير بالمأثور أولاً ، فقد جاء عن جلة المفسرين بالمأثور ، منهم ابن عباس رضي الله عنهما (١) ، والضحاك (٢) ، والحسن (٣) ، وابن زيد (٤) -رحمهم الله- أن المراد بـ ﴿مِنْ قَبْلِ نَبْرَاهَا﴾: من قبل أن نبرأ الأنفس.

وثانياً على القواعد النحوية ، فالأصل في الضمير أن يعود لأقرب مذكور (٥) ، وأقرب مذكور للضمير في (نبرأها) هو: (أنفسكم).

(١) ينظر قول ابن عباس في: تفسير الطبري ١٩٥/٢٣ ، ١٩٦ ، المحرر الوجيز ٢٦٨/٥.

(٢) ينظر قول الضحاك في: تفسير الطبري ١٩٦/٢٣.

(٣) ينظر قول الحسن في: تفسير الطبري ١٩٦/٢٣.

(٤) ينظر قول ابن زيد في: تفسير الطبري ١٩٦/٢٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣١٤/١ ، الكليات لأبي البقاء الكفومي ٥٦٩/١.

قال النحاس: (( **مِن قَبْلِ نَبْرَاهَا** ﴾ يكون من قبل أن نخلق الأنفس ، هذا قول ابن عباس ، والضحاك ، والحسن ، وابن زيد. وقيل: الضمير للأرض ، وقيل للمصائب ، والأول أولاها ؛ لأن الجلة قالوا به ، وهو أقرب إلى الضمير))<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في إعراب القرآن في تحديد مرجع الضمير (هم) في (إِخْوَانُهُمْ) وفي (يَمُدُّوهُمْ) في قوله تعالى: ﴿ **وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ يَقْصِرُونَ** ﴾<sup>(٢)</sup> الأعراف: ٢٠٢ فقد ذكر النحاس في مرجع الضمير توجيهين:

التوجيه الأول: أن الضمير في (إِخْوَانُهُمْ) يعود على الشياطين ؛ لدلالة لفظ الشيطان عليهم.

والضمير المنصوب في (يَمُدُّوهُمْ) يعود على الكفار ، والمرفوع يعود على الشياطين ، والتقدير: وإخوان الشياطين يمدُّهم الشياطين ، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير من هو له في المعنى.

التوجيه الثاني: أن الضمير (هُم) في (إِخْوَانُهُمْ) يعود على الجاهلين ، والمراد بالإخوان الشياطين ، وبالضمير المضاف إليه: الجاهلون ، أو غير المتقين ؛ لأن الشيء يدلُّ على مقابله، والواو في (يَمُدُّوهُمْ) تعود على الإخوان ، والضمير المنصوب (هم) يعود على الجاهلين ، أو

(١) إعراب القرآن ٤/٢٤٣.

غير المتقين؛ والمعنى: والشياطين الذين هم إخوانُ الجاهلين أو غير المتقين يمدُّون الجاهلين أو غير المتقين في الغيِّ ، والخبر في هذا الوجه جارٍ على من هو له لفظاً ومعنى.

ثم رجَّح النحاس التوجيه الثاني معتمداً في ذلك على أمرين ، هما:

الأول: التفسير المأثور ، قال النحاس: (( وأحسن ما قيل في هذا قول الضحاك:

﴿وَإِخْوَانُهُمْ﴾ أي: إخوان الشياطين ، وهم الفجار ، ﴿يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ يَقْصِرُونَ﴾ (٢٠٤) ﴿

قال: أي لا يتوبون ، ولا يرجعون)) (١).

الثاني: القواعد الإعرابية: فعلى هذا الوجه: الخبر جارٍ على من هو له لفظاً ، ومعنى ، قال

النحاس: ((وعلى هذا يكون الضمير متصلاً ، فهذا أولى في العربية)) (٢).

ومن المواضع التي رجَّح فيها توجيهٌ نحويٌّ على آخر بالاعتماد على التفسير المأثور مع

غيره ما جاء عند الزجاج في معنى (كان) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (٩١) النساء: ٩٩ ،

فقد أورد الزجاج في معنى (كان) في صفات الله - عز وجل - ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ابتداءه الزجاج بقول مأثور عن الحسن البصري ، قال: (( قوله: (وكان الله

عفوًّا غفوراً) تأويل (كان) في هذا الموضع قد اختلف فيه الناس ، فقال الحسن البصري: كان

(١) إعراب القرآن ٨٦/٢.

(٢) إعراب القرآن ٨٦/٢.

غفوراً لعباده وعن عباده: قبل أن يخلقهم))<sup>(١)</sup>.

الرأي الثاني: أورد الزجاج بعد ذلك رأياً نسبته لنحاة البصرة قال: (( وقال النحويون البصريون: كأنَّ القوم شاهدوا من الله رحمة فأعلموا أن ذلك ليس بجاذب ، وأن الله لم يزل كذلك))<sup>(٢)</sup>.

الرأي الثالث: نسبته لقوم من النحويين بدون أن يعينهم قال: (( وقال قوم من النحويين: (كان) ، و(فعل) من الله بمتزلة ما في الحال ، فالمعنى -والله أعلم- والله عفوٌ غفورٌ))<sup>(٣)</sup>.

وفاضل بين الأقوال الثلاثة مفضلاً القول الأول الذي جاء مؤيداً بالقول المأثور عن الحسن -رحمه الله- فقال: (( والذي قاله الحسن وغيره أدخل في اللغة، وأشبه بكلام العرب))<sup>(٤)</sup>.

ونلاحظ أنه في كل المواضع التي اشترك فيه التفسير المأثور مع غيره في ترجيح توجيه نحوي يقدم المعرب ذكر التفسير المأثور على غيره من أدلة الترجيح ، فحين اشترك التفسير المأثور مع سياق الكلام ، والقواعد النحوية ، في ترجيح التوجيه الأول لنصب (مُحرراً) في

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.



قوله تعالى: في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ <sup>آل عمران: ٣٥</sup> قدم العرب التفسير بالمأثور ، ثم تبنى بسياق الكلام ، ثم تلت بالإعراب.

وحيث اشترك التفسير بالمأثور مع الاشتقاق من القواعد اللغوية في ترجيح التوجيه الأخير في الناصب لـ (عَيْنًا) في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ <sup>المطففين: ٢٨</sup> قدم التفسير بالمأثور، ثم تبنى بالاشتقاق.

وكذلك في بقية المواضع حيث اشترك التفسير بالمأثور مع القواعد النحوية في ترجيح توجيه من التوجيهات فإن العرب يقدم في ذكر الأدلة التفسير بالمأثور ، ثم يثني بالقواعد الإعرابية.

## ثانياً:

## ردّ توجيه نحوي بالاعتماد على التفسير المأثور:

من آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي ، ردّ توجيه من التوجيهات النحوية بالاعتماد على التفسير المأثور ، فيرد المعرب توجيهاً نحوياً لمخالفته ما يقتضيه التفسير المأثور من توجيه ، وقد يكون الردّ بالاعتماد على التفسير المأثور وحده ، أو يشترك معه غيره:

## الأول: الاعتماد على التفسير المأثور وحده في ردّ توجيه نحوي:

من ذلك ما جاء عند الفراء في توجيه رفع (الصائبون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ مِّنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ المائدة: ٦٩ فقد ذكر الفراء للرفع عدة توجيهات ، من ضمنها توجيه نقله عن الكسائي وهو أن يكون (الصائبون) معطوفاً على الضمير في (هادوا) ، على أن يكون (هادوا) مأخوذاً من قولهم: إنا هدنا إليك، أي: تبنا إليك ، لا من اليهودية ، فيدخل فيه بعض الصابئين فيصح العطف عليه<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٣١٢/١.

وردّ الفراء توجيه الكسائي هذا معتمداً في ردّه على التفسير المأثور ، قال الفراء (( قال الكسائي: أرفع (الصائبون) على إتباعه الاسم الذي في هادوا ، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك) لا من اليهودية ، وجاء التفسير بغير ذلك ))<sup>(١)</sup>. فالمراد بالذين هادوا: اليهود كما جاء ذلك في التفسير المأثور ، والمعطوف شريك المعطوف عليه ، فيصير المعنى على توجيه الكسائي: أن الصابئين من اليهود ، وهذا غير صحيح ، وقد ورد التصريح بأن الصابئين ليسوا يهوداً عن مجاهد ، وقتادة ، وغيرهما<sup>(٢)</sup>:

قال مجاهد: (( الصائبون: ليسوا بيهود ولا نصارى ، ولا دين لهم ))<sup>(٣)</sup>.

وقال قتادة<sup>(٤)</sup> ، ومقاتل<sup>(٥)</sup>: (( الصائبون: قوم يعبدون الملائكة ، يصلون إلى القبلة، ويقرءون الزبور ))

ومن المواضع التي رُدّ فيها توجيه النحوي بالاعتماد على التفسير المأثور وحده ما جاء عند الفراء في توجيه (الظالمون) في قراءة عبدالله بن مسعود وأبي رجاء والأعمش في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(١٢٤)</sup> البقرة: ١٢٤ فقد وجه

(١) معاني القرآن ٣١٢/١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٤٦/٢-١٤٨.

(٣) تفسير الطبري ١٤٦/٢ ، وينظر تفسير ابن أبي حاتم ١١٧٥/٤.

(٤) تفسير الطبري ١٤٧/٢ ، وينظر الدر المنثور ١٣٢/١ ، تفسير ابن أبي حاتم ١١٧٥/٤.

(٥) تفسير مقاتل ٣٧٩/٢.

الفراء قراءة رفع (الظالمون) بأنها في معنى قراءة النصب ، فـ(لا ينال عهدي الظالمون) في معنى: (لا ينال عهدي الظالمين) معللاً ذلك بقوله: (( لأنَّ ما نالك فقد نلته ، كما تقول: نلتُ خيرك ، ونالني خيرُك ))<sup>(١)</sup>.

وردّ النحّاس توجيه الفراء ، معللاً ذلك بأنّ المعنى لا يستقيم عليها ، فالمعنى يوجب نصب (الظالمين) فالله عهد لإبراهيم ﷺ وأناله الإمامة قال تعالى: ﴿إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ البقرة: ١٢٤ فسأل إبراهيم الله سبحانه أن يجعل ذريته أئمةً وينيلهم ، فقال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١٢٤)</sup> لا أجعل إماماً ظالماً.

واستدل النحّاس على صحة هذا المعنى بتفسير مأثورٍ عن ابن عباسٍ ﷺ لهذه الآية<sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباسٍ ﷺ: سأل إبراهيم ﷺ أن يُجعل من ذريته أئمةً ، فعلم الله -عز وجل- أن في ذريته من يعصي فقال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد يصل الاعتماد على التفسير المأثور في الاستدلال على التوجيه النحوي أو رده أن يدعي كل معرب أن التفسير المأثور يؤيده.

من ذلك ما جاء في توجيهه (لات) في قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٣)</sup> ص: ٣ فقد نقل

(١) معاني القرآن ٧٦/١.

(٢) ينظر تفسير ابن عباسٍ ﷺ أيضاً في: تنوير المقباس ١٨ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٢٢/١ ، تفسير ابن كثير ٤١٠/١.

(٣) إعراب القرآن ٧٦/١.

النحّاس فيها توجيه أبي عبيد القاسم بن سلام: أنها كلمة وبعض كلمة ، فهي عند أبي عبيد (لا) النافية ، و(التاء) زائدة في أول الحين ، والوقوف يكون على (لا) ثم تبدئ فتقول: (تحين)<sup>(١)</sup> ، وذكر أن أبا عبيد استدل على ذلك بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه الذي جاء فيه أن ابن عباس رضي الله عنه يقول في توجيه الآية ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: ليس حين نزو ولا فرار ، ثم ردّ النحّاس على أبي عبيد استشهاده بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه وأنكر أنه يدل على ما ذهب إليه ، قال النحّاس: (( قال أبو عبيد: والحجة الثانية<sup>(٢)</sup> أن تفسير ابن عباس يدل على ذلك [أي: على أن (لات حين) كلمة وبعض كلمة] ؛ لأن ابن عباس قال ليس حين نزو ولا فرار ، قال أبو جعفر: تفسير ابن عباس يدل على أن الصحيح غير قوله ، ولو كان على قوله لقال ابن عباس: ليس تحين مناص ، ولم يرو هذا أحد<sup>(٣)</sup>)).

### الثاني: اشتراك التفسير المأثور مع غيره في ردّ توجيه نحوي:

من المواضع التي ردّ المعرب فيها توجيهاً نحوياً معتمداً على التفسير المأثور مع غيره ما جاء

(١) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٠٣ ، الارتشاف ٣/١٢١٠.

(٢) أي من حجج كون (لات) كلمة وبعض كلمة ، والحجة الأولى التي ذكرها أبو عبيد هي: أنه لم يوجد في كلام العرب (لات) وإنما هي (لا) ، ورد عليه النحّاس بقوله: (( لو لم يكن في هذا من الرد إلا اجتماع المصاحف على ما أنكره ، فكيف وقد روى خلاف ما قال جميع النحويين المذكورين من البصريين ، والكوفيين ، فقال سيبويه: (لات) مشبهةً —(ليس) ، وقال الفراء عن الكسائي: أحسبه أنه سأل أبا السمال فقال كيف تقف على (ولات) فوقف عليها بالهاء )) إعراب القرآن ٣/٣٠٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٠٣ ، ارتشاف الضرب ٣/١٢١٠ ، وينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: تفسير الطبري ١٤٣/٢١ ، الدر المنثور ٨/٣٧٣.

عند النحّاس في توجيه (والأرحام) بكسر الميم في قراءة حمزة ، وقتادة<sup>(١)</sup> ، فقد نقل النحّاس عن بعض النحويين أن الواو في (والأرحام) للقسم و(الأرحام) مجرور بحرف القسم<sup>(٢)</sup> ، ثم ردّ النحّاس هذا القول وخطأه مستدلاً على ردّه بثلاثة أدلة ، اثنين من المأثور ، وثالث من القواعد النحوية ، أمّا الدليلان اللذان من المأثور فهما:

الدليل الأول: أن حديث النبي ﷺ يدل على النصب قال جرير رضي الله عنه كنت عند النبي ﷺ حتى جاء قوم من مضر حفاةً عراةً فرأيت وجه النبي ﷺ يتغير ؛ لما رأى من فاقتهم ، ثم صلى الظهر ، وخطب الناس ، فقال: (( يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام ، ثم قال: تصدق رجلٌ بديناره ، تصدق رجلٌ بدرهمه ، تصدق رجلٌ بصاع تمره ))<sup>(٣)</sup> ، قال النحّاس: ((فمعنى هذا على النصب ؛ لأنه حضهم على صلة أرحامهم))<sup>(٤)</sup>.

الدليل الثاني: أن القسم بغير الله تعالى منهي عنه ، وقد صح عن النبي ﷺ النهي عن القسم

(١) تنظر القراءة في : معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، تفسير الطبري ٥١٧/٧ ، السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ ، إعراب القرآن للنحّاس ١٩٧/١ ، معاني القراءات للأزهري ١١٨ ، الحجة لابن خالويه ١١٨ ، التيسير للداني ٧١ ، النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٣/١ ، العقد الفريد ٦٨٥/١ .

(٣) الحديث في: صحيح مسلم حديث ١٠١٧ ، ٧٠٥/٢ ، سنن النسائي حديث ٢٥٦٦ ، ٣٩٠/٨ ، صحيح ابن حبان ٩٩/٨ .

(٤) إعراب القرآن للنحّاس ١٩٧/١ .

بغير الله سبحانه وتعالى قال ﷺ: (( من كان حالفاً فليحلف بالله ))<sup>(١)</sup> ، قال النحاس: ((فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله ؛ كذا لا يجوز أن تستحلف إلا بالله ، فهذا يرد قول من قال: المعنى أسألك بالله وبالرحم ))<sup>(٢)</sup>.

والدليل الثالث من القواعد العربية وهو: أن القسَم فيه حذف ، ولا يلجأ إلى تقدير الحذف إلا عند الاضطرار إليه ، ولا اضطرار في الآية<sup>(٣)</sup>.

ومن المواضع التي ردّ فيها المعرب توجيهاً نحويّاً بالاعتماد على التفسير المأثور ما جاء عند النحاس في إعراب (الفرقان) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(٥٣)</sup> فقد ذكر النحاس أن (الفرقان) معطوفٌ على المفعول به (الكتاب) ثم ذكر قولين للنحاة في نوع العطف:

الأول للفراء وقطرب: أن العطف بين الكتاب والفرقان عطفٌ بين شيئين مختلفين ، فالكتاب: هو التوراة أنزلت على موسى ﷺ ، والفرقان: هو القرآن أنزل على محمد ﷺ ، ويكون هناك مفعول محذوف ، والتقدير: وإذ آتينا موسى ﷺ الكتاب ، ومحمداً ﷺ

(١) الحديث في: صحيح البخاري حديث ٢٥٣٣ ، ٩٥١/٢ ، صحيح مسلم حديث ١٦٤٦ ، ١٢٦٧/٣ ، صحيح ابن حبان ١٠/١٧٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٢.

الفرقان<sup>(١)</sup>.

والوجهان اللذان ردّ بهما النحّاس هذا القول هما:

الوجه الأول من القواعد النحوية: وذلك لاختلال شرطٍ من شروط العطف ، وهو المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم السابق ، فعلى رأي الفراء وقطرب ليس هناك مشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ، فأوتي موسى الكتاب، ومحمد الفرقان ، فاختلف الحكم.

الوجه الثاني من المعنى: وذلك أنّ الله سبحانه ذكر في غير هذه الآية أنه أتى موسى ﷺ الفرقان ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾ الأنبياء: ٤٨ فدل على أنّ الكتاب والفرقان كليهما عطاءً من الله لموسى ﷺ ، وليس المقصود كما ذكر الفراء أنّ الله أعطى موسى ﷺ الكتاب ، ومحمداً ﷺ الفرقان.

والقول الثاني للزجاج: يرى فيه أنّ الكتاب والفرقان عطفٌ بين شيءٍ واحدٍ<sup>(٢)</sup> ، فهو من عطف الشيء على نفسه ، فالكتاب هو الفرقان أعيد ذكره ، ومعناه أنّ الله أتى موسى شيئاً جامعاً بين كونه كتاباً ، وبين كونه فرقاناً بين الحق والباطل ، ويكون من عطف الصفات ، لأن الكتاب في الحقيقة معناه: المكتوب.

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/٥٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١/٥٣.



ثم ردّ النحاس هذا القول ، معتمداً على القواعد الإعرابية ، ووصفه بأنه بعيدٌ ، معللاً ذلك بأنّ عطف الشيء على نفسه مختص بالشعر.

ثم بيّن أنّ الأحسن في توجيه الآية أنّ يكون هذا العطف من العطف المغاير بدون حذف، فالمراد بـ(الكتاب) التوراة ، وبـ(الفرقان) الفصل بين الحق والباطل الذي علمه إياه ، أي: أنّ الله أعطى موسى ﷺ شيئين: كتاباً ، وعلماً يُقدّرُ به على الفصل بين الحق والباطل ، واعتمد في هذا التوجيه على تفسير مأثور عن مجاهدٍ -رحمه الله- ، قال النحاس: (( ﴿وَإِذْ آتَيْنَا﴾ بمعنى أعطينا ﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾ مفعولان ﴿وَالْفُرْقَانَ﴾ عطفٌ على الكتاب. قال الفراء ، وقطرب يكون: وإذ آتينا موسى الكتاب ، أي: التوراة ، ومحمداً ﷺ الفرقان. قال أبو جعفر: هذا خطأ في الإعراب والمعنى ، أما الإعراب: فإنّ المعطوفَ على الشيء مثله ، وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء خلافه ، وأما المعنى: فقد قال فيه -جل وعز- ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان، قال أبو إسحاق: يكون الفرقانُ هذا الكتابَ أعيدَ ذكرُهُ ، وهذا أيضا بعيدٌ ، إنما يجيء في الشعر كما قال: (وألفى قولها كذبا ومينا) ، وأحسن ما قيل في هذا قول مجاهد: فرقانا بين الحق والباطل الذي علمه إياه ((<sup>(١)</sup>).

(١) إعراب القرآن ١/٥٣.

## ثالثاً:

## الاستدلال بالتفسير المأثور على التوجيه النحوي:

من آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي ، الاستدلال على التوجيه النحوي بالتفسير المأثور ، فيذكر المعرب توجيهاً نحوياً ، ثم يستدل على صحة هذا التوجيه بالتفسير المأثور.

من ذلك ما جاء عند النحّاس ، ومكي في توجيهه (بجراها) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَرَأَيْتُمْ إِنَّمَا يَسْمِ اللَّهُ بِمَجْرِبَتِهَا﴾ هود: ١٤ فقد ذكر النحّاس في (بجراها) توجيهين:

التوجيه الأول: أن يكون (بجراها) في موضع رفع على الابتداء ، والجار والمجرور (بسم الله) في محل رفع خبر ، أي: بسم الله إجراؤها.

التوجيه الثاني: أن يكون (بجراها) في موضع نصب على الظرفية الزمانية ، أو المكانية ، على تقدير حذف مضاف ، والتقدير: بسم الله وقت إجرائها ، كما تقول: أنا أجيئك مقدم الحاج ، أو بسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

واستدل النحّاس على هذا التوجيه بالقول المأثور عن الضحاك ، قال النحّاس: (( ويجوز أن يكون في موضع نصب ، ويكون التقدير: باسم الله وقت إجرائها ، كما تقول: أنا أجيئك مقدم الحاج ، وقيل التقدير: باسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف موضع ، وأقيم

مجراها مقامه ، وقال الضحاك كان إذا قال: باسم الله جرت ، وإذا قال: باسم الله رست))<sup>(١)</sup>.

وذكر مكي<sup>١</sup> كذلك هذين التوجيهين ، ونصّ على الاستدلال بالتفسير المأثور على التوجيه الثاني، قال مكي<sup>٢</sup>: (( ويجوز أن يكون مجراها في موضع نصب على الظرف على تقدير حذف ظرفٍ مضافٍ إلى مجراها ، بمتزلة قولك: آتيك مقدّم الحاج ، أي: وقت مقدم الحاج ؛ فيكون التقدير: بسم الله وقت إجرائها وإرسائها ، وقيل تقديره في النصب: بسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف المضاف. وفي التفسير ما يدل على نصبه على الظرف: قال الضحاك: كان يقول وقت جريها: بسم الله ؛ فتجري ، ووقت إرسائها: بسم الله ؛ فترسو))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما جاء عند النحاس في توجيه قراءتي الرفع والنصب لـ(حِطَّة)<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ البقرة: ٥٨ ففي قراءة الرفع وجه النحاس الرفع فيها أنه خيرٌ لمبتدأ مرفوع ، أي: مسألتنا حِطَّةً ، أو أمرك حِطَّةً ، واستدل النحاس على هذا التوجيه بقول

(١) إعراب القرآن ١٦٩/٢ ، وينظر قول الضحاك في: تفسير الطبري ٣٣٠/١٥ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٠٣٣/٦ ، تفسير الثعلبي ١٧٠/٥ ، الدر المنثور ٣٠٦/٥ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٦١/١ .

(٣) تنظر القراءة في: معاني القرآن للأخفش ٢٦٩/١ ، تفسير الرازي ٤٤٦/١ ، البحر المحيط ٣٨٤/١ .

ابن مسعود رضي الله عنه أنهم قالوا (حِنْطَةَ) بدل (حِطَّةَ) ، قال النحاس: (( حِطَّةٌ) على إضمار مبتدأ ... وحديث ابن مسعود قالوا: حنطة ، تفسيرٌ على الرفع))<sup>(١)</sup>.

وفي قراءة النصب نقل النحاس التوجيه فيها عن الأخفش ، والتوجيه: أن (حِطَّةَ) نابت عن المصدر المحذوف ، والتقدير: احطط عنَّا حِطَّةً ، واستدل النحاس على هذا التوجيه بتفسير ابن عباس رضي الله عنه قال النحاس: (( قال الأخفش: وقرئت (حِطَّةً) نصباً ، على أنها بدلٌ من الفعل ، قال أبو جعفر: الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه أنهم قيل لهم: قولوا لا إله إلا الله ، وفي حديث آخر عنه قيل لهم: قولوا: مغفرةً ، تفسير للنصب ، أي: قولوا شيئاً يحط عنكم ذنوبكم ، كما تقول قل خيراً))<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضع التي استدل العرب فيها بالتفسير المأثور على التوجيه النحوي ما جاء عند النحاس في توجيه (سَلاماً) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا﴾ هود: ٦٩ ، وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا﴾ الذاريات: ٢٥ فقد ذكر النحاس في (سَلاماً) توجيهين ، محتملين لنصبه ، ولما كان المتبادر إلى الذهن هو التوجيه الأول بدأ به ، ولما ذكر التوجيه الثاني أتبعه في آية هود بأن التفسير المأثور يدل عليه ، والتوجيهان هما:

الأول: أن يكون (سَلاماً) منصوباً على المصدر ، بفعل محذوف ، وذلك الفعل في محل نصب بالقول ، تقديره: قالوا سَلَّمْنَا سَلاماً ، أو نُسَلِّمُ سَلاماً.

(١) إعراب القرآن ٥٥/١.

(٢) إعراب القرآن ٥٥/١ ، وينظر قول ابن عباس في: تنوير المقباس ١٤٠.

الثاني: أن يكون (سَلاماً) مفعول به لـ(قالوا) ، أي أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ ، كما يقال: قالوا خيراً ، والمقصود أنهم قالوا كلاماً صفتة أنه خير ، واستدل النحّاس على هذا التوجيه بتفسير مجاهدٍ -رحمه الله- (١) أن معنى (سَلاماً) هو: سَداً.

قال النحّاس: ((قَالُوا سَلَمًا)) في نصبه وجهان: يكون مصدرًا ، والوجه الآخر أن يكون منصوبًا بـ(قالوا) ، كما يقال: قالوا خيراً ، والتفسير على هذا: روى يحيى القطان عن سفيان عن ابن أبي نُجَيْحٍ عن مجاهدٍ: ((قَالُوا سَلَمًا)) أي: سداداً ((٢)).

أما في الذاريات فلما ذكر جواز التوجيه الثاني المعتمد على أن (سَلاماً) حكاية لما قاله سيدنا إبراهيم ﷺ صرح بأن الدليل على هذا التوجيه هو التفسير المأثور عن مجاهد -رحمه الله- قال النحّاس: ((قَالُوا فَقَالُوا)) منصوب على المصدر ، ويجوز أن يكون منصوباً بوقوع الفعل عليه ، ويدل على صحة هذا الجواب أن سفيان روى عن ابن أبي نُجَيْحٍ عن مجاهدٍ: ((قَالُوا سَلَمًا)) (٣) قال: سداداً ((٣)).

ومن ذلك ما جاء عند النحّاس في توجيه (أَوْ) في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (النجم: ٩) فقد ذكر النحّاس أن في توجيه هذه الآية ما يشكل في العربية ، وهو أن (أَوْ) للشك

(١) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير ابن أبي حاتم ٢٧٢٢/٨ ، تفسير ابن زنين ٢٦٦/٣ ، الدر المنثور ٢٧٢/٦.

(٢) إعراب القرآن ١٧٥/٢.

(٣) إعراب القرآن ١٦٢/٤.

والإبهام ، والمعنى: كان ما بين جبريل -عليه السلام- وبين رسول الله ﷺ قدر قوسين من القسي العربية ، أو أقرب ، ومحالٌ أن يكون من الله شكٌ أو إبهامٌ.

ثم استدل النحاس على الجواب من تفسيرٍ مأثورٍ عن ابن مسعود رضي الله عنه يبين أن (أو) على باهما في الآية على معنى تتريل التقدير على لغة البشر وأسلوبهم ، فهي للشك أو الإبهام ، أي: فكان بمقدار ذلك عندكم لو رأيتموه قدر قوسين أو أدنى ، قال النحاس: (( ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ ) قال أبو جعفر: وهذا أيضا مما يشكل في العربية ؛ لأن (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى (الواو) ؛ لاختلاف ما بينهما ، ولا بمعنى (بل) ؛ لما ذكرنا ، وأن الاختصار يوجب غير ذلك ، فالتقدير: فكان بمقدار ذلك عندكم -لو رأيتموه- قدر قوسين أو أدنى، كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: فكان قدرَ ذراعٍ ، أو ذراعين ))<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع التي استدل فيها العرب على التوجيه النحوي ما جاء عند مكي في توجيه (تلك) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾ طه: ١٧ فقد ذكر مكي في معنى (تلك) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾ توجيهين:

الأول: أن (تلك) بمعنى (التي) ، وجملة (بيمينك) صلتها أي: وما التي بيمينك يا موسى.

الثاني: أن (تلك) بمعنى (هذه) ، ولكنها لست اسم إشارة ، وإنما اسمٌ موصولٌ تفتقر إلى صلة كسائر الموصولات أي: وما هذه بيمينك يا موسى ، واستدل مكي على هذا التوجيه

(١) إعراب القرآن ٤/١٦٢.

بأثرٍ مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال مكي: (( وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ (تلك) عند الزجاج بمعنى: (التي) ، وييمينك صلتها ، وهي عند الفراء بمعنى: (هذه) ، و(هذه) و(تلك) عنده تحتاجان إلى صلة كـ(التي) ، وذكر قطرب عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن (تلك) بمعنى: (هذه) <sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما جاء عند الفراء في توجيه (ما) في قوله تعالى: ﴿ نَسِيَ ﴾ كَانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ الزمر: ٨ فقد ذكر الفراء فيها توجيهين:

التوجيه الأول: أن تكون (ما) بمعنى (من) ، أي: نسي مَنْ يدعوهُ إذا مسَّه الضر ، يريد الله تعالى ، وتكون الهاء في (إليه) عائدة إلى الله سبحانه.

التوجيه الثاني: أن تكون (ما) مصدرية ، ويكون المعنى: نسي دعاءه إلى الله من قبل ، وتكون الهاء في (إليه) عائدة على المصدر.

واستدل الفراء على مجي (ما) بمعنى (من) في هذا الموضع بالتفسير بالمأثور الوارد في آية النساء ، فقد جاء في التفسير بالمأثور في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ النساء: ٣ ما يدل على أن المعنى: فانكحوا مَنْ طاب لكم من النساء.

قال الفراء: (( وقوله: ﴿ نَسِيَ ﴾ كَانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ يقول: ترك الذي كان يدعوهُ إذا مسَّه الضر ، يريد: الله تعالى. فإن قلت: فهلاً قيل: نسي من كان يدعو؟ ، قلت: إنَّ (ما) قد

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٤٥/١.

تكون في موضع (من) قال الله ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾ يعني الله. وقال ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ ﴿٤﴾ فهذا وجهٌ ، وبه جاء التفسير ، ومثله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ ﴿٥﴾﴾ (١).

ومن المواضع أيضاً ما جاء عند مكّي في توجيهه (لا يمسُّه) في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَمْطَهُرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ الواقعة: ٧٩ فقد ذكر مكّي في ضمة السين من (يمسُّه) توجيهين:

الأول: أن تكون (لا) نافيةً ، و(يمسُّه) يمسُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به ؛ فتكون ضمة السين في (يمسُّ) على هذا الرأي ضمة إعرابٍ.

وقد استدل مكّي على هذا الرأي بالتفسير المأثور الوارد عن ابن عباس رضي الله عنهما (٢) ، وقتادة (٣) ، ومجاهد (٤) ، وغيرهم (٥) - رحمهم الله - الذين جاء فيه أن المراد بالمطهَّرين: الملائكة ، فيكون سياق الآية على هذا التفسير خيراً عن الله أن القرآن لا يمسّه إلا المطهرون.

(١) معاني القرآن ٤١٦/٢.

(٢) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنهما في: معاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ ، تفسير الطبري ١٤٩/٢٣.

(٣) ينظر قول قتادة في: تفسير الطبري ١٥٢/٢٣ ، المحرر الوجيز ٢٥١/٥ ، الدر المنثور ٣٩٨/٩.

(٤) ينظر قول مجاهد في: تفسير مجاهد ٦٥٢/٢ ، تفسير الطبري ١٥١/٢٣ ، الدر المنثور ٣٩٨/٩.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ١٤٩/٢٣ ، الدر المنثور ٣٩٧/٩ ، ٣٩٨.



الثاني: أن تكون (لا) ناهيةً ، والفعل بعدها مجزوماً ؛ فتكون ضمة السين في (يمسُّ) على هذا الرأي ضمةً بناءً ، أي: ضمة لأجل الإدغام ، لا لأجل الإعراب ، ويكون سياق الآية نهيًا من الله سبحانه أن يمسَّ القرآن إلا طاهرًا.

قال مكِّي: ((لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٨﴾)) هذه الضمة في (يمسُّه) يجوز أن تكون إعراباً ، و(لا) نهيًا ، أي: ليس يمسّه إلا المطهرون ، يعني الملائكة ، فهو خبرٌ ، وليس بنهي ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه ، ومجاهد ، وقتادة -رحمهما الله- ، وغيرهم ، وقيل: (لا) للنهي ، والضمة في (يمسُّه) بناءً ، والفعل مجزومٌ ، فيكون ذلك أمراً من الله أن لا يمس القرآن إلا طاهرًا<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع ما جاء عند النحّاس في إعراب القرآن في معنى (إمّا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان: ٣ فيرى النحّاس أن (إمّا) في قوله تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ بمعنى (أو) ، ونصّ على الاستدلال على ذلك بالتفسير المأثور قال: ((إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ منصوبان على الحال ، أي: إنا خلقنا الإنسان شاكراً أو كفوراً ، ومعنى (إمّا) (أو) وإن كانت تجيء في أول الكلام ؛ ليدل على المعنى ، ويدل على ذلك قول أهل التفسير: إن المعنى: إنا هديناه السبيل إمّا شقياً وإمّا سعيداً<sup>(٢)</sup>.

(١) مشكل إعراب القرآن ٧١٣/٢.

(٢) إعراب القرآن ٥٤/٥.

## رابعاً:

### حل إشكال نحوي بالاعتماد على التفسير المأثور:

ومن آثار التفسير المأثور على التوجيه النحوي أن يلجأ المعرب إلى التفسير المأثور لحل إشكالٍ نحويٍّ يراه في التوجيه ، وقد يعتمد في حل الإشكال على قولٍ واحدٍ أو أكثر من التفسير المأثور:

#### الأول: الاعتماد على أكثر من قول من التفسير المأثور في حل الإشكال النحوي:

من ذلك ما جاء عند الزجاج والنحاس في توجيهه (لا) في قوله تعالى: ﴿ وَكَرَّمُ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فقد قال الزجاج في توجيهه هذه الآية: (( وظاهر (حرام عليهم أنهم لا يرجعون) يحتاج إلى أن يبين ، ولا أعلم أحداً من أهل اللغة ولا من أهل التفسير بينه ))<sup>(١)</sup>.

وقال النحاس عن الآية إنها مشكلة<sup>(٢)</sup>.

أمّا سبيل حل الإشكال عند الزجاج فقد كان البداية بإيراد ثلاثة أقوال مأثورة لم ينسب

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٥٦/٣.

الأول لأحد ، ونقل الثاني عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثالث عنه وعن قتادة ، قال الزجاج: (( جاء في التفسير حرام في معنى: حتم ، وجاء أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: حتم عليهم ألا يرجعوا إلى دنياهم ، وجاء عنه وعن قتادة: أنهم لا يرجعون إلى توبة ))<sup>(١)</sup>.

ثم بنى الزجاج توجيهه على هذين القولين المأثورين ، وهو أن يكون: (حرام) خبر مقدم، والمبتدأ محذوف دل عليه قوله تعالى في الآية التي قبلها ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ الأنبياء: ٩٤ ، فمقابلة حال الكافرين بحال المؤمنين يدل على المبتدأ المحذوف ، أي: حرام على قرية أهلكتها أن نتقبل منهم عملاً لأنهم لا يرجعون. فالتقدير: حرام قبول أعمالهم ، فـ(لا) في التأويل عند الزجاج ليست زائدة.

وأما النحاس فبعد أن ذكر أن هذه الآية مشكلة ، اعتمد في حل الإشكال على اختيار تفسير مأثور عن ابن عباس رضي الله عنه قال عنه: إنه أحسن ما قيل في الآية ، ثم بنى عليه التوجيه الذي يراه صواباً ، قال النحاس: (( عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله جل وعز: ﴿وَحَكَرَمُ عَلَى قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ الأنبياء: ٩٥ قال: وجب<sup>(٢)</sup> ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ الأنبياء: ٩٥ قال: لا يتوبون ، قال أبو جعفر: واشتقاق هذا بين من اللغة ، وشرحه: أن معنى: حرم الشيء: حُظِرَ ، ومُنِعَ منه))<sup>(٣)</sup>.

فالْحَرَامُ مستعار للممتنع وجوده ، بجامع أن كل واحدٍ منهما غير مرجو الحصول ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ٥٢٥/١٨ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢٤٦٨/٨.

(٣) إعراب القرآن ١٣٠/٣.

ويكون المعنى عند النحّاس: وجب على أهل قرية حكمنا بهلاكهم أنهم لا يتوبون.

فحرامٌ خبر مقدم ، والمصدر المقدر من أن وما دخلت عليه في (أهم لا يرجعون) أي: عدم رجوعهم مبتدأ مؤخر.

ومن ذلك ما جاء عند النحّاس في مرجع الضمير في (فمنهم) وفي (يدخلونها) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ. وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ (٣٢) جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا يُحَلِّتُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ (٣٣) فلظن: ٣٢-٣٣ فقد بدأ النحّاس توجيهه لهذه الآية بأنها مشكلة ، ثم بدأ حلّ الإشكال بسرد الأقوال المأثورة عن ابن عباس وعمر ، وعثمان ، وأبو الدرداء ، وابن مسعود ، وعقبة بن عمرو ، وعائشة -رضي الله عنهم- وبني التوجيه النحوي على هذه الأقوال ، قال النحّاس: (( ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ هذه الآية مشكلة ؛ لأنه قال -جل وعز-: اصطفينا من عبادنا ، ثم قال -جل وعز-: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ وقد كنا ذكرناها ، إلا أننا نبينها ههنا بغاية البيان ، وقد تكلم جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: فمن أصح ما روي في ذلك: ما قرئ على أبي بكر محمد بن جعفر بن الإمام عن يوسف بن موسى عن وكيع بن الجراح قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ قال: الكافر ، وقرئ على أحمد بن شعيب عن الحسين بن حبيب عن الفضل بن موسى عن حسين عن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ. وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ﴾ قال نجت فرقتان فهذا قول ، ويكون التقدير في العربية: (فمنهم) فمن

عبادنا ظالمٌ لنفسه أي: كافرٌ ، وقال الحسن: أي: فاسقٌ ، ويكون الضمير الذي في (يدخلونها) يعود على المقتصد ، والسابق ، لا على الظالم ، فأما معنى ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ففيه قولان: أحدهما: أن الذين اصطفوا هم الأنبياء -صلوات الله عليهم- ، أي: اختيروا للرسالة ، وقيل المعنى: الذين اصطفوا لإنزال الكتاب عليهم ، فهذا عامٌ ، وقيل: الضمير في (يدخلونها) يعود على الثلاثة الأصناف ، على أن لا يكون الظالم ههنا كافراً ، ولا فاسقاً ، فممن روى عنه هذا القول ، أعني أن الذين يدخلونها هذه الثلاثة الأصناف: عمرٌ ، وعثمانٌ ، وأبو الدرداءِ ، وابن مسعودٍ ، وعقبةُ بن عمرو ، وعائشةُ -رضي الله عنهم- ، ولولا كراهة الإطالة ؛ لذكرنا ذلك بأسانيده ، وإن كانت ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة ، وهذا القول أيضا صحيحٌ عن عبيد بن عمرو ، وكعب الأحماس ، وغيرهما من التابعين ، والتقدير على هذا القول: أن يكون الظالم لنفسه: الذي عمل الصغائر، والمقتصد: قال محمد بن يزيد: هو الذي يعطي الدنيا حقها ، والآخرة حقها ، فيكون ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ عائداً على الجميع على هذا الشرح والتبيين ، وفي الآية قولٌ ثالث: يكون الظالم: صاحب الكبائر ، والمقتصد: الذي لم يستحق الجنة بزيادة حسناته على سيئاته ؛ فيكون ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ الذين سبقوا<sup>(١)</sup> بالخيرات لا غير ، وهذا قول جماعة من أهل النظر قالوا: لأن الضمير في حقيقة النظر لما يليه أولى ، وقد ذكرنا قول العلماء المتقدمين قبل هذا)<sup>(٢)</sup>.

رتب النحّاس في حل الإشكال التوجيهات النحوية على ما تقتضيه قوة الأقوال المأثورة

(١) في النسخة المطبوعة: (سبقونا) ، ولا يستقيم به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ١٩٨ .

(٢) إعراب القرآن ٣/٢٥٢ .

من الصحة ، فبدأ بأقوى الأقوال المأثورة ، وقد صرح بذلك بقوله: فمن أصح ما روي في ذلك ثم ذكر القول الأول ، وأتبعه ما يقتضيه من توجيه نحوي ، وذكر بعد ذلك القول الثاني مسنداً القول فيه إلى عدد من الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين -رحمهم الله- ولكن لما كان هذا القول ليس في قوة القول الأول صرح بذلك فقال: وإن كانت -أي الأسانيد الثانية- ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة ، وآخر النحاس القول الثالث الذي نسبه لأهل النظر بدون أن يذكر أحداً منهم ، مع أن له وجهاً في العربية وهو أن الضمير فيه عائذ على أقرب مذكور ، إلا أنه لا لم يعتضد برواية مأثورة ، ولذلك أخره عن القولين الأولين اللذين جاءت فيهما أقوال مأثورة ، وصدده بما يدل على كونه أقل منهما بقوله: وفي الآية قولٌ ثالثٌ ثم ذكره.

ومن المواضيع التي استعان فيها المعرب بالتفسير بالمأثور لحل إشكال التوجيه النحوي ما جاء عند الفراء في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٤) الشعراء: ؛ فقد بدأ الفراء توجيهه لهذه الآية باستشكالٍ نحويٍ طرحه هو: لم جاء لفظ (خاضعين) مذكراً ولم يأت مؤنثاً (خاضعة) مع أنه خبر لمؤنث ، هو (أعناقهم)؟ ، ثم أجاب عن هذا الاستشكال بثلاثة أوجه ، اعتمد في أولها على ما جاء في المأثور عن مجاهد في معنى الآية ، وفي الثاني على المعنى اللغوي ، وفي الثالث على المعنى المستفاد من سياق الآية ، قال الفراء: (( وقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٤) والفعل للأعناق فيقول القائل: كيف لم يقل: خاضعة؟ وفي ذلك وجوهٌ كلها صوابٌ. أولها أن مجاهداً جعل الأعناق: الرجال الكبراء ، فكانت الأعناق هاهنا بمنزلة قولك: ظلت رعوسهم رعوس القوم وكبرائهم (لها خاضعين) للآية. والوجه الآخر: أن تجعل الأعناق الطوائف ، كما تقول: رأيتُ الناسَ إلى فلانٍ عُقفاً

وَاحِدَةً ، فَتَجَعَلَ الْأَعْنَاقَ: الطَّوَائِفَ الْعُصَبَ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْعَرَبِيَّةِ: أَنْ  
الْأَعْنَاقَ إِذَا خَضَعَتْ ، فَأَرَبَاهُمَا خَاضِعُونَ ، فَجَعَلْتَ الْفِعْلَ أَوْلَى لِلْأَعْنَاقِ ، ثُمَّ جَعَلْتَ  
(خَاضِعِينَ) لِلرِّجَالِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (١):

عَلَى قَبْضَةٍ مَوْجُوءَةٍ ظَهْرُ كَفِّهِ      فَلَا الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ وَلَا هُوَ طَاعِمٌ

فَأَنْتَ فَعَلَ الظَّهْرَ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ تَجَمَعَ الظَّهْرَ وَتَكْفَى مِنْهُ: كَمَا أَنَّكَ تَكْتَفِي بِأَنْ تَقُولَ:  
خَضَعْتُ لَكَ رَقَبَتِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: كُلُّ ذِي عَيْنٍ نَاطِرٌ وَنَاطِرَةٌ إِلَيْكَ ؛ لِأَنَّ  
قَوْلَكَ: نَظَرْتُ إِلَيْكَ عَيْنِي ، وَنَظَرْتُ إِلَيْكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَتُرِكَ (كُلُّ) وَلَهُ الْفِعْلُ ، وَرُدَّ إِلَى  
الْعَيْنِ ، فَلَوْ قُلْتَ: فَظَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعَةٌ ، كَانَ صَوَابًا ((٢)).

فَأُولَ رَأْيِي ذَكَرَهُ الْفَرَاءُ فِي حَلِّ الْإِشْكَالِ أَنَّ الْأَعْنَاقَ: مَذْكَرٌ وَليْسَ مُؤَنَّثًا ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ  
بِالْأَعْنَاقِ: الرُّؤْسَاءَ وَالْكَبْرَاءَ ، فَجَاءَ خَبْرُهُ مَذْكَرًا ، وَهَذَا الْوَجْهَ أَخَذَهُ الْفَرَاءُ مِنَ الْقَوْلِ الْمَأْتُورِ  
عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَعْنَاقِ الرِّجَالُ الْكُبْرَاءُ (٣) ، فَمَعْنَى الْآيَةِ: فَظَلَّتْ رُؤُوسَ الْقَوْمِ  
وَكَبْرَاؤُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ. وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ ، فَالْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ مَذْكَرَانِ.

(١) لم أعثر على قائله والبيت في: تفسير الطبري ٣٣٤/١٩ ، معاني القرآن للفراء ١٧٠/١ ، الخصائص ٤١٨/٢ ،  
تفسير الثعلبي ١٥٧/٧ .

(٢) معاني القرآن ٢٧٦/٢ .

(٣) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٣٣٠/١٩ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٤/٣ ، معاني القرآن  
للنحاس ٨٤٧/٢ .

ومن المواضع التي بدأ النحّاس التوجيه فيها بأنّ فيه إشكالاً قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِصِيرَةٌ ۗ﴾ (القيامة: ١٤) فقد بدأ التوجيه بقوله: (( بل الإنسان على نفسه بصيرة) مشكل الإعراب والمعنى)) (١) فكيف كان عمله لحل هذا الإشكال في الإعراب والمعنى؟

لقد بدأ حل الإشكال بذكر الوارد في الآية من المأثور لحل المعنى ، فأورد قولين مأثورين الأول عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني عن سعيد بن جبير ، وقتادة -رحمهما الله- ، يذكر القول ثم يبيّن التوجيه النحوي على هذا القول ، قال النحّاس: (( بل الإنسان على نفسه بصيرة) مشكل الإعراب والمعنى: فقول ابن عباس: سمعه ، وبصره ، ويده ، ورجلاه ، وجوارحه شاهدةٌ عليه ، قال أبو جعفر: فعلى هذا القول: (الإنسان) مرفوعٌ بالابتداء ، و(بصيرةٌ) ابتداءً ثانٍ ، و(على نفسه) خبرُ الثاني ، والجملة خبرُ الأول ، وشرحه: بل الإنسان على نفسه من نفسه رقباء تحفظه وتشهد عليه ، فهذا قولٌ ، وقول سعيد بن جبير ، وقتادة: إن الإنسان هو البصيرة ، قال سعيد بن جبير: الإنسان والله بصيرةٌ على نفسه ، وقال قتادة: تراه والله عارفاً بذنب غيره ، وعيبيه ، متغافلاً عن نفسه ، فعلى هذا القول: (الإنسان) مرفوع بالابتداء ، و(بصيرةٌ) خبره)) (٢).

ومن المواضع التي أورد المعرب فيها أكثر من تفسير مأثور لحل الإشكال النحوي ما جاء عند النحّاس في توجيه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۖ إِمْرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۗ﴾ (الفجر: ٦ - ٧) فقد

(١) إعراب القرآن ٥/٥٤.

(٢) إعراب القرآن ٥/٥٤.



ذكر النحّاس في توجيه هذه الآية إشكالين عند النحاة: الأول: في علة منع (إرم) من الصرف. والإشكال الثاني: كيف يكون (إرم) نعتاً لـ(عاد) أو بدلاً منه وهو اسم موضع. ثم ذكر عدة أقوال مأثورة ، ولما كان التفسير بالمأثور متعدداً في توجيه الآية فاضل بين الأقوال المختلفة من التفسير بالمأثور معتمداً على التوجيه النحوي ، قال النحّاس: (( ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ ﴾ صرف (عاداً) جعله اسماً للحي<sup>(١)</sup> ، وفي قراءة الحسن (بعادٍ إرم) أضاف (عاد) إلى (إرم) ، ولم يصرف (إرم). وهذه الآية مشكّلة على كثيرٍ من أهل العربية ، يقول كثيرٌ من الناس: إن (إرم): اسم موضعٍ ؛ فكيف يكون نعتاً لـ(عاد) ، أو بدلاً منه؟ ، ويقال كيف صرف (عاد) ولم يصرف (إرم)؟

فقد زعم محمد بن كعب القرظي: أن (إرم): الإسكندرية ، وقال المقبري: (إرم): دمشق، وكذا قال مالك بن أنس: بلغني أنها دمشق ، رواه عنه ابن وهب ، وقال مجاهد: (إرم): القديمة ، وقد رُوي عنه غير هذا ، وعن ابن عباس: (إرم): الهالك ، وعن قتادة: (إرم): القبيلة.

قال أبو جعفر: والكلام في هذا من جهة العربية: أن أئبن ما فيه قول قتادة: أن (إرم) قبيلٌ من عادٍ ، فأما أن يكون (إرم) الإسكندرية ، أو دمشق ، فبعيدٌ ؛ لقول الله تعالى ﴿وَأَذَكَّرْنَا عَادَ إِذْ أَنْذَرْنَا قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴿٢١﴾﴾ الأحقاف: ٢١ ، والحقف: ما التوى من الرمل ، وليس كذا دمشق، ولا الإسكندرية ، وقد قيل: ﴿إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾: مدينةٌ عظيمةٌ موجودةٌ في هذا الوقت ، فإن صحَّ هذا فتلخيصه: في النحو: (ألم تر كيف فعل ربك بعادٍ صاحبة إرم ،

(١) في النسخة المطبوعة: للحقّ ، ويفسد به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ٣١٣.

مثل: واسأل القرية ((<sup>(١)</sup>).

### الثاني: الاعتماد على قول واحد من التفسير المأثور في حل الإشكال النحوي:

من ذلك ما جاء عند الزجاج في توجيهه (إن) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَفْرءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ <sup>يونس: ٩٤</sup> هل هي شرطية ، أو نافية ، فقد بدأ توجيهها بقوله: (( هذه الآية قد كثر سؤال الناس عنها وخوضهم فيها جداً ))<sup>(٢)</sup> ، ثم ذكر عدة توجيهات لـ(إن) منها: أن (إن) في الآية شرطية ، وأشكل على هذا التوجيه أن المعنى في ظاهره يدل على أن النبي ﷺ شك ، ولم يكن ﷺ في شك ، وأجاب عن هذا الإشكال: بأن الآية مخاطبة للنبي ﷺ ، والمراد بها سواه من كل من يمكن أن يشك أو يعارض ، واستدل الزجاج على أن النبي ﷺ لم يشك بالقول المأثور عن الحسن - رحمه الله - قال الحسن: لم يسأل ﷺ ولم يشك<sup>(٣)</sup>.

نلاحظ من المواضيع في حل الإشكال النحوي بالاعتماد على التفسير المأثور أن جميع المواضيع ما عدا موضعاً واحداً يستعين فيها المعرب بأكثر من تفسير مأثور لحل الإشكال

(١) إعراب القرآن ١٣٧/٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢ ، وينظر: معاني القرآن للفراء ٤٩٢/١ .

النحوي ، ونلاحظ أنّ المعرب يصدر التوجيه بوجود الإشكال في توجيه الآية ثم يتبع ذلك بما يعينه على حل هذا الإشكال بادئاً في الغالب بالتفسير بالمأثور.

## خامساً:

### بناءً التوجيه النحوي على التفسير المأثور:

من آثار التوجيه المأثور على التوجيه النحوي: أن يبني المعرب التوجيه النحوي على التفسير المأثور ، فيذكر التفسير المأثور ثم يبني عليه التوجيه النحوي المترتب عليه ، أو يستخرجه منه، وقد يذكر صراحةً أنه استقى هذا التوجيه من التفسير المأثور ، أو يذكر توجيهاً نحويّاً ثم ينسب التوجيه إلى أحد أصحاب التفسير المأثور.

وقد يبني المعرب على التفسير المأثور توجيهاً نحويّاً واحداً ، أو أكثر.

#### الأول: بناء أكثر من توجيه نحوي على التفسير المأثور:

من ذلك ما جاء عند النحاس في توجيه نصب (نذيراً) في قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا﴾ <sup>(٣٦)</sup> المنذر: <sup>٣٦</sup> فقد ذكر النحاس في توجيه نصب (نذيراً) سبع توجيهات ، بنى خمسة منها على ثلاثة أقوال مأثورة من التفسير:

التوجيه الأول: أن يكون (نذيراً) حالاً من الضمير في (إنها) ، وهذا التوجيه بناه النحاس على قول الحسن في أن النار هي المنذرة.

التوجيه الثاني: أن يكون (نذيراً) حالاً من (إحدى) ، وهذا التوجيه أيضاً بناه النحاس على قول الحسن أن النار هي المنذرة.

التوجيه الثالث: أن يكون (نذيراً) حالاً من (هو) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ المشر: ٣١ ، وهذا التوجيه استخرجه النحاس من قول أبي رزين: أن النذير هو الله سبحانه وتعالى.

التوجيه الرابع: أن يكون (نذيراً) مفعولاً به لفعل مقدر تقديره: صيرها الله -جل وعز- نذيراً للبشر ، وهذا التوجيه أيضاً استخرجه النحاس من قول أبي رزين أيضاً إذ جاء فيه أن النذير هو الله -سبحانه وتعالى-.

التوجيه الخامس: أن يكون (نذيراً) حالاً من الضمير المستتر في الفعل (قُم) من قوله تعالى: ﴿ فَأَنْذِرْ ﴾ المشر: ٢ في أول السورة أي: قم حالة كونك نذيراً للبشر ، وهذا التوجيه نقله النحاس عن الكسائي ، وهو راجع إلى قول أبي رزين في أن النذير هو رسول الله محمد ﷺ.

وقد نصّ النحاس في توجيهاته الخمسة أنه بناها على التفسير المأثور ، بل إنه بدأ بذكر الأقوال المأثورة ثم ثنى بالتوجيهات الخمسة المبنية عليها ، ثم أتبعها بالتوجيهين الآخرين اللذين لم يبنهما على التفسير المأثور.

ومن المواضع التي بنى فيها النحاس ، ومكي أكثر من توجيهه إعرابي على التفسير المأثور ما جاء في توجيه قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ الفتح: ٢٩ فقد بنى

فيها النحّاس ، ومكي التوجيهين اللذين ذكراهما في الآية على ثلاثة أقوال مأثورة عن الضحّاك ، وقتادة ، ومجاهد -رحمهم الله تعالى-:

التوجيه الأول: أن يكون (ذلك) مبتدأ ، و(مَثَلُهُمْ) خبره ، و(في التوراة) جارٌّ ومجرورٌ حالٌ ، وتمت الجملة ، و(مَثَلُهُمْ) الثاني مبتدأ ، و(في الإنجيل) الجار والمجرور حالٌ و(كَزْرَعٍ) الجار والمجرور خبر المبتدأ ، وهذا التوجيه بناه النحّاس ، ومكي على قول الضحّاك ، وقتادة -رحمهما الله-. قال قتادة: فيما تقدم مثلهم في التوراة ، ولهم مثلٌ آخر في الإنجيل وهو ﴿كَزْرَعٍ أَخْرَجَ شَطْهَهُ﴾ الفتح: ٢٩ (١) ، وقال الضحّاك: هما مثلان ، فالأول في التوراة ، والثاني في الإنجيل (٢).

التوجيه الثاني: أن يكون (ذلك) مبتدأ ، و(مَثَلُهُمْ) خبره ، و(في التوراة) الجار والمجرور حالٌ ، و(مَثَلُهُمْ) الثاني معطوف على (مثلهم) الأول ، و(في الإنجيل) متعلق بمثلهم الثاني ، و(كزرع) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم كزرع ، وهذا التوجيه بناه النحّاس ، ومكي على قول مجاهدٍ -رحمه الله-. قال مجاهد: هما مثلٌ واحدٌ (٣).

وقد صرح النحّاس ومكي أنّهما بنيا التوجيهين على الأقوال المأثورة.

(١) معاني القرآن للنحاس ١٢١١/٢ ، وينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٢٢٦/٢٢ ، الدر المنثور ٩/٢٣٦.

(٢) معاني القرآن للنحاس ١٢١٢/٢ ، وينظر قول الضحّاك أيضاً في: تفسير الطبري ٢٢٦/٢٢.

(٣) معاني القرآن للنحاس ١٢١٢/٢ ، وينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير مجاهد ٢/٦٠٤ ، تفسير الطبري ٢٢/٢٦٧ ، المحرر الوجيز ٥/١٤٢.

ومن ذلك أيضاً ما جاء عند النحّاس في توجيه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ ق: ٢٢ فقد ذكر النحّاس في محلّ جملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا) رأيين مبنيين على الأقوال المأثورة التي جاءت في توجيه الآية:

الرأي الأول: أن تكون جملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا) غير متعلقة بالجملة التي قبلها وإنما هي جملة مستأنفة والتقدير فيها: يا محمد ، لقد كنت في غفلة من هذا الدين ، ومما أوحى إليك من قبل أن تبعث إذ كنت في الجاهلية ، فكشفنا عنك غطاءك ، فبصرتناك ؛ فبصرك اليوم حديد ، أي: علمك نافذ.

وهذا التوجيه بناه النحّاس على قول زيد بن أسلم وابنه عبدالرحمن<sup>(١)</sup> أن المخاطب بهذا الكلام هو النبي ﷺ.

التوجيه الثاني: أن تكون جملة (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا) متعلقة بالجملة التي قبلها .

وعليها يتخرج القولان المأثوران اللذان ذكرهما النحّاس:

الأول: عن ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> ، ومجاهد<sup>(٣)</sup> ، والضحاك<sup>(٤)</sup> - رحمهما الله - أن المخاطب في الآية الكفار.

(١) ينظر: قول زيد بن أسلم وابنه عبدالرحمن في: تفسير الطبري ٣٤٩/٢٢ ، ٣٥٠ ، تفسير ابن كثير ٤٠١/٧ .

(٢) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: تفسير الطبري ٣٥١/٢٢ ، تفسير ابن أبي حاتم ٣٣٠٩/١٠ ، الدر المنثور ٦٠٠/٧ .

(٣) ينظر قول مجاهد - رحمه الله - في: تفسير الطبري ٣٥١/٢٢ ، المحرر الوجيز ١٦٢/٥ .

(٤) ينظر قول الضحاك - رحمه الله - في: المحرر الوجيز ١٦٢/٥ ، الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٧ .

الثاني: عن قتادة ، والحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس (١) - رحمهما الله - أن المخاطب في الآية البر والفاجر.

قال النحاس: (( لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا )) اختلف أهل العلم في هذه المخاطبة لمن هي؟ فقالوا فيها ثلاثة أقوال: قال زيد بن أسلم ، وعبد الرحمن: بأن هذه المخاطبة للنبي ﷺ ، وحكى عبد الله بن وهب عن يعقوب عن عبد الرحمن قال: قلت لزيد بن أسلم: وهذه المخاطبة للنبي ﷺ ؟ فقال: ما أنكرت من هذا؟ وقد قال الله سبحانه: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴾ الضحى: ٦-٧ ، قال: فهذا قول ، وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس ﷺ: ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾ قال: هذا مخاطبة للكفار ، وكذا قال مجاهد. وقال الضحاك: مخاطبة للمشركين ، وقال صالح بن كيسان: بعد أن أنكر على زيد بن أسلم ما قاله ، وقال: ليس عالماً بكلام العرب ، ولا له رواية ، وإنما هذه مخاطبة للكفار. فهذان قولان. والقول الثالث: ما قاله الحسين (٢) بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس قال: هذا مخاطبة للبر والفاجر ، وهو قول قتادة. قال أبو جعفر: أما قول زيد بن أسلم فتأويله على أن الكلام تم عنده عند قوله جل وعز: ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ ق: ٢١ ، ثم ابتداء: يا محمد ، لقد كنت في غفلة من هذا الدين ، ومما أوحى إليك من قبل أن تُبعث إذ كنت في الجاهلية فكشفنا عنك غطاءك ، أي: فبصرناك ، فبصرك اليوم حديد ، أي: فعلمك نافذ ، والبصر ههنا بمعنى العلم. وأولى ما قيل في الآية أنها على العموم للبر والفاجر ، يدل على ذلك ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْتُونًا نَّفْسُهُ ﴾ ق: ١٦ ، فهذا عام لجميع الناس برهم ، وفاجرهم ، فقد علم أن معنى

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣٥٢/٢٢ ، تفسير ابن كثير ٤٠١/٧ .

(٢) في النسخة المطبوعة: حسن ، والتعديل من المخطوط ل ٢٤٠ .



﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾<sup>١٩</sup>: وجاءتك أيها الإنسان سكرة الموت ، ثم جرى الخطاب على هذا في ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ أي: لقد كنت أيها الإنسان في غفلةٍ مما عاينت ، فإن كان محسناً ندم ؛ إذ لم يزد ، وإن كان مسيئاً ندم ؛ إذ لم يُقلع ، هذا لما كُشِفَ عنهما الغطاء ؛ فبصرك اليوم نافذٌ لما عاينت ((<sup>(١)</sup>).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾<sup>٨</sup> الطارق: ٨ ذكر النحاس في مرجع الضمير (الهاء) في (رَجْعِهِ) رأيين بناهما على التفسير بالمأثور:

الرأي الأول: أن الضمير في (رَجْعِهِ) يعود على الإنسان ، أي: على بعثه وإعادته بعد الممات ، وبني النحاس هذا القول على تفسير قتادة<sup>(٢)</sup>.

أو على إعادته إلى الشباب بعد الكبر ، ومن الشباب إلى الصبأ ، ومن الصبأ إلى النطفة ، وذكر النحاس أن هذا هو قول الضحّاك الثاني<sup>(٣)</sup>.

الرأي الثاني: أن الضمير في (رَجْعِهِ) يعود على ماء الرجل ، أي على حبس الماء حتى لا يخرج ، ونسب النحاس هذا القول لمجاهد<sup>(٤)</sup> ، وابن زيد<sup>(١)</sup> ، وهو أحد قولين للضحّاك.

(١) إعراب القرآن ٤/١٥٠ ، ١٥١.

(٢) ينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٢٤/٣٥٧.

(٣) ينظر أيضاً قول الضحّاك في: تفسير الطبري ٢٤/٣٥٨.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/٣٥٧.

قال النحّاس (( إنه على رجعه لقادر) اختلف العلماء في هذا الضمير ، فمنّ أصح ما قيل فيه: قول قتادة قال: على بعثه وإعادته ، فالضمير على هذا للإنسان ، قال أبو جعفر: وقرئ على إبراهيم بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد عن مندل بن علي عن ليث عن مجاهد: (إنه على رجعه لقادر) قال: على رد الماء في الإحليل ، وهو مذهب ابن زيد ، قال: (على رجعه لقادر) على حبسه حتى لا يخرج ، هذان قولان ، وعن الضحاك كمعناهما ، وعنه قول ثالث: (على رجعه لقادر) قال: على رجعه بعد الكبر إلى الشباب ، وبعد الشباب إلى الصبا، وبعد الصبا إلى النطفة ، قال أبو جعفر: والقول الأول أبيئهما ، واختاره محمد بن جرير ، غير أنه احتج بحجة لتقويته ، هي خطأ في العربية ، زعم أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَأُ السَّرَائِرُ﴾ الطوق: ٩ من صلاة رجعه ، يقدره: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، قال أبو جعفر: وهذا غلطٌ، ولو كان كذا ؛ لدخل في صلاة رجعه ، ولفرت بين الصلوة والموصول بخبر إن ، وذلك غير جائز ، ولكن يعمل في (يوم) (ناصر) ((٢)).

ومن المواضع التي بنى فيها النحّاس أكثر من توجيه إعرابي على التفسير المأثور ما جاء في توجيه (هُوَ الْحَدِيثُ) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لقمان: ٦ فقد ذكر النحّاس التفسير المأثور لـ(لهو الحديث) الوارد عن ابن عباس وابن مسعود -رضي الله عنهما- ثم أتبعه بما يحتمل هذا التفسير المأثور من أوجه إعرابية ، فابن

(١) ينظر قول ابن زيد أيضاً في: تفسير الطبري ٣٥٧/٢٤.

(٢) إعراب القرآن ١٢٥/٥.

مسعود<sup>(١)</sup> ، وابن عباس<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنهما - فسّرا (هو الحديث) بأنه الغناء ، وبني عليه النحاس احتمالين إعرابين:

التوجيه الأول: أن يكون (لَهُوَ) مفعولاً به على تقدير مضافٍ محذوف تقديره: ذا هو ، أو ذات هو ، وذلك لأنّ الغناء إما أن يكون من معنٍ ؛ فيكون التقدير ذا هو ، أو من مغنيّة؛ فيكون التقدير ذات هو ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضاف إليه مقامه ، والتقدير: ومن الناس من يشتري ذا هو الحديث أو ذات هو الحديث ليضل عن سبيل الله.

التوجيه الثاني: أنه ليس على تقدير مضاف ، وإنما لما كان إنما يشتري المغني أو المغنية ، ويبالغ في ثمنها كأنه اشترى اللهو ، فتكون الآية على ظاهرها ، لا تحتاج إلى تقدير مضافٍ ، على معنى من يشتري المغني أو المغنية فقد اشترى هو الحديث.

قال النحاس: (( وعن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ ابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهما -: أنَّهُ هُوَ الْحَدِيثُ ههنا الغناء ، وأنه ممنوعٌ بالكتابِ والسنة ؛ فيكون التقدير: ومن الناس من يشتري ذا هو ، أو ذات هو ، مثل ﴿ وَسَأَلِ ﴾ يوسف: ٨٢ أو يكون التقدير: لما كان إنما يشتريها ويبالغ في ثمنها كأنه اشترى اللهو))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر قول ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ١٢٧/٢٠ ، تفسير البغوي ٢٨٤/٦ ، الدر المنثور ٧٦/٨.

(٢) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تفسير الطبري ١٢٧/٢٠ ، تفسير البغوي ٢٨٤/٦.

(٣) إعراب القرآن ١٩٢/٣.

ومن ذلك ما جاء عند النحّاس في توجيهه (الذي) في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر: ٣٣) فقد ذكر فيها النحّاس فيها تفسيرين مأثورين بنى على كل تفسير توجيهاً نحويّاً:

التوجيه الأول: أن يكون (الذي) دالاً على الجمع ، بمعنى (الذين) ، ويكون مثل (مَنْ) يجوز أن يدل على المفرد ، وعلى الجمع ؛ لأنّ (الذي) في الآية مبتدأ ، وخبره جمع هو (أولئك) ، واعتمد النحّاس في هذا التوجيه على قول مأثور عن إبراهيم النخعي -رحمه الله- يرى فيه أنّ الذي جاء بالصدق هم المؤمنون ، قال النحّاس: (( ﴿وَأَلَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ في موضع رفع بالابتداء ، وخبره ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وتأوله إبراهيم النخعي -رحمه الله- على أنه للجماعة وقال: الذي جاء بالصدق: المؤمنون الذي يجيئون بالقرآن يوم القيامة ، فيقولون: هذا الذي أعطيتمونا قد اتبعنا ما فيه ؛ فيكون (الذي) على هذا بمعنى جمع ، كما يكون (مَنْ) بمعنى جمع ((١).

التوجيه الثاني: أن لفظ (الذي) باقٍ على أصله في دلالته على المفرد وخبره جمع ، وهذا التوجيه بناه النحّاس على قول مأثور عن الشعبي -رحمه الله- جاء فيه: أنّ الذي جاء بالصدق هو نبينا محمد ﷺ ، وجاء خبره جمعاً من باب التعظيم قال النحّاس: (( وتأوله الشعبي على أنه واحد وقال: الذي جاء بالصدق محمد ﷺ ، وصدق به أبو بكر الصديق رضي الله عنه والصحابة ؛ فيكون على هذا خبره جماعة كما يقال لمن يعظّمهم فعلوا كذا وكذا ((٢).

(١) إعراب القرآن ٤/١٠.

(٢) إعراب القرآن ٤/١٠.

## الثاني: بناء توجيه إعرابي واحد على التفسير بالمأثور:

من المواضع التي بنى فيها المعرب توجيهاً واحداً على التفسير بالمأثور ما جاء عند مكّي في توجيه قوله تعالى: ﴿كَأَنُوقَ قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ﴿الذاريات: ١٧﴾ فقد ذكر مكّي في الآية ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن تكون (قليلاً) نعتاً لمصدر محذوف تقديره: كانوا وقتاً قليلاً يهجعون ، و(ما) زائدة للتوكيد ، و(يهجعون) الجملة خبر (كان).

الرأي الثاني: أن تكون (قليلاً) نعتاً لظرف محذوف تقديره: كانوا هجوعاً قليلاً يهجعون، و(ما) زائدة للتوكيد ، و(يهجعون) الجملة خبر (كان).

الرأي الثالث: أن تكون (قليلاً) خبر (كان) ، و(ما) نافية ، وتكون الجملة تامة من كان واسمها وخبرها ، والجملة إخبار عن المحسنين في الآية قبلها ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ ﴿الذاريات: ١٦﴾ ، أي أن هؤلاء المحسنين قليلٌ من الناس ، ثم تكون الجملة بعدها مستأنفة ، صفة أخرى عنهم ﴿مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ﴿الذاريات: ١٧﴾ ، أي: لا ينامون الليل ، والجار والمجرور (من الليل) متعلقٌ بالفعل (يهجعون).

وبنى مكّي هذا الإعراب على التفسير بالمأثور الذي جاء عن الضحّاك ، بل إنه جعله القول بالمأثور نفسه ، قال مكّي: (( ويجوز أن يكون (قليلاً) خبر (كان) واسمها فيها ، و(ما) نافية وهو قول الضحّاك ، ويكون الوقف على (قليلاً حسناً))<sup>(١)</sup>.

ونصُّ قول الضحّاك (( ﴿كَأَنُوقَ قَلِيلًا﴾ يقول: المحسنون كانوا قليلاً ، هذه مفصولة ، ثم

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٧.

استأنف فقال: ﴿مَنْ أَلَيْلٍ مَا يَهْجُونَ﴾ ﴿الهجوع: النوم﴾ ((١)).

ومن ذلك ما جاء في توجيه النحّاس لـ(قَبْلُ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّفُ مِنْ قَبْلُ﴾ غافر: ٦٧ فقد صدرّ النحّاس توجيهه للآية بتفسير مأثور عن مجاهد - رحمه الله - ثم جعل هذا التوجيه المرجع في التوجيه النحوي قال النحّاس: (( ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّفُ مِنْ قَبْلُ﴾ قال مجاهد: أي: مِنْ قَبْلُ أَنْ يَكُونَ شَيْخًا ، قال أبو جعفر: ولهذا الحذف ضمت (قَبْلُ) ((٢)).

فالنحّاس يعلل سبب الضم في (قَبْلُ) في هذه الآية بأنّ (قَبْلُ) حذف منها المضاف إليه ونُويَ معناه دون لفظه ، فلم يتعين لفظ المحذوف ، وحالها حينئذ أن تكون مبنية على الضم، وبني النحّاس هذا التوجيه على أن المحذوف جاء مقدراً في القول المأثور عن مجاهد - رحمه الله - (٣) في قوله في تفسير الآية: من قبل أن يكون شيخاً ، أي: من قبل كونه شيخاً ، فالمصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه هو المضاف إليه المقدر.

ومما جاء عند النحّاس مما اعتمد فيه على التفسير المأثور ما جاء في توجيه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ ﴿١﴾ الأنفال: ٩ فقد أورد

(١) تفسير الطبري ٢٢/٤١٠ ، وينظر: تفسير الثوري ٢٨١ ، الدر المنثور ٩/٢٩٧.

(٢) إعراب القرآن ٤/٣١.

(٣) ينظر قول مجاهد أيضاً في: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥/٣٣٠.

النحّاس في قراءة أبي جعفر ، وشيية ، ونافع (مُرْدَفِين)<sup>(١)</sup> إعرابين ، اعتمد في الإعراب الأول على القول بالمأثور عن مجاهد -رحمه الله- بل إنه جعله مذهباً له ، فبنى على قول مجاهد أن المراد بـ(مُرْدَفِين): مُمَدِّينٌ ، بنى عليه أن يكون (مُرْدَفِين) منصوباً حالاً من الضمير (الكاف) في (مُمَدُّكُمْ) ، فالمراد بالمُرْدَفِين: المؤمنون ، أُرْدَفُوا بالملائكة ، أي: فاستجاب لكم ربكم أنني ممدكم في حال إردافكم بألف من الملائكة. وفي الإعراب الثاني اعتمد النحّاس على ما يحتمله المعنى من إعراب ، قال النحّاس: (( مُرْدَفِين) بفتح الدال فيها تقديران: يكون في موضع نصبٍ على الحال من (كُمْ) في (مُمَدُّكُمْ) ، أي: أُرْدَفَ بهم المؤمنون ، وهذا مذهب مجاهد<sup>(٢)</sup> ، قال مجاهد: أي: مُمَدِّينٌ ، قال أبو جعفر: ويجوز أن يكون (مُرْدَفِين) في موضع خفضٍ نعتاً للألف ((<sup>(٣)</sup>

ومن ذلك ما جاء عند مكّي في توجيه رفع (مقام) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي بَيْنْتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ آل عمران: ٩٧ ثلاثة آراء ، أحدها مبنيٌّ على التفسير بالمأثور عن مجاهد -رحمه الله-<sup>(٤)</sup> ، فقد ذكر مكّي من التوجيهات: أن يكون (مقام) بدلاً ، أو عطف بيان من (آيات).

(١) تنظر القراءة في: تفسير الطبري ٤١٣/١٣ ، السبعة لابن مجاهد ٣٠٤/١ ، الحجة لابن خالويه ١٦٩ ، التيسير للداني ٨٤.

(٢) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٤١٣/١٣ ، معاني القرآن للنحّاس ٤١٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٧١/٧ ، الدر المنثور ٤٢١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٩١/٢.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٨٧/٢.

وجاز إبدال (مقام) من (آيات) مع أن (آيات) جمعٌ و(مقام) مفرد ، مع نصّ النحويين على أنه متى ذكر جمع لا يُبدل منه إلا ما يُؤفّي بالجمع<sup>(١)</sup> ؛ لأن (مقام) وإن كان مفرداً إلا أنه في معنى الجمع ، فهو الحرم كله ، وفيه آياتٌ كثيرة.

وأخبر مكي بأن هذا الرأي بناه على قول مجاهد -رحمه الله- ونصُّ قول مجاهد: ((وَأَتَّخِذُوا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى)) البقرة: ١٢٥ قال: الحرم كله مقام إبراهيم ((٢)).

قال مكي: (( ويجوز أن يكون (مقام) بدلاً من (الآيات) على أن يكون (مقام إبراهيم): الحرم كله ، ففيه آياتٌ كثيرة ، وهو قول مجاهد ، ودليله: ومن دخله كان آمناً ، يريد الحرم، بلا اختلاف ، وقيل ارتفع على إضمار مبتدأ ، أي: هي مقام إبراهيم ))<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما جاء عند النحاس في توجيه (الحق) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْحَقُوا أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ المؤمنون: ٧١ فقد ذكر النحاس في إعراب (الحق) إعرابين: أحدهما أن (الحق) فاعل ، وهو في الأصل مضافٌ إليه ، تقديره: صاحبُ الحق، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه ، أي: لو عمل الربّ -تعالى ذكره- بما يهوى

(١) ينظر: اللباب للعكبري ٤٠٥/٥.

(٢) تفسير الطبري ٣٤/٢ ، وينظر: معاني القرآن للنحاس ١٥٣/١ ، تفسير الرازي ٤٥/٤ ، اللباب لابن عادل ٤٠٦/٥ ، فتح الباري لابن حجر ٤٤٩/١.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٦٨٧/٢.



هؤلاء المشركون ، وأجرى التدبير على مشيئتهم وإرادتهم ، وترك الحق الذي هم له كارهون ، لفسدت السموات والأرض.

وقد صرح النحاس بأن استقى هذا الإعراب من قول مجاهد ، وأبي صالح وغيرهما (١) - رحمهم الله - ، قال النحاس: (( ﴿ وَكَلِمَاتٍ لَّهُمْ ﴾ أهل التفسير مجاهد ، وأبو صالح ، وغيرهما يقولون: الحق ههنا هو الله جلّ وعزّ ، وتقديره في العربية: ولو اتبع صاحب الحق)) (٢).

ومن المواضع التي بنى فيها النحاس توجيهاً واحداً على التفسير بالمأثور ما جاء في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ عِلْيُونَ ﴾ (١١) المطففين: ١٩ فقد بدأ النحاس توجيه الآية بذكر الأقوال المأثورة، وبنى على الأقوال المأثورة توجيهاً نحويّاً واحداً: أن عِلْيُونَ ملحق بجمع المذكر السالم ، مثل (عشرين) (٣). ، ثم ذكر قولاً لم ينسبه لأحد بنى عليه القول الثاني ، قال النحاس: ((﴿ وَمَا أَدْرَاكَ عِلْيُونَ ﴾ (١١) فيه خمسة أقوال ، وفي إعرابه قولان ، فأكثر أهل التفسير منهم: كعب ، ومجاهد ، وزيد بن أسلم يقولون: (علْيُونَ) السماء السابعة ، وحكى الفراء: أنه السماء الدنيا ، وقال قتادة: قائمة العرش اليمنى ، وقال الضحاك: (علْيُونَ) سدرة المنتهى ، وقيل: (علْيُونَ) الملائكة. قال أبو جعفر: القول الأول عليه الجماعة.

(١) ينظر قول مجاهد ، ومقاتل ، وأبي صالح ، وقول ابن جريح أيضاً في: تفسير مقاتل ١٢٥/٣ ، تفسير الثوري ٢١٨ ، تفسير الطبري ٥٧/١٩ ، زاد المسير ٤٨٤/٥ ، تفسير ابن كثير ٤٨٤/٥ .

(٢) إعراب القرآن ٨٣/٣ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣٣١/٣ ، ٣٣٢ ، شرح ابن عقيل ٦٢/١ ، ٦٣ .

فأما الإعراب فالقولان اللذان فيه: أحدهما أن عليين أشبهَ عشرين وما أشبهها ؛ لأنه لا واحد له ، وإنما هو بمعنى: من علو إلى علو ؛ فأعرب كإعراب عشرين ، قال أبو جعفر: فهذا قولٌ موافقٌ لتأويل الذين قالوا: عليُّون السماءُ السابعة ، والقول الآخر أن عليين صفةٌ للملائكة ؛ فلذلك جمع بالواو والنون))<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع التي اعتمد فيها المعرب على التفسير المأثور فبني التوجيه عليه ما جاء عند النحّاس في توجيه (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ <sup>١</sup> البلد: فقد أورد النحّاس في (لا) ثلاثة آراء ، نقل الرأيين الأولين عن الأخفش ، والثالث عن التفسير المأثور ، وهو في ذكره للآراء الثلاثة يعددها وكأنه ينقلها جميعاً عن النحاة لا يفرق بين القولين اللذين ينقلهما عن الأخفش ، وبين القول المنقول من التفسير المأثور عن الحسن - رحمه الله - قال النحّاس: ((في (لا) ثلاثة أقوال: قال الأخفش: تكون صلةً ، فهذا قولٌ ، وقيل: هي بمعنى (ألا) ذكره أيضاً الأخفش ، والقول الثالث: قول أهل التأويل: روى الحسن عن مجاهد قال: (لا) ردٌّ لكلامهم، ثم ابتداءً أقسم بهذا البلد))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما جاء في توجيه النحّاس لـ(عِتْيَا) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتْيَا﴾ <sup>٨</sup> مريم: فقد اقتصر النحّاس على إعراب واحد ، هو أن (عِتْيَا) صفةٌ لمفعول محذوف

(١) إعراب القرآن ٥/١١٢.

(٢) إعراب القرآن ٥/١٤١.

تقديره سنّاً عتياً ، ثم حُذِفَ المفعول وأقيمت الصفة مقامه ، وقد صرح النحاس أنه أخذ هذا الإعراب من قول مأثور لقتادة - رحمه الله - قال النحاس: (( وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا )) قال قتادة<sup>(١)</sup>: أي: سنّاً، والتقدير في العربية: سنّاً عتياً<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ١٨/١٥٠ ، تفسير ابن أبي حاتم ٨/٢٣٩٩ ، معاني القرآن للنحاس ٢/٧٢٠ ، النكت والعيون ٣/٣٥٧.  
(٢) إعراب القرآن ٣/٦.

## ساجساً:

## الربط بين التفسير المأثور والتوجيهات النحوية

من أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي أن يذكر المعرب عدداً من الأقوال المأثورة وعدداً من التوجيهات النحوية ويربط بين كل توجيه نحوي وما يوافقه من التفسير المأثور ، وقد يكون الربط بين توجيهين نحويين وتفسيرين مأثورين ، أو يكون بين عدة توجيهات نحوية وعدة تفاسير مأثورة:

## الأول: الربط بين عدة توجيهات نحوية وعدة تفاسير مأثورة:

جاء في توجيهات المعربين ما يدل على ارتباط التفسير بالمأثور في الإعراب ، وتأثيره فيه، ويؤكد اعتماد المعربين في توجيه الآيات على الأقوال المأثورة.

من ذلك ما جاء عند النحّاس في توجيهه (الباء) و(المفتون) في قوله تعالى: ﴿الْمَفْتُونُ﴾ القلم: ٦ ، فقد ذكر في الآية أربع توجيهات نقلها عن النحاة ، وثلاثة أقوال مأثورة ثم ربط بين هذه الأقوال المأثورة وبين التوجيهات النحوية ، فقرن بين كل تفسير مأثور وبين ما يوافقه من التوجيه النحوي ، قال النحّاس: (( فستبصر ويصرون) أي يوم القيامة ، قال محمد بن يزيد: سألت أبا عثمان المازني عن هذا فقال: هذا التمام ، وقال الأخفش المعنى:

فستبصر ويصرون بأيكم الفتنة ، وقال محمد بن يزيد: التقدير: بأيكم فتنة المفتون ، وقال الفراء: (الباء) بمعنى (في) ، قال أبو جعفر فهذه أقوال النحويين مجموعة ، ونذكر أقوال أهل التأويل: روى سفيان عن خصيف عن مجاهد (بأيكم المفتون) قال: بأيكم المجنون ، وقال الحسن والضحاك: بأيكم الجنون ، وقول قتادة: أيكم أولى بالشیطان ، فهذه ثلاثة أقوال لأهل التأويل ، فقول مجاهد: تكون (الباء) فيه بمعنى (في)، كما يقال فلان بمكة وفي مكة ، والمعنى عليه: فستعلم وسيعلمون في أي الفريقين المجنون الذي لا يتبع الحق أفي فريقك أم في فريقهم؟ ، وعلى قول الحسن والضحاك: فستعلم وسيعلمون بأيكم الفتنة ، والمفتون بمعنى الفتنة والفتون ، كما يقال: (ليس له معقول ولا معقود رأي) ، قال أبو جعفر: وهذا من أحسن ما قيل فيه ، وقول قتادة أن الباء زائدة<sup>(١)</sup>.

### الثاني: الربط بين توجيهين نحويين وتفسيرين مأثورين:

من ذلك ما جاء عند مكّي في توجيه متعلق الجار والمجرور (بإمامهم) في قوله تعالى: ﴿ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْيَمِهِمْ ﴾ الإسراء: ٧١ فقد ذكر في متعلق الجار والمجرور توجيهين ، وربط كل توجيه بقول مأثور:

التوجيه الأول: أن تكون (الباء) متعلقةً بـ(ندعوا) في موضع المفعول الثاني لـ(ندعوا) تعدى إليه بحرف الجر ، أي: ندعوهم باسم إمامهم.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥/٥.

وربط مكّي بين هذا التوجيه وبين قول ابن عباس رضي الله عنه فقال: (( والباء في إمامهم تتعلق بـ(ندعوا) في موضع المفعول الثاني لـ(ندعوا) تعدى إليه بحرف جر ، ... ومعناه: ندعوهم باسم إمامهم ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسيره ))<sup>(١)</sup> ، والذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (بإمامهم) بنبيهم<sup>(٢)</sup>.

التوجيه الثاني: أن تكون الباء بـأء الحال متعلقة بمحذوف ، والمحذوف في موضع الحال ، فيكون التقدير: ندعوا كل أناس مختلطين بإمامهم ، أي: في هذه الحال ، ومعناه: ندعوهم وإمامهم فيهم.

وربط مكّي بين هذا الإعراب وبين التفسير المأثور عن الحسن -رحمه الله- قال: (( وقد روي عن الحسن أن الإمام هنا: الكتاب الذي فيه أعمالهم، فلا تحتل على هذا أن تكون (الباء) إلا متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف في موضع الحال ، تقديره: ندعوهم ومعهم كتابهم الذي فيه أعمالهم ، كأنه في التقدير: ندعوهم ثابتاً معهم كتابهم ، أو مستقراً معهم كتابهم ، ونحو ذلك ))<sup>(٣)</sup>.

ولم يقتصر الربط بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي فيما يلبس أو يحتاج إلى إيضاح ، بل قد يكون ذلك الربط في التوجيه المتبادر للذهن ، كما في توجيه الفراء والنحاس

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٣.

(٢) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه في: إعراب القرآن ٢/٢٧٩ ، المحرر الوجيز ٤/٤٧٣ ، الدر المنثور ٦/٣٠١.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٣.

لـ(فالحقُّ والحقُّ) في قراءة من قرأ بضم القاف من الحق الأولى وفتحها من الحق الثانية(١) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ ص: ٨٤. فقد ذكر الفراء والنحاس فيها توجيهين ربطاهما بالتفسير المأثور:

التوجيه الأول: أن يكون (الحقُّ) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره: فهذا الحقُّ ، أو فهو الحقُّ ، أو فأنا الحقُّ ، ويدلُّ على تقدير المبتدأ بـ(أنا) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ الانعام: ٦٢ ، فكما جاز وصفه سبحانه بالحقِّ كذلك يجوز أن يكون خبراً في قوله: أنا الحقُّ.

وربط الفراء(٢) ، والنحاس(٣) ، بين هذا التوجيه وبين التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ومجاهدٍ -رحمه الله- فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه ومجاهدٍ أنهما قالوا في تفسير الآية: فأنا الحقُّ وأقول الحقَّ.

التوجيه الثاني: أن يكون (الحقُّ) مبتدأ ، والخبر محذوف ، وتقدير الخبر: قسمي ، أو مني ، فكأنه قال: الحقُّ مني ، كما قال تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ البقرة: ١٤٧.

وربط الفراء(٤) ، والنحاس(٥) ، بين هذا التوجيه وبين تفسير مجاهدٍ -رحمه الله- الآخر ، قال مجاهد: الحقُّ مني.

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ٥٥٧/١ ، الحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، حجة القراءة لابن زنجلة ٦١٨/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٤٧٦/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤١٢/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٣١٨/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤١٢/٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣١٨/٣.

وربط النحّاس بين توجيهي النصب لـ(النساء) في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ النساء: ١٩ وبين التفسير المأثور:

التوجيه الأول: أن تكون (النساء) في الآية مفعولاً به للفعل قبله ، بمعنى أن يكنّ الشيء الموروث ، وربط هذا التوجيه بتفسير مأثور عن ابن عباس رضي الله عنه يبين سبب نزول هذه الآية أنه لما مات أبو قيس بن الأسلت رضي الله عنه جاء ابنه رضي الله عنه ، فألقى على امرأة أبيه رداءه ، وقال: قد ورثتها كما ورثت ماله ، وكان هذا في حكمهم ، فإن شاء دخل بها بلا صداق ، وإن شاء زوجها وأخذ صداقها فأنزل الله ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾.

التوجيه الثاني: أن تكون (النساء) مفعولاً به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه ، أي: أن ترثوا أموال النساء ، وربط النحّاس هذا التوجيه برواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنه أن الرجل كان يتزوج المرأة فإذا مات عنها قبل أن يدخل بها منعها ابنه من التزويج حتى تموت ويرثها.

قال النحّاس: ((والنساء منصوبات على أحد معنيين: يكون بمعنى: أن ترثوا من النساء ، كما قال: ﴿وَإِذَا كَالُهُمْ أَوْ وَزَّوَّهُمْ﴾ المطففين: ٣ ، ويجوز أن يكون المعنى: لا يحل لكم أن ترثوا النساء<sup>(١)</sup> كما ترثوا الأموال وقد روي جميعاً في التفسير: روى أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما مات أبو قيس بن الأسلت جاء ابنه فألقى على امرأة أبيه رداءه ، وقال: قد ورثتها كما ورثت ماله، وكان هذا حكمهم ، فإن شاء دخل بها بلا صداق وإن شاء زوجها وأخذ صداقها؛ فأنزل الله - جل وعز - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ ، وفي

(١) من أول كما قال إلى هنا ساقط من النسخة المطبوعة ، والتعديل من المخطوط ل ٤٦ .



رواية أخرى: كان الرجل يتزوج المرأة فإذا مات عنها قبل أن يدخل بها منعها ابنه من التزويج حتى يرث منها))<sup>(١)</sup> فعلى ما جاء في الروايتين بنى النحّاس توجيهه.

---

(١) إعراب القرآن ٢٠٦/١ ، وهذه الرواية عن ابن عباس -رضي الله عنهما- جاءت في البخاري الحديث ٤٥٧٩ ،  
١١٧/١٥ .

## سابعاً:

### تعاضد التفسير المأثور مع التوجيه النحوي في ترجيح

#### قراءة من القراءات

من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي أنه قد يجتمع معه في ترجيح قراءة من القراءات ، فيرجح المعرب قراءةً على قراءةٍ معتمداً في ترجيحه على أمرين: التفسير المأثور ، والتوجيه النحوي.

من ذلك ترجيح النحّاس لقراءة النصب لـ(وَقِيلَهُ) على قراءة الرفع والجر في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَهُ﴾ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ الزخرف: ٨٨ فبعد أن وجه النحّاس القراءات الثلاث رجح قراءة النصب لأمرين:

الأمر الأول: اعتمد فيه على القواعد الإعرابية: وذلك أن التوجيه على قراءة الخفض: أن يكون (قِيلَهُ) معطوفاً على لفظ (الساعة) في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الزخرف: ٨٥ ، أي: وعنده علم الساعة ، وعلم قيله ، وفيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو قبيح ، وأما في قراءة النصب فالفصل بين المعطوف عليه المنصوب والمعطوف مغتفر وإن تباعداً<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن ٤/٨٢ ، اللباب لابن عادل ١٧/٣٠٤.

الأمر الثاني: اعتمد فيه على التفسير المأثور: وذلك أنه ورد في التفسير المأثور ما يدل على معنى النصب ؛ فقد جاء عن مجاهد ، وقتادة-رحمهما الله- أن صاحب هذا القول هو نبينا محمد ﷺ ، فالهاء على هذين القولين عائدة على النبي ﷺ ، فيكون (قيله) معطوفاً على (سرههم ونجواهم) في قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ الزخرف: ٨٠ ، أي: يعلم سرهم ونجواهم وقيله.

قال النحاس: (( والقراءة البينة بالنصب من جهتين: إحداهما: أن المعطوف على المنصوب يحسن أن يفرق بينهما وإن تباعد ؛ ذلك لانفصال العامل من المعمول فيه مع المنصوب ، وذلك في المخفوض إذا فرقت بينهما قبيحٌ ، والجهة الأخرى: أن أهل التأويل يفسرون الآية على معنى النصب: كما روى ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَهُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يَؤْمِنُونَ ﴾ قال فأخبر الله جل وعز عن محمد ﷺ ، وروى معمر عن قتادة: ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ قال: قول النبي ﷺ: ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يَؤْمِنُونَ ﴾ فالهاء في (وقيله) على هذا عائدة على النبي ﷺ ((١)).

ومن ذلك ما جاء عند النحاس في إعراب القرآن في توجيه (ماذا) في قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ ﴾ البقرة: ٢١٩ في قراءتي الرفع ، والنصب في (العفو) ، فقد أجاز النحاس في (ماذا) إعرابين: أن تعرب (ما) اسم استفهام و(ذا) بمعنى الذي ، والثاني: أن تعرب (ماذا) اسماً واحداً.

(١) إعراب القرآن ٤/٨٢.

وعلى هذين الرأيين وجهه النحّاس القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ﴾ ، فوجه قراءة الجمهور بفتح (العفو) (١) بأنّ الأولى فيها أن تعرب (ماذا) على أنّها اسم واحد ، ووجه قراءة أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، وابن أبي إسحاق برفع (العفو) (٢) بأنّ الأولى فيها أن تعرب (ما) اسم استفهام و(ذا) بمعنى الذي.

ثم فضل قراءة النصب معتمداً في ذلك على ما جاء في التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه (٣) ، والحسن - رحمه الله - (٤) ، أنّ المراد بالعفو في الآية هو: الفضل ، أي ما يفضل عن أهلك ، وتقديره في التوجيه أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: قل ينفقون العفو ، أو أنفقوا العفو ، وهو يدل على توجيه النصب ، فاجتمع التفسير المأثور والتوجيه النحوي في تفضيل قراءة النصب ، قال النحّاس: (( قل العفو بالرفع ، قال أبو جعفر: إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان الاختيار الرفع ، وجاز النصب ، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئاً واحداً كان الاختيار النصب ، وجاز الرفع ، وحكى النحويون: ماذا تعلمت أنحوماً أم شعراً [أنحوً أم شعراً] بالنصب ، والرفع على أنّهما جيّدان حسنان ، إلا أن التفسير في الآية يدل على النصب ، قال ابن عباس: الفضل ، وقال: العفو: ما يفضل عن أهلك. فمعنى هذا ينفقون

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/١٨٢ ، الحجة لابن خالويه ١/٩٦ ، التيسير للداني ١/٦٤ ، النشر في القراءات العشر ٢/١٨٢.

(٢) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/١٨٢ ، الحجة لابن خالويه ١/٩٦ ، التيسير للداني ١/٦٤ ، النشر في القراءات العشر ٢/١٨٢.

(٣) ينظر قول ابن عباس رضي الله عنه أيضاً في: تنوير المقباس ٣٠ ، تفسير الطبري ٤/٣٣٧ ، تفسير ابن أبي حاتم ٢/٣٩٣.

(٤) ينظر قول الحسن أيضاً في: تفسير الطبري ٤/٣٣٧.

العفو ، وقال الحسن: المعنى: قل أنفقوا العفو))<sup>(١)</sup>.

وجاء الاعتماد على التفسير المأثور والتوجيه النحوي في ترجيح قراءة على قراءة عند الفراء أيضاً ، في توجيه (حِطَّة) في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ البقرة: ٥٨ فبعد أن وجه قراءة الرفع ، أورد تفسير ابن عباس رضي الله عنه ، وبني عليه: أن القراءة ينبغي أن تكون (حِطَّةً) منصوبة ، قال: (( وبلغني أن ابن عباس رضي الله عنه قال: أمروا أن يقولوا: نستغفر الله ؛ فإن يك كذلك فينبغي أن تكون (حِطَّةً) منصوبة في القراءة ؛ لأنك تقول: قلتُ لا إله إلا الله ، فيقول القائل: قلتَ كلمةً سالحة ، وإنما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضماراً ما يُرفع أو يُخفض أو يُنصب ، فإذا ضمنت ذلك كله ، فجعلته كلمةً ؛ كان منصوباً بالقول كقولك: مررت بزيد ، ثم تجعل هذه كلمةً فتقول: قلتَ كلاماً حسناً ، ثم تقول: قلتُ: زيدٌ قائمٌ ، فيقول: قلتَ كلاماً ، وتقول: قد ضربتُ عمراً ، فيقول أيضاً: قلتَ كلمةً سالحة ))<sup>(٢)</sup>

ومن المواضع كذلك ما جاء من ترجيح النحّاس لقراءتي الرفع في (وُنحّاس) في قوله تعالى: ﴿ يُرْسَلُ شُواظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَّاسٌ فَلَا تَنصِرَانِ ﴾ الرحمن: ٣٥ فقد ذكر النحّاس أن في (نُحّاس) أربع قراءات ، القراءة الأولى: (وُنحّاس) بضم النون ، وبضم السين ، والقراءة الثانية: (وُنحّاس) بضم النون ، وكسر السين ، القراءة الثالثة: (ونِحّاس) ، والقراءة الرابعة:

(١) إعراب القرآن ١/١١١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٨.

(وَنُحْسٌ) بغير ألف ، وبضم السين<sup>(١)</sup> ، ثم فاضل النحاس بين القراءات الأربع ، ففضّل قراءتي الرفع ، وهما القراءة الأولى والرابعة، معتمداً في ذلك على أنّ التفسير بالمأثور يتوافق مع قراءة الرفع بدون تأويلٍ واحتيالٍ في التوجيه النحوي ، فالمعنى يكون عليها: يرسل عليكما هبٌ من نارٍ ويرسل عليكما دخانٌ ، وأما قراءتي الجر فتحْتَاج إلى حيلةٍ وتأويلٍ ؛ لأن التقدير فيها: يرسل عليكما هبٌ من نارٍ ومن دخانٍ ، واللهب لا يكون من الدخان إلى على حيلةٍ وتأويلٍ ، والحيلة: هي بالعطف في الإعراب دون المعنى ، أو يكون من باب التغليب ، قال النحاس: (( ونحاسٌ) قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع ، والكوفيين بالرفع ، وقرأ ابن كثير ، وابن أبي إسحاق ، وأبو عمرو (وَنُحاسٍ) بالخفض ، وقرأ مجاهد (وَنِحاسٍ) بكسر النون والسين ، وقرأ مسلم بن جندب (وَنُحسٌ) بغير ألف ، وبالرفع. قال أبو جعفر: الرفع في (ونحاس) أبين في العربية ؛ لأنه لا إشكال فيه ، يكون معطوفاً على (شواظ) ، وإن خفضت عطفته على (نارٍ) واحتجت إلى الاحتيال ؛ وذلك أن أكثر أهل التفسير منهم ابن عباس يقولون: الشَّواظُ: اللّهبُ ، والنُّحاسُ: الدُّخانُ ، فإذا خفضت فالتقدير: شواظٌ من نارٍ ومن نحاسٍ ، والشَّواظُ لا يكون من النحاس ، كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على حيلةٍ واعتذارٍ))<sup>(٢)</sup>.

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ١/٦٢١ ، الحجة لابن خالويه ٣٣٩ ، التيسير للداني ٢٠٦ ، إتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٧ ، تفسير الثعلبي ٩/١٨٥ .

(٢) إعراب القرآن ٤/٢٠٩ ، ٢١٠ .

## ثامناً:

## تعاضد التفسير المأثور مع التوجيه النحوي في ردّ

## قراءة من القراءات

من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي الاستناد إلى التفسير المأثور في ردّ قراءة من القراءات.

من ذلك ما جاء عند النحاس في توجيه قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ الواقعة: ٣ فقد ردّ النحاس قراءة اليزيدي (خافضة رافعة) بالنصب ، معتمداً على عدة أدلة منها التفسير المأثور، والتوجيه النحوي ، قال النحاس: (( خافضة رافعة) على إضمار مبتدأ ، والتقدير: الواقعة خافضة رافعة ، وقرأ اليزيدي: (خافضة رافعة) بالنصب ، وهذه القراءة شاذة ، متروكة من غير جهة ، منها: أن الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها ، ومنها: أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية ، فأما أهل التفسير: فإن ابن عباس قال: خفضت أناساً ورفعت آخرين ، فعلى هذا لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن المعنى: خفضت قوماً كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار ، ورفعت قوماً كانوا أذلاء في الدنيا إلى الجنة ، فإذا نصب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك ، كما أنك إذا قلت: جاء زيد مسرعاً ، فقد كان يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال. وقال عكرمة، والضحاك: خافضة رافعة: خفضت فأسمعت الأدنى ، ورفعت فأسمعت الأقصى ، فصار الناس سواء. قال

أبو جعفر: وأما أهل العربية فقد تكلم منهم جماعة في النصب ، فقال محمد بن يزيد: لا يجوز، وقال الفراء يجوز ، بمعنى: إذا وقعت الواقعة وقعت خافضةً رافعةً فأضمر وقعت ، وهو عنده<sup>(١)</sup> وعند غيره من النحويين بعيدٌ قبيحٌ ، ولو قلت إذا جئتكَ زائراً تريد إذا جئتكَ جئتكَ زائراً لم يجز هذا الإضمار ؛ لأنه لا يعرف معناه ، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء. وأجاز أبو إسحاق النصب على أن يعمل في الحال وقعت ، قال أبو جعفر: قد بينا فساده. على أن كل من أجازَه فإنه يحمله على الشذوذ ، فهذا يكفي في تركه<sup>(٢)</sup>.

(١) في النسخة المطبوعة: (عنده) ساقطة ، و المعنى المراد يَحْتَل بسقوطها ، والتصحيح من المخطوط ل ٢٥٧.

(٢) إعراب القرآن ٤/١٨٠.



## تاسعاً:

## ترجيح تفسير ماثور بالإعتماد على التوجيه النحوي

من أنواع التأثير والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي أنّ المعرب قد يرجّح تفسيراً مأثوراً على آخر ، معتمداً في ترجيحه على التوجيه النحوي ، فيجعل للقواعد الإعرابية دور المرجّح بين التفاسير المأثورة ، وهذا قليل جداً فلم أجد في الكتب التي هي مجال البحث إلا موضعاً واحداً ، هو ما جاء في إعراب القرآن في توجيهه (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴿٣﴾﴾ العاشية: ٢-٣ فقد ذكر النحّاس فيها ثلاثة من الأقوال المأثورة وبنى التوجيهات النحوي على هذه الأقوال ثم رجّح أحد الأقوال المأثور لقوة التوجيه النحوي المترتب عليه:

القول الأول: قول عمر رضي الله عنه أنّ (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) إخبارٌ عن هذه الوجوه في الدنيا ، يعني الذين عملوا ونصبوا في الدنيا على غير دين الإسلام من عبدة الأوثان وكفار أهل الكتاب ، مثل الرهبان وغيرهم ، لا يقبل الله منهم اجتهاداً في ضلالة ، يدخلون النار يوم القيامة.

وجوز النحّاس في هذا القول توجيهه بأحد وجهين:

الأول: أن يكون (عَامِلَةٌ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي عاملة ، وناصبٌ خبر ثانٍ له.

الثاني: أن يكون (وجوه) مبتدأ و(عاملة ناصبة) صفةً لوجهه ، و(خاشعة) مبتدأ خبره محذوف تقديره: يومئذ أي: يوم القيامة خاشعة ، والجملة خبر المبتدأ الأول (وجوه).

وجاز الابتداء بالنكرة لوجود التنويع والوصف ، فالمعنى للكفار ، وإن كان الخبر جرى على الوجه.

القول الثاني: قول عكرمة -رحمه الله-<sup>(١)</sup> وهو: إن هذه الوجوه عاملة في الدنيا بمعاصي الله، ناصبة في الآخرة بالعذاب في النار.

والإعراب الذي بناه النحّاس على هذا القول: أن يكون (وجوه) مبتدأ ، و(خاشعة) خبره ، و(عاملة) إما خبر ثانٍ أو صفةٌ لـ(خاشعة) ، وتمت الجملة ، وتكون (ناصبة) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي ناصبة ، أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: في النار ناصبة.

القول الثالث: قول الحسن<sup>(٢)</sup> ، وقتادة<sup>(٣)</sup> -رحمهما الله- وهو: أن هذه الوجوه في القيامة خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ ، فهذه الوجوه لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار يوم القيامة وأنصبها.

وبنى النحّاس من الإعراب على هذا القول: أن يكون (وجوه) مبتدأ ، و(خاشعة) خبر ، و(عاملة ناصبة) يجوز أن يكونان خبرين آخرين ، أو صفتين لـ(خاشعة).

(١) ينظر أيضاً قول عكرمة في: تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٢) ينظر قول الحسن أيضاً في: تفسير الطبري ٣٨٢/٢٤ ، تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

(٣) ينظر قول قتادة أيضاً في: تفسير الطبري ٣٨٢/٢٤ ، تفسير البغوي ٤٠٧/٨.

وقد رجَّح النحَّاس هذا القول المأثورَ لاعتبارٍ نحويٍّ ، وهو أنَّه لا يحتاج إلى إضمارٍ بعكس القولين السابقين.

قال النحَّاس: (( اختلف أهل التأويل في (عاملة ناصبة) فمنهم من قال: عاملةٌ ناصبةٌ في الدنيا ، وهذا يُتأول ؛ لأنه قول عمر رضي الله عنه ، وتقديره في العربية: (وجوهٌ يومئذٍ خاشعةٌ) ، وتم الكلام ، ثم قال: (عاملةٌ) أي هي في الدنيا عاملةٌ ناصبةٌ ، ويجوز أن يكون التقدير: وجوهٌ عاملةٌ ناصبةٌ يومئذٍ خاشعةٌ ، أي يوم القيامة خاشعةٌ خبر الابتداء ، وجاز أن يبدأ بنكرة ؛ لأن المعنى للكفار ، وإن كان الخبر جرى عن الوجوه ، وقال عكرمة: عاملةٌ في الدنيا بمعاصي الله - جل وعز - ناصبةٌ في النار ، التقدير على هذا: أن يكون التمام (عاملة) ، وقول الحسن وقتادة: إن هذه الوجوه في القيامة خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ ، وإنما لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار ، وأنصبتها ، فعلى هذا يكون (عاملةٌ ناصبةٌ) من نعت (خاشعةٌ) ؛ أو يكون خبراً ، وهو جوابٌ حسنٌ ؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى إضمار ، ولا تقديمٍ ولا تأخيرٍ))<sup>(١)</sup>.

(١) إعراب القرآن ٥/١٢٥.

## عاشراً:

## ردّ تفسير مأثور بالإعتماد على التوجيه النحوي

قد يصل الأمر بالمعرب أن يردّ المعرب تفسيراً مأثوراً إذا ترتب عليه مخالفة القواعد النحوية ، وقد جاء في موضع واحدٍ في إعراب القرآن ، في توجيه خبر المبتدأ (اللائي) في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَيْسَنَ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾<sup>١</sup>؛ فقد ذكر النحاس في توجيه خبر (اللائي) ثلاثة آراء ، ربط بين اثنين منهما وبين التفسير المأثور ، ثم ردّ أحد القولين المأثورين لما ينبني عليه من مخالفة للقواعد النحوية:

الرأي الأول: أن يكون خبر المبتدأ (اللائي) الجملة من المبتدأ والخبر ﴿فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ ، ومعنى الريبة في قوله (إن ارتبتم) مرتبط بقول تعالى أول السورة: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾<sup>٢</sup>؛ أي: إن ارتبتم في النساء ، وذلك بأن أتت بفاحشة فطلقتموهن ، فعدة المطلقة التي لم تحض والتي يئست من الحيض ثلاثة أشهر ، وهذا التوجيه لم يذكر النحاس شيئاً من المأثور يؤيده.

الرأي الثاني: أن يكون خبر المبتدأ (اللائي) متصيذاً من جملة ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ أي: إن ارتبتم في الحكم فلم تعلموه فحكمهن هذا ، وهذا التوجيه بناه النحاس على ما جاء في المأثور عن النبي ﷺ أن أبي بن كعب قال: يا رسول الله الصغار ، والكبار اللائي

يئسن من الحيض ، وأولات الأحمال لم يذكر عدتهن في القرآن فأنزل الله -جل وعز-:

﴿وَأَلْتَمِسْ مِنْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ الآية (١).

الرأي الثالث: أن يكون خبر المبتدأ (اللائي) هو الجملة من المبتدأ والخبر ﴿فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ ، ويكون معنى (إن ارتبتم) أي: إن ارتبتم في الدم فلم تدرؤا أهو دم حيض أم استحاضة فعدتهن ثلاثة أشهر ، وهذا القول بناه النحاس على قول مأثور عن عكرمة رضي الله عنه، ولكنه ردّه لمخالفته لقواعد العربية من جهتين:

الجهة الأولى: أنه لو كان الارتياب بالدم لقليل: إن ارتبتم ؛ لأن الارتياب بالدم خاص بالنساء ، فيكون الفعل متصلاً بنون النسوة.

الجهة الثانية: أن اللائي يئسن من الحيض هن اللائي انقطع توهم الدم أو رجأؤه لديهن ، وقوله تعالى: (إن ارتبتم) يدل على التوهم والرجاء ، ومحال أن يجتمعا.

قال النحاس: (( اللائي) في موضع رفع بالابتداء ، فمن جعل ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ متعلقاً بقوله: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ فخير الابتداء عنده: ﴿فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾، ومن جعل التقدير على ما روي أن أبي بن كعب قال: يا رسول الله الصغار والكبار اللائي يئسن من الحيض وأولات الأحمال لم يذكر عدتهن في القرآن ، فأنزل الله جل وعز ﴿وَأَلْتَمِسْ مِنْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ الآية قال: خبر الابتداء ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ وما بعده ، ويكون المعنى: إن لم تعلموا وارتبتم في عدتهن فحكمهن هذا ، وأما قول عكرمة في معنى ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ أنه: إن ارتبتم في الدم فلم

(١) الحديث في المستدرک علی الصحیحین ينظر: حديث ٣٨٢١ ٥٢٤/٣ ، ورواه البيهقي في سننه الكبرى حديث ١٥١٩٣ ٤٢٠/٧ ، وهو في مصنف ابن أبي شيبة حديث ١٧٣٨٧ ٣١٢/٩.

تدروا أهو دمٌ حيضٍ أم استحاضة ﴿فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ يقول: قد رُدَّ من غير جهة ؛ وذلك أنه لو كان الارتياب بالدم لقييل: إن ارتبتن ؛ لأن الارتياب بالدم للنساء ، وأيضا فإن اليأس في العربية انقطاع الرجاء ، والارتياب وجود الرجاء ، فمحالٌ أن يجتمعاً(١).

---

(١) إعراب القرآن ٤/٢٩٨.

الفصل الخامس: طرق المعربين في الإفادة من التفسير المأثور في التوجيه النحوي

## الفصل الخامس

### طرق المعربين في الإفادة من التفسير المأثور في التوجيه

#### النحوي

تنوعت طرق المعربين من الإفادة من التفسير المأثور في التوجيه النحوي ، وقد حاولت تلمس طريقة كل معرب من النحاة الذين اخترت كتبهم لمجال البحث ، واضطرت لتكرار عدد من الأمثلة التي مرت في الفصول السابقة حتى يتضح الأثر.

وقد رتبت ذكر المعربين على حسب تاريخ وفاتهم.



## أولاً: الفراء

الفراء يلجأ إلى التفسير المأثور في توجيه المعنى أكثر من لجوئه إليه في التوجيه النحوي ، فيستعين بالتفسير المأثور في توجيه المعنى في كثير من الآيات من مثل تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَيْتَلَّ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ آل عمران: ٢٧ قال: (( جاء التفسير أنه نقصان الليل يولج النهار، وكذلك النهار يولج في الليل، حتى يتناهى طولُ هذا وقصرَ هذا ))<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِجُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ ﴾ آل عمران: ٥٢ قال: ((والخواريثون كانوا خاصة عيسى. وكذلك خاصة رسول الله ﷺ يقع عليهم الخواريثون. وكان الزبير رضي الله عنه يقال له حوارِيّ رسول الله ﷺ ، وربما جاء في الحديث لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما- وأشباههما حوارِيّ ، وجاء في التفسير أنهم سُموا حواريين لبياض ثيابهم))<sup>(٢)</sup>.

ومما مر بي في البحث في المواضع التي أفاد الفراء من التفسير المأثور يمكن أن أخص طريقة الفراء تجاه التفسير المأثور في عدة أمور:

الأول: الاستعانة بالتفسير المأثور في ردّ توجيه نحوي لا يرتضيه.

(١) معاني القرآن ٢٠٥/١.

(٢) معاني القرآن ٢١٨/١.

مرّ بنا في الفصل السابق كيف استعان الفراء بالتفسير المأثور في ردّ رأي الكسائي في توجيه رفع الصابثون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ مَن ءَامَرَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ المائدة: ٦٩.

**الثاني: الاستدلال على التوجيه النحوي بالتفسير المأثور ، فيذكر توجيهاً نحويّاً ، ثم يستدل على صحة هذا التوجيه بالتفسير المأثور.**

وهذا جاء في توجيه الفراء لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ: ٣﴾ فقد ذكر الفراء أنّ التفسير المأثور جاء فيه ما يدل على أنّ المعنى: فانكحوا مَن طاب لكم من النساء ، فتكون (مَا) بمعنى: (مَنْ).

**الثالث: الاستعانة بالتفسير المأثور لحل الإشكال النحوي ، فيلجأ إلى التفسير المأثور لحل إشكالٍ نحويٍّ يراه في التوجيه.**

وهذا جاء عند الفراء في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنْ شَأْ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ ءَايَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ الشعراء: ٤ فقد بدأ الفراء توجيهه لهذه الآية باستشكالٍ نحويٍّ طرحه هو: لم جاء لفظ (خاضعين) مذكراً ولم يأت مؤنثاً (خاضعة) مع أنّه خبر لمؤنث ، هو (أعناقهم)؟ ، ثم أجاب عن هذا الاستشكال بثلاثة أوجه ، اعتمد في أولها على ما جاء في المأثور عن مجاهد - رحمه الله - في معنى الآية.

الرابع: الربط بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي ، فيذكر التوجيه النحوي ، ثم يربطه بتفسير مأثور ، بدون أن يفصل في توجيه التفسير المأثور.

ففي توجيه (فالحقُّ والحقُّ) في قراءة من قرأ بضم القاف من الحق الأولى وفتحها من الحق الثانية<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾<sup>(٨٤)</sup> ص: ٨٤. ذكر الفراء فيها توجيهين ربطهما بالتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه ، ومجاهد - رحمه الله -.

الخامس: تفضيل قراءة بالاعتماد على التفسير المأثور والتوجيه النحوي ، فيرجح قراءة على قراءة معتمداً في ترجيحه على أمرين: التفسير المأثور ، والتوجيه النحوي.

ففي توجيه (حِطَّة) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(٥٨)</sup> البقرة: ٥٨ بعد أن وجه قراءة الرفع ، أورد تفسير ابن عباس رضي الله عنه ، وبنى عليه: أن القراءة ينبغي أن تكون (حِطَّةً) منصوبة ، فرجّح قراءة النصب على قراءة الفتح.

والفراء في توجيهاته لا يعتني بنقل نصوص التفسير المأثور ، فغالباً ما يغفل التصريح بالتفسير المأثور ، ويشير إليه إشارة بمثل قوله: كما جاء في التفسير ، أو وهكذا جاء في التفسير... الخ<sup>(٢)</sup>.

(١) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ٥٥٧/١ ، الحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٦١٨/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٤٧٦/١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣١٢/١ ، ٤١٦/٢ .

وهو كذلك مقلٌ من الاستعانة بالتفسير المأثور في توجيهاته ، فأثر التفسير المأثور في التوجيه النحوي عند الفراء محدودٌ ، والمواضع التي جاء فيها هذا الأثر معدودة.

## ثانياً: الأخفش

أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي عند الأخفش محدودٌ جداً ، فلم أجد تأثراً عند الأخفش بالتفسير المأثور في التوجيه النحوي إلا في موضع واحد ، في توجيه قراءة من قرأ بكسر اللام من (أرجلكم)<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> المائدة: ٦ فقد ذكر فيها عدة توجيهاتٍ استدل على أحد التوجيهات بالقول المأثور ، قال الأخفش: ((﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فرده إلى (العسل) في قراءة بعضهم ؛ لأنه قال (فاغسلوا وجوهكم) ، وقال بعضهم (وأرجلكم) على المسح أي: وامسحوا بأرجلكم ، وهذا لا يعرفه الناس ، وقال ابن عباس: المسح على الرجلين يُجزىء))<sup>(٣)</sup> ، وبنى الأخفش على هذا التوجيه أن الله إنما أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلها وجعلوا (الأرجل) عطفاً على الرأس ؛ فكان الجر بعطف أرجلكم على رؤوسكم<sup>(٣)</sup>.

واستدل على هذا التوجيه بما جاء هذا في المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (( المسحُ

(١) تنظر القراءتين في: السبعة لابن مجاهد ٢٤٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/١ ، معاني القراءات للأزهري ١٣٩ ، الحجة لابن خالويه ١٢٩ ، الحجة للفراسي ٢١٤/٣ ، التيسير للداني ٧٤ ، البحر المحيط ٤٣٧/٣ ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤/٢ .

(٢) معاني القرآن ٤٦٥/٢ .

(٣) ينظر تفسير الطبري ٥٧/١٠ .

على الرّجلين يُجْزَى)) (١).

فالآثر محدود جداً للتفسير المأثور على التوجيه النحوي في معاني القرآن للأخفش.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢ ، وينظر تفسير الطبري ٥٨/١٠ ، تفسير ابن كثير ٥٣/٣.

## ثالثاً: الزجاج

في بداية جمع المادة للبحث كنت أظن أنني سأجد مادة كبيرة من أثر التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ؛ لأن عنوان الكتاب جمع بين الأمرين المعنى ، والإعراب ، ولكن باستقراء الكتاب وجدت أن استعانة الزجاج بالتفسير المأثور في التوجيه النحوي ليست كبيرة ، خاصة إذا قارناها مثلاً بما عند النحّاس في إعراب القرآن ، ويمكن أن ألخص تأثير التفسير المأثور على التوجيه النحوي عند الزجاج في عدة أمور:

**الأول: الاستعانة بالتفسير المأثور في ترجيح توجيه نحوي ، فيرجح الزجاج توجيهها نحويّاً على آخر معتمداً في ترجيحه على التفسير المأثور.**

ففي توجيه الزجاج لمعنى (كان) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ﴿١٩﴾ النساء: ٩٩ ، أورد في معنى (كان) في صفات الله -عز وجل- ثلاثة آراء ، وفاضل بين الأقوال الثلاثة مفضلاً القول الأول الذي جاء مؤيداً بالقول المأثور عن الحسن -رحمه الله- فقال: (( والذي قاله الحسن وغيره أدخل في اللغة، وأشبهه بكلام العرب ))<sup>(١)</sup>. وبه بدأ فجعله الأساس في توجيهه.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٢.

الثاني: الاستعانة بالتفسير المأثور لحل الإشكال النحوي ، فيلجأ إلى التفسير المأثور لحل إشكالٍ نحويٍ يراه في التوجيه.

ففي توجيهه (لا) في قوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمْ عَلَى قَرَبَةٍ أَهْلَكُنَّهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ <sup>٩٥</sup> الأنبياء: ٩٥ قال الزجاج في توجيه هذه الآية: (( وظاهر (حرام عليهم أنهم لا يرجعون) يحتاج إلى أن يبين، ولا أعلم أحداً من أهل اللغة ولا من أهل التفسير بينه ))<sup>(١)</sup>. وكان سبيل حل الإشكال عند الزجاج إيراد ثلاثة أقوال مأثورة ، ثم بناء التوجيه على هذه الأقوال<sup>(٢)</sup>.

وفي توجيهه (إن) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ <sup>٩٤</sup> يونس: ٩٤ هل هي شرطية ، أو نافية؟ ، بدأ توجيهها بقوله: (( هذه الآية قد كثر سؤال الناس عنها وخوضهم فيها جداً ))<sup>(٣)</sup> ، ثم ذكر عدة توجيهات لـ(إن) منها: أن (إن) في الآية شرطية ، وأشكل على هذا التوجيه أن المعنى في ظاهره يدل على أن النبي ﷺ شك ، ولم يكن ﷺ في شك ، وأجاب عن هذا الإشكال: بأن الآية مخاطبة للنبي ﷺ ، والمراد بها سواه من كل من يمكن أن يشك أو يعارض ، واستدل الزجاج على أن النبي ﷺ لم يشك بالقول المأثور عن الحسن -رحمه الله- قال الحسن: لم يسأل ﷺ ولم يشك<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣١٢/١ ، ٤١٦/٢ ،

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٧/٢.



الثالث: ترجيح تفسير مأثور على غيره بالاعتماد على التوجيه النحوي ، فيرجح تفسيراً مأثوراً على آخر ، معتمداً في ترجيحه على التوجيه النحوي ، فيجعل للقواعد الإعرابية دور المرجح بين التفاسير المأثورة.

ففي توجيه (يُرِيكُهُمْ) في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾ ﴿الأنفال: ٤٣﴾ أبصرية هي أم حلمية؟ ، ذكر الزجاج توجيهين مبنيين على تفسيرين مأثورين ، ثم رجح الزجاج التوجيه الثاني ؛ لأنه أسوغ في العربية.

الرابع: بناء التوجيه النحوي على التفسير المأثور ، ففي التوجيهات التي استعان فيها الزجاج بالتفسير المأثور غالباً يبدأ بذكر التفسير المأثور، ثم يتبع المأثور بالتوجيه النحوي.

## رابعاً: النحّاس

أثرُ التفسير بالمأثور على التوجيه النحوي عند النحّاس كبيرٌ جداً ، فالنحّاس يعطي اعتباراً كبيراً للتفسير المأثور في التوجيه النحوي ، وقد رأينا في الفصل الرابع في أنواع التأثير والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي أنّ أكثر الأمثلة في جميع أنواع التأثير والتأثير كانت من إعراب القرآن للنحّاس ، وفي توجيهات النحّاس نجد آثاراً أخرى عرّضتُ لكثيرٍ منها عند دراسة الآيات في الفصول الثلاثة الأولى ، ومن هذه الآثار:

### الأول: الاستغناء بالتفسير المأثور عن التفصيل في التوجيه.

ففي توجيه قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ <sup>٣</sup> استغنى النحّاس عن ذكر التفصيل في وجهين إعرابين بذكر التفسير المأثور الوارد في الآية ، فقد استغنى بالتفسير المأثور عن أبي عمران الجوني عن التفصيل بذكر أنّ (ما) في هذا التوجيه موصولة ، واستغنى بالمأثور عن ابن عباس رضي الله عنه عن التفصيل بذكر أنّ (ما) في هذا التوجيه نافية.

### الثاني: جعلُ التفسير المأثور أصلاً ، وبناءُ التوجيه النحوي عليه.

في كثير من توجيهات النحّاس النحوية يجعل التفسير المأثور أصلاً ويبنى التوجيه النحوي عليه.

من ذلك توجيه (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۚ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> الغلشيّة: ٢-٣

ذكر النحّاس في إعراب هذه الآية أكثر من رأيٍ بناءً على اختلاف الأقوال المأثورة الواردة فيها ، قال النحّاس: (( اختلف أهل التأويل في (عاملة ناصبة) فمنهم من قال: عاملة ناصبة في الدنيا ، وهذا يُتأول ؛ لأنه قول عمر رضي الله عنه ، وتقديره في العربية: (وجوه يومئذ خاشعة) ، وتم الكلام ، ثم قال: (عاملة) أي هي في الدنيا عاملة ناصبة ، ويجوز أن يكون التقدير: وجوه عاملة ناصبة يومئذ خاشعة ، أي يوم القيامة خاشعة خبر الابتداء ، وجاز أن يبدأ بنكرة ؛ لأن المعنى للكفار ، وإن كان الخبر جرى عن الوجوه ، وقال عكرمة: عاملة في الدنيا بمعاصي الله -جل وعز- ناصبة في النار ، التقدير على هذا: أن يكون التمام (عاملة) ، وقول الحسن وقتادة: إن هذه الوجوه في القيامة خاشعة عاملة ناصبة ، وإنما لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار ، وأنصبها ، فعلى هذا يكون (عاملة ناصبة) من نعت خاشعة ؛ أو يكون خبراً ، وهو جوابٌ حسنٌ ؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى إضمار ، ولا تقديم ولا تأخير))<sup>(١)</sup>.

الثالث: التفريق بين الأقوال المأثورة من حيث قوة السند ، فيقدم في التأثير على

التوجيه عنده ما كان سنده أقوى.

فيرتب النحّاس التوجيهات النحوية على ما تقتضيه قوة الأقوال المأثورة من الصحة ، فيبدأ بأقوى الأقوال المأثورة ، وقد صرح بذلك في توجيه مرجع الضمير في (فمنهم) وفي

(١) إعراب القرآن ٥/١٢٥.

(يدخلونها) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ [٣٢] جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ [٣٣] فاطر: ٣٢ - ٣٣ بقوله: فمن أصح ما روي في ذلك ، ثم ذكر القول الأول عن ابن عباس والحسن ، وأتبعه ما يقتضيه من توجيه نحوي ، وذكر بعد ذلك القول الثاني مسنداً القول فيه إلى عدد من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين - رحمهم الله - ولكن لما كان هذا القول ليس في قوة القول الأول صرح بذلك فقال: وإن كانت - أي الأسانيد الثانية - ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة ، وأخر النحاس القول الثالث الذي نسبه لأهل النظر بدون أن يذكر أحداً منهم ، مع أن له وجهاً في العربية وهو أن الضمير فيه عائذٌ على أقرب مذكور ، إلا أنه لم يعتضد برواية مأثورة ، ولذلك أخره عن القولين الأولين اللذين جاءت فيهما أقوال مأثورة ، وصدده بما يدل على كونه أقل منهما بقوله: وفي الآية قولٌ ثالثٌ ثم ذكره.

قال النحاس: (( ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ هذه الآية مشكلة ؛ لأنه قال - جل وعز -: اصطفيننا من عبادنا ، ثم قال - جل وعز -: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ وقد كنا ذكرناها ، إلا أننا نبينها هنا بغاية البيان ، وقد تكلم جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: فمن أصح ما روي في ذلك: ما قرئ على أبي بكر محمد بن جعفر بن الإمام عن يوسف بن موسى عن وكيع بن الجراح قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ قال: الكافر ، وقرئ على أحمد بن شعيب عن الحسين بن حبيب عن الفضل بن موسى عن حسين عن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ﴾ قال نجت فرقتان فهذا قولٌ ، ويكون التقدير في العربية: (فمنهم) فمن

عبادنا ظالم لنفسه أي: كافرٌ ، وقال الحسن: أي: فاسقٌ ، ويكون الضمير الذي في (يدخلونها) يعود على المقتصد والسابق ، لا على الظالم ، فأما معنى ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ففيه قولان: أحدهما: أن الذين اصطفوا هم الأنبياء -صلوات الله عليهم- ، أي: اختيروا للرسالة ، وقيل المعنى: الذين اصطفوا لإنزال الكتاب عليهم ، فهذا عامٌ ، وقيل: الضمير في (يدخلونها) يعود على الثلاثة الأصناف ، على أن لا يكون الظالم ههنا كافراً ، ولا فاسقاً ، فمن روى عنه هذا القول ، أعني أن الذين يدخلونها هذه الثلاثة الأصناف: عمرٌ، وعثمانٌ ، وأبو الدرداءِ ، وابن مسعودٍ ، وعقبةُ بن عمرو ، وعائشةُ -رضي الله عنهم- ، ولولا كراهة الإطالة ؛ لذكرنا ذلك بأسانيده ، وإن كانت ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة ، وهذا القول أيضاً صحيحٌ عن عبيد بن عمرو ، وكعب الأحمار ، وغيرهما من التابعين ، والتقدير على هذا القول: أن يكون الظالم لنفسه: الذي عمل الصغائر ، والمقتصد: قال محمد بن يزيد: هو الذي يعطي الدنيا حقها ، والآخرة حقها ، فيكون (جنات عدن يدخلونها) عائداً على الجميع على هذا الشرح والتبيين ، وفي الآية قول ثالث: يكون الظالم: صاحب الكبائر، والمقتصد: الذي لم يستحق الجنة بزيادة حسناته على سيئاته ؛ فيكون (جنات عدن يدخلونها) الذين سبقوا<sup>(١)</sup> بالخيرات لا غير ، وهذا قول جماعة من أهل النظر قالوا: لأن الضمير في حقيقة النظر لما يليه أولى ، وقد ذكرنا قول العلماء المتقدمين قبل هذا<sup>(٢)</sup>.

(١) في النسخة المطبوعة: (سبقونا) ، ولا يستقيم به المعنى ، والتصحيح من المخطوط ل ١٩٨ .

(٢) إعراب القرآن ٣/٢٥٢ .

الرابع: التفريق بين الأقوال المأثورة بالنظر إلى قائلها ، فيقدم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه مثلاً على ما روي عن مجاهد -رحمه الله- .

ففي توجيهه (إن) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ الزخرف: ٨١ ترك النحاس وجهاً راجحاً عنده إلى رأي آخر مرجوح يستند على تفسير مأثور ، وذلك بسبب أنه ذكر في إعراب القرآن وهو كتابه المتأخر عن معاني القرآن تفسيراً مأثوراً عن ابن عباس رضي الله عنه فرجح التوجيه النحوي المبني عليه ، مع أنه كان رجح في معاني القرآن التوجيه النحوي الذي بناه على تفسير رواه عن مجاهد -رحمه الله- ، قال النحاس في معاني القرآن في توجيه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ الزخرف: ٨١: ((وقوله جل وعز ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾ في معناه ثلاثة أقوال:

قال مجاهد: أي: قل إن كان للرحمن ولدٌ في قولكم ؛ فأنا أول من عبده ، ووحدّه، وكذبكم.

وقال الحسن: يقول: ما كان للرحمن ولدٌ.

وقيل هو من عبدَ أي: أنفَ ، كما قال:

وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَمِيمٌ بَدَارِمِ

قال أبو جعفر: أحسنها قول مجاهد ؛ لأنه أوضح ، ولأنَّ (إن) ينعُدُ أن تكون ههنا بمعنى (ما) ؛ لأن ذلك لا يكاد يستعمل إلا وبعد (إن) (إلا) ، وأيضا فإن بعدها ألفاً وأكثر ما يقال إذا أنف الإنسان وغضب وأنكر الشيء عبدَ فهو عبدٌ ، كما يقال: حذرَ فهو حذرٌ.

وقول مجاهد بين ، أي: إن كان للرحمن ولدٌ على زعمكم ، وقولكم كما قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ النحل: ٢٧ فأنا أول من خالفكم ، ووحد الله جل وعز ((<sup>(١)</sup>) فرجح التوجيه الذي بناه على قول مجاهد الذي يرى أنّ (إن) شرطية ، واستبعد أن تكون (إن) نافية بمعنى (ما) معللاً ذلك بعلّة نحوية هي: أنّ (إن) لا تكاد تستعمل بمعنى (ما) إلا إذا كان بعدها (إلا) ، ولكنه في إعراب القرآن وهو كتابه المتأخر عن معاني القرآن ترك هذا الترجيح إلى سرد القولين بدون ترجيح بينهما ؛ وذلك لإيراده التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه الذي يبني عليه أنّ تكون (إن) بمعنى (ما) النافية ، ولا شك أنّ ابن عباس رضي الله عنه مقدم في التفسير على مجاهد - رحمه الله - ، ولم ينسب النحّاس ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه للحسن - رحمه الله - مع أنه نسبه له في معاني القرآن كأنّ نسبة القول لابن عباس رضي الله عنه تغني عن نسبه إلى غيره ، ولم يذكر النحّاس في إعراب القرآن ما ذكره من اعتراضٍ نحويٍّ على تفسير ابن عباس رضي الله عنه مع أنه ذكره في المعاني ، قال في إعراب القرآن: (( ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ إن جعلت (إن) للشرط فـ(كان) في موضع جزمٍ ، وإن جعلتها بمعنى (ما) فلا موضع لـ(كان) ، وقد روى علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ قال: يقول: لم يكن للرحمن ولدٌ.

قال أبو جعفر: جعل (إن) بمعنى (ما) كما قال جل وعز: ﴿إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ المائدة: ٢٠

أي: ما الكافرون إلا في غرور ((<sup>(٢)</sup>).

(١) معاني القرآن ١١٥٩/٢.

(٢) إعراب القرآن ٨١/٤.

وفي توجيه (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴿٣﴾﴾ الغاشية: ٢ - ٣  
 الملح النَّحَّاس إلى عدم ترجيحه لرأي عمر رضي الله عنه ، ولكنه لما كان قول عمر رضي الله عنه لا بد من تأويله  
 وإعرابه والأخذ به ، قال: ((وهذا يتأول ؛ لأنه قول عمر رضي الله عنه))<sup>(١)</sup> ، ثم ذكر أوجه إعرابه.

الخامس: الجمع بين التفسير والقواعد النحوية في ردّ توجيه نحوي ، فيجمع بين  
 التفسير المأثور والقواعد الإعرابية ليردّ توجيهاً لا يرتضيه.

ففي توجيه قراءة الجر لـ(الأرحام) <sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾  
 النساء: ١ ردّ النَّحَّاس توجيه بعض النحويين في الآية الذي يرى أنّ الواو في (والأرحام) للقسم  
 و(الأرحام) مجرور بحرف القسم ، مستدلاً على رده بثلاثة أدلة ، اثنين من المأثور ، وثالث  
 من القواعد النحوية ، قال النَّحَّاس: (( وقال بعضهم (والأرحام) قسم ، وهذا خطأ من  
 المعنى ، والإعراب ؛ لأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على النصب ، روى شعبة عن  
 عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قومٌ من  
 مضر حفاة ، عراة ، فرأيت وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتغير ؛ لما رأى من فاقتهم ، ثم صلى الظهر ،  
 وخطب الناس ، فقال: يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام ، ثم قال: تصدق رجلٌ بديناره ،  
 تصدق رجلٌ بدرهمه ، تصدق رجلٌ بصاع تمره ، وذكر الحديث ، فمعنى هذا على النصب ؛

(١) إعراب القرآن ١٢٥/٥.

(٢) تنظر القراءة في : معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، تفسير الطبري ٥١٧/٧ ، السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ ، إعراب  
 القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، معاني القراءات للأزهري ١١٨ ، الحجة لابن خالويه ١١٨ ، التيسير للداني ٧١ ، النشر  
 في القراءات العشر ٢٤٧/٢.



لأنه حضهم على صلة أرحامهم ، وأيضاً فلو كان قسماً كان قد حذف منه ؛ لأن المعنى ويقولون بالأرحام ، أي: ورب الأرحام ، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه ، وأيضاً فقد صح عن النبي ﷺ من كان حالفاً فليحلف بالله ، فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله ، كذا لا يجوز أن تستحلف إلا بالله ، فهذا يرد قول من قال: المعنى أسألك بالله وبالرحم))<sup>(١)</sup>.

السادس: تقديم التفسير المأثور غالباً إذا اشترك مع غيره في رد توجيه نحوي أو ترجيحه ، أو رد قراءة ، أو ترجيحها.

ففي توجيه الضمير في (إخوانهم) وفي (يَمُدُّوهُمْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ يُقَصِّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> الأعراف: ٢٠٢ على أي شيء يرجع الضمير (هم) ذكر النحاس توجيهين:

التوجيه الأول: أن الضمير في (إخوانهم) يعود على الشياطين ؛ لدلالة لفظ الشيطان عليهم.

والضمير المنصوب في (يَمُدُّوهُمْ) يعود على الكفار ، والمرفوع يعود على الشياطين ، والتقدير: وإخوان الشياطين يمدُّهم الشياطين ، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير من هو له في المعنى.

التوجيه الثاني: أن الضمير (هم) في (إخوانهم) يعود على الجاهلين ، والمراد بالإخوان

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧.

الشياطين ، وبالضمير المضاف إليه: الجاهلون ، أو غير المتقين ؛ لأن الشيء يدلُّ على مقابله، والواو في (يمدونهم) تعودُ على الإخوان ، والضمير المنصوبُ (هم) يعود على الجاهلين ، أو غير المتقين؛ والمعنى: والشياطين الذين هم إخوان الجاهلين أو غير المتقين يمدُّون الجاهلين أو غير المتقين في الغيِّ ، والخبر في هذا الوجه جارٍ على من هو له لفظاً ومعنى.

رَجَّح النَّحَّاسُ التَّوْجِيهَ الثَّانِيَّ مَعْتَمِداً فِي ذَلِكَ عَلَى أَمْرَيْنِ ، التَّفْسِيرَ الْمَأْثُورَ ، وَالْقَوَاعِدَ الْإِعْرَابِيَّةَ ، مَبْتَدِئاً بِالتَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ ، وَالْأَمْرَانَ هُمَا:

الأول: التفسير المأثور ، قال النحَّاس: (( وأحسن ما قيل في هذا قول الضحاك: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ﴾ أي: إخوان الشياطين ، وهم الفجار ، ﴿يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ يُفَصِّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> قال: أي لا يتوبون ، ولا يرجعون))<sup>(١)</sup>.

الثاني: القواعد الإعرابية: فعلى هذا الوجه: الخبرُ جارٍ على من هو له لفظاً ، ومعنى ، قال النحَّاس: ((وعلى هذا يكون الضمير متصلاً ، فهذا أولى في العربية))<sup>(٢)</sup>.

وكذلك في توجيه الضمير في (نبرأها) في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ نَبْرَأَهَا﴾<sup>الحديد: ٢٢</sup> ذكر النحَّاس في مرجع الضمير ثلاثة آراء ، ثم رجَّح أحدها معتمداً على التفسير المأثور ، والقواعد النحوية ، مقدماً في الترجيح التفسير المأثور على القواعد الإعرابية ، فالتوجيه الراجح أن الضمير في (نبرأها) يرجع إلى (أنفسكم)؛ لأنه أولاً: قال به الجلة من المفسرين ، وثانياً: لأنه أقرب إلى المذكور ، قال النحَّاس: ((<sup>مِنْ</sup>))

(١) إعراب القرآن ٨٦/٢.

(٢) إعراب القرآن ٨٦/٢.

قَبْلِ نَبْرَاهَا ﴿﴾ يكون من قبل أن نخلق الأنفس ، هذا قول ابن عباس ، والضحاك ، والحسن ، وابن زيد . وقيل: الضمير للأرض ، وقيل للمصائب ، والأول أولاها ؛ لأن الجلة قالوا به ، وهو أقرب إلى الضمير ((<sup>(١)</sup>).

ومثل ذلك ترجيحه أن يكون (تسليم) في قوله تعالى: ﴿ وَمَزَاجُهُ مِنْ تَسْلِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ المطفئين: ٢٧ - ٢٨ اسماً للماء معرفة ، و(عيناً) نكرة فنصب على الحالية معللاً ذلك بأمرين: التفسير المأثور والاشتقاق ، مبتدأ بالتفسير المأثور.

وفي توجيه نصب (محرراً) في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ ل عمران: ٣٥ رجح أن يكون منصوباً على الحال ، واعتمد على أمرين: التفسير المأثور ، وسياق الكلام ، مقدماً التفسير المأثور على سياق الكلام.

وفي ردّه لقراءة النصب في (خافضة رافعة) في قوله تعالى: ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ الواقعة: ٣ قدم النحّاس في أدلة الردّ: التفسير المأثور على التوجيه النحوي قال: (( وقرأ اليزيدي: (خافضة رافعة) بالنصب ، وهذه القراءة شاذة ، متروكة من غير جهة ، منها: أن الجماعة الذين تقوم بهم الحجّة على خلافها ، ومنها: أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية ، فأما أهل التفسير: فإن ابن عباس قال: خفضت أناساً ورفعت آخرين ، فعلى هذا لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن المعنى: خفضت قوماً كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار ، ورفعت قوماً كانوا أذلاء في الدنيا إلى الجنة ، فإذا نصب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك ، كما أنك إذا قلت: جاء زيد مسرعاً ، فقد كان يجوز أن يجيء على

(١) إعراب القرآن ٤/٢٤٣ .

خلاف هذه الحال. وقال عكرمة، والضحاك: خافضة رافعة: خفضت فأسمعت الأذن ، ورفعت فأسمعت الأقصى ، فصار الناس سواء. قال أبو جعفر: وأما أهل العربية فقد تكلم منهم جماعة في النصب ، فقال محمد بن يزيد: لا يجوز ، وقال الفراء يجوز ، بمعنى: إذا وقعت الواقعة وقعت خافضة رافعة فأضمر وقعت ، وهو عنده (١) وعند غيره من النحويين بعيداً قبيحٌ ، ولو قلت إذا جئتك زائراً تريد إذا جئتك جئتك زائراً لم يجز هذا الإضمار ؛ لأنه لا يعرف معناه ، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء. وأجاز أبو إسحاق النصب على أن يعمل في الحال وقعت ، قال أبو جعفر: قد بينا فساده. على أن كل من أجازَه فإنه يحمله على الشذوذ ، فهذا يكفي في تركه ((٢)).

### السابع: الاقتصار في إعراب القرآن من المأثور على ما يبني عليه التوجيه النحوي.

ففي معاني القرآن يذكر عدة أقوال مأثورة لبني عليها المعنى ، أما في إعراب القرآن فيقتصر على ما يخدم التوجيه النحوي غالباً.

ففي توجيه (لهو الحديث) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لقمان: ٦ في معاني القرآن أورد النحاس عدة معانٍ لـ (لهو الحديث) منها: الغناء ، ومنها الشرك ، ومنها الكتب التي فيها أخبار فارس والروم ، وفضل من المعاني أن معنى (لهو الحديث) هو الغناء ، أما في إعراب القرآن فلم يذكر إلا تفسيراً مأثوراً واحداً ، وهو الذي

(١) في النسخة المطبوعة ، بحذف (عنده) ، ويتغير به المعنى ، والتعديل من المخطوط ل ٢٥٧.

(٢) إعراب القرآن ٤/١٨٠.

قال عنه في معاني القرآن: إنه أبين ما قيل في الآية ، وبني عليه التوجيه النحوي.

الثامن: نسبة التوجيه النحوي إلى صاحب التفسير المأثور مباشرة ، فالذي يستلزمه التفسير المأثور من توجيه نحوي ينسبه مباشرة له وكأنه رأي لنحوي.

ففي توجيه (مُرْدَفَيْنِ) في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِإِلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾ (٩) الأنفال: ٩ أورد النحاس في قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع (مُرْدَفَيْنِ) بفتح الدال (١) إعرابين ، اعتمد في الإعراب الأول على القول المأثور عن مجاهد -رحمه الله- بل إنه جعله مذهباً له ، وفي الإعراب الثاني اعتمد النحاس على ما يحتمله المعنى من إعراب ، قال النحاس: (( (مُرْدَفَيْنِ) بفتح الدال فيها تقديران: يكون في موضع نصبٍ على الحال من (كُمْ) في (مُمِدُّكُمْ) ، أي: أُرْدَفَ بهم المؤمنين ، وهذا مذهب مجاهد (٢) ، قال مجاهد: أي: مُمَدِّينَ ، قال أبو جعفر: ويجوز أن يكون (مُرْدَفَيْنِ) في موضع خفضٍ نعتاً للألف ((٣)

التاسع: الترتيب بين الأقوال المأثورة والتوجيه النحوي.

(١) تنظر القراءة في: تفسير الطبري ٤١٣/١٣ ، السبعة لابن مجاهد ٣٠٤/١ ، الحجة لابن خالويه ١٦٩/١ ، التيسير للداني ٨٤.

(٢) ينظر قول مجاهد أيضاً في: تفسير الطبري ٤١٣/١٣ ، معاني القرآن للنحاس ٤١٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٧١/٧ ، الدر المنثور ٤٢١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٩١/٢.

إمّا باللف والنشر المرتب ، فيذكر الأقوال مجموعة ثم يذكر التوجيهات النحوية المترتبة عليها رابطاً كل توجيه بالقول المأثور المستخرج منه.

أو بذكر القول المأثور والتوجيه المترتب عليه ، ثم ذكر القول الآخر والتوجيه المترتب عليه.

ففي توجيهه (نذيراً) في قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا﴾ (٣٦) المشر: ٣٦ أورد النحاس في معنى (نذيراً للبشر) ثلاثة أقوالٍ مأثورة ، وفي نضبه ذكر سبعة آراء ربط بين الخمسة الأول منها وبين الأقوال الثلاثة المأثورة.

وفي توجيهه قوله تعالى: ﴿الْمَفْتُونُ﴾ (٦) ذكر التوجيهات النحوية ، ثم ذكر الأقوال المأثورة ، ثم قرن كل قول من أقوال المعربين بما يوافق عند المأولين.

وفي توجيهه قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (١٤) القياس: ١٤ بدأ حل الإشكال الذي قدمه في توجيه الآية بذكر الوارد في الآية من المأثور ، فأورد قولين مأثورين الأول عن ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني عن سعيد بن جبیر ، وقتادة -رحمهما الله- ، يذكر القول الأول ثم يوجه الإعراب بما يتوافق مع هذا القول ، ثم يذكر القول الثاني وما يترتب عليه من توجيهه.

العاشر: تقديم التوجيهات التي اعتمدت على التفسير المأثورة على غيرها من التوجيهات.

ففي توجيهه محرراً في المثال السابق بدأ النحاس في التوجيهات بالآراء التي استخرجها من الأقوال المأثورة ، ثم ذكر توجيهين آخرين غير مرتبطين بالأقوال المأثورة.

الحادي عشر: الاستدلال بالتفسير المأثور على القواعد النحوية ، فيذكر النحّاس قاعدة نحوية ثم يستدل عليها بالتفسير المأثور.

ففي توجيهه (إمّا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ﴿الإنسان: ٣﴾ ذكر النحّاس القاعدة التي تقول إنّ (إمّا) تجيء بمعنى (أو) ، واستدل على ذلك بالتفسير المأثور قال: (( ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ﴿منصوبان على الحال ، أي: إنا خلقنا الإنسان شاكرًا أو كفورًا ، ومعنى (إمّا) (أو) وإن كانت تجيء في أول الكلام ؛ ليدل على المعنى ، ويدل على ذلك قول أهل التفسير: إن المعنى: إنا هديناه السبيل إمّا شقيًا وإمّا سعيدًا)) (١).

الثاني عشر: التسوية بين أقوال النحاة وأقوال المفسرين في التوجيه ، فيذكر الأقوال المأثورة في أثناء التوجيهات المختلفة للآية وكأنها أقوال للنحاة.

ففي توجيهه (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ﴿البند: ١﴾ أورد النحّاس في (لا) ثلاثة آراء لم يفاضل بينها. أحدها منقول من التفسير المأثور عن أهل التأويل ، وهو في سردها لا يفرق بين رأي النحاة والقول المأثور ، قال النحّاس: (( في (لا) ثلاثة أقوال: قال الأخفش:

(١) إعراب القرآن ٥/٥٤.

تكون صلةً ، فهذا قولٌ ، وقيل: هي بمعنى (ألا) ذكره أيضا الأخفش ، والقول الثالث: قول أهل التأويل: روى الحسن عن مجاهد قال: (لا) ردُّ لكلامهم ، ثم ابتداء أقسم بهذا البلد))<sup>(١)</sup>.

---

(١) إعراب القرآن ٥/١٤١.



## خامساً: مكّي

أبان مكّي في كتابه مشكل إعراب القرآن عن منهجه الذي بنى عليه الكتاب فقال: ((وقد رأيت أكثر من ألف في الإعراب طوله بذكره لحروف الحذف ، وحروف الجزم ، وبما هو ظاهرٌ من ذكر الفاعل ، والمفعول ، واسم إن ، وخبرها ، في أشباه ذلك ، يستوي في معرفتها: العالم ، والمبتدئ ، وأغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات ؛ فقصدتُ في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الأعراب ، وذكرِ علله ، وضعبه ، ونادره ؛ ليكون خفيفَ الحمل ، سهلَ المأخذ ، قريبَ المتناول ، لمن أراد حفظه والاكتفاء به ))<sup>(١)</sup> ، فبنى كتابه على الاختصار، وعلى بيان المشكل الذي يحتاج إلى بيان.

وقد ظهر أثر هذا المنهج في التوجيهات التي استعان مكّي فيها بالتفسير المأثور ، وذلك في:

الأول: الاقتصار من التفسير المأثور على ما يحل الإشكال ، أو يزيل الإبهام.

يغلب على مكّي في توجيهاته الاقتصار من التفسير المأثور على ما يحل له مشكلاً ، أو يزيل مبهماً ، أو يبيّن عليه وجه غير متبادرٍ إلى الذهن.

فمثلاً في توجيه رفع (مقام) في قوله تعالى: ﴿أَيُّتُ يَبْنَتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>٩٧</sup> قال عمران: ذكر مكّي ثلاثة آراء ، أحدها أن يكون (مقام) بدلاً ، أو عطف بيان من (آيات).

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٦٣ ، ٦٤.

وفي هذا الرأي جاء إشكالٌ هو: كيف جاز إبدال (مقام) من (آيات) مع أن (آيات) جمع و(مقام) مفرد ، مع نصّ النحويين على أنه متى ذكر جمع لا يُبدل منه إلا ما يُوفِّي بالجمع<sup>(١)</sup>؟ وأجاب مكي عن هذا الإشكال بأن (مقام) وإن كان مفرداً إلا أنه في معنى الجمع ، فهو الحرم كله ، وفيه آياتٌ كثيرة.

وأخبر مكي بأنه استقى هذا من قول مجاهد -رحمه الله-.

واستدل مكي على صحة قول مجاهد بأنه جاء بعد قوله تعالى: ﴿أَيْنْتُ يَنْتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ال عمران: ٩٧ ، ولا اختلاف بأن المراد بذلك الحرم أي: أن من دخل الحرم كان آمناً. ، قال مكي: (( قوله: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ أي: من الآيات مقام إبراهيم ؛ فهو مبتدأ محذوف خبره ، ويجوز أن يكون (مقام) بدلاً من (الآيات) على أن يكون (مقام إبراهيم): الحرم كله ، ففيه آياتٌ كثيرة ، وهو قول مجاهد ، ودليله: ومن دخله كان آمناً ، يريد الحرم ، بلا اختلاف ، وقيل ارتفع على إضمار مبتدأ ، أي: هي مقام إبراهيم ))<sup>(٢)</sup>.

لقد وردت روايات كثيرة في المأثور في تفسير هذه الآية لم يذكرها مكي<sup>(٣)</sup> ، ولكنه اقتصر على ما جاء عن مجاهد لما كان يختلف عن المتبادر في الذهن ، ويترتب عليه رأيٌ مختلف ، فبنى عليه مكي الرأي الثالث ، وجعله هو التوجيه النحوي.

(١) ينظر: اللباب للعكبري ٤٠٥/٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٦٩/١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٣٦-٣٣/٢.

وفي توجيه (مجرأها) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ بَجْرَدِهَا﴾ ﴿هود: ٤١﴾ ذكر مكي توجيهين ، واختصر في ذكر التوجيه الأول لوضوحه ، وهو:

أن يكون (مجرأها) في موضع رفع على الابتداء ، والجار والمجرور (بسم الله) في محل رفع خبر ، أي: بسم الله إجراؤها.

ولما ذكر التوجيه الثاني: وهو أن يكون (مجرأها) في موضع نصب على الظرفية الزمانية ، أو المكانية ، على تقدير حذف مضاف ، والتقدير: بسم الله وقت إجرائها ، كما تقول: أنا أجيتك مقدم الحاج ، أو بسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه استدلالاً بالتفسير على هذا التوجيه ، قال مكي: (( قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ بَجْرَدِهَا﴾ (مجرأها) في موضع رفعٍ على الابتداء ، و(مرسأها) عطفٌ عليه ، والخبر: بسم الله ، والتقدير: بسم الله إجراؤها وإرساؤها ، ويجوز أن يكون (مجرأها) في موضع نصب على الظرف ، على تقدير حذف ظرفٍ مضافٍ إلى مجرأها ، بمثلة قولك: آتيتك مقدم الحاج ، أي: وقت مقدم الحاج ؛ فيكون التقدير: بسم الله وقت إجرائها وإرسائها ، وقيل تقديره في النصب: بسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف المضاف. وفي التفسير ما يدل على نصبه على الظرف: قال الضحاك: كان يقول وقت جريها: بسم الله فتجري ، ووقت إرسائها بسم الله فترسو ))<sup>(١)</sup>.

وفي توجيه (قليلاً) في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ﴿الذاريات: ١٧﴾ ذكر مكي ثلاثة آراء:

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٣٦١.

الرأي الأول: أن تكون (قليلاً) نعتاً لمصدر محذوف تقديره: كانوا وقتاً قليلاً يهجعون،  
و(ما) زائدة للتوكيد ، و(يهجعون) الجملة خبر (كان).

الرأي الثاني: أن تكون (قليلاً) نعتاً لظرف محذوف تقديره: كانوا هجوعاً قليلاً يهجعون،  
و(ما) زائدة للتوكيد ، و(يهجعون) الجملة خبر (كان).

الرأي الثالث: أن تكون (قليلاً) خبر (كان) ، و(ما) نافية<sup>(١)</sup> ، وتكون الجملة تامة من  
كان واسمها وخبرها ، والجملة إخبار عن المحسنين في الآية قبلها ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾  
الذاريات: ١٦ ، أي أن هؤلاء المحسنين قليل من الناس ، ثم تكون الجملة بعدها مستأنفة ، صفة  
أخرى عنهم ﴿مَنْ أَلَيْلَ مَا يَهْجَعُونَ﴾ الذاريات: ١٧ ، أي: لا ينامون الليل ، والجار والمجرور (من الليل)  
متعلق بالفعل (يهجعون).

وربط مكّي بين هذا الإعراب وبين التفسير المأثور الذي جاء عن الضحّاك ، قال مكّي:  
( ( ويجوز أن يكون (قليلاً) خبر (كان) واسمها فيها ، و(ما) نافية وهو قول الضحّاك ،  
ويكون الوقف على (قليلاً حسناً) ) )<sup>(٢)</sup>.

لقد وردت روايات كثيرة في المأثور في تفسير هذه الآية لم يذكرها مكّي ، واقتصر على  
ما جاء عن الضحّاك لما كان يختلف عن المتبادر عن الذهن ويترتب عليه رأي مختلف ، فبنى  
عليه مكّي الرأي الثالث وجعله هو التوجيه النحوي ؛ لأنه مستلزم له ، إذ يبني على قول  
الضحّاك أن تكون جملة: كانوا قليلاً جملة تامة من كان واسمها وخبرها.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٨٧/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٨٧/٢.

## الثاني: الترجيح بين التوجيهات النحوية.

فيذكر التوجيهات المحتملة في الآية ، ثم يأتي بالتفسير المأثور ليؤيد به أحد التوجيهات النحوية.

ففي توجيه متعلق الجار والمحرور (لما) في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ <sup>المجادلة: ٣</sup> ذكر مكِّي رأيين:

الرأي الأول: أن يكون الجار والمحرور متعلقاً بـ(تحرير) ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير: والذين يُظَاهِرُونَ من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما نطقوا به من الظَّهَار ، ثم يعودون للوطء بعد ذلك.

الرأي الثاني: أن يكون الجار والمحرور متعلقاً بـ(يعودون) ، و(ما) مصدرية ، أي: لقولهم، ويحتمل حينئذ ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: أن يراد بما قالوا: ما حرّموه على أنفسهم بلفظ الظَّهَار تزيلاً للقول مترلة المقول فيه ، أي: يعودون لما قالوا إنهم لا يعودون إليه ، فعليهم تحرير رقبة من قبل الوطاء.

المعنى الثاني: أن يراد بما قالوا: العزم على إمساكها فلا يطلقها بعد الظَّهَار حتى يمضي زمن يمكن أن يطلقها فيه ، فهذا هو العودُ لما قالوا.

المعنى الثالث: أن يراد بما قالوا: القول ثانية ، أي: يقولونه ثانياً ، فلو قال: أنت عليّ كظهر أمي مرة واحدة لم يلزمه كفارة ؛ لأنه لم يعدْ لما قال.

ونسب مكي<sup>١</sup> هذا المعنى إلى أهل الظاهر<sup>(١)</sup> ، وقال عنه: إنه غلط ؛ لأن العود ليس أن يرجع الإنسان إلى ما كان فيه ، دليل ذلك: تسميتهم للآخرة المعاد ، ولم يكن فيها أحد فيعود إليها.

ثم ختم مكي<sup>٢</sup> توجيهه لهذا الموضوع بتفسير مأثور عن قتادة - رحمه الله - يدل على ترجيحه للرأي الثاني بما يوافق المعنى الأول من معانيه الثلاثة السابقة ، قال مكي: (( وقد قال قتادة: معناه: ثم يعودون لما قالوا من التحريم ، فيحلونه ، فالجار والمجرور على هذا متعلقٌ بـ(يعودون)<sup>(٢)</sup> .

### الثالث: البداية بالتوجيه النحوي ، ثم نسبة التوجيه للمأثور.

فيذكر التوجيه النحوي ويفصل فيه ثم ينسبه لأصحاب المأثور ، وهو في ذلك يختلف عن النحّاس ، فالنحّاس يذكر التفسير المأثور ثم يبيّن عليه التوجيه النحوي ، أما مكي: فيذكر التوجيه ثم بعد ذلك يربط بينه وبين التفسير المأثور.

ففي توجيه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ الفتح: ٢٩ ذكر مكي توجيهين:

(١) ينظر هذا المعنى عن أهل الظاهر في: إعراب القرآن للنحّاس ٢٤٨/٤ ، المحرر الوجيز ٢٧٤/٥ ، البيان لابن الأنباري ٤٢٦/٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٧٢٢/٢ .

التوجيه الأول: أن يكون (ذلك) مبتدأ ، و(مَثَلُهُمْ) خبره ، و(في التوراة) جارٌ ومجرورٌ حالٌ ، وتمت الجملة ، و(مَثَلُهُمْ) مبتدأ ، و(في الإنجيل) الجار والمجرور حالٌ و(كَزَّرِع) الجار والمجرور خبر المبتدأ.

التوجيه الثاني: أن يكون (ذلك) مبتدأ ، و(مَثَلُهُمْ) خبره ، و(في التوراة) الجار والمجرور حالٌ ، و(مَثَلُهُمْ) الثاني معطوف على (مثلهم) الأول ، و(في الإنجيل) متعلق بمثلهم الثاني ، و(كزرع) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم كزرع.

ثم بعد الانتهاء من بيان التوجيهين نسب التوجيه الأول للضحاك - رحمه الله - ، والثاني لقتادة - رحمه الله -.

قال مكِّي: (( قوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ﴾ عطفٌ على (مثل) الأول ؛ فلا تقف على التوراة إذا جعلته على مثل الأول ، ويكون المعنى: أنهم قد وصفوا في التوراة ، والإنجيل بهذه الصفات المتقدمة ، وتكون الكاف في قوله: ﴿كَزَّرِعَ أَخْرَجَ شَطْطَهُ﴾ خبر ابتداءٍ محذوفٍ تقديره: هم كزرع ؛ فتبتدئ بالكاف ، وتقف على (الإنجيل) ، ويجوز أن يكون ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ﴾ ابتداءً ، و﴿كَزَّرِعَ﴾ الخبر ؛ فتقف على (التوراة) ، وتبتدئ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَّرِعَ﴾ ولا تقف على (الإنجيل) ، ولا تبتدئ بالكاف في هذا القول ؛ لأنها خبر الابتداء ، ويكون المعنى: أنهم قد وصفوا في الكتابين بصفتين: وصفوا في التوراة أنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وأن سيماهم في وجوههم من أثر السجود ، ووصفوا في الإنجيل أنهم كزرع أخرج شطأه إلى تمام الصفة. والقول الأول: قول مجاهد ،

والثاني: قول الضحاك ، وقتادة(١).

وفي توجيه ضمة السين في (لا يمسُّه) في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨) الواقعة: ٧٩ ذكر مكي رأين:

الرأي الأول: أن تكون (لا) نافيةً ، و(يمسُّه) يمسُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

فتكون ضمة السين في (يمسُّ) على هذا الرأي ضمة إعرابٍ.

والمراد بالمطهَّرين: الملائكةُ ، فيكون سياق الآية على هذا التفسير خيراً عن الله: أن القرآن لا يمسُّه إلا المطهرون.

الرأي الثاني: أن تكون (لا) ناهيةً ، والفعلُ بعدها مجزوماً ؛ لأنه لو فكَّ عن الإدغام لظهر ذلك فيه كقوله: ﴿لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ﴾ (١٧٤) آل عمران: ، ولكنه أدغم ، ولَمَّا أُدْغِمَ حُرِّكَ آخِرُهُ بِالضَّمِّ لأجلِ هاءِ ضميرِ المذكرِ الغائبِ ؛ لأن الفعل المضعف إذا كان مجزوماً واتصل به ضمير المفرد المذكر ضمٌّ عند التقاء الساكنين ، إتباعاً لحركة الضمير (٢) ، وهاء الضمير مبنية على الضم في محل نصب مفعول به.

فتكون ضمة السين في (يمسُّ) على هذا الرأي ضمة بناء ، أي: ضمة لأجل الإدغام ، لا لأجل الإعراب ، ويكون سياق الآية نهيًا من الله سبحانه أن يمسَّ القرآن إلا طاهرًا.

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/٢١٣ ، الدر المصون ١٠/٢٢٤ ، التصريح للأزهري ٥/٤٨٨.



ولما انتهى مكي من بيان التوجيه الأول نسبه إلى ابن عباس رضي الله عنه ، ولما انتهى من بيان التوجيه الثاني نسبه إلى مذهب مالك - رحمه الله - .

قال مكي: (( لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧١﴾ )) هذه الضمة في (يمسه) يجوز أن تكون إعراباً ، و(لا) نفيًا ، أي: ليس يمسه إلا المطهرون ، يعني الملائكة ، فهو خبرٌ ، وليس بنهي ، وهو قول ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة ، وغيرهم ، وقيل: (لا) للنهي ، والضمة في (يمسه) بناءٌ ، والفعل مجزومٌ ، فيكون ذلك أمراً من الله أن لا يمس القرآن إلا طاهرٌ ، وهو مذهب مالك ، وغيره ((<sup>١</sup>)).

وفي توجيه متعلق الجار والمجرور (بإمامهم) في قوله تعالى: ﴿ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ ﴾ الإسراء: ٧١ ذكر مكي إعرابين:

الإعراب الأول: أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(ندعوا) في موضع المفعول الثاني لـ(ندعوا) تعدى إليه بحرف الجر ، أي: ندعوهم باسم إمامهم.

الإعراب الثاني: أن تكون الباء بـ(ندعوا) متعلقة بمحذوف ، والمحذوف في موضع الحال ، فيكون التقدير: ندعوا كل أناس مختلفين بإمامهم ، أي: في هذه الحال ، ومعناه: ندعوهم وإمامهم فيهم.

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٧١٣.

ثم بعد الانتهاء من التوجيهين ربط التوجيه الأول بتفسير ابن عباس رضي الله عنه ، والثاني بتفسير الحسن - رحمه الله - ، وإن كان في هذا التوجيه رجوع مرة أخرى ليزيد التوجيه الثاني بياناً بعد نسبة التوجيهين لأصحاب القول المأثور.

قال مكي: ((والباء في إمامهم تتعلق بـ(ندعوا) في موضع المفعول الثاني لـ(ندعوا) تعدى إليه بحرف جر ، ويجوز أن تتعلق الباء بمحذوف ، والمحذوف في موضع الحال ؛ فيكون التقدير: ندعو كل أناس مختلفين بإمامهم ، أي: في هذه الحال ، ومعناه: ندعوهم وإمامهم فيهم ، ومعناه على القول الأول: ندعوهم باسم إمامهم ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسيره ، وقد روي عن الحسن - رحمه الله - أن الإمام هنا: الكتاب الذي فيه أعمالهم فلا تحمل على هذا أن تكون الباء إلا متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف في موضع الحال تقديره: ندعوهم ومعهم كتابهم الذي فيه أعمالهم ، كأنه في التقدير: ندعوهم ثابتاً معهم كتابهم ، أو مستقراً معهم كتابهم ، ونحو ذلك ، فلا يتعدى (ندعو) على هذا التأويل إلا إلى مفعول واحد)) (١)

#### الرابع: عدم العناية بذكر نصّ التفسير المأثور.

فغالب المواضع التي تأثر فيها التوجيه النحوي عند مكي بالمأثور لا يذكر فيه نصّ التفسير المأثور ، وإنما يشير إليه إشارة ، وذلك بين فيما مر بنا من أمثلة. والله أعلم.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٣.

الخاتمة

## الخاتمة

إنني بعد هذه الرحلة المباركة التي أمضيتها في البحث أقفُ لأبرز أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، وذلك على النحو الآتي:

١. أن التوجيه النحوي متداخلٌ مع التفسير ، فكلاهما غاية الوصول إلى المعنى الصحيح ، فالتفسير المأثور هو فهم لمعنى الآية ، والإعراب السديد يؤدي إلى فهم صحيح للآية.
٢. أن التوجيه النحوي تأثر بالتفسير المأثور بأنواعه الثلاثة: حديث النبي ﷺ ، وأقوال الصحابة -رضي الله عنهم- ، وأقوال التابعين -رحمهم الله-.
٣. أن المعريين صرحوا بالتأثر بالتفسير المأثور في كثير من المواضع التي اعتمدوا فيها عليه في التوجيه النحوي.
٤. أن أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي اتخذ أشكالاً متنوعة من التأثير ، من ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على التفسير المأثور ، أو الاستدلال على التوجيه النحوي به ، أو حل إشكالٍ نحوي بالاعتماد عليه ، أو بناء التوجيه النحوي عليه ، وأن ذلك التأثير قد يصل إلى ردّ توجيه نحوي مروى عن أحد علماء النحو بالاعتماد على التفسير المأثور.
٥. قدم المعربون التفسير المأثور على غيره من أدلة الترجيح في كل المواضع التي اشترك فيها التفسير المأثور مع غيره في ترجيح توجيه نحوي على غيره.
٦. أن المعريين إذا استعانوا بالتفسير المأثور في حلّ إشكالات التوجيه النحوي للآية يستعينون بأكثر من تفسير مأثور لحلّ الإشكال النحوي ، ويصدّرون التوجيه بوجود

الإشكال ، ثم يتبعون ذلك بما يعينهم على حلّ هذا الإشكال بادئين في الغالب بالتفسير المأثور.

٧. أن من أثر التفسير المأثور على التوجيه النحوي أنه قد يشترك معه في ترجيح قراءة من القراءات ، أو ردّها.

٨. تعدد التوجيهات النحوية في عددٍ من المواضع ؛ لتعدد الأقوال المأثورة ، فيبني المعرب على كل قولٍ ما يناسبه من التوجيه.

٩. أن التفسير المأثور قد يشترك مع غيره من الأدلة كالقواعد الإعرابية ، أو اللغة ، أو القراءات في ردّ توجيهٍ نحويٍّ ، أو ترجيح توجيهٍ على آخر.

١٠. أن التأثر والتأثير متبادلٌ بين التوجيه النحوي ، والتفسير المأثور ، وقد وصل أثر النحو على التفسير مأثور إلى ردّ تفسير المأثور لمخالفته القواعد النحوية.

١١. ندرة ترجيح تفسير مأثور على غيره بالاعتماد على التوجيه النحوي بحيث يجعل للقواعد النحوية دور المرجح بين التفاسير المأثورة ، فلم يوجد إلا في موضعٍ واحدٍ.

١٢. ومثل ذلك في الندرة ردّ تفسير مأثور لمخالفته للقواعد النحوية فلم يوجد إلا في موضعٍ واحدٍ.

١٣. اختلاف الكتب التي هي مجال البحث في مدى التأثر بالمأثور ، ففي معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج كان هناك تأثرٌ واضحٌ بالتفسير المأثور، إلا إنه لا يقارن بأثر التفسير المأثور في إعراب القرآن للنحاس ، فالتأثر كبيرٌ جداً في إعراب القرآن. وفي مشكل إعراب القرآن جاء التأثر تبعاً لهدف الكتاب في الاقتصار على إعراب المشكل ، أما في معاني القرآن للأخفش فكان التأثر محدوداً جداً فلم أجده إلا في موضعٍ واحدٍ.

١٤. اختلاف المعربين في العناية بنقل نص التفسير المأثور فحين يحرص النحّاس على ذكر نصّ التفسير المأثور يقتصر الفراء في الغالب بالإشارة إليه بمثل: كذا جاء في التفسير.

١٥. تقدم كتاب معاني القرآن للنحّاس على كتابه إعراب القرآن وإن كان كتاب معاني القرآن وقف عند آخر سورة الفتح ، ولعل ذلك بسبب عدم وصول بقية النسخة المخطوطة إلى مخرجي الكتاب بطبعاته المختلفة.

هذه أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة ، والله الكريم أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في موازين أعماله يوم ألقاه ، وأحمد الله تعالى على تيسيره وتوفيقه وعونه ، وامتنانه ، فهو صاحب الفضل أولاً وآخراً.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفهارس

فهرس الآيات



## فهرس الآيات

السورة ورقم الآية	نص الآية	الصفحة
البقرة: ٣٧ ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾	..... ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾	١٩٧
البقرة: ٥٣ ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾	..... ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾	٣٤٣، ١٠٨
البقرة: ٥٨ ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾	..... ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾	٤٠٣، ٣٨٩، ٣٤٧، ١٩٠، ١٠٦
البقرة: ٥٨ ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾	..... ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾	١٩٤
البقرة: ٥٩ ﴿فَدَلَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾	..... ﴿فَدَلَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾	١٩٢
البقرة: ٨٥ ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِمُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾	..... ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِمُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾	٤٤
البقرة: ١٠٢ ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾	..... ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾	٨٨
البقرة: ١٢٤ ﴿قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾	..... ﴿قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾	٣٤٠، ٣٣٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦
البقرة: ١٢٥ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	..... ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	٣٧٦، ٢١١
البقرة: ١٤٧ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾	..... ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾	٣٨٣، ٢٦٤
البقرة: ١٧١ ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَدْعُو بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءَ﴾	..... ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَدْعُو بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءَ﴾	٢٢٧
البقرة: ١٧٧ ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾	..... ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾	٢٢٦

- البقرة: ٢١٩ ﴿وَسِعَ لُبُوكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلْ﴾ ..... ٣٨٧، ٢٠٠
- البقرة: ٢٢٣ ﴿سَاءَ لَكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ حَرْثُكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ﴾ ..... ٢٦
- البقرة: ٢٦٠ ﴿أَوَلَمْ تَوْمِنَ قَالِ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ ..... ٣٧
- آل عمران: ٢٧ ﴿أَيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي أَيْلِ﴾ ..... ٤٠١
- آل عمران: ٣٥ ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ ..... ٤١٩، ٣٣٧، ٢٠٤
- آل عمران: ٣٧ ﴿أَنِّي لَكَ هَذَا خَالِدًا هُوَ مِنِّي عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ﴾ ..... ٢٩
- آل عمران: ٥٢ ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ﴾ ..... ٤٠١
- آل عمران: ٩٧ ﴿ءَايَاتُ بَيْنَتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ ..... ٤٢٥، ٣٧٥، ٢١٠
- آل عمران: ١٧٤ ﴿لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾ ..... ٤٣٢
- النساء: ١ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ..... ٤١٦، ٢١٥
- النساء: ٣ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنْ﴾ ..... ٤٠٢، ٣٥١، ١٠٣، ٦٢، ٦١، ٦٠
- النساء: ١٩ ﴿يَتَأْتِيهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ ..... ٣٨٤، ٢٢٤
- النساء: ٢٢ ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ..... ١٠٣
- النساء: ٩٩ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿١١﴾﴾ ..... ٤٠٧، ٣٣٥، ٣٠
- النساء: ١٠٥ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ ..... ١٦
- النساء: ١٠٩ ﴿هَاتَتْهُ هَتُولَاءُ جَدَلْتُمْ﴾ ..... ٤٤

- المائدة: ٦ ﴿فَاعْسِلْوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ..... ٢٢٨،  
٤٠٥، ٢٣٤ .....
- المائدة: ٦٩ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ هَدَى اللَّهُ يَوْمَ الْأَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ  
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ ..... ٤٠٢، ٣٣٨ .....
- المائدة: ١٠٧ ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ الْوَيْلَ﴾ ..... ٨٩ .....
- الأنعام: ٦٢ ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ ..... ٣٨٣، ٢٦٣ .....
- الأنعام: ١٦٠ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ﴾ ..... ٣٢، ٣١ .....
- الأعراف: ١٢ ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ آلَا تَسْجُدُ﴾ ..... ٥٠ .....
- الأعراف: ٢٠٢ ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْعَنِيِّ ثُمَّ يَقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ ..... ٤١٧، ٣٣٤، ١٢٢ .....
- الأنفال: ٩ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِآلِفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ ﴿٩﴾﴾ ..... ٤٢١، ٣٧٤، ٢٣٦ .....
- الأنفال: ٤٣ ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكٍ﴾ ..... ٤٠٩، ١٢٤ .....
- الأنفال: ٤٤ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيُّمِ فِي آعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي آعْيُنِهِمْ﴾ ..... ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤ .....
- التوبة: ٦ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ..... ٩٦ .....
- يونس: ٦٨ ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ﴾ ..... ٧٣ .....
- يونس: ٩٤ ﴿فَإِنْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ..... ٤٠٨، ٣٦٢، ٣٦، ٣٤ .....
- يونس: ١٠٤ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ فَلَآ أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ..... ٣٥ .....
- هود: ١٧ ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ مِنَ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ ..... ١٢٨ .....

- هود: ١٨ ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ ..... ٢٤٦
- هود: ٤١ ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحْرَهَا ﴿٤١﴾ ..... ٤٢٧، ٣٤٦، ٢٣٨
- هود: ٦٩ ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا ﴿٦٩﴾ ..... ٣٤٨، ٢٤١
- يوسف: ٨٢ ﴿وَسَّئِلِ ﴿٨٢﴾ ..... ٣٧١، ٣٢٠، ٢٥٥، ٢٥٠، ٢٢٦
- إبراهيم: ٤٦ ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِيَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ..... ٣٩
- النحل: ٢٧ ﴿أَيْنَ شُرَكَآئِي ﴿٢٧﴾ ..... ٤١٥
- النحل: ٤٤ ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ ﴿٤٤﴾ ..... ١٥
- النحل: ١٢٠ ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴿١٢٠﴾ ..... ٢١٣
- الإسراء: ١٤ ﴿أَفَرَأَى كَفَى يَتَّقِيكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ ..... ١٨١
- الإسراء: ٧١ ﴿نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ ﴿٧١﴾ ..... ٤٣٣، ٣٨١
- مريم: ٨ ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾ ..... ٣٧٨، ٢٤٥
- مريم: ٩٠ ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرْنَ مِنْهُ ﴿٩٠﴾ ..... ٤١
- طه: ١٧ ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴿١٧﴾ ..... ٣٥٠، ٤٢
- الأنبياء: ٤٨ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾ ..... ٣٤٤، ١١٠
- الأنبياء: ٩٤ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ ﴿٩٤﴾ ..... ٣٥٥، ٤٦
- الأنبياء: ٩٥ ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلِكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ..... ٤٠٨، ٣٥٤، ٥٠، ٤٩، ٤٥

- المؤمنون: ٧١ ﴿وَلَوْ﴾ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴿..... ٣٧٦، ٢٤٨
- النور: ٢٤ ﴿يَوْمَ﴾ عَلَيْهِمُ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَنْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ ..... ١٨٠
- الفرقان: ٦٣ ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ ..... ٢٤٣
- الفرقان: ٧١ ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ ﴿٧١﴾ ..... ٣٢، ٣١
- الشعراء: ٤ ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ﴿٤﴾ ..... ٤٠٢، ٣٥٨، ١٣٤
- النمل: ٥٩ ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ ..... ١٤٦
- القصص: ٨٢ ﴿وَيَكْفُرُوا لَا﴾ الْكٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ..... ٢٠
- الروم: ٤ ﴿الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ ..... ٢٧١
- لقمان: ٦ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ..... ٤٢٠، ٣٧٠، ٢٥٠
- السجدة: ١٨ ﴿كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَاسِقًا لَا يَسْتَوِينَ﴾ ﴿١٨﴾ ..... ٥٣، ٥٢
- سبأ: ١٣ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿١٣﴾ ..... ٢٨٨
- سبأ: ١٤ ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا﴾ فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾ ..... ٤٧٦، ٢٥٥
- فاطر: ٣٢ - ٣٣ ﴿ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكَذِبَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُادِنُ اللَّهُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ ﴿٣٢﴾ جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ ..... ٤١٢، ٣٥٦، ١٤٠
- يس: ٦٥ ﴿الْيَوْمَ﴾ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ ﴿..... ١٧٩
- الصفات: ١٤٧ ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ﴾ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ..... ٨٣

- ص: ١ ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ﴿١﴾ ..... ٢١
- ص: ٣ ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ﴿٣﴾ ..... ٣٤٠، ٥٥
- ص: ٢٤ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ هُمْ﴾ ..... ٢٨٨
- ص: ٧٥ ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ﴾ ..... ٦٠
- ص: ٨٤ ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ ﴿٨٤﴾ ..... ٤٠٣، ٣٨٣، ٢٦٠
- ص: ٨٥ ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ..... ٢٦١
- الزمر: ٨ ﴿نَسَى كَانِ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ ..... ٣٥١، ٦٠
- الزمر: ٣٣ ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُنْقُوتُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ ..... ٣٧٢
- غافر: ٦٧ ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّقُ مِنْ قَبْلُ﴾ ..... ٣٧٤، ٢٧١
- فصلت: ٢٠ ﴿إِذَا مَا جَاءَ مِنْهَا شِهَادٌ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ ..... ١٨٠
- الزخرف: ٨٠ ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ ..... ٣٨٧، ٢٧٥
- الزخرف: ٨١ ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ﴾ ..... ٤١٤
- الزخرف: ٨٥ ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ..... ٣٨٦، ٢٧٦
- الزخرف: ٨٨ ﴿وَقِيلِهِ- يَرْبِ إِنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٨٨﴾ ..... ٣٨٦، ٢٧٨، ٢٧٤
- الدخان: ٤١ - ٤٢ ﴿يَوْمَ لَا يَغْنَى مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ ﴿٤١﴾ ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ ..... ٣٢٥، ٢٨٠
- الأحقاف: ٢١ ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ ..... ٣٦١، ٣١٨

- الفتح: ٢٩ ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمِثْلَهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ ..... ١٤٧، ١٤٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٣٠
- الحجرات: ١٤ ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَلْتَكِمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ ..... ٥٧
- ق: ١٦ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْتِسُونَ بِهِ نَفْسَهُ﴾ ..... ١٥٢، ٣٦٨
- ق: ١٩ ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ..... ١٥٢، ٣٦٩
- ق: ٢١ ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ ..... ١٥١، ٣٦٨
- ق: ٢٢ ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكُمْ غِطَاءَك فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ ..... ١٥١، ٣٦٧
- ق: ٢٣ ﴿وَقَالَ﴾ ..... ١٥٣
- ق: ٣٠ ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ..... ٧٨
- الذاريات: ١٦ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ ..... ٢٨٦، ٣٧٣، ٤٢٨
- الذاريات: ١٧ ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ..... ٢٨٤، ٣٧٣، ٤٢٧
- الذاريات: ١٧ - ١٨ ﴿مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ١٧ ﴿وَيَا لَأَسْحَارٍ هُمْ بَسْتَعْفِرُونَ﴾ ..... ٢٨٦
- الذاريات: ٢٥ ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا﴾ ..... ٢٤١، ٣٤٨
- النجم: ٩ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ ..... ٣٤٩
- الرحمن: ٣٥ ﴿بُرْسُلُ شَوَاطِئٍ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ ..... ٢٩٠، ٣٨٩
- الواقعة: ٣ ﴿حَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ ..... ١٥٦، ٣٩١، ٤١٩
- الواقعة: ٤٤ ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ ..... ٥٠

- الواقعة: ٧٥ - ٧٦ ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَفَسَّمٌ تُوءٍ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ..... ١٠٠
- الواقعة: ٧٩ ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ..... ٤٣٢، ٢٩٧
- الحديد: ١٩ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ءَأُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشَّهَادَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴿١٩﴾ ..... ٣٣١، ١٦١
- الحديد: ٢٢ ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ نَبْرَاهَا ﴿٢٢﴾ ..... ٤١٨، ٣٣٣، ١٦٧
- المجادلة: ٣ ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴿٣﴾ ..... ٤٢٩، ٣٢٧، ١٧٠
- الطلاق: ١ ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴿١﴾ ..... ٣٩٦
- الطلاق: ٤ ﴿وَالَّتِي يَلْسَنَ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُنَّ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ ﴿٤﴾ ..... ٣٩٦، ١٧٤
- الملك: ١٨ ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿١٨﴾ ..... ٣٠٣
- الملك: ٢٠ ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ ..... ٤١٥
- القلم: ٥ ﴿فَسَبِّحْهُ ﴿٥﴾ ..... ٨٧
- القلم: ٦ ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمُفْتُونُ ﴿٦﴾ ..... ٣٨٠، ٨٧
- الجن: ٢٥ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَيْتُمْ أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ ﴿٢٥﴾ ..... ٧٣
- المدثر: ٢ ﴿فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ ..... ٣٠٢
- المدثر: ٣١ ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴿٣١﴾ ..... ٣٦٥، ٣٠٢
- المدثر: ٣٦ ﴿نَذِيرًا ﴿٣٦﴾ ..... ٤٢٢، ٣٦٤، ٣٠٠
- القيامة: ١-٢ ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿١﴾ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴿٢﴾ ..... ٩٧



- القيامة: ١٤ ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۗ ﴿١٤﴾..... ١٧٨، ١٧٩، ٣٦٠، ٤٢٢
- القيامة: ١٤ - ١٥ ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۗ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْفٌ مَّعَاذِرُهُ ۗ ﴿١٥﴾..... ١٨٠
- الإنسان: ٣ ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۗ ﴿٣﴾..... ٩٤، ٣٥٣، ٤٢٣
- عبس: ٦ ﴿فَأَن تَلَّهَ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾..... ٢١
- المطففين: ٣ ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ ۗ ﴿٣﴾..... ٣٨٤
- المطففين: ١٩ ﴿وَمَا آدْرَبَكَ عَلَيْوْنَ ﴿١٩﴾..... ٣٠٥، ٣٧٧
- المطففين: ٢٥ ﴿يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيْقٍ مَّحْتُوْمٍ ﴿٢٥﴾..... ٣١٠
- المطففين: ٢٧ - ٢٨ ﴿وَمَزَاجُهُ مِن تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾..... ٣٠٩، ٤١٩
- المطففين: ٢٨ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾..... ٣٣٠، ٣٣٧
- الطارق: ٤ ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَتْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾..... ٧٣
- الطارق: ٨ ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾..... ١٨٣، ٣٦٩
- الطارق: ٩ ﴿يَوْمَ تَبٰلٰى السَّرَآئِرُ ﴿٩﴾..... ١٨٣، ٣٧٠
- الغاشية: ٢ - ٣ ﴿وَجُوهُ يَوْمٍ خٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴿٣﴾..... ٣١٣، ٣٩٣، ٤١١، ٤١٦
- الفجر: ٦ - ٧ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرْمَ دَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾..... ٣١٧، ٣٦٠
- البلد: ١ ﴿لَا أَقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾..... ٩٧، ٣٧٨، ٤٢٣
- البلد: ٣ ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ ﴿٣﴾..... ١٠٢، ١٠٦، ٤١٠

البلد: ١٤ - ١٥ ﴿إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبٍ ﴿١٤﴾ يَنِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾ ..... ٣٠٩، ٣١٠، ٣٣٠

الشمس: ٥ ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾﴾ ..... ٦٤

الليل: ٣ ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ ﴿٣﴾﴾ ..... ١٠٣

الضحى: ٦ - ٧ ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴿٧﴾﴾ ..... ٣٦٨

الكافرون: ١ - ٣ ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لِكُفْرَتِكُمْ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَنِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾ ..... ٦٠

فهرس الأحاديث

## فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٦.....	ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه
٢٨٢.....	ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ أُخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدَ ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَسَلِّ نُعْطُ ، وَاشْفَعْ نُشْفَعُ ؛ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرُجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرُجُهُ مِنَ النَّارِ ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ.....
١٩٣.....	قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ، وَقُولُوا حِطَّةً ، فَبَدَّلُوا ، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ ، وَقَالُوا حَبَّةً فِي شَعْرَةٍ
٧٨.....	لَا تَرَالْ جَهَنَّمَ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ فَنَقُولُ قَطُّ قَطُّ.....
٢٥١.....	لَا يَحِلُّ بَيْعُ الْمُعْتَبَاتِ وَلَا شِرَاؤُهُنَّ ، وَلَا تِجَارَةٌ فِيهِنَّ وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ ، وَقَالَ: إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ لقمان: ٦ حَتَّى فَرَعَ مِنَ الْآيَةِ.....
٣٣٢.....	مُؤْمِنُوا أُمَّتِي شُهَدَاءُ ، ثُمَّ تَلَا ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ الحديد: ١٩.....
٣٤٣ ، ٢٢٢.....	مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ.....
٤١٦ ، ٣٤٢ ، ٢٢٢.....	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَالْأَرْحَامَ ، ثُمَّ قَالَ: تَصَدَّقْ رَجُلٌ بِدِينَارِهِ ، تَصَدَّقْ رَجُلٌ بِدِرْهَمِهِ ، تَصَدَّقْ رَجُلٌ بِصَاعِ تَمْرِهِ.....

فهرس الأبيات الشعرية

## فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة

البيت

## قافية الباء

١١٥	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ	فَأَيُّنِي وَقِيَّارٌ بِهَا لَعْرِيْبُ
١١٦		
١١٩		

٢٢٠	فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ
-----	--	--

## قافية الحاء

٢٢٩	يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا	مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا
٢٣١		
٢٩١		
٢٩٤		

## قافية الدال

٦٦	إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ	هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
----	--	--

## قافية الراء

- كأنَّ على ذي الظنِّ عيناً بصيرةً      بمنطقهٍ أو منظرٍ هو ناظرُهُ ١٨١  
يحاذِرُ حتى يحسبَ الناسَ كلَّهُم      من الخوفِ لا تخفى عليهم سرائرُهُ
- آبِكَ أَيُّهَ بي أو مُصَدِّرٍ      من حُمُرِ الجِلَّةِ جَابِ حَشَوْرٍ ٢٢٠

## قافية السين

- يا لَيْتِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ      بِلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيسُ ١١٦  
١٢٠

## قافية الطاء

- شُرَابُ ألبانٍ وتمرٍ وأقْطُ      ٢٩١  
٢٩٣

## قافية الفاء

- يا لَيْتِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ      حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِلِفُ ١١٦  
١٢٠
- تُعَلِّقُ في مثلِ السَّواري سُوْفُنَا      وما بَيْنَها والأرضِ غَوْطُ نَفانِفِ ٢٢٠

## قافية القاف

- عدس ما لعباد عليك إمارة      أمنتِ وهذا تحملين طليقُ ٤٤

وإِلا فاعلَمُوا أَنّا وأنتمُ      بُعَاةٌ ما حِينا في شِقاقِ  
١١٥  
١٢٠

## قافية اللام

الواهبِ المائَةِ الهجانِ وعبداها      عوذاً تزجِي خلفها أطفالها  
٢١٩

أرى مَرَّ السّنينِ أخذنَ مِنّي      كما أخذَ السّرارِ مِنَ الهلالِ  
١٣٧

## قافية الميم

العاطفونَ تَحِينَ ما مِنَ عَاطِفٍ      والمُطعمونَ زَمَانَ أَيّنَ المُطعمِ  
٥٩

على قَبْضَةٍ مَوْجُوءَةٍ ظهَرُ كَفِّه      فلا المرءُ مُسْتَحْيٍ ولا هو طاعِمِ  
١٣٤  
٣٥٩

أولئك قومٌ إن هَجَوْنِي هَجَوْتُهُم      وأَعَبَدُ أن تُهَجِي تَمِيمَ بدارِمِ  
٧٢  
٧٣  
٤١٤

## قافية النون

فبتُّ أقدُّ الزادَ بيبي وبينه      على ضوءِ نارٍ مرّةً ودخانِ  
٢٩١  
٢٩٣

إنَّ العيونَ التي في طرفها حورٌ      قتلنا ثم لم يحيينَ قتلانا  
٢١٢



فقدت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً وميناً ١١٢

فهرس المصادر والمراجع

## فهرس المصادر والمراجع

### حرف الألف

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للشرجي ، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي ، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٩هـ—١٩٩٨م.
- الإيتقان في علوم القرآن ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ—١٩٧٤م.
- أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم (نماذج من تفسير سورة البقرة في جامع البيان للطبري) ، د. شريف عبدالكريم النجار ، بحث منشور في: مجلة إسلامية المعرفة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، السنة الرابعة عشرة ، العدد: ٥٤ ، ١٤٢٩هـ—٢٠٠٨م.
- أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في مغني اللبيب ، رسالة ماجستير ، لفهد بن سعيد بن عبدالله آل مثير القحطاني ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٦هـ.

- أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي ، لبشيرة على فرج العشيبي ،  
جامعة قان يونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق: رجب عثمان محمد ،  
الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ.
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ،  
مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري ،  
تحقيق: د. فخر صالح قدار ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق: حمزة الشرقي ،  
الطبعة الأولى ، دار المريخ ، الرياض ، ١٣٩٩هـ.
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ، تحقيق: أحمد محمد  
شاكر ، عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ،  
١٩٤٩م.
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق:  
د عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ،  
تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة  
الأولى ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: محمد  
السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- إعراب القرآن ، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني ، قدمت له ووثقت نصوصه ووضع فهارسه دفايزة بنت عمر المؤيد ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، مخطوط بجامعة أم القرى ، معهد البحوث والدراسات ، تاريخ النسخ ٥٩٩هـ ، كتبه: محمد بن يوسف بن محمد بن عبدالله ، بخط بغدادي.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، دار ومكتبة هلال ، بيروت ، ١٩٨٥م.
- الإعراب والمعنى ، للدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة.
- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد الحسيني العلوي ، تحقيق: د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ، بيروت.

- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ - ، ١٩٧٩م.

### حرف الباء

- البرهان في علوم القرآن ، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م.
- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ، تحقيق: د. عياد بن عيد الشبتي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق: د طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

### حرف التاء

- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية.

- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري تحقيق: علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، لابن الوردي ، تحقيق: د. عبدالله الشلال ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ، مكتبة الرشد.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ هـ.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التذليل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق: حسن هندراوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢١ هـ.
- ترشيح العلل في شرح الجمل ، لصد الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، إعداد: عادل محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الغرناطي الكلبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهرى ، تحقيق: عبد الفتاح بجيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- تفسير ابن أبي حاتم ، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، تحقيق: أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير ابن أبي زمنين ، المسمى: تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين ، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ، محمد بن مصطفى الكثر ، دار الفاروق الحديثة ، مصر، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير ابن كثير ، المسمى: تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير أبي السعود ، المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لمحمد بن محمد العمادي أبي السعود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض، شارك في التحقيق د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النحولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م،
- تفسير البغوي ، المسمى: معالم التنزيل في تفسير القرآن ، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير الثعالبي ، المسمى: الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت.



- تفسير الثعلبي ، المسمى: الكشف والبيان ، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير الرازي ، المسمى: مفاتيح الغيب ، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير السراج المنير ، لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- تفسير السمعاني ، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم ، غنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير الصنعاني ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق: د مصطفى مسلم محمد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ.
- تفسير الطبري ، المسمى: جامع البيان في تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير الواحدي ، المسمى: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، تحقيق: زكريا عميران ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- تفسير سفيان الثوري ، لسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، صححه ورتبه وعلق عليه وراجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التفسير بالمأثور نقد للمصطلح وتأصيل ، للدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار ، بحث منشور في: مجلة البيان العدد: ٧٦ ، ذو الحجة ١٤١٤هـ ، مايو ١٩٩٤م.
- تفسير مجاهد ، لأبي الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي التابعي ، تحقيق: عبدالرحمن الطاهر محمد السورتي ، المنشورات العلمية ، بيروت.
- تفسير مقاتل بن سليمان ، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير ، تحقيق: أحمد فريد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- التفسير والمفسرون ، لمحمد حسين الذهبي ، مكتبة وهبة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، تأليف: الفيروزآبادي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.
- التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه ، د. سليمان يوسف خاطر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

### حرف الجيم

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: د فخر الدين قباوة الطبعة الخامسة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

## حرف الحاء

- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، محمد الحضري ، دار الفكر.
- حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ، المكتبة الوقفية ، مصر.
- حاشية ياسين على التصريح ، لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي ، على هامش التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهرى ، فيصل البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر.
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ.
- الحجة في القراءات السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، تحقيق: بدر الدين فهوجي ، بشير جويجاتي ، مراجعة وتدقيق: عبدالعزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **الحلل في شرح أبيات الجمل** ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق: عبدالله الناصير ، دار علاء الدين ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م.
- **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء** ، لسيف الدين أبي بكر بن محمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق د . ياسين أحمد إبراهيم درادكة ، مؤسسة الرسالة ، دار الأرقم.

### حرف الخاء

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: محمد نبيل طريفي ، اميل بديع اليعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت.

### حرف الدال

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.
- **الدر المنثور** ، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م.

- ديوان الأعشى ، المسمى: الصبح المنير في شعر أبي بصير ، للأعشى ميمون بن قيس بن جندل ، مع شرح أبي العباس ثعلب ، مطبعة آدلفهلز هوسن ، ١٩٢٧م.
- ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصاوي ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان ، الطبع الثانية ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق: د. محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة مصر ، الطبعة الثالثة.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، جمعه وحققه: د. عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

### حرف الراء

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق: د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثاني ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لمحمد الألوسي أبي الفضل ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

### حرف الزاي

- زاد المسير في علم التفسير ، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ.

## حرف السين

- السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٠هـ.
- سر الفصاحة ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د. حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.
- سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- سنن البيهقي الكبرى ، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي ، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- سنن الدارمي ، لعبدالله بن عبدالرحمن أبي محمد الدارمي ، تحقيق: فواز أحمد زمري ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- سنن النسائي الكبرى ، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

## حرف الشين

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، دار هجر ، مصر ، ١٤١٠هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية ، لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق: علي محمد معوض ، عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح اللمع للأصفهاني ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح المفصل ، لموفق الدين بن علي بن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م.
- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الاشبيلي ، إعداد ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.



- شرح **جمل الزجاجي** ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام ، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح **جمل الزجاجي** ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق: صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، لبنان ، ١٤١٩هـ.
- شرح **ديوان الفرزدق** ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي ، دار الكتب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.
- شرح **شافية ابن الحاجب** ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي ، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد يحيى عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.
- شرح **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لعبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام ، تحقيق: عبدالغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.
- شرح **شواهد الإيضاح** ، لأبي علي الفارسي ، لعبدالله بن بري ، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح **شواهد المغني** ، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، اعتنى بتصحيحه: محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي ، المطبعة البهية ، مصر.

- شعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ.
- شعر أبي وجزة السعدي ، صنعة وليد السراقي ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج ٣٤ ، الجزء الأول والثاني ، جمادى الآخرة - ذو الحجة ١٤١٠هـ ، يناير - يوليو ١٩٩٠م.
- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي ، جمعه ونسقه: مطاع الطرايشي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله السليلي ، تحقيق: د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ.

### حرف الصاد

- الصحاحي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.
- الصحاح ، المسمى: تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق: محمد زكريا يوسف ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

- صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري ، المسمى: الجامع الصحيح المختصر ، محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

### حرف الطاء

- طبقات المفسرين ، لأحمد بن محمد الداوودي ، تحقيق: علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة.
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة.

### حرف الظاء

- ظاهرة التقارض في النحو العربي ، للدكتور أحمد محمد عبد الله بحت منشور في: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عدد ٥٨.

### حرف العين

- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة: الثالثة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ، للدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة.
- عمدة ذوي الهمم على الخسبة في علمي اللسان والقلم ، لابن هطيل اليمني ، جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد ، تحقيق: د. شريف النجار ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.

### حرف الغين

- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لمحمود بن حمزة الكرمانى ، تحقيق د شمران سركال يونس العجلي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت.
- الغرة المخفية شرح الدرّة الألفية ، لابن الخباز ، تحقيق: حامد محمد العبدلي ، دار الأبناء ، بغداد.
- غريب الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري مطبعة العاني ن بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ.

### حرف الفاء

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب ، دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، لابن أبي العز الهمداني ، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي خيمر ، دار الثقافة ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيده ، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبدالله العلائي الدمشقي ، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم ، تحقيق: رضا تجدد ، طبع إيران ، ومكتبة خياط ، بيروت.

### حرف القاف

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغنى ، لفهد بن سعيد القحطاني ، إشراف د رياض الخوام ، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٢٦-١٤٢٧هـ.

### حرف الكاف

- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق: عبدالرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات ، للباقولي ، تحقيق: محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

### حرف اللام

- اللآلي في شرح أمالي القالي ، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ، تحقيق: عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: د عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة: الأولى
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م.

### حرف الميم

- مباحث في علوم القرآن ، لمناع القطان ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق: محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، مصر.

- **المختسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، د. عبدالفتاح إسماعيل شليبي ، وزارة الأوقاف المصرية ، مصر ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- **الحكم والمحيط الأعظم** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- **المحيط في اللغة** ، للصاحب ابن عباد إسماعيل بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **المخصص** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيدة ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **المسائل المنثورة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د.شريف النجار ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م ، دار عمار.الأردن.
- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق: د.محمد كامل بركات ، دار الفكر دمشق ، ١٤٠٠هـ.



- المستدرک علی الصحیحین ، محمد بن عبدالله أبی عبدالله الحاکم النیسابوری ، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا ، دار الکتب العلمیة ، بیروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- المستقصى فی أمثال العرب ، لأبی القاسم محمود بن عمر الزمخشری ، دار الکتب العلمیة ، بیروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، للإمام أحمد بن حنبل أبی عبدالله الشیبانی ، مؤسسة قرطبة ، مصر.
- مشکل إعراب القرآن ، لمکی بن أبی طالب القیسی أبی محمد ، تحقیق: د حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بیروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.
- مُصنّف ابن أبی شیبّة ، لأبی بکر عبد الله بن محمد بن أبی شیبّة ، تحقیق: محمد عوامة، شركة دار القبلة ، مؤسسة علوم القرآن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- معانی الحروف ، لأبی الحسن علی بن عیسی الرّمّانی ، تحقیق: د. عبدالفتاح إسماعیل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- معانی القراءات ، لأبی منصور لأزهري ، تحقیق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، دار الکتب العلمیة ، بیروت ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- معانی القرآن ، لأبی جعفر أحمد بن محمد بن إسماعیل النحاس ، تحقیق: د یحیی مراد، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة البلخي الجاشعي ، المشهور بالأخفش ، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، تعليق: أحمد فتحي عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ضبطه: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المعجم الكبير ، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني ، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، للدكتور عبدالعزيز أبو عبدالله ، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق: د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق: د علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، د. عياد بن عيد الشيبتي ، د. محمد إبراهيم البنا ، د. عبد المجيد قطامش ، د. سليمان بن إبراهيم العايد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لمحمود العيني ، على هامش خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي ، دار صادر ، بيروت.
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سوريا ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى ، عبدالله الجبوري ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- موطأ الإمام مالك رواية يحيى الليثي ، للإمام مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر.

### حرف النون

- النحو وكتب التفسير ، للدكتور إبراهيم عبدالله رفيده ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ليبيا ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠م.
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- نقد الشعر ، لأبي الفرج قدامة بن جعفر ، تحقيق: د. محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت.
- النكت والعيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

### حرف الهاء

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي ، مجموعة بحوث الكتاب والسنة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الشارقة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر.

### حرف الواو

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تحقيق: صفوان عدنان داودي ، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الثقافة ، لبنان.

فهرس العناوین

## فهرس العناوين

المقدمة	٥
التمهيد	١٤
أولاً: مفهوم التفسير بالمأثور	١٤
ثانياً: التفسير والنحو	١٩
ثالثاً: الإعراب والمعنى	٢٢
الفصل الأول: المفردات	٢٥
(أَنْى) فى قوله تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ حَرَّتْكُمْ أَنى شِئْتُمْ﴾	٢٦
(كَانَ) فى قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾	٣٠
(إِنْ) فى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فى شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِ الذِّبْنَ يَقْرَأُونَ الْكُتُبَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	٣٤
(إِنْ) فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾	٣٩

(تلك) اسم إشارة ، أو اسم موصول في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾

٤٢ ..... ﴿١٧﴾

(لا) بين الزيادة وعدمها في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْبَةٍ أَهْلُكُنْهَا أَنَّهُمْ لَا

يَرْجِعُونَ﴾ ﴿١٥﴾ ..... ٤٥

(مَنْ) في قوله تعالى: ﴿كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ ﴿١٨﴾ ..... ٥٢

(لات) في قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَاٰتِ مَا تَدْعُوْنَ حِيْنَ مَنَاصِ﴾ ﴿٢﴾ ..... ٥٥

(ما) في قوله تعالى: ﴿نَسِيَ كَان يَدْعُوْا اِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ ..... ٦٠

معنى (الذي) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۗ اُولٰٓئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾

٦٥ ..... ﴿٣٣﴾

(إِنْ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ اِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ﴾ ..... ٧١

(هَلْ) في (هَلْ مِنْ مَزِيد) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

٧٨ ..... ﴿٣٠﴾

(أَوْ) في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ ﴿١﴾ ..... ٨٢

(الباء) في قوله تعالى: ﴿الْمَفْتُونُ﴾ ﴿٦﴾ ..... ٨٧

معنى (إِمَّا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ..... ٩٤



(لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۝١﴾ ..... ٩٧

(ما) في قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ۝٣﴾ ..... ١٠٢

١٠٧ ..... الفصل الثاني: التراكيب

العطف بين (الكتاب) و(الفرقان) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ

وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝٥٣﴾ ..... ١٠٨

أوجه رفع (والصابغون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ

مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝١١﴾

..... ١١٤

مرجع الضمير في (إخوانهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ

الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ۝١٠١﴾ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغِيِّ ثُمَّ يُقْصِرُونَ ۝١٠٢﴾

..... ١٢٢

(يُرِيكُهُمْ) في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ ۝١٠١﴾ بصرية أم حلمية

..... ١٢٤

مرجع الضمير في (منه) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ

مِن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ۝١٢٨﴾ ..... ١٢٨

متعلق الجار والمجرور (بإمامهم) في قوله تعالى: ﴿ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ ﴾

١٣١ .....

تذكير (خاضعين) مع أنه خبر لـ (أعناقهم) وهي مؤنث في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ نَسْأَ

نَزَّلَ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿٤﴾ ..... ١٣٤

مرجع الضمير في (فمنهم) وفي (يدخلونها) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ

أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِذِنَ اللَّهُ

ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ

وَلَوْلُؤُاٌ وَّلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ ..... ١٤٠

توجيه قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ ١٤٧

محل جملة (لقد كنت في غفلة من هذا) في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا

فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ ..... ١٥١

قراءة النصب (خافضة رافعة) في قوله تعالى: ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ ..... ١٥٦

(الشهداء) في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ

رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ ..... ١٦١

مرجع الضمير في (نبرأها) في قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي

أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ نَبْرَأَهَا ﴾ ..... ١٦٧

متعلق الجار والمجرور (لما) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ..... ١٧٠

خبر المبتدأ (اللائي) في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَيَّنَّ مِنَ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضُرْ﴾ ..... ١٧٤

توجيه قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (١٤) ..... ١٧٨

مرجع الضمير في (رجعه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) ..... ١٨٣

### ١٨٩ ..... الفصل الثالث: الأعراب

إعراب (حِطَّة) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ ..... ١٩٠

حكم رفع (الظالمون) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (١٢٤) ..... ١٩٦

إعراب (مَآذًا) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ﴾ ..... ٢٠٠

أوجه نصب (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ ..... ٢٠٤

أوجه إعراب (مقام) في قوله تعالى: ﴿ءَايَاتُ بَيْنَاتٍ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ ..... ٢١٠

(والأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ..... ٢١٥

- إعراب (النساء) في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَكُمْ أَنْ تَرْتَوْا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ ..... ٢٢٤
- (وأرجلكم) في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ..... ٢٢٨
- إعراب (مُردفين) في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ ﴿٩﴾﴾ ..... ٢٣٦
- إعراب (مجرها) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا﴾ ..... ٢٣٨
- إعراب (سلاماً) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا﴾ وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا﴾ ..... ٢٤١
- إعراب (عيتياً) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ ..... ٢٤٥
- إعراب (الحقُّ) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ ..... ٢٤٨
- (لَهُوَ الْحَدِيث) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ..... ٢٥٠
- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ ..... ﴿١٤﴾ ٢٥٥

- إعراب (فالحقُّ والحقُّ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (٨٤) ..... ٢٦٠
- إعراب (قَبْلُ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَّنْ يُؤَوِّفُ مِنْ قَبْلُ﴾ ..... ٢٧١
- ترجيح قراءة النصب في (وقيله) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَهُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٨٨) ..... ٢٧٤
- إعراب (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤١) إِلَّا ..... ٢٨٠
- إعراب (قليلًا) في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ..... ٢٨٤
- أوجه إعراب (وُنحاسٍ) في قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ شَوْاطِئُ مِّنَ نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْصَرِفَانِ﴾ (٣٥) ..... ٢٩٠
- ضمة السين في (لا يمسُّه) ضمة إعراب أو بناء في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا ..... ٢٩٧
- أوجه نصب (نذِيرًا) في قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا﴾ (٣٦) ..... ٣٠٠
- أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ عَلَيُّونَ﴾ (١١) ..... ٣٠٥
- الناصب لـ(عَيْنًا) في قوله تعالى: ﴿وَمَزَاجُهُ مِّن تَسْنِيمٍ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (٢٧) ..... ٣٠٩

(عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۖ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ ... ٣١٣

(إِرْمَ) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۖ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ ..... ٣١٧

### الفصل الرابع: أنواع التأثير والتأثير بين التفسير المأثور والتوجيه النحوي..... ٣٢٣

أولاً: ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على التفسير المأثور: ..... ٣٢٥

الأول: الاعتماد على التفسير المأثور وحده في ترجيح توجيه نحوي على غيره:

٣٢٥ .....

الثاني: اشتراك التفسير المأثور مع غيره من الأدلة في ترجيح توجيه نحوي: ٣٢٨

ثانياً: رد توجيه نحوي بالاعتماد على التفسير المأثور: ..... ٣٣٨

الأول: الاعتماد على التفسير المأثور وحده في رد توجيه نحوي: ..... ٣٣٨

الثاني: اشتراك التفسير المأثور مع غيره في رد توجيه نحوي: ..... ٣٤١

ثالثاً: الاستدلال بالتفسير المأثور على التوجيه النحوي: ..... ٣٤٦

رابعاً: حل إشكال نحوي بالاعتماد على التفسير المأثور: ..... ٣٥٤

الأول: الاعتماد على أكثر من قول من التفسير المأثور في حل الإشكال النحوي:

٣٥٤ .....

- الثاني: الاعتماد على قول واحد من التفسير المأثور في حل الإشكال النحوي:  
 ٣٦٢ .....
- خامساً: بناء التوجيه النحوي على التفسير المأثور: ..... ٣٦٤
- الأول: بناء أكثر من توجيه نحوي على التفسير المأثور: ..... ٣٦٤
- الثاني: بناء توجيه إعرابي واحد على التفسير المأثور: ..... ٣٧٣
- سادساً: الربط بين التفسير المأثور والتوجيهات النحوية ..... ٣٨٠
- الأول: الربط بين عدة توجيهات نحوية وعدة تفاسير مأثورة: ..... ٣٨٠
- الثاني: الربط بين توجيهين نحويين وتفسيرين مأثورين: ..... ٣٨١
- سابعاً: تعاضد التفسير المأثور مع التوجيه النحوي في ترجيح قراءة من القراءات .. ٣٨٦
- ثامناً: تعاضد التفسير المأثور مع التوجيه النحوي في ردّ قراءة من القراءات ..... ٣٩١
- تاسعاً: ترجيح تفسير مأثور بالاعتماد على التوجيه النحوي ..... ٣٩٣
- عاشراً: ردّ تفسير مأثور بالاعتماد على التوجيه النحوي ..... ٣٩٦
- الفصل الخامس: طرق المعربين في الإفادة من التفسير المأثور في التوجيه النحوي ٤٠٠**
- أولاً: الفراء ..... ٤٠١
- ثانياً: الأخفش ..... ٤٠٥

٤٠٧	.....	ثالثاً: الزجاج
٤١٠	.....	رابعاً: النحاس
٤٢٥	.....	خامساً: مكى
٤٣٦	.....	الخاتمة
٤٤١	.....	فهرس الآيات
٤٥٢	.....	فهرس الأحاديث
٤٥٤	.....	فهرس الأبيات الشعرية
٤٥٩	.....	فهرس المصادر والمراجع
٤٨٧	.....	فهرس العناوین